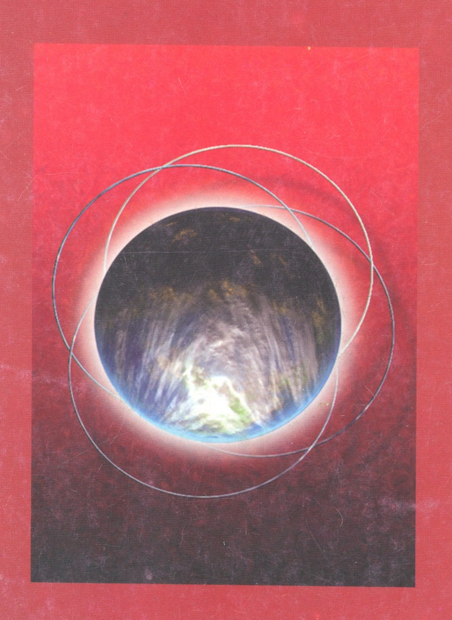


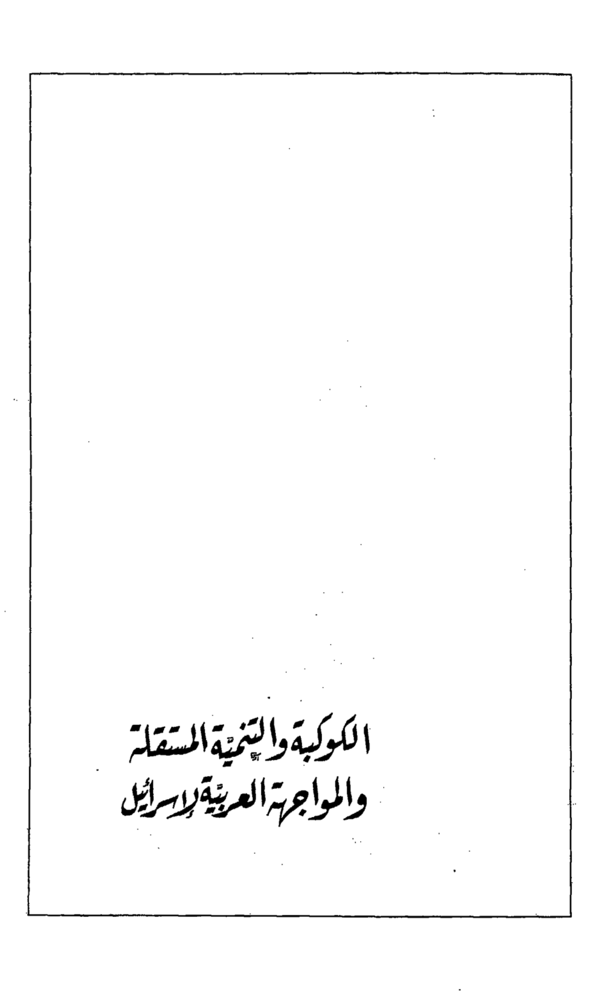
سلسلة الفكر

الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل

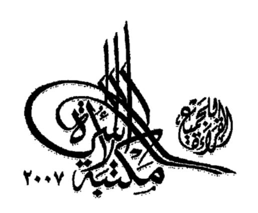


دكتور إسماعيل صبري عبدالله





الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل



برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام
د . ناصر الأنصارى

تصميم الغلاف
د . مدحت متولى

الإشراف الطباعى
محمود عبد المجيد

الإشراف الفنى
على أبو الخير
ماجدة عبد العليم
صبرى عبد الواحد

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية إسرائيل

دكتور إسماعيل صبري عبد الله



٢٠٠٧

عبدالله ، إسماعيل صبرى .
الكوكبـة والتنميـة المسـتقلة والمواجهـة العـربيـة لإسـرائيل/ إسـماعيل صبـرى عبـدالله ـ القـاهـرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.
٣٠٠ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ٩ - ٩٤٩ - ٤١٩ - ٩٧٧ .
١ ـ النزاع العربى الإسرائيلى.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٣٣ / ٢٠٠٧
I.S.B.N 977-419-949-9
ديوى ٣٤١,٥ .

توطئة

تعتبر القراءة منذ فجر التاريخ أول وأهم أدوات المعرفة، وعنصرًا لا غنى عنه من عناصر بناء الحضارة، فمنذ نقش حكيم مصرى قديم وصية لابنه على ورق البردى: «يا بنى ضع قلبك وراء كتبك، واحببها كما تحب أمك. فليس هناك شىء تعلو منزلته على الكتب»، ومذ أطلق د. طه حسين مقولته: «إن القراءة حق لكل إنسان، بل واجب محتوم على كل إنسان يريد أن يحيا حياة صالحة» ومذ كتب العقاد جملته الآسرة: «إنما أهوى القراءة؛ لأن عندى حياةً واحدةً فى هذه الدنيا، وحياة واحدة لا تكفينى»، ومذ قررت السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** تحويل الحلم إلى واقع مؤكد منذ ستة عشر عامًا: «إن الحق فى المعرفة يتصدر أولويات العمل، ولا يقل عن الحقوق الصحية والاجتماعية»، ومسيرة القراءة للجميع تمضى بخطوات ثابتة وواسعة لتحقيق أهدافها فيلتف القراء حول أضخم مشروع نشر فى الوطن العربى، ويطالبون خلال السنوات السابقة باستمراره طوال العام، وها هو المشروع يقرر الاستمرار طوال العام بعد انتهاء فترة العطلة الصيفية ليتحقق شعاره بالفعل.. **القراءة للحياة.**

لقد استطاعت **مكتبة الأسرة** خلال مسيرتها تمكين الشاب والمواطن من الاطلاع على الأعمال الأدبية والإبداعية والدينية والفكرية، التى شكلت وجدانه وحضارته، وعملت على إشاعة الأفكار التنويرية الحقيقية، التى عكست جهود

التنوير للشعب المصرى فى العصر الحديث، وحرصت على تقديم أحدث الإنجازات العلمية بنشر أحدث مؤلفات العلماء التى تواكب التطور العلمى والتكنولوجى فى العالم، وأقامت جسرًا مع الحضارات الأخرى من خلال إعادة طبع كلاسيكيات ودرر العالم المترجمة، التى تعرض إنجازات الشعوب الأخرى فى المجالات الأدبية والفكرية والعلمية، وعملت على تأكيد الهوية القومية من خلال نشر التراث المستنير العربى والإسلامى، الذى مَثَّل نقطة انطلاق مضيئة فى مسيرة الإنسانية.

لقد أعادت مكتبة الأسرة للكتاب أهميته ومكانته كمصدر مهم وخالد من مصادر المعرفة، وأحدثت عبر عطائها المتميز وبنائها الدءوب الحقيقى صحوة ثقافية بالمجتمع المصرى تؤكدها المؤشرات العامة والأرقام، التى يتم رصدها وتحليلها منذ بداية المشروع، فالأرقام تسجل ارتفاعًا ملحوظًا فى نصيب المواطن المصرى من القراءة، وإصدار ملايين النسخ من الكتب ونفادها الفورى من الأسواق، وازدياد العناوين المطروحة عامًا بعد عام.

لقد بلغت عناوين مكتبة الأسرة أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة عنوان فيما يربو عن واحدٍ وأربعين مليون نسخة، كنتاج فكرى وإبداعى لعدد من الكُتَّاب والمترجمين والرسامين يزيد عن ألفى مبدع ومفكر.

وما زالت مكتبة الأسرة التى أصبح لها فى كل بيت ركن مميز تواصل تقديم إصداراتها للعام الرابع عشر على التوالى، كرافد رئيسى من روافد القراءة للجميع، وصرح شامخ فى المكتبة العربية، يفتح نوافذ جديدة كل يوم على آفاق تنشر الخير والمعرفة والجمال والحق والسلام.

مكتبة الأسرة

تقديم

يمثل اليسار المصرى أحد التيارات الوطنية المهمة فى الحياة السياسية المصرية، منذ النصف الأول من القرن العشرين، الذى شهد بداية العمل المنظم لرموز هذا التيار، وتصاعده عبر تنظيمات سياسية انخرطت فى الحياة العامة والعمل الوطنى - منظمة حدتو والحزب الشيوعى المصرى - وكان من أبرز تجلياتها مظاهرات الطلبة والعمال عام ١٩٤٦، وهو نفس العام الذى تخرج فيه د. إسماعيل صبرى عبدالله فى الجامعة. ومن ثم لا نستطيع الفصل بين هذا المناخ المشبع بحالة من المد الوطنى العارم الذى اجتاح غالبية المصريين وفى القلب منهم المثقفون، وبين التكوين الفكرى لكاتبنا الذى دأب فى منهجه على الالتزام بقضايا وطنه وأمته والانغماس فى مشكلات مجتمعه دارسًا ومحللا ومعالجًا، وهو ما أسدى إليه تلك المكانة المرموقة التى حظيت بالاحترام والتقدير من كافة التيارات والاتجاهات السياسية والفكرية، كواحد من أهم المفكرين التقدميين فى هذا الوطن، وأحد خبراء التنمية الكبار فى العالم الثالث بوجه عام.

ترك لنا الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله (١٩٢٥ - ٢٠٠٦) العديد من الإسهامات المهمة التى تشكل رصيدًا معرفيًا ضخمًا يحوى خلاصة فكره وتجاربه وخبراته العلمية والعملية، التى اكتسبها عبر مسيرة ستين عامًا من العمل فى ميدان العلم والبحث، والاشتغال بالسياسة والعمل العام فى العديد من المنظمات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، بدءًا من عمله كمستشار اقتصادى للرئيس عبدالناصر، وتوليه وزارة التخطيط فى عهد الرئيس السادات،

وحتى انتخابه رئيسًا لمنتدى العالم الثالث، مرورًا بتقلده للعديد من المناصب المهمة التى تؤكد مكانته وتبرهن على قيمة منجزه، فضلا عن كونه عالمًا ومناضلا ومثقفًا.

وفى هذا الكتاب يقدم لنا الدكتور إبراهيم سعد الدين والدكتور إبراهيم العيسوى مختارات من أعمال الراحل العظيم حول عدد من القضايا المهمة التى لا تزال تشغل المتطلعين لنهوض هذا الوطن وتقدمه، والتى تتعلق بقضايا الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل. حيث يستهلان الكتاب بإطلالة على سيرة الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله ومسيرته وإسهاماته، ثم يعرضان لدراسته المهمة حول موضوع «الكوكبة» أو العولمة وفق التعبير الشائع، والتى يتناول فيها بالبحث والتحليل خصائص الأوضاع العالمية المعاصرة من منظور تاريخى/معرفى، ينم عن عمق الرؤية وسعة الأفق، وهو ما نلحظه فى الإطار النظرى الذى يقدمه حول الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية. ومن آفاق الكوكبة يرسو المحرران على مفهوم أثير لدى الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله وهو «التنمية المستقلة» فى مواجهة هيمنة الرأسمالية العالمية، حيث يشير إلى أن محاولة تكرار النماذج التاريخية لنمو الرأسمالية أمر محكوم عليه بالفشل، كما أن وجود نموذج اشتراكى صالح لكل زمان ومكان اعتقاد يناقض المنهج الماركسى. ومن ثم تصبح التنمية المستقلة خيارًا حتميًا، بحيث تبدأ بمرحلة انتقالية تتعايش فيها أنماط إنتاجية مختلفة، وتسعى لتجييش القوى الشعبية ومشاركتها فى الإنتاج وصنع القرار. أما الفصل الأخير من الكتاب فيتضمن دراسة حول المخطط الصهيونى: أبعاده ووسائله للتوسع الإقليمى والسيطرة الاقتصادية والسياسية، ودور إسرائيل فى خطط الاستعمار العالمى الجديد، وكيفية المواجهة من خلال استراتيجية للنضال العربى قادرة على تحديد الهدف وإدارة الصراع بعيدًا عن سراب الواقعية أو محدودية النظر لمصالح البعض فالصراع مع هذا المخطط قدر محتوم، والقضية تتعلق بالمصير.

يصدر الكتاب عن مكتبة الأسرة هذا العام فى طبعته الأولى، نظرًا لأهميته وأهمية صاحبه الذى أثرى المكتبة العربية بالعديد من الإسهامات.

المحتويات

مقدمة بقلم المحررَيْن

د. إبراهيم سعد الدين عبد الله ود. إبراهيم العيسوى

رحل عن عالمنا فى السادس من نوفمبر ٢٠٠٦ د . إسماعيل صبرى عبد الله ، عالم الاقتصاد المرموق ، والمفكر المبدع ، والسياسى البارز ، والمناضل الصلب . وإذا كان د. إسماعيل قد رحل عنا بجسده ، فإنه باقٍ معنا بفكره وعلمه . ويضم هذا الكتاب مختارات من الرصيد المعرفى الضخم، الذى خلَّفه الراحل العظيم ، نعتقد أنها غنية بالأفكار القيمة التى يمكن الانتفاع بها من جانب الساعين لنهضة مصر ، والمتطلعين إلى تقدم الأمة العربية وسائر شعوب الجنوب .

يبدأ الكتاب بفصل أول نقدم فيه د . إسماعيل صبرى عبد الله لجمهور القراء ، وذلك من خلال مقال لكل من محررى هذا الكتاب ، وكذلك من خلال السيرة الذاتية الموجزة للدكتور إسماعيل .

ويلى ذلك الفصل الثانى الذى يحتوى على دراسة د . إسماعيل فى موضوع الكوكبة ـ حسب التعبير المفضل لديه ـ أو العولمة ـ حسب التعبير الأكثر شيوعاً . وتعرض هذه الدراسة لخصائص الأوضاع العالمية المعاصرة بدرجة من العمق واتساع المنظور التاريخى والمعرفى قلَّ أن نجد لها نظيراً . وقد نشرت هذه الدراسة فى يناير ١٩٩٩ فى الورقة (٣) من أوراق مصر ٢٠٢٠ ، وذلك فى إطار مشروع مصر ٢٠٢٠ الذى نفذه منتدى العالم الثالث بالقاهرة . وقد خرج هذا المشروع إلى حيز الوجود بمبادرة من د . إسماعيل الذى تولى إدارته بالاشتراك مع المحرريْن ، والذى صدر عنه ٣٢ ورقة وكراسة وكتاباً غطت معظم الهموم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والعمرانية لمصر ، مع تقديم تصورات أولية لخمسة سيناريوهات مستقبلية .

ويشتمل الفصل الثالث على عرض شيق لمفهوم أثير لدى د. إسماعيل ، وهو مفهوم التنمية المستقلة . وقد نشر هذا البحث فى يونيو ١٩٨٧ ضمن كتاب " دراسات فى الحركة التقدمية العربية " الذى صدر عن مشروع المستقبلات العربية البديلة، الذى نفذه منتدى العالم الثالث بالاشتراك مع جامعة الأمم المتحدة بقيادة د . إسماعيل وأحد المحررين (د . إبراهيم سعد الدين عبد الله) فى الثمانينيات من القرن العشرين . ويقدم هذا البحث نموذجاً فذاً للقدرة الإبداعية للمؤلف ، ليس فى مجالات الاقتصاد والتنمية والسياسة فحسب ، بل وفى مجال اللغة أيضاً ؛ فهو قطعة أدبية بليغة وممتعة حقاً .

ونختتم الكتاب بفصل رابع ، وضعنا فيه فصولاً مختارة من عمل مهم أنجزه د. إسماعيل بعد هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧ ، ونشر فى كتاب " فى مواجهة إسرائيل " الصادر عن دار المعارف بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٩ . وتلقى الفصول التى اخترناها من هذا الكتاب أضواء كاشفة على أصول المخطط الصهيونى وعلى دور إسرائيل فى خطط الاستعمار ، كما أنها تقدم مبادئ عامة لاستراتيجية للنضال العربى فى مواجهة إسرائيل ، نحسب أن تطورات الأحداث عبر ما يناهز أربعين عاماً لم تحكم عليها بالتقادم ، ولم تنل من صحتها وسلامتها .

وأملنا كبير فى أن يكون فى المختارات التى قدمناها فى هذا الكتاب ، ما يغرى القارئ بالاطلاع على كتابات أخرى كثيرة للدكتور إسماعيل ، وأن يكون فيها ما يدفع القارئ إلى التعمق فى أفكاره التى لم تترك جانباً من جوانب حياتنا إلا وتناولته وقدمت بشأنه مقترحات عملية جديرة بالنظر والتطبيق .

القاهرة فى مارس ٢٠٠٧

الفصل الأول

فى التعريف بالدكتور إسماعيل صبرى عبد الله

(١)

الدكتور/ إسماعيل صبرى عبد الله

بقلم د. إبراهيم سعد الدين عبد الله

فقدت مصر وفقد اليسار المصرى فى السادس من نوفمبر ٢٠٠٦ أحد أعظم قياداته ومناضلا من أصلب مناضليه عرف بالالتزام بمصريته وعروبته، والالتزام بالنضال المستمر لصالح شعب مصر والشعوب العربية وشعوب دول العالم الثالث . كما فقدت أنا أخًا وصديقًا ورفيق درب .

وقد عرفت الدكتور إسماعيل صبرى أول ما عرفته فى سجن القناطر الخيرية فى عام ١٩٥٦ ، وكنت متهما فى قضية بدعوى عضويتى فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى، ولم يكن الاتهام صحيحًا، وكان الدكتور إسماعيل صبرى قد اتهم بأنه الرفيق خالد سكرتير عام الحزب الشيوعى المصرى . وقد تعرض الدكتور إسماعيل صبرى لفترة من التعذيب الشديد فى السجن الحربى

قبل نقله إلى سجن القناطر الخيرية حيث التقينا، وبدأت معرفتى بالدكتور إسماعيل صبرى ونمت الصداقة بيننا خاصة بعد الإفراج عنا من السجن ، حيث غادرت السجن بعد إسقاط التهمة عنى بواسطة النيابة العامة . كما صدر حكم المحكمة ببراءة الدكتور إسماعيل صبرى من التهمة الموجهة له .

وكان قد بدأ تحول فى موقف القوى الدولية من ثورة يوليو ومن قيادة عبدالناصر ، خاصة بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى من ناحية وبعد إقدام مصر على عقد صفقة تسليح جيشها مع الاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى ، وما تلى ذلك من سحب الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى لعرض تمويل السد العالى والسعى لإسقاط النظام المصرى، وكما هو معروف ، فقد أدى ذلك إلى تأميم قناة السويس وما تلاها من حرب السويس، التى انتهت إلى بدء عملية تأميم وتمصير الشركات البريطانية والفرنسية ووضع رأس المال اليهودى تحت الحراسة . كما بدأت بعد ذلك عمليات التأميم والتمصير، وكان إنشاء المؤسسة الاقتصادية نتيجة لنصيحة الدكتور إسماعيل صبرى عندما كان يعمل فى مكتب الرئيس عبد الناصر كمستشار اقتصادى له .

واتجه اليسار المصرى إلى التعاون مع ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر خاصة بعد بروز توجهها المضاد للاستعمار والإمبريالية ، ومنذ بروز دور عبد الناصر فى مؤتمر باندونج وبروز دور مصر فى تأييد حركة التحرر العربى ثم حركة التحرر فى الدول الإفريقية والآسيوية وفى دول أمريكا اللاتينية .

واستمرت هذه العلاقة فى النمو إلى أن حدثت الثورة العراقية وتمت الوحدة بين مصر وسوريا وجرى السعى لضم العراق للوحدة إذ ذاك . واتخذ اليسار موقفًا متحفظًا من شروط الوحدة عندما دعى لأن تتم الوحدة بشروط تراعى أن تستفيد من الأوضاع الأكثر تقدما فى أى من القطرين والتى كانت سائدة قبل التوحيد . وبمعنى آخر أن يتم التحول فى مصر إلى التعددية الحزبية والديمقراطية البرلمانية ، بدلا من امتداد النظام الرئاسى المركزى السائد فى مصر ليخضع الشعب السورى له .

وقد أدى هذا الموقف المتحفظ إلى اضطهاد الشيوعيين الذين تعرضوا لحملة اعتقال شاملة ولتعذيب شديد فى السجون ، ثم تم إبعادهم إلى خارج وادى النيل ليودعوا فى منفاهم فى الواحات الغربية . واستمرت هذه الفترة من أول يناير ١٩٥٩ إلى مايو ١٩٦٤ .

وقد شهدت هذه الفترة عددًا من التطورات المهمة فى مصر . فقد أدت صعوبات التنمية إلى مد حركة التأميمات لتضم الرأسمالية المتمصرة والرأسمالية الكبيرة فى مصر . وتمت مرحلة جديدة لخفض حد الملكية الزراعية المسموح به . وانضمت فكرة التعويض عن حقوق الملكية المصادرة وبدأت مرحلة من التنمية المتسارعة فى إطار محاولة للتحول الاشتراكى بعد وضع ميثاق للعمل الوطنى دعى لإنشاء نظام اشتراكى فى مصر .

وقد اختير الدكتور إسماعيل صبرى آنذاك بواسطة الرئيس عبد الناصر ليكون مسئولا اقتصاديًا ضمن إدارة المؤسسة الاقتصادية، التى أنشئت لإدارة القطاع العام . وأدى هذا التحول فى مصر إلى إعادة النظر بواسطة اليسار المصرى فى طبيعة السلطة القائمة وفى محتوى سياساتها الوطنية والاجتماعية . وقبل الشيوعيون فى هذا الظرف حل الحزب الشيوعى المصرى ، والسعى لتوحيد كل القوى الاشتراكية ضمن الاتحاد الاشتراكى . وقد شاهدت هذه الفترة إنشاء المعهد الاشتراكى وتأسيس مجلة الطليعة، التى كان الدكتور إسماعيل صبرى - كما كنت أنا - من أعضاء مجلس إدارتها .

وبرز منذ هذه اللحظة دور الدكتور إسماعيل كمفكر مرموق على المستوى المصرى والعربى والعالم الثالث والدولى . حيث توالت مشاركاته العلمية وصدرت له آنذاك العديد من المساهمات العلمية عن القطاع العام وإدارته وعن النظام الدولى الجديد وعن التنمية وقضاياها ، وعن قضايا البيئة وغير ذلك . وتولى الدكتور إسماعيل صبرى مراكز متعددة فى دار المعارف ثم فى مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، الذى كان أول رئيس له . ثم تم تعيينه مديراً لمعهد التخطيط قبل وفاة عبد الناصر .

واستمر الدكتور إسماعيل صبرى مديراً لمعهد التخطيط إلى أن تم الانقلاب الساداتى على اليسار الناصرى . وبادر السادات بتعيين الدكتور إسماعيل صبرى كنائب لوزير التخطيط يشارك فى مجلس الوزراء ويحضر اجتماعاته . واستنصح الدكتور إسماعيل صبرى الذى كان بالخارج عندما تم التعيين زملاءه فى اليسار ، وعلى رأسهم الأستاذ خالد محيى الدين، الذى كان بالخارج أيضاً عندما تم الانقلاب الساداتى ، كما استنصح الأستاذ أبو سيف يوسف . وشجعاه كلاهما على قبول المنصب ليكون أول يسارى يشارك فى عضوية مجلس الوزراء فى مصر .

وظل الدكتور إسماعيل مشاركاً فى وزارات الدكتور عزيز صدقى ووزارة الرئيس السادات قبل حرب أكتوبر ثم فى وزارة عبد العزيز حجازى بعد ذلك . وكان الدكتور إسماعيل صبرى حريصا آنذاك على أن يسجل آراءه السياسية والاقتصادية ، وأن يذكر طبقًا لقوله بأنه ينطلق فى رأيه من أنه ماركسى .

وغادرت مصر لأعمل فى الكويت وعدت فى عام ١٩٨٠ عندما كان الدكتور إسماعيل صبرى قد غادر منصبه الوزارى وبدأ فى نشاطه كرئيس لمنتدى العالم الثالث . وباشرت العمل معه كمدير لمكتب الشرق الأوسط فى القاهرة .

واستمرت زمالتنا فى العمل بالمنتدى من عام ١٩٨١ وحتى وفاة الدكتور إسماعيل صبرى، وقام المكتب فى هذه المرحلة بالعديد من الأعمال العلمية بالتعاقد مع المؤسسات العالمية، وكان من أهم هذه الأعمال مشروع المستقبلات العربية البديلة فى الفترة من ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ الذى تم فى إطاره العديد من الدراسات المستقبلية ونشر منه ١٥ كتابًا .

كما تم فى إطار المكتب أيضاً بحث عن أمية النساء فى مصر وقياس لمعدلات الفقر فى مصر، وكانت كلها تتم تحت إشراف الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وإشرافى بصفته المنسق الرئيسى للمشروع وبصفتى المنسق المشارك .

وكان آخر المشروعات البحثية للمكتب هو مشروع مصر ٢٠٢٠ الذى تم فى إطاره إصدار ٢٢ دراسة حتى الآن والذى ينتظر أن يتم صدور ثلاث دراسات

إضافية له فى الفترة المتبقية حتى نهاية المشروع، وكان المشروع يتم أيضاً تحت قيادة الدكتور إسماعيل صبرى وقيادتى باعتبارنا منسقين للمشروع وتحت قيادة الدكتور إبراهيم العيسوى أيضاً بصفته مديراً للمشروع .

وكان الدكتور إسماعيل صبرى طوال فترة زمالتنا شديد العناية بالمستقبل وبالدراسات المستقبلية، وكان يرفض أى انشغال بالماضى أو كتابة لذكرياته عن تاريخه العلمى والسياسى .

وفى نفس فترة مشاركتنا فى العمل العلمى اشتركت مع الدكتور إسماعيل صبرى فى عمل المكتب الاقتصادى فى التجمع وفى مركز البحوث فى التجمع أيضاً . وانسحب كلانا من هذا النشاط ليتولاه جيل أكثر شباباً يمثله الدكتور إبراهيم العيسوى ثم الدكتور جودة عبد الخالق، وتمت آنذاك محاولات لدراسة الوضع الطبقى والخريطة الطبقية فى مصر .

وطرح الدكتور إسماعيل رؤيته عن " مصر التى نريدها "، نشرت فى فترة انعقاد المؤتمر الرابع للحزب ونوقشت باعتبارها أساسًا لعمل برنامجى . وشارك الدكتور إسماعيل صبرى بعد ذلك فى العمل العلمى الذى قاد إلى وضع البرنامج الجديد للحزب الذى أقر فى المؤتمر الخامس .

وواصل الدكتور إسماعيل صبرى عطاءه العلمى . فعالج موضوع الوحدة العربية والتنمية المستقلة ، وموضوع العولمة أو الكوكبة وغيره من الموضوعات .

وعندما نشرت كتابى عن أزمة النظام الاشتراكى فى عام ١٩٩٠ دعى مركز البحوث بالتجمع برئاسة الدكتور إسماعيل صبرى لمناقشة علمية للكتاب بحضور العديد من العناصر العلمية والسياسية .

واهتم الدكتور إسماعيل صبرى فى أثناء طرح البرنامج الجديد للحزب بتحديد إلى من يتجه الحزب وما الطبقات والفئات التى يعمل لخدمتها وكان الدكتور إسماعيل صبرى فى كل أعماله العلمية والسياسية يهتم اهتماماً شديداً بتأكيد ماركسيته وقدرته فى نفس الوقت على استخدام أدوات البحث والمناهج غير الماركسية .

من ناحية أخرى فإن الدكتور إسماعيل صبرى استمر يدعو إلى التمسك بالتجمع وبدوره الطليعى وشدد على وحدة الحزب مهما كانت الخلافات التى قد تتواجد بين أطرافه المتعددة .

كما أهتم الدكتور إسماعيل صبرى بعدم الوقوع فى مأزق شخصنة المعركة من أجل الديمقراطية ، وضرورة العمل الجاد من أجل إصلاح دستورى ينقل مصر إلى جمهورية برلمانية بدلاً من النظام الرئاسى الحالى .

كما شارك الدكتور إسماعيل صبرى بصفة خاصة فى تحديد موقف الحزب من قضية الفلسطينيين واحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وللجولان، ورفض المساعى لإقامة نظام شرق أوسطى .

لعلى بهذا الجزء من كل عن النشاط العلمى والسياسى للدكتور إسماعيل صبرى أكون قد قدمت بعضاً من إسهاماته الواسعة فى المجالين السياسى والعلمى .

ويبقى أن أذكر أننى والدكتور إسماعيل صبرى لم نكن مجرد رفيقين نناضل على نفس الدرب أو صديقين دامت صداقتهما العميقة لفترة زمنية طويلة ، بل كنا أكثر من أخوين نتشارك فى أفكارنا وأنشطتنا ومساعينا المشتركة لتقدم مصر وللدفاع عن طبقاتها الشعبية ولإقامة حياة ديمقراطية سليمة بحق، وتحقيق العدل الاجتماعى، ولعلنا نخلص جميعا لذكراه بالسير على نفس الدرب .

(٢)

الدكتور/ إسماعيل صبرى عبد الله

بقلم د. إبراهيم العيسوى

رحل عن عالمنا فجر الإثنين ٦ نوفمبر ٢٠٠٦ د. إسماعيل صبرى عبد الله . وبرحيله فقد الوطن العربى والعالم الثالث قمة شاهقة وقيمة سامقة ، وفقدت أنا النبع الذى طالما ارتويت منه والشجرة العملاقة التى تغذيت من ثمارها ونعمت بظلالها الوارفة سنين عدداً . فقد كنت تلميذاً فى مدرسة إسماعيل صبرى عبدالله ، وبالرغم من تطور علاقتى به بمرور الزمن إلى علاقة زمالة على مستوى العمل العلمى وعلى مستوى العمل السياسى إلى علاقة محبة وصداقة عميقة ، إلا أنه ظل بالنسبة لى الأستاذ والمعلم والقائد .

لقد امتدت معرفتى المباشرة بالدكتور إسماعيل ٣٤ عاماً , وذلك منذ أن تعرفت عليه وجهاً لوجه بعد عودتى من بعثة الدكتوراه فى إكسفورد فى عام ١٩٧٢ . وكان وقتها وزير دولة للتخطيط ومسئولا عن معهد التخطيط القومى، الذى عملت فيه باحثاً مساعداً عقب تخرجى فى عام ١٩٦٢ . ولم أكن أعرف عنه

آنذاك الكثير ,إذ اقتصرت معلوماتى عنه على ما كنت أقرأ له فى سنوات البعثة من مقالات فى مجلة الطليعة وفى بعض أعداد الأهرام، وكانت كلها تنم عن سعة فى العلم ورحابة فى الثقافة ، وانفتاح فكرى على كل ما هو جديد ، وانشغال جاد بقضايا الوطن ، واجتهاد فى تلمس الحلول لهذه القضايا .

وكانت بعثتى لصالح جامعة الأزهر , ومن ثم كان يتعين علىَّ أن أعمل بها لثلاث سنوات قبل أن يسمح لى بالعودة إلى المعهد كما كنت أرجو ، وذلك لما نشأ بينى وبين المعهد من ارتباط فكرى وعاطفى شديد، وذلك بالرغم من أن فترة عملى به لم تزد على سنتين . وعلى ذلك فقد حرصت بعد عودتى من البعثة فى ١٩٧٢ على أن أصل ما انقطع من علاقتى بالمعهد . وفى أول زيارة للمعهد قمت بها أنا وزوجتى د. محيا زيتون التى كانت قد اشتغلت بالمعهد باحثة مساعدة وسافرت فى بعثة لإنجلترا لصالح جامعة الأزهر أيضاً , حدثنا صديقنا د. على نصار عن د . إسماعيل صبرى حديث العاشق الولهان، وقدمنا إليه . وبعد حديث قصير، طلب د. إسماعيل إشراكنا فى أعمال المعهد . وبالفعل شاركنا فى عدد من الأنشطة العلمية إلى جانب عملنا فى جامعة الأزهر .

وقد ازددت قرباً من د. إسماعيل بعد انتقالى للعمل فى المعهد فى أواخر ١٩٧٥. وكان وقتذاك قد ترك منصب وزير التخطيط وتفرغ لإدارة معهد التخطيط . فقد تعددت اللقاءات والحوارات بيننا بمناسبة أعمال المعهد , وراقبته عن قرب وهو يدير الكثير من اللجان التى شاركت فيها . وسرعان ما أدركت سر إعجاب على نصار وكثيرون غيره بالدكتور إسماعيل . فالرجل لم يكن فقط غزير العلم، موسوعى الثقافة، وذا قدرات عالية فى الإدارة , بل كان أيضاً شخصية جذابة وآسرة . إذ أنه تميز بالرقة وعفة اللسان والأدب الجم فى التعامل مع الجميع، ومع الصغير قبل الكبير، ومع المختلفين معه فى الرأى كما مع من يتفقون معه.

ولذلك تعددت صلاته وعلاقاته بالكثيرين ممن كانوا يخالفونه سواء فى آرائه العلمية أم فى اتجاهاته السياسية . بل إن منهم من كانوا يتمنون لو كلفهم بخدمة

يؤدونها له ، ولا يترددون فى إجابة طلب له ، وذلك بالرغم من أن هذه الطلبات لم تكن شخصية ، وإنما كانت فى الغالب لخدمة طرف ضعيف غير قادر للوصول إلى ما يستحقه بالطرق المعتادة . ولذلك قد يندهش البعض من وجود علاقة حميمة بين ماركسى مثل إسماعيل صبرى عبد الله وإخوانى مثل محمد عبدالقدوس . ولكن هذه العلاقة كانت قائمة . وقد كان الأستاذ محمد عبد القدوس من أكثر الناس متابعة لحالة د . إسماعيل الصحية ، وكان من أول من توافدوا على المستشفى بعد أن علم بوفاته ، وكان هو من رافق الجثمان فى عربة نقل الموتى إلى المسجد ثم إلى مقابر الإمام .

وفى هذا السياق أيضاً قد لا يتصور الكثيرون عمق علاقة المودة والحب والتقدير التى قامت بين د. إسماعيل وبين شخصيات مثل د. عبد العزيز حجازى ود. كمال الجنزورى ود. حسين كامل بهاء الدين . ولكن هكذا كانت شخصية د .إسماعيل وهكذا كان حرصه على الحفاظ على علاقاته الإنسانية حتى مع الذين اختلف معهم فى الرأى والتوجه أشد الاختلاف .

ثم توثقت علاقتى بالدكتور إسماعيل بمناسبة تنظيم المؤتمر السنوى للاقتصاديين المصريين ابتداء من عام ١٩٧٦ . فعندما فكرت أنا وزميلى د. جودة عبد الخالق فى أن يكون للاقتصاديين المصريين مؤتمر علمى سنوى ، أشار علينا د. جمال العطيفى، الذى كان رئيساً للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع بأن نتشاور فى الأمر مع د. إسماعيل الذى كان عضواً فى مجلس إدارة الجمعية آنذاك . فقابلناه فى معهد التخطيط ورحب بالفكرة ، وزادها نضجاً باقتراحاته العملية السديدة، التى يسَّرت قبولها من جانب مجلس إدارة الجمعية . وبعدها بدأنا نعمل معه كأمين عام للمؤتمر فى التحضير للمؤتمر الأول الذى عقد فى أواخر مارس ١٩٧٦ ، والذى توالت بعده سلسلة من المؤتمرات التى كان لها دوى قوى فى الأوساط العلمية والسياسية والصحفية . حيث كان عقد مؤتمر من هذا النوع حدثاً نادراً فى السبعينيات ، وحيث حفلت الدورات الأولى للمؤتمر ببحوث وتعليقات الاقتصاديين من أجيال متعددة وذوى توجهات علمية وسياسية متباينة فى شأن الانفتاح وتداعياته ، وفى شأن مستقبل التنمية

فى ظله . وقد تعلمت فى فترة الإعداد لهذه المؤتمرات الكثير من د. إسماعيل ، لاسيما فى التعامل مع المخالفين فى الرأى وفى كيفية إدارة الحوارات وإجراء المواءمات الضرورية لحسن سير أعمال المؤتمر.

وكان العام ١٩٧٦ عاماً ثرياً فى حياة د. إسماعيل ، وفى حياة الكثيرين من زملائه وتلاميذه . فهذا هو العام الذى انعقد فيه أول مؤتمر علمى للاقتصاديين المصريين تحت إشرافه ، كما ذكرت حالاً . كما شهد هذا العام حدثين مهمين . أولهما حدث علمى كانت له أصداء مهمة وهو صدور كتاب د. إسماعيل : " نحو نظام اقتصادى عالمى جديد . دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية " . وقد طبعت من هذا الكتاب عدة طبعات ، وأصبح مرجعاً قيماً فى كتابات الاقتصاديين المصريين والعرب لسنوات عدة تالية . وثانيهما حدث سياسى عظيم الشأن ، وهو الإعلان عن قيام " حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى " ، الذى كان د. إسماعيل من كبار مؤسسيه ومن أصحاب الأقلام المؤثرة فى صياغة برنامجه العام .

وكثيراً ما كنا نتقابل فى جمعية الاقتصاد للتحضير للمؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين مساءً بعد عودته من اللقاءات التحضيرية لإنشاء التجمع . وكثيراً ما كان يذكرنا بعدم الخلط بين ما هو سياسى وبين ما هو علمى فى ترتيبات المؤتمر ، بقوله : عندما أدخل الجمعية فإننى أخلع قبعة رجل السياسة وأضع قبعة رجل العلم على رأسى . ومع ذلك لم يسلم الأمر من انتقادات بعض الزملاء لتنظيم أعمال المؤتمر ، والقول بأن عصبة يسارية قد سيطرت على المؤتمر ، خاصةً بعد ما انضممت أنا وجودة عبد الخالق إلى حزب التجمع . وهو قول خاطئ لا يصدر إلا ممن جهلوا شخصية د . إسماعيل ، ولم يدركوا صدق إيمانه بأن الحوار لا يكون خصباً ومفيداً إلا إذا شاركت فيه كل الأطراف وتفاعلت فيه كل الرؤى .

وقد أساء البعض الظن بالدكتور إسماعيل عندما تصوروا أنه رجل أرستقراطى تشرب الثقافة الفرنسية، واتخذ من الماركسية وسيلة للتميز ليس غير . وربما ساعد على ذلك تدخينه للسيجار ، وأناقته اللافتة للنظر ، وسفراته

الكثيرة إلى أوروبا ، وتوليه منصب الوزير . وعذر هؤلاء أنهم لم يعلموا أن هذا الرجل قد عانى عذابات لا تحتمل جراء تمسكه بفكره ومعتقداته المنحازة لعموم الناس ، ولفقرائهم على وجه الخصوص . فقد سجن مرتين فى عهد عبد الناصر . الأولى فى ١٩٥٦ حيث نال قسطاً وفيراً من التعذيب، الذى احتمله بكل رجولة مستحضراً أصوله الصعيدية . والثانية فى السنوات من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ . ويعرف من رافقوه فى السجن كم تحمل من الضرب والجلد وقطع الحجارة فى السجن الحربى وسجن أبى زعبل .

وأزاحه السادات من عمله مديرًا لمعهد التخطيط أواخر ١٩٧٧ . ولكنه رفض قرار نقله إلى وزارة الحكم المحلى ، وناضل حتى حكم له القضاء ببطلان هذا القرار، ولكنه اكتفى بهذا الحكم وقرر إنهاء عمله بالحكومة والعمل كخبير تنمية مستقل . كما سجن فى حملة السادات على السياسيين والمثقفين فى سبتمبر ١٩٨١ . وفى كل هذه الأحوال كان مناضلاً صلباً لا تلين له قناة ولا يتنازل عن معتقداته تحت أى ضغط ، وظل إلى آخر أيامه مثقفاً عضوياً يرتبط بقضايا وطنه ويدافع عن حقوق الطبقات المضطهدة فيه ، من خلال دراساته العلمية ونشاطه السياسى .

وتواصلت الجهود العلمية للدكتور إسماعيل جنباً إلى جنب مع نضاله السياسى ونشاطه المرموق فى حزب التجمع ، فأنجز أوراقاً بحثية متميزة طلبها منه عدد من منظمات الأمم المتحدة . وأشرف على مشروعات بحثية كبرى وإعداد الدراسات الأساسية لها ، أبرزها ما عرف بالخطة الزرقاء، وشارك فى أعمال لجنة العشرين التى أنشأتها الجامعة العربية لوضع تصور لاستراتيجية العمل الاقتصادى المشترك . وستظل كتاباته " فى التنمية العربية " و " وحدة الأمة العربية : المصير والمسيرة " وغيرها بوصلة يهتدى بها أنصار العروبة والمناضلون من أجل وحدة العرب .

وأسس مع نخبة من الاقتصاديين العرب الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وكان أول رئيس لها . وانتخب رئيساً لمنتدى العالم الثالث ، كما انتخب رئيساً لجمعية التنمية الدولية . وأسس منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط

بالقاهرة فى إطار جهوده مع الكثيرين من مفكرى العالم الثالث والمفكرين الغربيين المدافعين عن حق دوله فى تنمية بديلة ، لا تكرر نمط التنمية الرأسمالية، الذى ظهرت مساوئه فى الدول المتقدمة ، وثبتت عدم قابليته للتكرار فى دول العالم الثالث . وشارك مع نخبة من قادة الفكر التنموى البديل فى لجنة الجنوب فى السنوات (١٩٨٧ ـ ١٩٩٠) ، وفى كتابة تقريرها الشهير " التحدى أمام الجنوب " الذى ترجمه إلى العربية مركز دراسات الوحدة العربية فى ديسمبر ١٩٩٠ . ومن خلال هذه الأعمال ، صار د . إسماعيل من قادة الفكر التنموى على الصعيد العالمى ، وتوثقت صلاته بالكثير من المراكز الدولية المعنية بالتنمية .

وكان من أبرز منجزات منتدى العالم الثالث العلمية مشروع " المستقبلات العربية البديلة " الذى صدر عنه فى السنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ خمسة عشر كتابًا، وكان لى شرف المشاركة فيه بتأليف كتاب عن " قياس التبعية فى الوطن العربى " ، وبتحكيم عدد من أعماله . كما كان " مشروع مصر ٢٠٢٠ " من أبرز منجزات المنتدى فى السنوات ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٦ ، حيث بلغت إصداراته ٢٤ كتابًا، فضلاً عن عدد من الأوراق والكتيبات . وقد كان لى شرف المشاركة مع د. إسماعيل ومع د. إبراهيم سعد الدين عبد الله فى إدارة هذا المشروع، الذى حشد خبرات نحو من ٣٠٠ باحث مصرى من مختلف الأجيال ، فضلاً عن مشاركة ما يزيد على ٧٠٠ باحث ومفكر وناشط سياسى وصحفى فى ندواته .

ومما يسترعى الانتباه أن د. إسماعيل قد تبنى فكرة القيام بمشروع مصر ٢٠٢٠ فى عام ١٩٩٥ ، حيث كان قد بلغ الواحدة والسبعين . فكان بذلك يعلمنا درسا بأن العالم الحق لا يعيش على اجترار الماضى الذى لن يعود ، ولا يقنع بالتباكى على " العصر الذهبى " الذى انقضى ، وإنما عليه أن ينظر إلى المستقبل ويستشرف آفاقه . وكان بذلك يحرز قصب السبق ويسجل ريادته لميدان الدراسات المستقبلية بعد أن توقف العمل فيها سنوات طويلة فى مصر .

وفى ختام هذه الخواطر التى تقصر عن تغطية الكثير من جوانب حياة د. إسماعيل ، أذكر أمورًا أربعة . الأمر الأول هو حرص د. إسماعيل على القراءة

. فقد ظل يقرأ ويتابع أحدث ما ينشر ويحمله البريد إلى مكتبه المتواضع فى منتدى العالم الثالث ، وذلك إلى آخر يوم كانت صحته تسمح له بالقراءة . وكان يحرص على مناقشة ما يقرأ معى ومع رفيق نضاله وشريكه فى إدارة المنتدى د. إبراهيم سعد الدين ومع غيرنا ممن يترددون على المنتدى . وكان بذلك يذكرنا بفضيلة القراءة، التى كادت أن تنقرض حتى بين الكثيرين من الباحثين والمثقفين .

أما الأمر الثانى فهو أن الثقافة كانت عنصرًا أساسيًا فى تكوين د. إسماعيل. وكثيرًا ما كنت أفاجأ فى أحاديثه معى وفى السفرات التى شاركته فيها بمعلوماته الغزيرة عن أمور تفصيلية فى التراث العربى والإسلامى ، وفى تاريخ المسيحية الشرقية ، وفى الحضارات الشرقية القديمة وفنونها .

أما الأمر الثالث فهو أن الدكتور إسماعيل قد غادرنا وهو يشعر بحزن عميق إزاء ما آل إليه حال الحياة السياسية فى بلادنا . فلم يكن مرتاحًا إلى الانشغال المفرط للأحزاب والقوى السياسية المعارضة بموضوع التوريث وبالحديث المكرر عن المشكلات الحاضرة ، وانصرافها عن الدراسة الجادة للطبيعة الطبقية للحكم ومواقف الطبقات المختلفة إزاء الحكم ، وتحليل التركيبة الطبقية للمجتمع المصرى على ضوء التطورات التى شهدها العقد الأخير ، وعلى ضوء المخططات الأمريكية للمنطقة ، وقلة اشتغالها ببلورة بدائل تفصيلية للسياسات القائمة . كما كان يؤلمه استمرار الانقسامات غير المبررة بين القوى اليسارية وعدم تحمس البعض منها للفكرة التجمعية . ومن هنا كانت رسالته التى بعث بها إلى اللجنة المركزية لحزب التجمع التى عقدت فى نوفمبر ٢٠٠٥ بضرورة العناية بهذه القضايا . ومن هنا كان إلحاحه على تكثيف الجهود من أجل الحفاظ على الفكرة التجميعية ، وجوهرها الالتفاف حول برنامج سياسى محدد لصالح الجماهير الكادحة مهما تنوعت الانتماءات العقائدية للأطراف المشاركة فى النضال من أجل تنفيذه، ولعل الإعلان عن قيام التحالف الاشتراكى مؤخراً قد خفف بعض الشىء من أحزانه . ولكن لم يزل أمام القوى التقدمية الكثير من أجل أن تضع موضع التنفيذ رسالة د. إسماعيل ووصيته لها ، والتى كانت قد تبلورت بوضوح منذ أن نشر كتابه " مصر التى نريدها " فى عام ١٩٩٢ .

وأخيراً فإن الأمر الرابع الذى أود أن أذكره يتعلق بالكتاب رقم ٢٣ فى سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠ الذى انشغلت بإعداده فى السنوات الأربع الأخيرة فى إطار مشروع مصر ٢٠٢٠ ، وموضوعه " الاقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً . تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ ١٩٧٤ ، وبيان تداعياتها الاجتماعية ، مع تصور لنموذج تنموى بديل " . فقد كان د. إسماعيل من أشد المتحمسين لهذا العمل ، ولم يتوقف تشجيعه لى على المضى فى استكماله بالرغم من صعوبات شتى لا مجال لتفصيلها الآن . وإننى حزين أشد الحزن؛ لأنى لم أسارع بالانتهاء من كتابة هذا العمل حتى يتيسر للدكتور إسماعيل تقديمه إلى القارئ من خلال التوطئة التى وعد بكتابتها ، والتى كنت أتوقع أن تكون بمثابة التاج على رأس هذا الكتاب . ولكن ما حيلتى وكنت كلما أبديت له ضيقى من استطالة مدة عملى فى الكتاب وتطلعى إلى الانتهاء منه ، التمس لى العذر ، وحثنى على المثابرة ، وأمدنى بشحنة روحية أعانتنى على مواصلة العمل ، حتى انتهيت منه وقدأشتد به المرض وانتقل إلى المستشفى التى لم يخرج منها إلا إلى مثواه الأخير .

وداعاً د. إسماعيل . فقد كنت عالماً ومعلماً ومثقفاً ومناضلاً قل أن يجود الزمان بمثله، وعوضك الله يا مصر عن فقدانه برجال من طرازه . فما أحوجك اليوم إلى الكثيرين منهم لتنفتح أمامك أبواب النهوض والتقدم .

(٣)

إسماعيل صبرى عبد الله

سيرة ذاتية

١- الوظائف

● حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة فى ١٩٤٦ بدرجة ممتاز وكان أول الدفعة .

● حصل فى نفس السنة على بعثة من كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية إلى فرنسا حيث حصل فى ١٩٥١ على درجة الدكتوراه بأعلى تقدير مع تهنئة هيئة المناقشة ونشرت الرسالة فى دار نشر فرنسية .

● اشتغل بتدريس الاقتصاد بجامعة الإسكندرية ثم جامعة القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٦ .

● عمل مستشارًا للشئون الاقتصادية والمالية بمكتب رئيس الوزراء ١٩٥٤ - ١٩٥٥ .

● عُين مديراً للإدارة الاقتصادية بالمؤسسة الاقتصادية لدى إنشائها فى يناير ١٩٥٧ . ثم أضيفت إليه مسئولية الإشراف على قطاع البنوك والتأمين التابع للمؤسسة .

● عين رئيساً للتحرير (مسئولية النشر الثقافى) بدار المعارف فى ١٩٦٥ .

● عين مديراً لمعهد التخطيط القومى فى ١٩٦٩ وظل مسئولاً عنه حتى ١٩٧٧.

● دخل مجلس الوزراء فى ١٤ مايو ١٩٧١ كنائب وزير التخطيط ثم وزير دولة للتخطيط فى ١٩٧٢ ثم وزير للتخطيط فى ١٩٧٤ حيث رأس اللجنة الوزارية للإنتاج والشئون الاقتصادية .

● ترك المناصب الحكومية بسبب صدور قرار جمهورى فى أكتوبر ١٩٧٧ بنقله لوزارة الحكم المحلى . وقد حكم مجلس الدولة ببطلان هذا القرار . ولم يطالب بتنفيذ الحكم إذ أنه قرر العمل كخبير تنمية مستقل .

٢ ـ النشاط العلمى

● وقد دعى بصفته الشخصية لإدارة مشروعات بحثية مهمة ولعضوية بعض الهيئات ـ الأكاديمية .

● اختير فى ١٩٧٦ عضواً بلجنة العشرين " التى أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية اختياراً فردياً دون أية صفة تمثيلية وكلفها بإعداد تصور لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك .

● اختير منسقاً لإدارة دراسة حول أنساق التنمية وأساليب الحياة البديلة فى غربى آسيا " التى قرر إجراءها كل من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربى آسيا ECWA وبرنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة UNEP . وقد تولى إعداد ورقة الدراسة الأساسية (٦١ صفحة) واستعان بخبراء من المنطقة فى معالجة القضايا التفصيلية فى المجالات الأساسية (١٩٧٨ - ١٩٨٠)

● دعاه مكتب اليونيسيف الإقليمى بالاشتراك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أثناء الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة حول الطفولة للإسهام بورقة بحثية

فى هذا الصدد بالإنجليزية بعنوان " الخدمات الأساسية للطفل العربى " وزعتها اليونيسيف على نطاق واسع وصدرت الترجمة العربية فى العدد الخامس من أوراق " منتدى العالم الثالث (١٩٧٩) .

● تولى مسئولية تنسيق وإعداد دراسة كاملة عن قضية البيئة والتنمية فى دول حوض البحر الأبيض المتوسط أطلق عليها اسم " الخطة الزرقاء " . وكان القرار من اللجنة الحكومية التى تضم ممثلى الحكومات المعنية والمدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة لشئون البيئة (١٩٨٠ - ١٩٨٥).

● أدار بالاشتراك مع د . إبراهيم سعد الدين المشروع البحثى " المستقبلات العربية البديلة " الذى تعاقد على إجرائه منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط مع جامعة الأمم المتحدة (١٩٨١ - ١٩٨٦). وقد نشر من أعمال هذا المشروع ١٥ كتاباً بالعربية وكتاب ترجم إلى الإنجليزية ونشر فى لندن بعنوان " صور المستقبل العربى " .

● عمل فى فترات مختلفة كعضو فى اللجان الأكاديمية لكل من معهد التنمية والتخطيط فى إفريقيا (ومقره داكار) والمعهد العربى للتخطيط بالكويت ومعهد دراسات التنمية بجامعة جنيف ، ومعهد الدراسات القانونية للتنمية بجامعة باريس .

● اختاره المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة عضوا بلجنة تخطيط التنمية المشكلة من أربعة وعشرين فرداً يختارون بصفتهم الشخصية ولمدة ثلاث سنوات . وقد استمرت عضويته مدتين (١٩٧٩ - ١٩٨٥) .

● اختاره الرئيس الراحل جوليوس نيريرى عضواً فى " لجنة الجنوب "التى شكلها بناء على توصية من مؤتمر قمة عدم الانحياز (فى هرارى) وضمت ٢٣ عضواً من أبرز الشخصيات الفكرية والتنفيذية فى القارات الثلاث، واستمر عملها ثلاث سنوات (١٩٨٧ - ١٩٩٠) وصدر عنها تقرير مهم ترجم إلى العربية بعنوان " التحدى للجنوب " .

■ اختارته الأمم المتحدة عضواً فى لجنة من ١٥ خبيراً دولياً رأسها مالكولم فريزر ، رئيس وزراء أستراليا السابق لدراسة أزمة المواد الأولية الإفريقية (١٩٨٨ - ١٩٩٠) وصدر عنها تقرير نشر بالإنجليزية وكان من أعضائها الرئيس الحالى لنيجيريا .

- انتخب لعضوية مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لدراسات التنمية الاجتماعية UNRISD ومقره جنيف للفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ .
- انتخب رئيساً لمنتدى العالم الثالث فى ١٩٧٨ .
- كما انتخب رئيساً " لجمعية التنمية الدولية " وهى منظمة غير حكومية ينتشرأعضاؤها فى عشرات الدول (١٩٨٢ - ١٩٨٥) وبقى بعد ذلك عضواً فى مجلس إدارة الجمعية حتى ١٩٩٤ .
- نائب رئيس الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء (١٩٧٢ ـ ١٩٩٤).
- عضو المجمع العلمى المصرى (مدى الحياة) .
- أول رئيس لمجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .
- عضو اللجنة التنفيذية للمؤسسة الدولية من أجل تنمية بديلة ، سويسرا .
- عضو جمعية الدراسات المستقبلية الدولية (الفرنسية) ، وعضو اللجنة التوجيهية لمجلتها العلمية .
- حصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية ١٩٨٦ .
- يدير منذ سبتمبر ١٩٩٧ - بالاشتراك مع د .إبراهيم سعد الدين و د .إبراهيم العيسوى - المشروع البحثى "مصر ٢٠٢٠ " ، الذى ينفذه منتدى العالم الثالث بالتعاون مع عدد من الجهات الممولة مثل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وبنك الاستثمار القومى والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى .

أهم الأعمال العلمية المنشورة

أ - باللغة العربية

الكتب

١ ـ دروس فى الاقتصاد السياسى ، (دار الطالب بالإسكندرية عام ١٩٥٤).

٢ ـ فى مواجهة إسرائيل (دار المعارف ١٩٦٩).

٣ ـ تنظيم القطاع العام ، الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية ، (دار المعارف ١٩٦٩).

٤ ـ محاضرات فى الاقتصاد.

أ ـ تمهيد لدراسة مبادئ علم الاقتصاد ، مذكرات معهد التخطيط القومى رقم ٩٢٠ سنة ١٩٦٩ .

ب ـ مدخل لدراسة الاقتصاد الاشتراكى ، مذكرات معهد التخطيط القومى رقم ٩٣٠ سنة ١٩٦٩ .

٥ ـ كتابات سياسية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، (دار الشعب ١٩٧٢) .

٦ ـ نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية . (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

٧ ـ فى التنمية العربية (دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٢) .

٨ ـ مصر التى نريدها (دار الشروق ، ١٩٩٢) .

٩ ـ وحدة الأمة العربية : المصير والمسيرة (الأهرام ، ١٩٩٤)

١٠ ـ مصر ٢٠٢٠ " وثيقة المشروع البحثى ١٩٩٧ .

١١ ـ قضايا أساسية فى السياسة الاقتصادية (منتدى العالم الثالث ، ١٩٩٤).

١٢ ـ توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة " أوراق مصر ٢٠٢٠ " رقم٣ يناير ١٩٩٩.

الدراسات

١ ـ أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية " ، البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ١٩٦٥ .

٢ ـ المرأة العربية والتنمية " ، دراسة أعدت لندوة مشتركة بين الجامعة العربية ومنظمة اليونيسيف ١٩٧٣.

٣ ـ استراتيجية التصنيع فى البلاد العربية والتقسيم الدولى للعمل " دراسة أعدت لندوة نظمها الانكتاد والمعهد العربى للتخطيط بالكويت فبراير ١٩٧٦ . ونشرت فى مجلة النفط والتعاون العربى المجلد الثانى، العدد الثالث ١٩٧٦.

٤ ـ العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية " ، دراسة أعدت للجنة العليا لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك فى ١٩٧٨ ونشرت فى مجلة المستقبل العربى عدد ٣ سنة ١٩٧٨ .

٥ ـ الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها" دراسة منشورة فى كتاب الديمقراطية والعالم العربى – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٩ .

٦ ـ استراتيجية التكنولوجيا (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع) المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ٢٤-٢٦ مارس القاهرة ١٩٩٧ .

٧ ـ نظرات فى تجربة تخطيط التنمية فى الوطن العربى والعالم الثالث .

٨ ـ الأبعاد الحقيقية لمشكلة السكان فى مصر دراسة فبراير ١٩٨٢ .

٩ ـ بعض الأفكار حول العلاقات مع السوق الأوروبية الموحدة.

١٠ ـ أفكار حول التعليم الأساسى والقرن الحادى والعشرين – مؤتمر التعليم الابتدائى ١٩٩٣/١/٣.

١١ ـ التنمية المطردة – مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت الشارقة ١٩٩٣/١/١٤.

١٢ ـ دور التعليم تنمية كوريا الجنوبية أكتوبر ١٩٩٣ .

١٣ ـ تقرير عن مشكلة الإسكان فى مصر فى ضوء مناقشات وتوصيات ندوة الإسكان التى نظمها السيد الوزير (أزمة الإسكان فى مصر ، الأبعاد ، الجذور ، اتجاهات التطور) يوليو ١٩٨٣ .

١٤ ـ خطوط عامة فى تطوير التعليم الإعدادى - مؤتمر التعليم الإعدادى ١٩٩٤/١١/١٢.

المقالات

أولاً : فى مجلة " الطليعة " القاهرية

١ ـ ما الطريق إلى الوحدة الفكرية لقوى الشعب العاملة فى مرحلة الانتقال للاشتراكية عدد٢/١٩٦٥.

٢ ـ التخطيط لمستقبل البترول العربى عدد٥/١٩٦٥.

٣ ـ تطور مساحة وملكية الأرض عدد ٩/١٩٦٥.

٤ ـ الرغيف ومستقبل التنمية عدد ١١/١٩٦٥.

٥ ـ حوافز الإنتاج بين الفهم الرأسمالى والفهم الاشتراكى عدد ٧/١٩٦٦.

٦ ـ القطاع العام بين الرأسمالية والاشتراكية عدد ١١/١٩٦٦.

٧ ـ تعليقات على الشهادات الواقعية عدد٤/١٩٦٧.

٨ ـ ماذا تريد أمريكا عدد٧/١٩٦٧.

٩ ـ الاقتصاد فى ظروف الحرب عدد٩/١٩٦٧.

١٠ ـ كيف نواجه اقتصاد الحرب عدد٣/١٩٦٨.

١١ ـ فيات ، استروين - ملامح جديدة فى التركز الاحتكارى عدد ١٢/١٩٦٨.

١٢ ـ العلاقة بين القطاع العام والقطاع التعاونى عدد١/١٩٦٩.

١٣ ـ الاقتصاد الفرنسى فى ظل الجمهورية الخامسة٦/١٩٦٩.

١٤ـ حرب الاستنزاف عدد ١٩٦٩/٩.

١٥ ـ الثورة التكنولوجية والنظام الاشتراكى عدد ١٩٧٠/٢.

١٦ ـ عبد الناصر والقومية العربية عدد ١٩٧٠/١١.

١٧ ـ حرب جمركية جديدة عدد ١٩٧٠/١٢.

١٨ ـ مبادئ أساسية فى تخطيط التعليم عدد ١٩٧١/٢.

١٩ ـ مصر الهدف الاستراتيجى لإسرائيل عدد١٩٧١/٤.

٢٠ ـ القطاع العام وديمقراطية الإنتاج عدد ١٩٧١/١٠.

٢١ ـ الصهيونية : التاريخ ، الحركة ، الأفكار ، المصالح – دراسة قام بها د . إسماعيل صبرى عبد الله وآخرون عدد ١٩٧١/١١.

٢٢ ـ إسرائيل : الكيان ، الأيديولوجية ، الاستراتيجية – دراسة موسعة أشرف عليها د . إسماعيل صبرى عبد الله ، أبو سيف يوسف عدد ١٩٧١/١٢.

٢٣ ـ النظام الاقتصادى العالمى الجديد والنضال من أجل التحرر الاقتصادى عدد ١٩٧٥/١٠.

٢٤ ـ نظرة مصرية على تاريخنا الحضارى .

ثانيا : فى " مصر المعاصرة "

٢٥ ـ الإطار النظرى للمشكلة التنظيمية فى القطاع العام أكتوبر ١٩٦٧.

٢٦ ـ الوحدة الإنتاجية فى الاقتصاد الاشتراكى . يناير ١٩٦٨ .

٢٧ ـ نظام الجامعات الاقتصادية فى بعض الدول الاشتراكية يناير ١٩٦٩.

٢٨ ـ منتدى العالم الثالث – يناير ١٩٧٥ .

٢٩ ـ التنمية البشرية – المفهوم – القياس – الدلالة . الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ١٩٩٤ .

٣٠ ـ تمويل التعليم العالى ، دراسة قدمت لمؤتمر جامعة المنوفية ثم نشرت فى " كراسات استراتيجية " العدد ٤٤/ ١٩٩٦.

ثالثاً : فى مجالات أخرى

٣١ ـ نحو جماعة اقتصادية عربية . الأمانة العامة للجامعة العربية - الإدارة العامة للشئون الاقتصادية - مجموعة المحاضرات التى ألقيت فى الموسم الثقافى الأول يوليو - أكتوبر ١٩٧٧ - مطبعة أطلس القاهرة يناير ١٩٧٨ .

٣٢ ـ تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك . نشر فى مجلة المستقبل العربى عدد٦/١٩٧٩.

٣٣ ـ المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية فى الوطن العربى " المستقبل العربى " عدد٩/١٩٧٩.

٣٤ ـ لجنة الجنوب من تصفية الاستعمار إلى التحرر الكامل - الأهرام ١٤/١/١٩٨٧.

٣٥ ـ الوقائع والأوهام فى شئون القطاع العام .

٣٦ ـ ثورة يوليو والتنمية المستقلة - الأهرام .

٣٧ ـ الدعم المصرى للدولار الأمريكى - الأهرام .

٣٨ ـ دور الجماهير والقوى التقدمية - الأهرام .

٣٩ ـ الأوضاع الاقتصادية العربية فى مستهل ١٩٩٨ .

٤٠ ـ قضية المديونية الخارجية ، حقائق أساسية سبع ١٩٩٨ - نشرت فى الأهرام بتاريخ١٢/١٠/١٩٩٨ .

٤١ ـ فى العالم الثالث - الرأسمالية بلا حدود طريق مسدود.

٤٢ ـ مستقبل العمل الأهلى فى تعزيز التنمية المقومات والشروط .

٤٣ ـ ملاحظات عشر على قانون الوظائف العليا - الأهرام الاقتصادى ١١٤٨ بتاريخ ١٤/١/١٩٩١.

٤٤ ـ ضربة سيف فى ماء - الأهرام .

٤٥ ـ العرب بعد الكارثة – ورقة نقاش + تقرير عن الندوة – الأهرام – فبراير ١٩٩١ .

٤٦ ـ نحو نهضة عربية جديدة – محاضرة – بيروت ١٤/١٨ إبريل ١٩٩٢ .

٤٧ ـ مستقبل القطن المصرى – الأهرام ٢٢/٩/١٩٩٣.

٤٨ ـ حساب السياحة – الأهرام ٢٧/١١/١٩٩٣.

٤٩ ـ الادخار والتراكم الرأسمالى – الأهرام ١٩/٣/١٩٩٤.

٥٠ ـ لا حرب ولا حب– الأهرام ٢٤/١١/١٩٩٣ تعليق على اتفاقية أوسلو .

٥١ ـ ضرورة تحرير القطاع الأهلى – اقتراح بقانون من مادة واحدة – الأهرام ٨/٢/١٩٩٥.

٥٢ ـ رفقا بأرض الفيروز – الأهالى ١٣/ ٩ / ١٩٩٥.

٥٣ ـ مصارع الأسرى ومصائر المفقودين الأهرام٧/١٠/١٩٩٥.

٥٤ ـ الأقباط والانتخابات – محاضرة أسقفية الشباب ٣٠/١/١٩٩٦.

٥٥ ـ أما لحياة المواطن من ثمن ؟ – الأهرام ٤/١١/١٩٩٦.

٥٦ ـ القانون والاقتصادى فى شأن الفساد – الأهرام ١٦/١٢/١٩٩٦.

٥٧ ـ رسالة إلى الشباب – مصر عشية ثورة يوليو – الأهرام ٢٦/٧/١٩٩٧.

٥٨ ـ الاختيارات الاقتصادية العربية – الأوضاع العربية الراهنة – عمان ١٨/٥/١٩٩٨.

٥٩ ـ فى القرن المطل – التعلم فرض عين – الأهرام ٢٦/٦/١٩٩٨.

٦٠ ـ موقع الاقتصاد العربى فى ظل التطورات الاقتصادية والتجمعات العالمية – منتدى الفكر العربى – عمان ٨/٤/١٩٩٩.

٦١ ـ أين " استثمارات المصريين فى الخارج " الأهرام .

الفصل الثانى

الكوكبة

توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة

تقديم

ليس لواقعة انتهاء قرن وابتداء آخر أو مضى ألف ثان واستهلال ألف ثالث على مولد السيد المسيح أية دلالة خاصة . كما أنها لا تحمل بذاتها أحداثاً جساماً تغير وجه العالم . وإن هى كلها إلا أيام تتوالى اصطلح عليها أقوام من الناس لحساب الزمن ، وسبقتها فى هذا أو تلتها تقويمات أخرى . وحرى بنا فى مصر ونحن ـ وربما الصين وبابل ـ أول من حسب مرور الزمن على أساس دورة الأرض حول الشمس ، وإذا جاز أن نقدر له بداية عام٤٢٠٠ قبل الميلاد ، ألا نعطى لعام ٢٠٠١ أى تبجيل . وقد ورث التقويم القبطى السنة المصرية وشهورها الاثنى عشر المتساوية من حيث عدد الأيام وتليها خمسة أو ستة أيام فى نهايتها . وجعل القبط بداية لهذا التقويم عام الشهداء الذى حل فى ٢٨٤ بعد الميلاد . كما أن الحديث قد كثر عن " المتغيرات " التى تجرف الشعوب إلى وحدة البشرية على هذا الكوكب الصغير . وليس التغير فى ذاته أمراً غريباً على البشر ، فكل شىء فى الكون متغير إلا خالقه ، وإن اختلفت معدلات التغير من الثوانى والدقائق إلى ملايين السنوات الضوئية .

والأمر المؤكد أن ثمة ظواهر جديدة تكونت بصفة خاصة فى العقود الأربعة الماضية، وينتظر أن تتطور فى اتجاهها الموجود حالياً إلى ثلاثة أو أربعة عقود من القرن الحادى والعشرين . والعامل الحاكم فى تلك الظواهر هو الكوكبة ، وما صاحبها من ثورة معرفية ، وتراجع مكانة الدولة القومية ، وأشكال استقطاب جديدة . ونعرض فيما يلى لتلك العناصر تباعاً ثم نختم البحث بالنظر فى الآثار المترتبة على ذلك فى مجال القانون تشريعاً وتنفيذاً وقضاءً .

ومن المؤكد كذلك أن التطورات التى تراكمت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى هذه اللحظة أدت إلى تغيرات واسعة فى حياة البشر . وكان أهم ما يميز هذه التطورات السرعة غير المسبوقة فى معدلات التغيير وتعدد مجالاته . ونحن مثل بقية شعوب العالم الثالث نعرف بهذا التغيير من خلال حصول بعضنا على بعض الأدوات الحديثة (من الحاسوب إلى المحمول) كما لو كانت فعل ساحر كبير ، أو إذا تحذلقنا قلنا إنها التكنولوجيا . وليس فى هذا القول ما ينفى تماماً مفهوم السحر ما دمنا لا نعرف بشكل محدد كيف صنعت ولا حدود قدراتها .

١ ـ الكوكبة
التعريف والأسباب

أهم ما يتسم به عالم اليوم هو التداخل الواضح والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة لإجراء حكومى . وندرك فى العالم الثالث جانباً من هذه الظاهرة حين نتمكن من استعمال أدوات الاتصال والإعلام : إمكان الاتصال تليفونياً دون تدخل أى إنسان من قرية فى الصعيد بمدينة صغيرة فى ولاية أوريجون الأمريكية مثلاً ، وكذلك نتمكن من نقل النصوص المكتوبة بالفاكس بنفس الدرجة من اليسر، كما أن أعداداً متزايدة من أهلنا يشاهدون البث التليفزيونى الفضائى بحيث يقدر عدد المشاهدين لبعض المباريات الرياضية بمئات الملايين فى أرجاء من الأرض متعددة ومتباعدة . وفى مستوى السلوك اليومى نشهد أجيالنا الشابة مفتونة ببعض أوجه السلوك فى المجتمع الغربى والأمريكى بصفة خاصة : كوكاكولا وماكدونالدز فى

الغذاء ، و"الجينز" والـ " تى شيرت " المزوق بغريب الرسوم ومتنوع الكلمات فى الكساء ، وموسيقى الروك ومشتقاته (الديسكو ، الراب ، .. إلخ) فى المتعة الفنية . وعلى طرف آخر يلاحظ المهتمون بالاقتصاد ومجتمع الأعمال فيما يقرءون فى الصحف الجادة كثرة ما ينشر عن عمليات الاندماج merger أو الاستيلاء aquisistion فى شركات كبرى من بلدان مختلفة ، وكذلك عن " الطريق السريع " لنقل كل وسائط الإعلام Multimedia super high way الذى ستتدفق عبره أعمال السينما والتليفزيون والمعلومات المحفوظة على الحاسوب . وفى هذا الإطار بدأ البعض عندنا فى استخدام البريد الإلكترونى وارتبطوا بشبكة إنترنيت، وأخذ عدد منهم موقعاً على الـ. World Wide Web

وبشر قلة من الكُتَّاب بأننا دخلنا عصراً جديداً فى تاريخ البشر يسمى باللغة الإنجليزية Globalization وترجمها البعض " الكونية " والبعض الآخر " العولمة " وفى رأيى أن الكوكبة خير ما ينقل إلى العربية معنى الكلمة الإنجليزية . فهذه مستمدة من Globe أوالكرة ، والمقصود هنا الكوكب، الذى نعيش على سطحه اليابس . وهى ليست العالم World ولا الكون Universe . وكلمة عولمة التى نحتها البعض من عالم وهو اسم ليس له فعل فى العربية قد توحى بمعنى مشاركة البشرية جمعاء فى الظاهرة موضوع الدراسة على نحو يفيد الكل ولو بمستويات شديدة التفاوت ، أى نحو قريب مما يجرى داخل أى مجتمع قطرى . وواقع الأمر ـ كما سنرى ـ عكس ذلك . وقد وجدت فى معاجم لغة العرب قديمها وحديثها فعل كوكب " بمعنى جمع الأحجار متراكبة فى غير شكل محدد " . وكما فعل سلفنا الأقريون حين نقلوا فعل ثقف من صقل السيف إلى صقل العقل ووضعوا لنا كلمة ثقافة ، أرى أن نقول كوكبة عن ظاهرة التجميع على غير شكل محدد سلفاً للاستيلاء على المواقع المسيطرة على اقتصاد الكرة الأرضية أو كوكبة الأرض .

ونجد بين المهتمين بأمور الاقتصاد والتنمية الحديث عن " الانفتاح " على العالم ، وتمجيد قوى السوق القادرة على تحقيق التوزيع الأمثل لموارد المجتمع على أوجه إنفاقه الاستهلاكى أو الاستثمارى دون حاجة إلى تدخل من الدولة . كما سمعنا فى الدول الصناعية الإلغاء المتزايد للتنظيمات القانونية أو اللائحية

فى حل شئون المجتمع Deregulation وتصفية ضمانات استقرار العمالة باسم المرونة flexibility، والتخلص من كثير من العاملين فى الحكومة والعمالة المكتبية فى الشركات باسم تصغير الحجم downsizing. وتخلص الدولة مما كان يسمى المرافق العامة، التى تتمتع بوضع احتكارى طبيعى أو قانونى حتى وصل الأمر إلى التعاقد على إنشاء " سجون قطاع خاص"(١). ويدهش الكثيرون منا عندما نسمع ممثلى الشركات متعدية الجنسية يتحدثون عن قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان فى بلدان العالم الثالث . فقد ألفنا أن تحتضن الشركات الاستعمارية النظم الرجعية والدكتاتورية القامعة للتحركات الشعبية والمصادرة لحقوق العمال . وتفسير ذلك هو أن الترحيب العام بدخولها إلى أسواقنا فى العالم الثالث يغنيها عن الاستناد إلى القمع ، كما أن الديمقراطية البرلمانية القائمة على التعددية السياسية والانتخابات النزيهة تيسر على المستثمر فى أى وقت توقع ما يمكن أن يطرأ على سياسة الدولة من تغير ويأخذه فى الحسبان فى حين أن من يأتى إلى سلطة عند إسقاط نظام رجعى أو دكتاتورى لا يمكن التعرف بدقة على ما سيرفضه من سياسات .

أما المشتغلون بالسياسة وأفكارها فمازالوا حبيسى مفهوم أن المجتمع الدولى مكون من حكومات مستقلة ذات سيادة ، أعضاء فى الأمم المتحدة . وتتفاوت بطبيعة الأحوال أوزان هذه الحكومات ، وتدخل فى صراعات وتحالفات ، وللدول الكبرى نصيب الأسد فى إدارة شئون العالم وفى الصراع على من يتولى القيادة فيها . ومن هنا سال كثير من المداد فى مقالات وكتب عن العالم ذى القطبين الذى صار عالماً ذا قطب أوحد يفرض إرادته بلا منازع . وتلهّف الإعلام السياسى لأخبار عن حروب اقتصادية أو تجارية بين الولايات المتحدة واليابان ، وقيل الكثير عن دور فرنسا المخالف لكثير من سياسات الولايات المتحدة ، وكأن فرنسا ليست عضواً أساسياً فى الاتحاد الأوروبى، وأن هذا الاتحاد مستند من حيث الأمن حتى الآن إلى حلف شمال الأطلسى الذى يسعى لضم دول حلف وارسو المنحل .

وواقع الأمر أن القوى الفاعلة فى هذه التطورات هى فى التحليل الأخير " الشركات متعدية الجنسيات أو الكوكبية Transnational or global corporations

١-١- الشركات متعدية الجنسية

لقد تحولت الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلى رأسمالية ما وراء كل الحدود القومية . ولم يكن هذا التحول ممكناً إلا بفضل ظهور فعاليات جديدة تستهدف هذه الآفاق، وتلك هى ما يسمى " الشركات متعدية الجنسية " Transnational Corporations (TNC's)وهى ليست متعددة الجنسيات multi-national بحال من الأحوال، وإنما هى تتعدى القوميات وهو ما يفيده مقطع transالذى يستخدم فى نحو اللغات الأوروبية اسماً للفعل المتعدى فى لغة العرب . ونحن لا نبالغ فى دور هذه الشركات فى ظاهرة الكوكبة . ويكفى أن نستشهد هنا " بتقرير الاستثمار فى العالم " الصادر فى ١٩٩٢ عن قسم الشركات المتعدية الجنسية والإدارة فى أمانة الأمم المتحدة ونقرأ أول سطر فى هذه الوثيقة " لقد أصبحت الشركات متعدية الجنسية المنظم المركزى للأنشطة الاقتصادية فى اقتصاد عالمى يتزايد تكاملا ". وقد تبنت هذه الشركات بالاشتراك مع الحكومات أعمال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، التى وفرت للحرب أخطر وسائل التدمير ووفرت فى الوقت نفسه لتلك الشركات أضخم الأرباح . وفى المقابل لعبت الثورة العلمية والتكنولوجية دوراً حاسماً فى تشكيل ونمو الشركات متعدية الجنسية وفى ظاهرة الكوكبة بكل جوانبها . ويكفى تدليلاً على ذلك أن نشير إلى استحالة إدارة شركة تنشط فى أسواق عشرات الدول بدون الحاسوب ووسائل الاتصال الحديثة . أو أن نتأمل عدد السلع المستحدثة مثلاً فى مجال الإلكترونيات والخدمات المتجددة بفضل الحاسوب والقمر الصناعى لنقدر أثر أسواقها الرائجة فى زيادة أرباح الرأسمالية العالمية الكبيرة .

أولاً : التعريف بالشركات متعدية الجنسية

يجب أن نوضح نوعاً من التعريف بهذا الكيان الجديد نسبياً بذكر أهم سماته، ويقع الكثيرون فى خطأ الخلط بين هذه الشركات وبين ظاهرة الاستثمار الأجنبى المباشر . وهذا رباط لا محل له . فليس كل استثمار وافد من الخارج بالضرورة صادراً عن شركة من هذا النوع . وأمثلة قوية على ذلك استثمارات من دولة عربية فى دولة عربية أخرى ، والشركات المشتركة بين الحكومات العربية أو

بين أفراد من القطاع الخاص فى أكثر من دولة واحدة وتبادل الاستثمار ، كتبادل السلع وسيلة أساسية لدعم وتطوير التعاون بين دول الجنوب، الذى هو مطلب ملح لتخفيف حدة سيطرة الشمال على الجنوب . وبالمقابل ليس صحيحاً دائماً أن الشركة متعدية الجنسية لا تدخل قطراً بدون استثمار جديد . فكثيراً ما يكفى أن تساهم بالاسم التجارى وأن تحصل على أسهم فى مقابل المعرفة الفنية والإدارية know how وسرعان ما تعتمد على التمويل من المصادر المحلية فى شكل أسهم أو سندات أو قروض مصرفية(٢). ونوجز فيما يلى أبرز تلك السمات :

١- **الضخامة** : وأول سمات الشركة متعدية الجنسية ضخامة الحجم . ولا يقاس الحجم بمقدار رأس المال لأنه لا يمثل إلا جزءاً بسيطاً من إجمالى التمويل المتاح للشركة . ولا برقم العمالة، لأن تلك الشركات ولدت فى أجواء ثورة تكنولوجية رفعت إنتاجية العمل فيها إلى مستويات غير مسبوقة بما يستتبعه ذلك من تسريح عمال لا زيادة أعدادهم . كذلك لا يصلح حجم الإنتاج مقياساً فى هذا المجال للتنوع الشديد فى المنتجات التى يخضع إنتاجها لشركة متعدية الجنسية واحدة . وأهم مقياس متبع هو رقم المبيعات Sales figure أو ما يسميه الفرنسيون رقم الأعمال chiffre d'affaires. وتعمد مجلة " فورشن " فى ترتيب الشركات الكوكبية الكبرى إلى مقياس حجم الإيرادات revenues. وهكذا نرى أن الشركة الأولى بين الخمسمائة المدروسة كانت فى ١٩٩٧ " جنرال موتورز " بإجمالى إيرادات ١٧٨,٢ مليار دولار (يعادل مرتين ثلث الناتج المحلى الإجمالى فى مصر) وحققت أصغر شركة فى المجموعة "صن " ٨,٩ مليار .

٢- **تنوع الأنشطة** : لا تقتصر الشركة متعدية الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطحب أحياناً بمنتجات ثانوية by-productsولا تلجأ إلى التكامل الأفقى أو الرأسى كما كان الحال فى أشكال الكارتل والترست . وعلى العكس تتعدد منتجاتها ، وذلك فى أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقى يسوغ قيام الشركة بها . والدافع الحقيقى لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا فى التدنى باحتمالات الخسارة . فهى إن خسرت فى نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى . وهذا ما وصفه بعض الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات مجال النشاط economies of scope محل وفورات الحجم economies

of scale التى اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية . ويفسر هذا التنوع حقيقة أن الشركة متعدية الجنسية لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التى تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى . ولذلك فهى أقرب إلى الشركة القابضة، ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق . فالشركة الدولية للتلغراف والتليفون ITT تمتلك مثلاً شبكة فنادق شيراتون المنتشرة فى مدن العالم كله تقريباً . وشركة ليون لمياه الشرب La Lyonnaise des Eaux تمتلك عدداً من الصحف بين ما تملك من صناعات متعددة وأنشطة مالية . وأهم ما يلاحظ فى هذا الصدد أن الشركات متعدية الجنسية قد فككت الإنتاج الصناعى ، وفرضت التخصص فى إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات تجميع . وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركة متعدية الجنسية وإما شركات أصغر حجماً بكثير تتعاقد معها من الباطن لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات فى مقابل ضمان تصريف المنتجات . ومن الناحية الواقعية يعنى هذا أن الشركة متعدية الجنسية يمكن بطريق التعاقد من الباطن Subcontracting أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط فى دولار واحد من أموالها لشراء أسهم .

ولعل أوضح مثل على انتشار التخصص فى إنتاج مكونات هو حالة الطيارة كونكورد التى دخل فيها مكونات من إنتاج ثلاثين ألف مصنع موزعة فى أقطار متعددة . وعلى مستوى أقل تحصل مصانع السيارات على مكونات من خارج مصانعها ومن دول مختلفة بحيث أصبحت كل سيارة بغض النظر عن الاسم التجارى المألوف تحتوى على مكونات من عدد كبير من المصانع فى بلدان مختلفة ليست ملكاً لها . وهذا ما يسمى فى الولايات المتحدة out sourcing والذى أدى إلى إغلاق عدد لا يستهان به من مصانع المكونات المملوكة للشركات الكبرى .

٣ - **الانتشار الجغرافى :** تنشط الشركة متعدية الجنسية بالتعريف فى عدد من الأقطار . ويمكن أن نأخذ من " تقرير الاستثمار فى العالم " الذى أشرنا إليه أعلاه مثلاً بليغ الدلالة هو شركة ABB التى تكونت فى ١٩٨٧ من اندماج شركة

سويدية كبيرة ASEA وأخرى سويسرية ضخمة Brown Bovery والتى استثمرت فور تكوينها ٢،٦ مليار دولار شملت إدماج أو شراء ٦٠ شركة أخرى . وهى تسيطر حالياً على ١٣٠٠ شركة منها ١٣٠ فى بلدان العالم الثالث و٤١ فى بلدان شرقى أوروبا . ولنا أن نتخيل هول إدارة هذا كله بأساليب الإدارة المألوفة . وقد وجدت الشركة الضخمة العون فيما أبدعته الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالى المعلومات والاتصالات . فكل شركة تابعة تعمل فى سوق الدولة، التى استقرت فيها كشركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن ، وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة . وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون حاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا . ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تابعة تصل أولاً بأول للإدارة العليا كما تصلها معلومات من تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم أو تستأجر قنوات على أقمار صناعية تابعة لشركات أخرى وبالاستخدام المكثف للحاسوب وقواعد المعلومات . وضماناً لتسهيل الاتصالات اعتمدت هذه الشركة متعدية الجنسية اللغة الانجليزية لغة عمل فى كل أنحاء شبكة الشركات التابعة، واتخذت الدولار الأمريكى وحدة حساب للجميع . وأنشأت الشركة لخدمة أغراضها ثلاثة مراكز للبحث والتطوير تضم ١١٠٠٠ من الباحثين والخبراء . كما أنها تملك بنكاً ABB Credit ومركز معلومات Business Information Center ومركز تمويل World Treasury Center لتوفير الخدمات المالية لشركاتها وبصفة خاصة تعبئة موارد مالية لمواجهة التوسعات أو شراء شركات أخرى أو إنشاء شركات جديدة . هذا وفى ١٩٩٥ احتلت ABB المنزلة ٧٠ بين الشركات الخمسمائة الكبرى التى نشرتها مجلة " فورشن " أى أن هناك ٦٩ شركة أكبر حجماً منها . ويديرها مجلس إدارة من ثمانية أعضاء، ينعقد فى مقرها القانونى فى سويسرا . ونلاحظ بالطبع أن السوق السويسرية لا يمكن أن تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالى مبيعات الشركة . وقبلها كان من المعروف أن السوق السويسرية تستوعب ٤٪ من مبيعات شركة نستله، وأن هولندا لا تشترى إلا أقل من ٩٪ من مبيعات فيليبس .

ومن ناحية أخرى كثيراً ما تكون الشركة التابعة ذات حجم كبير وإيرادات مهمة قد تفوق إيرادات الشركة متعدية الجنسية فى بلد المقر الرسمى .

وسنعود إلى هذا عند الحديث عن علاقة الحكومات بالشركات متعدية الجنسية ، ثم عند عرض الإطار النظرى للكوكبة .

٤ - الاعتماد على المدخرات العالمية : من الشائع القول بأن الشركات متعدية الجنسية هى المصدر الأساسى للاستثمار الأجنبى . ويتوهم كثير من أبناء العالم الثالث أن تحت يدها خزائن قارون ، فإذا دللناها تدفق الخير العميم . وواقع الأمر يختلف جذرياً عن ذلك، لأن تلك الشركات فى حاجة مستمرة للحصول على تمويل متزايد . ونقطة البدء فى التحليل هى أن كلاً من تلك الشركات ينظر إلى العالم كسوق واحدة . وكأية شركة ، تسعى الشركة متعدية الجنسية لتعبئة مدخرات من تلك السوق فى مجموعها . ولنفصل ذلك بعض الشىء :

أ - كما تعتمد كل شركة مساهمة جادة فى الأساس على بيع أسهمها إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد فى حدود سوقها القومية ، تطرح الشركة متعدية الجنسية أسهمها فى كل الأسواق المالية المهمة فى العالم : طوكيو - زيوريخ - فرانكفورت - ميلانو - باريس - لندن - نيويورك . بل وكذلك فيما يسمونه " الأسواق الناهضة " emerging markets : هونج كونج - سنغافورة - بومباى .. إلخ . وبالتالى يمكن مثلاً أن نقول إن مصريين مقيمين فى وطنهم يملكون أسهماً فى شركات متعدية الجنسية . فإجمالى رصيد استثمارات هؤلاء المصريين فى أوروبا وأمريكا يزيد عن مائة مليار دولار . ولابد أن جزءاً من هذا المبلغ موظف فى حوافظ أوراق مالية لدى بنوك البلدان المتلقية لتلك الاستثمارات . وأية حافظة أوراق مالية تتضمن بالضرورة أسهماً لشركات متعدية الجنسية نظراً لما يفترض فى تلك الشركات من ملاءة مالية . ونضيف هنا أن تلك الشركات تصدر أسهماً جديدة عقب كل عملية اندماج أو انتزاع استباقاً للعوائد الإضافية التى تترتب على وضع الشركة الجديد . وهكذا تعبئ مدخرات محلية فى بلد مقرها القانونى وبعض البلدان الأخرى . ومن الأمثلة على ذلك ما أسمته السيدة مارجريت تاتشر " الرأسمالية الشعبية " حين قررت طرح ٥٠٪ من أسهم بعض الشركات

خصصتها لصغار المدخرين . فقد كان القصد الحقيقى توفير تمويل إضافى دون تأثير على سلطة القرار فى الشركة المعنية (ليس للمساهمين الكثيرين المتفرقين أى دور فى الجمعية العمومية أو فى مجلس الإدارة كما هو معروف) . كما أن هذا الانتشار الواسع لحاملى الأسهم يعنى عدم قدرة معظمهم على حضور الجمعية العمومية للشركة ، وبالتالى يمكن أن يسيطر عليها تماماً جماعة تملك ١٠ - ١٥٪ من إجمالى الأسهم .

ب - تعتمد الشركات متعدية الجنسية عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذى يسمح بالسيطرة على إدارتها إلى الاقتراض من البنوك متعدية الجنسية بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات . ونحن نعرف أن البنك يقرض أساساً مما لديه من ودائع ومدخرات القطاع العائلى (أى مدخرات الطبقات الوسطى) . وهكذا رأينا بنكاً يابانياً يوفر قرضاً لشركة متعدية الجنسية مقرها فى الولايات المتحدة لتشترى شركة أخرى أمريكية المقر أيضاً . كما أن هذه الشركات تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجهه أساساً إلى أسواق الدول الصناعية التى تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية (رغم أن سكانها لا يزيدون عن ١٨٪ من سكان العالم) . وهكذا تستحوذ الاستثمارات المتبادلة بين تلك الأسواق على أكثر من ثمانين بالمائة من المتوسط السنوى للاستثمار الأجنبى المباشر .

ج - من القواعد الأساسية فى الشركات متعدية الجنسية إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محلياً أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها، ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة ، طرح أسهم فى السوق المالية المحلية ، الاقتراض من الجهاز المصرفى المحلى .. إلخ . وكما رأينا فى أسلوب التعاقد من الباطن يمكن ألا تساهم الشركة متعدية الجنسية فى رأس مال الشركة التابعة إذا شيدت المشروع على نحو يجعل الشركة التابعة تعتمد على الشركة الأم (أو إحدى شركاتها التابعة) فى استيراد الآلات وقطع الغيار وبعض مستلزمات الإنتاج المهمة أو بعض مكونات إنتاج السلعة محل نشاط الشركة التابعة . فهنا لا تهتم الشركة الأم كثيراً بالربح الذى تحققه الشركة المحلية، لأنها تنقل مناسبة تحقيق الربح من عملية بيع المنتجات إلى عملية توريد ما يلزم الشركات التابعة من

hardware آلات وقطع غيار ومواد) ,software المعرفة الفنية والتنظيمية والإدارية) كما يمكن أن تحقق ربحاً إضافياً إذا اشتغلت بتسويق منتجات الشركة التابعة خارج سوقها المحلية . ولعل أهم ما يحصل عليه القطر المضيف للشركة التابعة يكمن فى استغلال نفوذها لدى بعض الحكومات الغربية لتقدم للقطر منحاً أو قروضاً ميسرة . وتغطى المنح عادة تكلفة الدراسات اللازمة لإقامة المشروع ، كما تغطى القروض الميسرة جزءاً من تكاليف إقامة المشروع. أما الجزء المهم الذى يتمثل فى تشييد المشروع حتى تسليم المفتاح فإن الإقراض لتمويله يكون عادة بسعر الفائدة السائد فى الأسواق العالمية . ومن هذا المنظور ترحب الشركات متعدية الجنسية عادة بالمشروعات المشتركة مع القطاع العام . فمادام الربح المنتظر من إنتاجه لا يعنى الشركة لأنها تنقل الربح Profit transeferإلى مرحلة سابقة للإنتاج فلماذا لا تتقاسمه مع الحكومة وتكسب بذلك تحسين مشاعر المواطنين إزاء الشركات الأجنبية .

٥ - تعبئة الكفاءات : لا تتقيد الشركة متعدية الجنسية بتفضيل مواطنى دولة معينة عند اختيار العاملين فيها حتى فى أعلى المستويات التنفيذية . وعلى سبيل المثال ينتمى أعضاء مجلس إدارة ABB الثمانية إلى خمس جنسيات ، فلا تفضيل للسويسريين ولا للسويديين . وكفاءة الأداء efficiency رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (الذى يضم أيضاً النفوذ السياسى على الحكومات فى بعض الحالات) . والنمط السائد حالياً هو الاستفادة من الكادر المحلى لكل شركة تابعة فى إفراز العناصر الواعدة ثم تصعيدها إلى الكادر الدولى للشركة الأم بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والمشاركة فى عدد كبير من الدورات التدريبية . وهذا التصعيد هدف عزيز على أبناء العالم الثالث العاملين على الكادر المحلى ، ومن ثم يتسابق النابهون منهم من أجله . وإذا كانت الجامعات الغربية قد لعبت فى الستينيات والسبعينيات الدور الأساسى فى استنزاف القادرين من أبناء الجنوب فيما سمى Brain drainفإن المسئول الأساسى عن هذه الظاهرة هو الآن الشركات متعدية الجنسية . فهى " تستورد " خبراءنا وتصدر لنا خبراء من دول أخرى ما دمنا نريد الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية . وقد يصل أفراد من أبناء الجنوب الذين يدرسون فى الجامعات الغربية

إلى العمل فى شركات متعدية الجنسية من خلال عملية اصطياد الرءوس head huntingالتى تمارسها مثلاً الشركات الأمريكية التى تفتش فى الجامعات عن الشباب الواعد وتساعده على تمويل الدراسات العليا وتربطه بها منذ أيام الدراسة . وأخيراً تسعى كل شركة متعدية الجنسية إلى اجتذاب العاملين المبرزين فى شركات أخرى .

ثانياً : الشركات متعدية الجنسية واقتصاد العالم

أحدث ما تحت يدى من بيانات عن مكانة هذه الشركات فى اقتصاد العالم هو ما نشرته مجلة فورشن فى يوليو ١٩٩٨ عن أكبر خمسمائة شركة فى العالم . وفيما يلى ما أمكن أن أستخلصه من تلك البيانات عن ١٩٩٧ :

١- يبلغ إجمالى إيرادات revenuesتلك الشركات الخمسمائة (١١٤٥٤) أحد عشر تريليون وأربعمائة وأربعة وخمسين مليار دولار . وعلى سبيل المقارنة نجد أن مجموع الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم فى السنة السابقة (١٩٩٧) كان أكثر قليلا من ٢٨ تريليون دولار . وكان الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية سبعة تريليون وسبعمائة وخمسة وأربعين مليار دولار. أما مجموع الناتج المحلى لبلدان العالم الثالث فبلغ خمسة تريليون وتسعمائة وتسعة مليار دولار . وهكذا يمثل رقم إيرادات الشركات المذكورة (وليس كل الشركات متعدية الجنسية) ١٤٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة و ٤٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى للعالم كله، ويعادل من ناحية أخرى ١٩٤٪ من مجموع الناتج المحلى الإجمالى لكل بلدان العالم الثالث . وإذا أخذنا فى الاعتبار بقية الشركات متعدية الجنسية يمكن أن نقول دون احتمال خطأ كبير إن إيرادات هذه الشركات أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى فى العالم . أما قيمة الأصول فكانت ٣٤,٢ تريليون دولار وعدد العاملين ٣٦,٨ مليون عامل وصافى الأرباح ٤٥٢,١ مليار دولار[٣] .

٢- ويوضح التوزيع الجغرافى للخمسمائة شركة بين الأقطار التى بها مقر الإدارة العليا لكل شركة علاقات القوى فى اقتصاد العالم . وتبين بيانات فورشن التوزيع الآتى لما يسمى home countries بالمقابلة مع host countries والذى

يسقط الجنسية الواحدة عن أية شركة . فالمقر القانونى لا يعنى بالضرورة وجود الجزء الأكبر من نشاط الشركة فى هذه الدولة .

وفيما يلى التوزيع حسب دول المقر فى ١٩٩٧ :

- الاتحاد الأوروبى ١٥٠ شركة + سويسرا ١٢
- الولايات المتحدة ١٧٥ شركة + كندا ٨
- اليابان ١١٢ شركة + كوريا الجنوبية١٢وتايوان ١

فى دول أخرى

الصين ٤ الهند ١ البرازيل ٥ المكسيك ٢

وظاهر على نحو قاطع أن الإدارات العليا للشركات متعدية الجنسية موزعة مثالثة بشىء من التقريب بين ثلاثة أقطاب متكافئة : الولايات المتحدة - الإتحاد الأوروبى - اليابان . أما الشركات التابعة لها - وتعد بالآلاف - فهى منتشرة فى كل بقاع الأرض شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً .

وتنشر مجلة فورشن سنوياً (تظهر فى أواخر يوليو أو أوائل أغسطس) البيانات المتعلقة بالخمسمائة شركة كوكبية Global corporation. وتعتمد المجلة على واحد من أكبر بنوك الاستثمار الأمريكية فى عملية جمع البيانات أولاً بأول وتحليلها وتصنيفها . وهى ليست المجلة الوحيدة التى تمارس هذا النوع من النشر . فهناك مثلا Business week التى تقدم بيانات عن ١٠٠٠ شركة . وبمتابعة قائمة فورشن منذ ١٩٩٠ إلى ١٩٩٨ تأكد لدى ما كنت أتوقعه . فمن سنة لأخرى لاحظت اختفاء بعض الشركات لنقص فى إيراداتها (إذ أن رقم الإيرادات هو مقياس هذا الترتيب) أو لأنها اندمجت مع شركة أخرى أو بيعت لشركة ، وفى الحالين من الوارد أن تتخذ الشركة المولودة من هذه العمليات اسماً جديداً به إشارة إلى أصل واحدة منهما أو جديداً تماماً . كذلك لاحظت أن شركات تدخل فى القائمة لأول مرة . أما عن المرتبة التى تحتلها كل شركة فى السلم التنازلى من ١ إلى ٥٠٠ فهى أبعد ما يكون عن الاستقرار حتى أنه يندر أن تحتفظ شركة

بمرتبتها عامين متواليين . فليس فى عالم المال والأعمال وضع مستقر . وعلى العكس أصبح الاندماج والاستيلاء نشاطاً يومياً تكاد لا تخلو منه نشرات المال والأعمال اليومية فى شبكات التليفزيون الكوكبية الطابع مثل CNNأو BBC Worldوأخيراً ليست ضخامة الحجم ضماناً لاطراد الربح . وفى كل عام تنشر المجلة مع القائمة بياناً بالشركات التى حققت أكبر الأرباح وتلك التى حققت على العكس خسائر فادحة . وفى عدد ١٩٩٨ نقرأ أسماء عشرين شركة من الخمسمائة تحملت خسائر تتراوح ما بين٥ , ٤٥ مليون دولار (شركة تايزيى Tai-sei اليابانية) وبين ٤,٣ مليار دولار (بنك أوف طوكيو) . ونضيف فى هذا الصدد أن انفلات أسواق الصرف والأسواق النقدية من كل رقابة فى ظروف الركود فى الإنتاج دفع الشركات متعدية الجنسية كلها إلى الاشتغال بأعمال المضاربة فى تلك الأسواق وتحقيق أرباح طائلة – وأحياناً خسائر فادحة (حالة بنك بارينج مثلاً) . وبصفة عامة يسيطر طابع النشاط المالى على الإدارات العليا لهذه الشركات ، والموارد التى توجه لعمليات الاندماج أو الانتزاع أكبر بكثير مما يوجه نحو الاستثمار الإنتاجى . وقد أسهم ذلك بدون شك فى الزيادة الخطيرة فى حجم العمليات النقدية والمالية التى تجرى على معدل يبلغ التريليون دولار يومياً ، فى حين أن حجم التجارة الدولية فى السنة لا يتجاوز ٧ تريليون . ومن ثم يمكن القول بأن هذه الشركات لعبت دوراً مهمًا فى الأزمة المالية الآسيوية ، وهو دور أكبر بالقطع مما فعل بعض المضاربين الأفراد (قضية سوروس التى رددتها وسائل الإعلام بإلحاح) .

٣– وتنعكس القدرات الإنتاجية والتسويقية لهذه الشركات على مكانتها فى التجارة الدولية . فلنا أن نستنتج ببساطة أن من له هذه القدرات لابد أن يسيطر على جزء أساسى من التجارة الدولية . ولكن الأمر يذهب إلى أبعد من هذا . فكل شركة متعدية الجنسية تشكل شبكة تجارة دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها تمارس الاستيراد والتصدير بين بعضها البعض . وأكثر ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات صناعة . وقد اختلفت التقديرات فيما يخص نسبة هذه التجارة داخل شبكات الشركات التابعة لشركة واحدة Intra-firm كنسبة من حجم التجارة الدولية وأرجح التقديرات فى نظرى ٤٠٪ . ثم تأتى بعد ذلك

التجارة بين مجمل الشركات التابعة لكل الشركات الأم .Inter-firm وإذا جمعنا النوعين معاً لن يكون بعيداً عن الصواب القول بأن معظم التجارة الدولية حالياً يتشكل منها . ومن وقت لآخر تظهر بيانات ذات دلالة . فمن المعروف أن الولايات المتحدة لها نصيب الأسد فى تجارة المكسيك الخارجية . وقد اتضح أن فروع وتوابع الشركات المتعدية الجنسية أمريكية المقر تسيطر على ٤٠٪ من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة . كما ثبت أن ٦٠٪ من عجز الميزان التجارى الأمريكى مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع وتوابع الشركات الأم المستقرة فى الولايات المتحدة .

ونذكر هنا أمرين سبقت الإشارة إليهما ويلعبان دوراً مهمًا فى إحكام قبضة الشركات متعدية الجنسية على التجارة الدولية . وأولهما ظاهرة انتشار اقتصار كل مصنع على إنتاج بعض مكونات السلعة النهائية ثم ظهور مراكز للتجميع قرب الأسواق الكبرى . فالآن يصعب على المرء أن يجد سيارة صنعت بالكامل فى قطر واحد ويصدق ذلك حتى على السيارات الفاخرة . فمثلاً أحدث طراز BMW الذى أثيرت حوله حملة إعلان قوية تبين أن ٤٠٪ من مكوناته مستوردة من أقطار متعددة . وهذه الظاهرة حملت مفوضية الاتحاد الأوروبى (ومقرها بروكسل) على تحديد نسبة المكونات المحلية وتلك المستوردة من أقطار أخرى أعضاء فى الاتحاد الأوروبى إلى إجمالى قيمة السيارة . وقد رفضت فرنسا ودول أخرى من الاتحاد أن تعطى للسيارة هوندا المنتجة فى بريطانيا الإعفاءات المقررة فى السوق الواحدة، لأنها لا تفى بالشرط المذكور . ومن هنا ظهر موضوع شهادة المنشأ المثار حالياً فى مفاوضات الاتحاد الأوروبى مع عدد من الدول العربية . وهى تعنى بالمنشأ البلد الذى يحقق أعلى نسبة من القيمة المضافة على أرضه . والأمر الثانى هو ظاهرة الاستثمار المباشر المتبادل بين دول الثالوث المهيمن (الولايات المتحدة وكندا ، الاتحاد الأوروبى ، اليابان ودول شرقى آسيا المسماة بالنمور) فالسلعة التى يستوردها المرء من الولايات المتحدة يمكن أن تكون من إنتاج شركة أمريكية تملكها شركة أم مقرها اليابان . والمنسوجات التى يمكن أن نستوردها على أنها فرنسية صنعت فى الواقع فى إندونيسيا فيما أصبح يسمى الإنتاج عن

بعد teleproduction . فما زال مقر الشركة الرسمى فى فرنسا حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق . وتصل الرسوم المطلوبة وغيرها من المواصفات إلى المصنع فى إندونيسيا بالفاكس أو بالبريد الإلكترونى . وأخيراً تتداخل - لتتعارض أو لتتوافق - مصالح الشركات متعدية الجنسية عبر الأقطاب الثلاثة . ولا يوجد شركة متعدية الجنسية تتجاهل ضرورة تأكيد وجود نشاط لها فى كل من تلك الأقطاب . وبعد قيام السوق الواحدة فى أوروبا الغربية والنافتا فى أمريكا الشمالية والتصديق على الجات ١٩٩٤ وبداية التعاون الواسع فى منطقة آسيا والمحيط الهادى تتمتع السلع والخدمات (وما يلزم لأدائها من العمل) ورأس المال بحرية متزايدة فى الدخول والخروج فى كل أسواق الدول الصناعية وكثير من أسواق دول العالم الثالث . ويقابل ذلك بالطبع " سور الصين العظيم " الذى أقامته الدول الصناعية أمام هجرة العمالة من الجنوب إلى الشمال . ونشير هنا إلى أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكى الضخم لمدة عشر سنوات دون أن يفرض تخفيضاً حاداً للدولار وانخفاضاً ملموساً فى استهلاك الأمريكيين لا يمكن تفسيره إلا بأن الدول ذات الفائض إزاء أمريكا - وأهمها اليابان وألمانيا - حريصة على ذلك الاستهلاك لأن الولايات المتحدة هى أكبر وأقوى سوق فى العالم كله ، وإليها تصدر الدول ذات الفائض السلع والأموال . فمعدل الادخار فى الولايات المتحدة قد هبط من ١٩٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٦٪ فى ١٩٩٧ ومعدل الاستثمار المحلى من ٢٠٪ إلى ١٨٪ ويقابل هذه النسب فى ألمانيا ٢٣٪ و٢٢٪ على التوالى . (المصدر : تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٨) .

ويدعم حقيقة قولنا بسيطرة الشركات متعدية الجنسية على المعاملات الاقتصادية الدولية مقارنة إجمالى إيرادات الشركات الخمسمائة الأكبر والتى بلغت ١١,٤ تريليون فى ١٩٩٧ ، بإجمالى الصادرات العالمية ٦بم٦ تريليون فى نفس السنة .

وكل هذا يؤكد أن الفئة العليا من الرأسمالية العالمية هى المحرك الأول والأقوى فى ظاهرة الكوكبة ، وبدونها لن توجد تلك الظاهرة أصلاً . ولكن الأمور لا تخلو من عوامل أخرى كما سنرى بعد قليل .

١-٢- الثورة المعرفية

شاعت كلمة التكنولوجيا فى حديث الخاصة والعامة وكأنها المفتاح السحرى لحل كل قضايا المجتمع . وخطر هذا الإيجاز المخل أنه - أراد قائله أم لم يرد - يفتح الباب لتسليم بلادنا للشركات الكوكبية، لأنها وحدها التى تملك هذا المفتاح ، واتفاقية جات ١٩٩٤ غلظّت ضمانات الملكية الفكرية فيما وراء براءات الاختراع . ويعيب تمجيد التكنولوجيا أنه يغفل تماماً حقائق المعرفة البشرية . ففى عصرنا هذا - ومنذ عدة قرون - أول المعرفة علم مدقق ومجرد ونظرى . ويلى ذلك العلم التطبيقى أى ترتيب نتائج عملية على أساس النظرية العلمية . وفى المرتبة الثالثة نكون مساعى تحويل الحقيقة العلمية إلى أسلوب إنتاج أو تقنية technique وتلك هى التكنولوجيا بالمعنى الدقيق . وهى عملية صعبة ومكلفة تستغرق زمناً طويلاً قد يزيد عن عشر أو عشرين سنة من نشاط مثابر يسمى " البحث والتطوير " Research and Development (R & D). ويكفى لكى ندرك حجم تكلفة هذا النشاط أن نذكر أن الإنفاق السنوى فى ١٩٩٥ على البحث والتطوير فى الدول السبع الصناعية الكبرى بلغ ٣٤٧,٥ مليار دولار تقاسمتها الدولة والقطاع الخاص بنسب متفاوتة . ومن ثم نضع الأمور فى نصابها .

أولاً : العلاقة الجدلية بين تزايد المعرفة العلمية والتطوير الرأسمالى

تعود نشأة الرأسمالية إلى القرن السادس عشر . وقد غلب عليها نشاط التجارة الخارجية ثم الاشتغال بالأعمال المالية حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر إذ كانت " الثورة الصناعية " التى كثيراً ما يخطئ الناس فيتوهمون أنها بداية الرأسمالية . وكان هذا التطور وما تلاه من تكنولوجيا توالى التجديد فيها ممكنًا لتوافر أمرين : الأول ، التراكم المالى لأن أثرياء التجار كانوا مدخرين بعكس سادة الإقطاع المبذرين الذين ندد بهم سميث فى كتابه الشهير . والأمر الثانى تراكم معرفى ضخم بدأ فى عصر النهضة وتزايدت مكوناته فى القرون الثلاثة التالية[٤] . فالمعرفة العلمية لا تتحول إلى أساليب إنتاج إلا إذا كان المجتمع مهيئاً لذلك ومتطلعاً إليه . فالعرب كانوا يعرفون أن الأرض كروية ، وكان بينهم

ملاحون مهرة ، ولكنهم لم يحاولوا الدوران حول الكرة الأرضية . والأمثلة كثيرة على اختراعات تحولت إلى وسائل تسلية للملوك والأمراء فى مجتمع كان راضياً بما هو فيه (اكتشفت الصين البارود فاستخدمته فى الألعاب النارية ، وفن الطباعة فطبعت أوراق اللعب "الكوتشينة ") فى حين أن الاختراعين فى أوروبا غيرا حياة البشر إلى حد بعيد . وما جرى فى عصر النهضة هو الانصراف عن دراسة اللاهوت إلى دراسة الإنسان والمجتمع البشرى وإمكان تحسين أحوالهما . ومن هنا جاء اسم " الإنسانيات " humanities على الدراسات الجديدة . وكان كبار التجار الذين لا مكان لهم بين النبلاء يجدون فائدة عظمى فى مخالطة أهل الفكر الحديث والفلسفات الجديدة والعلوم المبشرة بتقدم مطرد لحياة شعوبهم . وأشير هنا على وجه الخصوص إلى هجر المنهج الأفلاطونى الذى اعتمده مؤلفو الكنيسة الكاثوليكية إلى مناهج جديدة فى مقدمتها منهج الملاحظة والتجريب، الذى اقترن باسم المفكر الإنجليزى بيكون ، ومنهج الفرنسى ديكارت الذى يبدأ من الشك المطلق فى كل ما سلم الناس به ليستهل بعبارته الشهيرة : أنا أفكر إذاً أنا موجود . كذلك لابد من التذكير بكتب " اليوتوبيا " من حيث إنها كانت تعكس حلم الإنسان فى مجتمع فاضل لم يوجد بعد .

وهدف الرأسمالية فى عصر الصناعة لم يتغير بل ظل كما هو : تعظيم الربح . ويأتى هذا التعظيم فى المدى المتوسط والطويل بالزيادة المطردة فى إنتاجية العمل . والسبيل إلى ذلك هو التوسع فى إحلال الآلة محل الإنسان ، أى التطوير المستمر لتقنيات الإنتاج أو التكنولوجيا . ولما كان التطور التكنولوجى لا يطرد دون تزايد مطرد فى المعرفة العلمية كان لابد أن تساند الرأسمالية البحث العلمى بطريقة أو بأخرى . وبالمقابل طرح تطور المجتمع على المشتغلين بالبحث العلمى مزيداً من القضايا التى يجب أن تكون موضوعاً للبحث . وأخيراً يحفز التقدم فى المعرفة العلمية على مزيد من البحث ، وكثرة من الباحثين الذين يستفيدون فى بحوثهم وفى حياتهم من التقدم التكنولوجى الذى تبنته الرأسمالية.

ولذلك نقول إن ثمة علاقة جدلية بين تزايد المعرفة وتقدم الاقتصاد والمجتمع إذ يؤثر كل من الظاهرتين فى الأخرى ويتأثر بها فى الوقت ذاته .

ثانياً : الثورة المعرفية المعاصرة

وأخذاً بنفس المنهج نبدأ بالإشارة إلى التطورات العلمية وما يمس مناهج البحث العلمى ثم عرض سريع لأهم فروع التكنولوجيا الرفيعة high tech-nology.

أ – فتحت العلوم الطبيعية والحيوية آفاقاً غير مسبوقة وفى فترة زمنية محدودة . وليس من الوارد (ولا مما أقدر عليه) تقديم مسح شامل لأهم مكتسبات العلم فى النصف الثانى من القرن العشرين ، ولذا أكتفى بالإشارة إلى ما أعرف . ففى الفيزياء النظرية توجه البحث إلى التعرف على مكونات الذرة وسلوكها . ونشأ فرع علمى جديد سمى " فيزياء ما دون الذرة " sub-atomic physics. ومن ناحية أخرى ظهر علم آخر تحت اسم " علوم الفضاء " space scienceكما حدث تقدم كبير فى الفيزياء . ويمكن فى مجال الكيمياء أن نشير إلى " المواد الجديدة " الاصطناعية artificial وبصفة أخص التخليقية syn-thetic مثل أنواع السيراميك الجديدة ، والبلاستك الصلب ، وهى مواد ذات خواص تجعلها أنسب وأيسر فى عمليات الإنتاج من المواد الأولية المستعملة حتى الآن . كما أن التجارب التى تجرى من داخل أقمار صناعية أو محطات فضائية تثرى بلا شك البحث العلمى . ولعل أكثر ما يبهر الناس هو التطوير السريع فى علوم الحياة life sciences. ثم اكتشاف D.N.A ودراسة الجينات والتعرف على سلوكها . ومن هذا ظهرت الهندسة الوراثية ثم التكنولوجيا الحيوية بما فيها " الاستنساخ " ، وإن كنت حتى الآن لم أجد ترجمة دقيقة معتمدة من متخصصين لما يسمى عملية cloning.

ب – وأهم من كل الإضافات فى هذا العلم أو ذاك ما حدث من تطور هائل فى منهج البحث العلمى . فقد كان هذا المنهج ينبنى على إجراء تجارب لتحديد علاقة ثابتة ومنظمة بين ظاهرتين بحيث يؤدى حدوث واحدة منهما إلى أن يصحبه أو يترتب عليه حدوث الظاهرة الثانية ، والمثال البدائى هو إذا وصلت درجة حرارة الماء النقى إلى ١٠٠° تحول إلى غاز (البخار) شريطة أن يبقى كل شىء آخر على حاله . وقد ظن العلماء طويلاً أن هذه القوانين العلمية ثابتة

ومنتظمة ويمكن التعامل معها رياضياً ، وكذلك يمكن أن تخرج منها تقنيات إنتاج . ولكن التقدم فى البحث أثبت أن هذا الانتظام الخطى linear يمكن أن ينقطع ولا تفلح الأساليب المتاحة فى دراسة هذا الانقطاع ونتائجه . وتصدى الرياضيون لهذه القضية وظهرت " نظرية الكارثة " أى التعامل الرياضى مع نسق انهار أو تقطع . كذلك لم يفلح العلماء فى الكشف عن علاقات منتظمة على هذا النحو فى سلوك مكونات الذرة . ومرة أخرى حمل هذا الوضع على الحديث عن " نظرية الفوضى " chaos ثم ابتدعت أساليب رياضية للتعامل معها . ومن ناحية ثالثة أثبت بعض العلماء أن ثمة ظواهر معقدة complex لا يمكن دراستها بالطريقة التقليدية التى تتمثل فى تحليل مكوناتها واستخراج قانون يحكم حركة كل منها. ومن ثم اتجهوا لدراسة " التعقد " ومحاولة تفسيره . وثمة محاولات لوضع معالجة رياضية لتلك الظاهرة . وأخيراً ، وليس الأقل أهمية ما كشفت عنه الدراسات البيئية من أن النبات والحيوان والإنسان لابد من دراستها على أساس أنها مجموعات من الأنساق البيئية eco-systems داخل المحيط الحيوى biosphere المكون من الهواء والماء والأرض والذى وفر الظروف الفريدة حتى الآن لوجود الكائنات الحية على كوكبنا .

ومما يدعو إلى الأسف أن العلوم الاجتماعية لم تشهد تطورات جذرية من هذا النوع . وإذا كانت ضرورة التخصص فى البحث قد قسمت العلم الاجتماعى الذى يدرس حركة وتطور المجتمع بكامله إلى عدد كبير من العلوم ، فإن هذا لا يغنى عن البحث فى حركة المجتمع لتوفير علم أساسى فى هذا الموضوع يكون بالنسبة للعلوم الاجتماعية فى مكان يماثل الفيزياء النظرية فى العلوم الطبيعية ، أو البيولوجيا فى علوم الحياة . ولا يعقل أن يستمر علم الاقتصاد الأكاديمى متعلقاً بنموذج التوازن المستعار من فيزياء نيوتون فى حين أن الحياة كلها وليس الاقتصاد وحده فى حالة تغير مستمر عبر اختلالات التوازن . ومن يتمسك بقديم المفاهيم العلمية عليه أن يحلل أيضاً – كما فعل مارشال فى القرن الماضى – الاقتصاد فى حالة السكون stationary state . ومعروف طبعاً قول الاقتصاديين أن اختلال التوازن يأتى أساساً من التطور فى تقنيات الإنتاج وفى أذواق المستهلكين ، وكلاهما يعد فى النموذج الاقتصادى النظرى متغيراً خارجياً -exogenous var

iable . ونقول مرة أخرى إننا بصدد تأثيرات متبادلة وعلاقة جدلية لا يجوز عزل جزء منها لدراسته فى ذاته .

ج – وأخيراً نعرض للجديد تماماً فى التطور التكنولوجى والذى يمثل وثبات إلى الأمام ولم يكن امتداداً لتقنيات كانت مستخدمة من قبل . وتتدرج هذه التكنولوجيا الرفيعة حول ثلاثة محاور أساسية .

١ – **إحلال الآلة محل الإنسان فى أعمال ذهنية** : وهذا ما يسمى بحق الثورة الصناعية الثانية إذ كانت الثورة الأولى تحل الآلة محل مجهود الإنسان الجسدى فقط . ويدخل فى هذا المجال " الحاسوب " الذى يسّر جمع وتخزين كميات هائلة من البيانات الكمية واسترجاعها فى أى وقت مجزأة أو منسقة . ثم فتح باب معالجتها على أساس بسيط فى جذره يسمى " الرقمى " digital وهو يعتمد ابتداءً على علامتين two digits ولكن سرعة الحاسوب تمكن من إجراء أعقد العمليات الرياضية فى دقائق معدودات . وقد أصبحت هذه المعالجة وأصولها موضوعاً لعلم قائم بذاته أسمى " المعلوماتية " informatics . وبتطوير الآلة ذاتها hardwareوتطوير برمجيات التعامل وفقاً لموضوع البحث softwareانتشر استخدام الحاسوب فى كل جوانب الحياة . وظهر فى البيوت كما فى المكاتب . وبهذا خلق قاعدة أساسية لشبكات الاتصال العالمية مثل internet الشهيرة . وأصبح من الميسور نظرياً أن يتمكن أى إنسان فى قريتى فى صعيد مصر أن يتراسل مع بعض الإسكيمو فى آلاسكا (باللغة الإنجليزية طبعاً) . وقد اقتضى هذا كله التقدم فى صنع رقائق السليكون التى تحمل كل واحدة منها كمية متزايدة من المعلومات وبرامج التشغيل . ودخلت هذه التكنولوجيا الحديثة عمليات الإنتاج السلعى فيما سمى الأوتمة automation والإنسان الآلىrobot السائد الآن مثلاً فى صناعة تجميع أجزاء سيارات . كما مكنت الشركات من التخفيض الضخم فى العمالة المكتبية وأداء عدد منها فى المنزل بربط العامل عن طريق الحاسوب بمقر الشركة . وقد أدى هذا الاتجاه إلى تسريح أعداد كبيرة من الموظفين فيما سمى " إنقاص الحجم " downsizing وكذلك الاستغناء عن عدد كبير من المكاتب وبالتالى شغلها حيز أقل بكثير مما كان . وبغير هذه التطورات كانت إدارة الشركات الكوكبية ضرباً من المستحيل .

٢ - **استخدام الفضاء الخارجى فى الاتصالات** : وهو يستند على تكنولوجيا الأقمار الصناعية التى طوّرها إنتاج الأسلحة بأموال دافعى الضرائب . وحين استقرت وانتظم حالها بدأت شركات الاتصالات باستخدامها فى نقل المكالمات الهاتفية والبث التليفزيونى وكذلك الرسائل المكتوبة (الفاكس) . وقد دفع هذا الفتح الجديد صناعة الهواتف وأجهزة التليفزيون إلى التحديث بقصد الارتباط بوسائل الاتصال الفضائية . وقد أدى هذا التطور إلى خصخصة خدمات الهاتف فى معظم الدول الصناعية لتيسر ارتباطها بشبكة أو شبكات كوكبية تجهل تماماً الحدود السياسية بل والتضاريس الجغرافية . أما فى العالم الثالث الفقير فإن الاستفادة من هذا التطور رهن بمستوى الدخل فى بلاد يغلب عليها الفقر وكذلك مستوى التعليم ، كما يرتبط بدرجة كفاءة شبكة الهاتف المحلية حتى لا يتعطل الاتصال لساعات قد تطول . وبهذه الثورة فى وسائل الاتصال الكوكبية انهارت سلطة الدولة فى الرقابة على ما يتلقاه أفراد شعبها من رسائل إعلامية (الأخبار) أو معلوماتية . وقد صدم عالم الأغنياء بالفرصة المتاحة حتى للأطفال والصبية لمشاهدة أفعال فاضحة وأفلام إباحية بالإضافة إلى فنون العنف والإرهاب ، وبقيت القضية حتى الآن دون حل .

٣ - **التكنولوجيا الحيوية** : حين نجح علماء بيولوجيا الجزئيات molecular biology فى عزل الخلية وتحديد مكوناتها ظهر باحثون اشتغلوا بالتعامل مع الخلية كمصنع صغير منتج لمواد أساسية للحياة . ونجحوا فى فك شفرة الموروثات أو الجينات وتحديد نقل المعلومات عن طريق حامض يسمى اختصاراً D.N.A . وبعد ذلك اكتشفوا وسيلة شق الجينة فى مواضع محددة ثم وسيلة نقلها إلى جسم غريب حيث تختلط بجينات وتغير سلوكها . وبالمثابرة فى هذا الطريق من التعامل مع الخلية كمصنع يمكن فك وإعادة تركيب آلاته أو تغييرها ظهرت إمكانيات صنع كائنات حية أولية بسيطة التركيب (بكتريا أساساً) . وكان الاستخدام الصناعى الأول متمثلاً فى صنع بكتريا يمكن أن تقضى على آفات معينة، كما هى الحال فى المقاومة الحيوية للآفات الزراعية لتفادى الإضرار بالبيئة الناتج عن استخدام المبيدات الكيماوية . وكانت المرحلة التالية هى إنتاج أنواع أخرى أكثر تعقيداً يمكن أن تقاوم بعض الأمراض التى تصيب البشر .

وأشهر ما صنع فى هذا المجال دواء " انترفيرون " المستخدم فى علاج السرطان والتهاب الكبد بفيروس C . وقد بدأت شركات الدواء الكبرى فى الاستعداد إلى التحول من صناعة الأدوية الكيميائية أو الاعتماد على الكيمياء الحيوية bio-chemistry إلى إنتاج أدوية حيوية تستند إلى تطور التكنولوجية الحيوية Bio-medics . ويتوقف الأمر من حيث الانتشار على النجاح فى تخفيض أسعار هذه الأدوية . ومازال الطريق ممتداً لمزيد من التطور رغم تحفظ قوى كثيرة على إمكان التلاعب بجينات الكائنات الحية الأرقى وبصفة خاصة الإنسان . ونعرف جميعا الضجة التى أثارتها النعجة المستنسخة Dolly .

ولابد من التنويه ببعض مظاهر التطور فى تقنيات كانت معروفة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية مثل تحول الطيارة إلى وسيلة انتقال عادية يستخدمها ملايين من الناس كل يوم . ومثل تحديث السكك الحديدية بقطارات فائقة السرعة توفر للمسافر كل الراحة المتصورة . وكذلك البحث المتزايد عن التقنيات النظيفة ، أى التى لا تلوث البيئة إلا بقدر مقبول ، والتقنيات قليلة الحاجة إلى المواد الأولية material saving techniques . وكذلك البحوث الدائرة لتطوير تقنيات استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة على نطاق واسع وبأسعار لا تزيد عن أسعار الطاقات الأحفورية .

٢ـ تراجع
مكانة الدولة

ومن حقنا أن نتساءل عن دور الدولة فى كل هذه التطورات ذات الأهمية البالغة. ولابد هنا من نظرة مدققة تذكرنا بطبيعة الدولة القومية ودورها فى الاقتصاد الرأسمالى أو اقتصاد السوق .

٢-١- الدولة القومية والنظام الرأسمالى

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر مولد أمور ثلاثة . ففيها بدأت الثورة الصناعية، التى مكنت الرأسمالية الغربية من خلق مجتمع جديد تماماً مازلنا نعيش فى معالمه الرئيسية حتى الآن ولعدة عقود قادمة دون أدنى شك. فإن تلك الثورة مكنت الإنسان من الإنتاج باستخدام طاقة محركة غير طاقته العضلية أو طاقة الحيوان أو مجارى المياه أو الريح . وبدأ بالتالى الاعتماد شبه الكامل على الطاقات الأحفورية . وقاد هذا التطور إلى ظهور طبقة من

أثرياء المال (وليس ملاك العقارات) تتميز بالإقدام والتجديد وتحمل المخاطر(٥). وانتشر التبادل النقدى وحل محل المقايضة العينية . وتميز الإنتاج الرأسمالى بأنه غير مخصص لمستهلك معين (كتفصيل بدلة عند خياط) وإنما للسوق حيث يمكن أن ينجح أو يخفق فى اجتذاب المستهلكين . وهكذا ظهرت آليات السوق التى لم تكن لها المكانة الأولى فى أى نظام اقتصادى سابق للرأسمالية . بيد أنها ليست بحال "قوانين طبيعية " كما يزعم المروجون لها .

وفى الفترة نفسها ظهر مفهوم الدولة القومية Nation - State أى التى تعرف على أساس أمة ذات ملامح محددة تسكن أرضاً ذات حدود دولية وليست على أنها أملاك أسرة مالكة كما كانت دولة آل عثمان وإمبراطورية آل هابسبورج أو آل رومانوف، وكان استقلال الولايات المتحدة فى ١٧٧٦ كدولة دستورية يتقاسم السلطة فيها رئيس (التنفيذ) والكونجرس (التشريع) وكلاهما منتخب لمدة أربع سنوات . ويحمى الدستور محكمة عليا يختار الرئيس بموافقة الكونجرس أعضاءها التسعة الذين يعملون مدى الحياة ولا يتقاعدون إلا بإرادتهم بحيث لا يتاح عملياً التدخل فى اختيارهم إلا عند وفاة واحد منهم أو تقاعده . وبالتالى يمكن أن تنقضى فترة رئيس أمريكى دون أن تتاح له فرصة الدفع بأحد أنصاره إلى مقعد فيها . وتلا ذلك فى ١٧٩١ إسقاط الملكية المطلقة (المدعية بحق إلَهى فى الملك) فى فرنسا وإعلان أن الأمة مصدر كل سلطة فى الدولة . وقد ساد مطلب قيام الدولة على أساس الأمة القرن التاسع عشر كله تحت راية " مبدأ القوميات "Le principe des nationalités.

وظهر فى ١٧٧٦ كتاب " تحقيق فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم " الذى ألفه آدم سميث ، مؤسس علم الاقتصاد فى رأى الكثيرين . وفيه بيّن المؤلف أن ثروة الأمة ليست ما تكدسه من ذهب وفضة كما ساد الاعتقاد فى أوروبا لمدى يتجاوز القرنين ، وإنما مصدرها هو العمل الذى دعا لرفع إنتاجيته جذرياً بإشاعة التقسيم الفنى للعمل . ثم أوضح أن امتناع الدولة عن التدخل فى الإنتاج أو فى التجارة واجب على أساس أن " يد السوق الخفية " تحقق أفضل النتائج وتولد النمو والكفاءة بآليات العلاقة المتبادلة بين العرض والطلب والثمن . وبذلك أصبحت الحرية الاقتصادية وحماية الملكية الفردية الأساس الفكرى أو الأنموذج

Paradigm السائد وساعد ذلك على الدعوة أيضًا للحرية السياسية وحقوق الإنسان[٦] . وسارت الدراسات الاقتصادية كلها منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الآن على أساس دراسة اقتصاد أمة متمثلة فى دولة قومية مستقلة . وحتى نظريات التجارة الدولية لم تكن تعنى إلا بالمبادلات بين الدول . واستقر ذلك كله فى الوجدان العام حتى أصبح تعبير أمة وتعبير دولة مترادفين فى اللغة الإنجليزية على الأقل .

وما لم يقله سميث أو يتوقعه هو أن الدولة القومية مكنت الرأسمالية من تسيير أمور البلاد وحظر الإضراب وقمع المظاهرات والتصفية الدموية للحركات الثورية . فقد اتسمت العقود الأولى للتصنيع باستغلال بشع للعمال (وبخاصة النساء والأطفال) الذين عاشوا فى حالة فقر وعناء كثيراً ما حملتهم على التمرد . كما سنت الدولة القوانين الجديدة التى تنظم المعاملات بين الناس فى نمط الإنتاج الجديد . ووفرت النظام القضائى الكفء للحسم فيما ينشأ عنها من نزاع أو مخالفة لقواعد القانون . ويمكن أن نضيف هنا أن استقرار النظام البرلمانى وظهور الأحزاب السياسية مكن المجتمع لأول مرة فى التاريخ من تغيير حكامه بصفة دورية دون حاجة إلى تغيير جوهر النظام السياسى والاجتماعى للدولة ودون استخدام للقوة أو العنف . كما أن جيوش الدول حاربت بعضها بعضاً لإعادة رسم الحدود بين الدول القومية . ويكفى أن نشير هنا إلى أن توحيد معظم الألمان فى دولة كبيرة مر فيما وراء الحروب المحلية الصغيرة بحربين كبيرتين : بروسيا والنمسا ، ثم بروسيا وفرنسا . ولا مجال هنا للإطالة فى السرد ، فالغرض هو تأكيد حقيقة أن الرأسمالية لم تتطور وتتعزز والدولة قابعة فى موقع الخفراء ، وإنما بدور قوى للدولة فى توحيد السوق القومية وتأمين مصالح الرأسمالية " القومية " .

٢-٢- عصر الإمبراطوريات

ولكن أكبر الخدمات التى قدمتها الدولة للرأسمالية كانت استخدام الجيوش فى فتح معظم الأقطار غير الأوروبية الأصل . لقد ارتبط ظهور

الرأسمالية منذ البداية بغزو واستعمارأقطار إفريقيا وآسيا والأمريكتين . منذ رحلة كولومبوس فى ١٤٩٢، واشتهر القرن السادس عشر باسم عصر الاكتشافات الجغرافية . وفى البداية اعتمدت الرأسمالية الناشئة على سلطة الملوك المطلقة حتى قوى عودها فأثرت على السلطة السياسية وكانت مساندة الملوك منذ البداية وراء " الشركات الملكية " Royal Companies مثل شركة الهند الشرقية البريطانية التى حكمت بالفعل أجزاء من شبه القارة الهندية ثم استدعت الجيش البريطانى ليحتل كل البلاد وأعلنت فيكتوريا ملكة بريطانيا أنها أصبحت إمبراطورة الهند . وكان القرن التاسع عشر مرحلة الحروب من أجل اقتسام قارات الجنوب بين الإمبراطوريات الغربية . وحين نهضت اليابان حذت حذو الدول الغربية على أساس أنها كدولة أسيوية يجب أن تكون لها المرتبة الأولى فى حكم أجزاء القارة التى تستعمرها الدول الأوروبية . وحين خضعت كل الأرض لسيطرة الأوروبيين وامتدادها فى الولايات المتحدة ظهرت طموح بعض الدول التى قويت خلال القرن التاسع عشر إلى زيادة نصيبها من المغانم ، أى إعادة النظر فى التقسيم القائم . وجر هذا الطموح وما صادفه من مقاومة شرسة إلى حربين عالميتين . وكانت المستعمرات مطلوبة كمصادر لمواد أولية وكسوق لمنتجات المصانع الأوروبية ثم الأمريكية ، وكوطن يهاجر إليه فقراء الدول الاستعمارية بما يحد من حجم الفقر الذى رافق تطور الرأسمالية الصناعية وكان من المتصور أن يدمرها كما توقع ريكاردو ومالتس . وفى التحليل الأخير تجسدت العلاقة الاستعمارية فى الوسائل المتعددة لسحب جزء مهم من الفائض الاقتصادى من المستعمرات إلى الدولة الاستعمارية .

وما كان كل هذا الفتح والغزو والقمع ليتقبل من شعوب أوروبا على ما فيه من تضحيات إلا بقاعدة أيديولوجية تسوغه أو تدعو إليه . وهكذا تحولت الوطنية من شعور بالانتماء إلى أمة والعيش بسلام على أرضها إلى تعصب قومى عدوانى . والحق أن الفكر الأوروبى اعتمد علناً ثم بحكم العادة والتربية مفهوماً عنصرياً أصيلاً هو تفوق الأوروبيين على سائر البشر ، والزعم بأن الحضارة ظاهرة أوروبية خالصة نشأت فى اليونان وانتشرت على يد الرومان ثم دهمها ظلام العصور الوسطى بعد استيلاء " البرابرة " على روما . وانقشع الظلام فى

عصر النهضة بعد أن اندمجت قبائل الجرمان والقوط والوندال فى حضارة الإمبراطورية التى أسقطها أسلافهم . ومازال أثر العنصرية فى الفكر الغربى ملموساً بعد خمسين سنة من انتهاء مأساة " العنصر الآرى " التى ارتكب باسمها النازيون أشنع الجرائم . ويبدو هذا الأثر حين يقوِّم الأوروبيون أحوال الشعوب الأخرى بمقاييس وقيم الحضارة الغربية باعتبارها النسق العالمى للتقدم والرخاء . وهو ما يسمى لدى المفكرين فى التنمية التمركز الأوروبى حول الذات Eu-rocentrism. أما فى عصر بناء الإمبراطوريات فقد كان مجمل الأوروبيين مقتنعين بأن الغزو والفتح وطرد أهل البلاد الأصليين خير خالص، لأن الجيوش الفاتحة والمستوطنين فى الأرض المفتوحة كانوا يحملون لهذه الشعوب البربرية المتوحشة نعمة الحضارة الغربية . وانخرطت الكنيسة الكاثوليكية بكل ثقلها فى نفس الاتجاه وإنما بشىء من التميز فزعمت أنها تنقل رسالة السيد المسيح إلى أقوام من الوثنيين . وكان أساقفتها يرافقون الجيوش الإسبانية والبرتغالية بنوع خاص ويباركون مذابح الهنود الحمر وتدمير حضاراتهم ومحو معالمها المادية .

وفيما بين الدول القومية حرصت الفئات الحاكمة على إعلاء تعصب كل أمة إزاء الأمم الأخرى . ففرنسا أمة العقل والحرية والإخاء والمساواة، التى أنتجت " فلسفة الأنوار " أو ما يسميه بعضنا التنوير والثورة الفرنسية الكبرى وحقوق الإنسان . ونشيد ألمانيا القومى يقول : " ألمانيا فوق الجميع " . وبريطانيا العظمى "الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس " وإيطاليا وريثة الإمبراطورية الرومانية تسعى مثلها للسيطرة على حوض البحر المتوسط ... إلخ وهكذا زرعت الضغينة بين الشعوب وعلى مدى أكثر من قرن تحدث الناس عن العداء التقليدى بين فرنسا وبريطانيا (التى لعبت الدور الأساسى فى هدم إمبراطورية نابليون). ثم كان حديث الصدام الألمانى الفرنسى الذى أثار ثلاث حروب بين ١٨٧١ و ١٩٣٩ . وكان تدريس التاريخ فى مراحل التعليم المختلفة يزرع فى المواطنين هذه النعرات منذ الطفولة . كما كان من طبيعة الأمور أن يواكب هذا تمجيد العسكرية والعسكر وإعلاء قيمة " الموت من أجل الوطن " فوق كل القيم . وفى هذا الجو المشحون بالتعصب القومى اتجه معظم الاشتراكيين نحو " الأممية " المبنية على تآخى العاملين فى مواجهة شاملة ضد الرأسمالية أيًا كانت جنسيتها . وفى هذا

الإطار الفكرى تدعمت الرأسمالية ونمت فى خطوات جبارة من توحيد السوق القومية وحمايتها ضد المنافسة الخارجية إلى انفرادها بأسواق الإمبراطورية على اتساعها . وكانت المحصلة الجوهرية اتجاه الرأسمالية فى كل الدول إلى تركز ملكية وسائل الإنتاج . وطفت على السطح أشكال الاحتكار المتعددة : الترست والكارتل ، الاحتكار القانونى ، الاحتكار الطبيعى ، احتكار الأقلية..إلخ ، وانتهى عهد المنتجين الأفراد الذين لا يستطيع أيهم السيطرة على السوق وتحديد السعر ، وبالعكس تمكنت الاحتكارات من التأثير فى آليات السوق لتعظيم نصيب كل منها فيه . وقال الاقتصاديون الكبار (سيرافا ، روبنسون ، تشمبرلين) فى الثلاثينيات أن الأحوال السائدة بالفعل عممت " سوق المنافسة الاحتكارية " محل سوق المنافسة الحرة .

ويهمنا هنا أن نذكر مرة أخرى أن الاحتكارات المسيطرة حاربت التطور التكنولوجى لاطمئنانها على أرباحها وخشيتها أن تضر بعض الاختراعات بأسس صناعة قائمة . ويؤكد هذا أن فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) كما ذكرنا من قبل لم تعرف اختراعًا مهمًا إلا فى حالة ماركونى والاتصال اللاسلكى ومولد الإذاعة . وقد تغيرت هذه الصورة رأساً على عقب فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كما ذكرنا من قبل .

٢-٣- تأثير الكوكبة على دور الدولة

أ - مقارنة فى الأحجام : يفرض العرض السابق عن الفعاليات والقضايا التى تتجاوز الحدود الدولية التساؤل عن دور الدولة الآن فى المستقبل القريب فى الأقطار الصناعية المتقدمة . فلم تكن الشركات الكبرى فى حاجة للكثير من القوة السياسية والعسكرية فى التعامل مع معظم دول العالم الثالث . إذ أنها كانت تستند فى أمور كثيرة على حكومة دولتها الأصلية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولذلك فإن التساؤل ينصب على دور الدولة فى عالم اليوم . ونعود لحظة للأرقام حيث نرى أن إيرادات ثلاث عشرة شركة هولندية من قائمة مجلة فورشن بلغت ٢١١ مليار دولار فى حين أن الناتج المحلى الإجمالى لهولندا لا يزيد عن ٣٦٠ مليارًا وفى فرنسا كان الناتج المحلى ١٣٩٦مليار دولار ، وكانت إيرادات

التسع وثلاثين شركة الكبرى ٨٨٠ مليارًا أى ما يساوى ٥٩,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وفى اليابان نجد أن الناتج المحلى الإجمالى ٤٢٠٢ مليار وإجمالى إيرادات الشركات الواردة فى قائمة فورشن (١١٢) يصل إلى ٢٩٦٣ تريليون . ومن هذه الأمثلة يمكن أن نتصور قوة هذه الشركات فى التعامل مع أية دولة على حدة بما فى ذلك دولة الأصل أو مقر الإدارة العليا حيث بوسعها دائما نقل جزء مهم من نشاطها من دولة إلى أخرى . ومن الطبيعى والحال كذلك أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء هذه الشركات .

ب - الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة : وقد تمكنت الرأسمالية متعدية الجنسية من الاستغناء - إلى حد كبير- عن بعض المهام الموكولة للدولة القومية منذ نشأتها ، وهذه بعض الأمثلة .

لم تعد هذه الرأسمالية فى حاجة إلى قوات مسلحة ضخمة وقوية . فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال والضم قد انتهى . والعبرة اليوم بالقوة الاقتصادية للشركة متعدية الجنسية، التى تمكنها من دخول أية دولة ومد نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم . وهى لا تواجه إلا احتمال المنافسة مع شركات من نفس النوع. وكثيراً ما تنتهى المنافسة بين شركتين إلى اندماج merger أو انتزاع take over إحداهما السيطرة على الأخرى . ودون ذلك أشكال من التعاون رغم المنافسة . ويظهر ذلك بوضوح فى مجال البحث والتطوير بما يحتاجه من تمويل ضخم . ومن الأمثلة على هذا التعاون " المركز الأوروبى لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات " الذى تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحواسيب : بول الفرنسية Bull، I CL البريطانية ، وسيمنز الألمانية . كذلك تنشئ الشركات المتنافسة فى أحوال غير قليلة شركات تابعة مشتركة . وهى تملك دائماً وسيلة التغلب على صعوبات دخول أية سوق محلية برشوة كبار المسئولين وذوى النفوذ السياسى ، فضلا عن إغراق وسائل الإعلام بإعلانات عالية التكلفة . يبقى بعد ذلك أن هذه الشركات تحقق أرباحاً كبيرة من إنتاج الأسلحة ، ولذلك لا يتصور أن تقر أى نزع للسلاح على نطاق واسع . فسوق السلاح أكبر - حتى الآن على الأقل - من أن يفرط فيه منتجو الأسلحة أو من يتاجرون فيها أو رجال الدولة

الذين يتوسطون فى الصفقات (انظر حكاية الأمين العام البلجيكى للحلف الأطلسى) .

ومن ناحية أخرى يشكل الطلب العسكرى جزءاً مهمًا من الطلب على المنتجات والسلع الأخرى ، فهو سوق رائجة ليس من المطلوب تصفيتها . وأهم من ذلك يوفر " الإنتاج الحربى " تمويلاً أساسياً لأعمال البحث والتطوير التى تستفيد الشركات التى تجرى فيها البحوث والتى تورّد المنتج الحربى من الجديد فى التطور التكنولوجى بإنتاج سلع وخدمات مدنية . ويكفى مثالاً لذلك شبكة " إنترنت " الشهيرة . فهى ثمرة إنفاق عسكرى فى البحث والتطوير استهدف مواجهة حالة حرب تدمر واشنطن (القيادة المركزية) بتوفير شبكة اتصال بين القوات المنتشرة فى عدة قارات دون المرور بمركز الشبكة . وقد كلف هذا التطور أكثر من عشرة مليارات دولار، واستغرق قرابة عشرين عاماً . وهو الآن فى الخدمة المدنية تستفيد منه شركات لا تحصى فى تحقيق أرباح متزايدة دون أن تتحمل أى نصيب من تكلفة البحث والتطوير .

وأخيراً ، كان من الواجب بعد انتهاء الحرب الباردة تخفيض اعتمادات التسليح . وهنا برزت فكرة الجيش المحترف المكون من عدد محدود نسبياً من الأفراد المؤهلين الذين يمضون حياتهم العملية كلها فى القوات المسلحة، حيث يتلقون المزيد من التأهيل للتعامل مع أسلحة حديثة بالغة التعقيد . فالتقدم التكنولوجى يوجب تسريح أعداد كبيرة من الأفراد ، كما يسرح الكثير من العمال فى المصانع ومواقع الخدمات . وهكذا ألغت فرنسا فى ١٩٩٦ التجنيد الإجبارى الذى كان من ثمرات الثورة الفرنسية الكبرى وما ولدته من رغبة فى أن يدافع عن الجمهورية مواطنون يفدون الوطن بحياتهم وليس " مرتزقة " يتنقلون من خدمة ملك إلى خدمة آخر وفقاً لما يحصّلون من أجر ومزايا عينية .

وفى مستوى الأمن الداخلى ضد الجريمة يلاحظ المرء اعتماد الشركات على نظم أمن خاصة تملكها أو تستأجرها من شركات متخصصة تستخدم أحدث الأدوات الإلكترونية ، فلم تعد فى حاجة إلى خدمات الشرطة . أما الأمن الاجتماعى والسياسى فإنه لا يمثل حالياً ضرورة ملحة ، فالحكومات تنسحب من التعامل مع نزاعات العمل ويقتصر دورها فى الحالات المهمة على الوساطة بين

النقابات العمالية وإدارات الشركات . فالأمر ينظر إليه الآن على أساس تعاقدى يترك لعقود العمل الجماعية . حتى مبدأ تحديد الحد الأدنى للأجور بقانون أصبح موضع جدل شديد فى الدول التى تمارسه وهو لا يطبق فعلياً فى بريطانيا والولايات المتحدة . ويبرز اتجاه إلى الاستعاضة عنه بما يسمى " دخل المواطنة " أى حد أدنى لدخل المواطن يوفره المجتمع (وليس صاحب عمل) إذا لم يكن لدى المواطن دخل شخصى . ويضعف انتشار البطالة واستقرارها الحركات النقابية فى الدول الصناعية فى مواجهة شركات كبرى كثيراً ما تهدد بإغلاق المصنع الذى تتكرر فيه المنازعات بين الإدارة والعاملين .

وفى مجال البريد والاتصالات شاهدنا اعتماد رجال الأعمال المتزايد على شركات البريد الخاصة التى تنقل الرسائل " من الباب إلى الباب " فى أقصر وقت ممكن . ومن ثم فقد البريد الذى تسيره الدولة أهميته فى نظر الشركات ولم تعد كفاءة أدائه تعنيها فى شىء . أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فإنها بطبيعتها أداة كوكبة . ومن أبسط صورها نجد الفاكس يغطى العالم فى مجموعه ويدخل حتى المنازل وليس المكاتب وحدها . وهو ينجو حتى الآن من محاولات التنصت أو غير ذلك من أساليب الرقابة . وارتبطت خصخصة هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية telecom فى أوروبا بضرورة اندماجها فى شبكات الاتصال الدولية والتكامل مع الحاسوب كما نرى اليوم فى البريد الإلكترونى وشبكة إنترنت .

حتى القضاء لم يسلم من الاستغناء عنه فكل عقود الشركات الكبرى تنص على الالتزام بإجراءات التحكيم ضماناً لحسم أى خلاف بين الأطراف المتعاقدة فى أقصر وقت ممكن . كما أن القضايا المدنية تسقط قبل الحكم فى أحوال كثيرة نتيجة لصلح بين الطرفين يتم خارج المحكمة، ويتنازل بمقتضاه المدعى عن دعواه . حتى فى الحالات التى تخضع للقانون الجنائى يجوز للمتهم والمجنى عليه فى قوانين بريطانيا والولايات المتحدة ومن حاكاهما أن تنهى " صفقة " deal بين الطرفين كل إجراءات التقاضى . ومن الناحية النظرية يختلف القانون الفرنسى والقوانين التى تأثرت به (ومنها القانون المصرى) عن القوانين الأنجلوساكسونية من حيث إن الجريمة تعد عدواناً على المجتمع وليس على الضحية وحدها .

وبالتالى يمكن أن تصر النيابة العامة على استمرار الدعوى حتى لو تنازلت الضحية عن شكواها .

وأخيراً ، وإن لم يكن أقل الأمور أهمية ، فقدت الدولة رمزاً أساسياً لسيادتها هو خلق النقود . فأيام العملة المعدنية كان حق " سك العملة " بيد الملك وحده دون غيره من أمراء الإقطاع ثم انتقل إلى يد الدولة القومية وحدها لا يشاركها فيه أحد ولا تتنازل عنه لأية جهة . وحين ظهرت النقود الورقية احتفظت الدولة بحقها فى إصدارها عن طريق بنك تمنحه امتياز الإصدار فى مقابل مقاسمته فى أرباح عملية الإصدار (وهو حتى الآن الجزء الأهم فيما تحصل عليه الحكومة المصرية من البنك المركزى) وكذلك تولى مهمة إدارة الحسابات النقدية للحكومة دون مقابل . وظلت كل حكومة حريصة على تثبيت سعر صرف عملتها . وكان ارتفاع ذلك السعر دليلاً على النجاح الاقتصادى، لأنه يعنى أن الاقتصاد الوطنى قد حقق فائضاً فى ميزان المدفوعات الدولية . وكان تثبيت أسعار الصرف الهدف الأساسى لإنشاء صندوق النقد الدولى . أما الآن فلا توجد عملة واحدة ذات سعر صرف ثابت ، فكل العملات اليوم عائمة . بل إن الدولة تحرص أحياناً على انخفاض سعر صرف عملتها الوطنية بهدف زيادة الصادرات أو تقليل الواردات من بلاد معينة . وقد سبق أن أشرنا إلى انفلات أسواق الصرف العالمية وحجم المضاربات فيها وافتقاد أى دور انضباطى لبنك مركزى . ولكن أهم دليل على استقلال عالم المال والأعمال عن كل الحكومات هو التعامل ببطاقات الائتمان credit cards التى لا تخضع لإشراف أية جهة اللهم إلا حرص أصحاب الاسم التجارى على ضمان سلامة إصدارها من أى بنك فى أى بلد فى العالم . فهذه نقود (أى أداة دفع حالة كما يقول أهل القانون) انتزع القطاع الخاص حق خلقها من الدول ذات السيادة . وبعبارة أخرى سقط حق خلق النقود من إطار سيادة الدولة ليصبح محكوماً بآليات السوق . وهى تزداد رواجاً باطراد إذ أنها مقبولة فى كل الأقطار المهمة ومعظم الأقل أهمية وأياً كانت العملة التى حسب الدين بها ، وفى النهاية يسدد حامل البطاقة دينه بعملة الدولة المقيم بها من خلال البنك، الذى أصدر له البطاقة . فهى نقود " كوكبية " بمعنى الكلمة .

ج - القيود على السياسات الاقتصادية الكلية : ومن انعكاسات الكوكبة

الصعوبات التى تحد من قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الكلية macro-economic policies التى تراها صالحة للاقتصاد القومى إذا لم تشاركها القوى المتمثلة فى الشركات متعدية الجنسية، التى تنتمى تاريخياً لها أو التى تعمل فى أرضها مع وجود الإدارة العليا فى بلد آخر . والاختلاف فى وجهات النظر وارد حين يفكر طرف فى مصلحة الاقتصاد القومى أولاً فى حين يفكر الآخر فى اقتصاد العالم كله . وقد أوضحنا فيما سبق كيف لا تتقيد الشركات متعدية الجنسية بأى وطن أو جنسية فى تعبئة المدخرات وانتقاء الخبرات وتوطين وحدات الإنتاج أو التسويق . وكانت الصعاب التى تواجهها الحكومات الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى حين تريد الدفاع عن سعر صرف عملتها القومية ، أو تنشيط الاقتصاد القومى لامتصاص جزء من البطالة ، أو على العكس تحملها خشية التضخم على رفع سعر الفائدة، الذى يمكن أن يفرض بطء حركة الاستثمار والإنتاج أو حين تواجه تعاظم حجم الدين العام الداخلى . وكانت تلك الصعاب العامل الحاسم فى نشأة العملة الأوروبية euro وتكوين بنك مركزى أوروبى (مقره فرانكفورت) والذى يخلص دول الاتحاد من التقلبات المتكررة بمعدلات مختلفة وفى ظروف متنوعة . وأن اليورو الذى أصدر فى أول يوم من ١٩٩٩ الوسيلة لتفادى تلك التقلبات فى أسعار صرف عملة وطنية . وعلى مستوى العالم كله استقر اللقاء الدورى لرؤساء الدول الصناعية السبع الرئيسية (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا، كندا) ، إزاء واقع أن تلك الدول تضم المقار الأساسية لأربعمائة وثلاث وثلاثين من الخمسمائة شركة الكبرى فى العالم . ولكنه ليس بحال " مجلس إدارة " الرأسمالية الكوكبية كما كتب البعض ، وإنما هو فى الواقع لقاء لمحاولة ما يمكن من تنسيق بين السياسات الاقتصادية لتلك الدول فى المدى القصير .

ولا يلغى هذا كله بحال استدعاء الشركات متعدية الجنسية لدولة أو لعدة دول للتدخل مثلاً فى إعداد الجات ١٩٩٤ فى الاتجاه الذى تريده تلك الشركات (مثل تغطية التجارة فى الخدمات ، وضمانات الاستثمار المباشر وحقوق الملكية الفكرية .. إلخ) . وحين تتنافس بعض تلك الشركات إزاء صفقة معينة يستعين كل منها بحكومة أو أكثر . وكم من رئيس جمهورية أو رئيس وزراء يزور دولة أو

دول زيارات رسمية وفى حافظة أوراقه طلبات شركة أو شركات متعدية الجنسية بصدد صفقة أو صفقات تعقدها الدول التى يزورها . وعند اللزوم قد يتدخل عسكرياً فى بعض مناطق العالم الثالث حلف عسكرى دفاعاً عن مصالح الشركات متعدية الجنسية . ودون إسهاب فى هذا الشأن لابد من استيعاب أمرين :

الأول : أنه ليس بوسع أية دولة ، حتى ولو كان ناتجها المحلى الإجمالى أكثر من خمس الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله (الولايات المتحدة) ، أن تنسحب من عملية الكوكبة لتعيش فى عزلة عنها . ومهما سمعنا عن صدام مصالح (حقيقى فى أحيان كثيرة) أو حرب تجارية بين دولتين من الدول الصناعية لا يجوز أن نتوهم لحظة واحدة أن عملية الكوكبة ليست العملية السائدة، التى تجرف فى طريقها الكثير مما يعوقها . وتلك طريق لا عودة فيها .

الثانى : إن السلطة الاقتصادية على اقتصاد العالم لا تقابلها سلطة سياسية على نفس المستوى . وهنا يكمن الخطر الأساسى حتى على الكوكبة ذاتها . لقد اعتمدت الرأسمالية القومية على الدولة التى كثيراً ما تدخلت لحماية الرأسمالية كطبقة من تصرفات رأسماليين محدودى الأفق أو يقدمون على تصرفات خرقاء . كذلك تتطلب الرأسمالية الكوكبية سلطة سياسية كوكبية تحميها حتى من أخطائها ناهيك عن مواجهة قضايا مثل تدهور البيئة وانتشار الفقر ومخاطر الجريمة المنظمة وأعمال العنف ضد الأفراد والأموال . وفى ضوء هذا نفهم اهتمام البنك الدولى حاليًا بقضية البيئة والتصدى المباشر للفقر . بل إن تهديد أمن الرأسمالية الكوكبية يمكن أن يأتى من شعوب الدول، التى نبعت منها الشركات متعدية الجنسية إذا استمر الركود الاقتصادى وتدنى مستوى المعيشة لشريحة كبيرة من السكان ، وتفاقمت البطالة وتراجعت الأجور وانكمشت " دولة الرفاه " . وربما كانت هذه الاعتبارات وراء دعوة بعض الكُتَّاب إلى تحلى المسئولين عن الشركات بصفات رجال الدولة .

د – تخلى الدولة عن المرافق العامة : المقصود هنا هو السلع والخدمات الحيوية التى تشكل البنية الأساسية للمجتمع والتى يغلب عليها طابع الاحتكار

بطبيعتها أو بنص القانون والتى يجب توفيرها حتى بدون تحقيق ربح أصلا أو بربح محدود . ويسميها القانون فى مصر المرافق العامة أخذا بالتقليد الفرنسى services publics . وهى فى أوروبا أصلا ملك للدولة ابتداء أو بالتأميم . ولما كانت الشركات تعمل فى الولايات المتحدة فى بعض أنشطة البنية الأساسية ميز القانون بينها وبين مطلق شركات القطاع الخاص وسميت " المنافع العامة " pub-lic utilities التدخل السلطة السياسية فى أعمالها وعلى وجه الخصوص فى تحديد الأسعار . ويسوغ اختفاء المنافسة هذا التدخل فى نظر الاقتصاديين ورجال الأعمال على حد سواء . والجديد الآن هو خصخصة السكك الحديدية وبعض الطرق وشبكات التليفون وبعض خدمات البريد إن لم يكن المرفق كله .

هـ ـ **تآكل نظم التأمين الاجتماعى :** انتشر فى أوروبا فى أعقاب تحريرها من النازية وتحت ضغط الجماهير التى قاومت الاحتلال الألمانى وقدمت عشرات الألوف من الشهداء فكرة تأمين المواطنين ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة من خلال تمويل يشارك فيه العمال وأصحاب الأعمال . ولم تعترض " الرأسمالية القومية " على ذلك، لأن سلامة صحة المواطن وتوفير دخل منظم له يعنى إضافة كبيرة للسوق المحلية . وبالفعل ساعد هذا النظام بالإضافة إلى ارتفاع الأجور ابتداء ثم مسايرة لمعدلات التضخم على تعميم ما سمى آنذاك " أسلوب الحياة الأمريكى " والمقصود به مجتمع الاستهلاك الواسع . وخدم هذا المجتمع الرأسمالية بالذات فى مجال السلع المعمرة، التى يحد فقر العالم الثالث من إمكان رواج سوقها فى المستعمرات السابقة . وكانت البداية التاريخية لذلك نشر " مشروع بيفريدج "فى بريطانيا قبل أن تضع الحرب أوزارها . وصاحب هذا التوجه حركة تأميم مهمة فى المواقع الحاكمة للنشاط الاقتصادى : البنوك الكبرى ، شركات التأمين على الحياة ، توليد وتوزيع الكهرباء .. إلخ .

وقد عانت نظم التأمين الاجتماعى فى السنوات الأخيرة من عجز متزايد : عدم كفاية الموارد لتغطيه كل النفقات . وساعد أمران على تفاقم هذا العجز ، الأمر الأول هو الزيادة المتوالية فى العمر المتوقع عند الولادة (بين ٧٥ و ٨٠ سنة حاليا) وبالتالى وجود شريحة من السكان (نسبة من إجمالى السكان تتراوح بين ١١,٥٪ فى ايرلندا و ١٧,٥٪ فى السويد) تحصل على معاش وتحتاج إلى

خدمات صحية كثيفة . وهذا ما يفسر تركز معظم الزيادة فى تكاليف التأمين الاجتماعى فى مجال الصحة . والأمر الثانى هو ارتفاع نسبة البطالة لسنوات متوالية وبصفة خاصة بين الشباب (تجاوز معدل البطالة ١٠٪ من قوة العمل فى فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا ..) . وهذا ما يعنى النقص فى الموارد، لأن العاطلين لا يسددون اشتراك التأمين .

٣ـ الكوكبة خارج
الشركات الكوكبية

٣-١- المنظمات الأهلية متعدية الجنسية

يسر تطور البنية الأساسية للاتصال والانتقال ، جنباً إلى جنب مع تماثل مشكلات متعددة فى بقاع مختلفة من العالم التعارف والتقارب بين الجمعيات الأهلية المعنية بقضية معينة،وأصبح هذا التواصل من سمات العصر ويكاد يكون مقابلاً للشركات متعدية الجنسية، التى تحتكر مجال الربح ، بالعمل المشترك فى مجالات إنسانية لا علاقة لها بالربح بل وقد تقف فى وجه بعض الأنشطة المربحة.

وقد نشأت تلك المنظمات فى الدول الغربية ، ولكنها تميزت باهتمامات يحس بها شعوب العالم الثالث أكثر من غيرهم وكثيراً ما يعجزون عن التصدى لها . وقد بدأت الحكومات الغربية إزاء خيبة الأمل فى نتائج مساعدات التنمية

الرسمية (.O.D.A من حكومة إلى حكومة) ، حيث لم تخترق البيروقراطية الحكومية ليستفيد منها أكثر الناس حرماناً ، إلى رغبة شديدة فى بعض دول الشمال فى استعمال المنظمات الأهلية بعيداً عن الأطر الرسمية . وتمثل ذلك أولاً فى مساندة الجمعيات الأهلية فى الدول المانحة لتوصيل جزء من المعونة . ثم ظهر الاهتمام بالاتصال المباشر بالجمعيات المحلية فى البلد المستفيد . وحيث لم يجد القوم جمعيات تذكر حاولوا إنشاء " منظمات غير حكومية " وعاصر ذلك الاهتمام بمردود أى " ديمقراطية " يذكرها دستور على بسطاء الناس وما ترتب عليه من إلحاح على " المشاركة الشعبية " فى اتخاذ القرارات وتنفيذها People's Participation. وأفضى شىء من ذلك إلى الأمم المتحدة التى تقبلت وجود المنظمات الأهلية جنباً إلى جنب مع الوفود الحكومية فى بعض المؤتمرات الدولية مع الحرص على الفصل شبه الكامل بين " المؤتمر " حيث تلتقى وفود الحكومات وتتخذ القرارات ، " والمنتدى " Forumالذى تلتقى فيه وفود من جمعيات أهلية . وكانت بداية ذلك المتواضعة فى مؤتمر " الموئل " Habitatالذى عقد فى مدينة فانكوفر الكندية فى ١٩٧٥ ، ثم على نطاق واسع فى مؤتمر حقوق الإنسان فى فيينا ثم مؤتمر السكان والتنمية (القاهرة) ومؤتمر المرأة (بيجين) . والعائد الإيجابى من نشاط المنتديات هو التعارف ثم التواصل بين جمعيات قادمة من كل أرجاء الأرض .

ويمكن أن نصنف أهم المنظمات الأهلية ذات النشاط فيما وراء الحدود القومية على الوجه الآتى :

أ- جمعيات فعل الخير : وهى كثيرة العدد وإن اختلف حجم نشاطها أو انتشاره الجغرافى أو الفئة التى تهتم بها ونوع الخدمات التى تقدمها . ومن أشهر هذه الجمعيات : Caritas القريبة من الفاتيكان و Care ذات المرجعية البروتستانية ، و Oxfam البريطانية وأطباء بلا حدود Medecins sans Fron tréres الفرنسية الأصل . وما يلفت النظر فى تطور أنشطة تلك الجمعيات سو انخراط أعداد من أبناء العالم الثالث فيها . فهى وإن نشأت فى الشمال لمساعدة الجنوب فقط تستفيد اليوم على نحو متزايد بالكفاءات المحلية ، كذلك تعهد

الحكومات فى العادة إلى هذه الجمعيات فى توزيع ما تقدمه من " معونات " إنسانية فى حالات الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية .

ب - منظمات حقوق الإنسان : لا يخلو أى قطر من جمعية لحقوق الإنسان أياً كان اسمها الرسمى اللهم إلا تلك الأقطار المنكوبة بحكم استبدادى غاشم ، وعددها ليس بقليل لاسيما فى الوطن العربى . وقد عرفت تلك الجمعيات طريق الاتصال المتبادل وعقد مؤتمرات إقليمية وتبادل المعلومات والمساعدات وإنشاء تنظيمات إقليمية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان) . وبلغ نشاطها الذروة فى مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . كذلك تسجل هذه الجمعيات لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التى تتميز عن بقية منظمات الأمم المتحدة بأنها تسمح لغير الحكومات بمخاطبتها وإبداء الرأى داخل اجتماعاتها . ولابد هنا من الإشارة إلى منظمة " العفو الدولية " Amnesty International التى ركزت كل جهودها للدفاع عن المسجونين السياسيين أياً كانت آراؤهم السياسية أو رؤيتهم الأيديولوجية تأسيساً على مبدأ ديمقراطى أصيل وهو نفى مفهوم الجريمة السياسية . فحيث إن السياسة تستبعد العنف فإنه يتعذر فى المنطق القانونى نسبة الجريمة إليها .

ج - حركات السلام ونزع السلاح النووى : شهدت فترة الحرب الباردة نشأة وتطور حركات الدفاع عن السلام والمناداة بحظر الأسلحة النووية . وظل شبح مأساة هيروشيما ماثلاً فى الوجدان الجماعى . ولم تعد فكرة اللجوء إلى الحرب لهزيمة الطرف الآخر مقبولة كقدر لا فكاك للمجتمعات البشرية منه . وإلى جانب حركات السلام المنحازة للاتحاد السوفيتى نظراً لأن خطر العدوان - كما يدل عليه تاريخ الحروب الحديثة - اقترن بالتوسع الإمبراطورى والصراع من أجل اقتسام المستعمرات أو تعديل الحدود فى أوروبا وأمريكا ، ظهرت حركات سلام متعددة بعضها على أساس من الدين . وكانت أكبر حركات نزع السلاح النووى فى الولايات المتحدة . وقد نوعت فى مطالبها من وقف إنتاج المزيد من تلك الأسلحة (أو ما سمى الخيار صفر) إلى المطالبة بحظر التجارب النووية تمهيداً لتصفية المصنوع منها . ولما كان إنتاج الأسلحة عموداً أساسياً من أعمدة الاقتصاد فى الدول الصناعية، وكان هو الوسيلة لتحميل دافعى الضرائب تكلفة

البحث والتطوير لدى الشركات المنتجة للسلاح وهو ما كان يتيح لها تطوير تكنولوجيا الإنتاج المدنى بتكلفة لا تذكر ، استند تكديس الأسلحة وتطويرها السريع إلى فكرة الردع وليس الغزو . وبعبارة أخرى كان الإنفاق العسكرى يسوغ بضرورة المحافظة على التوازن أو التفوق على قدرة الطرف الآخر التدميرية . وكانت آخر محاولة فى هذا الصدد " برنامج حرب النجوم " الذى وضعته الولايات المتحدة فى ظل حكومة ريجان ولم يكتب له التنفيذ إذ فاجأ انهيار الاتحاد السوفيتى سياسياً جميع الأطراف وأبعد خطر الحرب النووية على نحو ربما يكون نهائيا . وقبل ذلك الانهيار وقعت الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وتلاها اتفاق الدول النووية على حظر التجارب فى الجو ثم وقف التجارب تحت سطح الأرض أو البحر . ومع كل ذلك لم يلق دعاة السلام بأسلحتهم ، وآخر مثل لذلك الحملة المضادة لاستئناف فرنسا تجاربها تحت البحر وكذلك معارضات التجارب النووية التى أجرتها الهند وباكستان . وليست حركة " السلام الأخضر " Green Peace وحدها النشيطة فى هذا الميدان . فقد شهدت الهند مظاهرات جماهيرية ، وبيانات موقعة من مئات العلماء تدين قرار الحكومة .

د - حماية البيئة : أدرك الرأى العام الغربى تماماً أن نشاط الإنسان الإنتاجى قد أضر بالبيئة ضرراً بالغاً . ومن ثم ظهرت جمعيات الدفاع عن البيئة فى أمكنة متعددة من العالم الصناعى المتقدم . وقد أخذ بعض تلك التيارات يلعب دوراً سياسياً ويحقق مكاسب لا يستهان بها فى الانتخابات البرلمانية فى بلد مثل ألمانيا وفى البرلمان الأوروبى، ونجح أنصار البيئة فى سويسرا فى منع أنشطة اقتصادية مربحة من حظر إنتاج الدواجن المكثف إلى حد حظر مرور الشاحنات الكبيرة فى سويسرا فى رحلاتها ما بين غربى أوروبا وشرقيها وجنوبيها . وقرر الاتحاد الأوروبى إلزام صناعة السيارات بإمدادها بأجهزة لخفض " العادم " ولاستخدام الوقود الخالى من الرصاص . وتوجه الدول عناية كبرى بتطوير وسائل النقل العام وتوسيع شبكاتها بغية إقناع المواطنين بعدم استخدام السيارة الخاصة فى الرحلة اليومية إلى ومن محل العمل حماية للمدن من التلوث الزائد . واتخذت الحكومات إجراءات حاسمة لتوفير وسائل التخلص

من النفايات دون إضرار بالبشر أو بالبيئة . ولعل أهم ما قدمت حركة البيئة فى مجموعها هو شعار" استهلاك أشياء أقل ونوعية حياة أفضل "، فقد نجحت الرأسمالية فى حفز المستهلكين على استخدام منتجات صناعية متعددة بحيث تظل معدلات الاستهلاك فى تزايد وتبقى منها الربحية العالية . وهكذا أحيط المستهلك بعدد من الآلات والأشياء الصناعية المتكاثرة فى حين لا يجد وقتاً للتواصل الإنسانى ولا يدرك أنه بهذا يضر بالبيئة ضرراً متزايداً ، ومن ثم كان شعار البيئيين السابق . ويمكن التعبير عنه عملياً بمثل بسيط وهو صحيفة نيويورك تايمز التى تصدر يوم الأحد فى ١٤٠ صفحة ثلاثة أرباعها إعلانات . ويقال إزاء ذلك نريد صحيفة محدودة الصفحات فى مقابل المتعة بالنزهة فى الغابات، التى تواجه الفناء نتيجة لقطع أشجارها لتصنيع الورق . ومن ثم وقع مجتمع الاستهلاك الواسع تحت نيران النقد الحاد نظراً لما يتخلف عنه من نفايات تجعل من خطر حجمها على البيئة ما قد يتجاوز حظر استخدام الموارد الطبيعية المبدد . وقد دفع انتشار التلوث فى الغذاء والشراب والدواء إلى انتشار واسع لجمعيات " حماية المستهلكين " التى تقوم فى أوروبا وأمريكا الشمالية بنوع من " الإعلان المضاد " بكشفها عن ضرر أو عدم جدوى منتجات مصحوبة بحملات إعلان واسعة .

ولما كانت مشكلات البيئة لا تعرف الحدود السياسية ، كان من الطبيعى أن تتصل حركات البيئة بعضها ببعض . والمثل الواضح لكثافة هذه الاتصالات تجمع الألوف من ممثليها فى ريودى جانيرو بالتوازى مع مؤتمر القمة للبيئة والتنمية فى يونيو ١٩٩٢ .

هـ ـ الحركات النسائية : من أهم سمات العقود الأخيرة من القرن الماضى نشاط الحركات الرامية لتصفية كل تمييز فى المعاملة بسبب الذكورة والأنوثة . ونجح الضغط الشعبى فى تكوين رأى عام انحنى أمامه صناع القرار حتى أخذت المرأة مواقع فى كل أجهزة الدولة والمجتمع حتى مواضع القتال فى السلاح الجوى . وما يستوجب التأمل هو شمول هذه الدعوة للمساواة لكل فئات المجتمع . فالأمر لا يقتصر على عدد من النساء الأفذاذ اللاتى يرأسن الوزارات أو المحاكم أو الجامعات ، وإنما يمتد لفرص عمل حيث يحظر القانون الامتناع عن تعيين

إنسان كفء لمجرد أنه امرأة . وهناك أيضاً الإصرار على تحقيق مبدأ الأجر المتساوى على العمل المتساوى وكذلك تساوى فرص الترقية حتى أعلى المناصب .

هذا عن وضع المرأة فى المجتمعات الغنية المتقدمة فماذا عن وضعها فى دول العالم الثالث ؟ إن مشكلة المرأة الأولى عندنا هى الفقر فهو الذى يحرمها من التعليم ويحمل لها لدى كل ولادة خطر الموت، ويفرض عليها سوء التغذية وافتقاد الخدمة الصحية وكل إمكانية للعمل بأجر خارج المنزل لتحسين دخل الأسرة وتوفير تكافؤ فى المستوى الاقتصادى بين المرأة والرجل . كما أن الفقر والجهل يحولان دون استفادتها من وسائل منع الحمل . وعليها فوق كل ذلك العبء الأكبر فى تربية الأطفال . وينتج عن هذه الأوضاع المتدنية ضعف الحركة النسائية فى عدد كبير من بلدان العالم الثالث واقتصارها فى البعض الآخر على الطبقة الوسطى وأفراد من الطبقة الأغنى فى المجتمع . كما أنها تضعف الحوار فى المجالات الدولية بين حركات المرأة فى الشمال وفى الجنوب حيث لا تتطابق الهموم إلا فى أمور مثل " العنف المنزلى " أو بعبارة أوضح تكرار ضرب الزوج لزوجته التى لا تملك وسيلة لدرء مثل هذا العدوان، وهى ممارسة فى كل المجتمعات تقريباً ولاسيما حين تقترن عدوانية الزوج بتعاطى الخمور أو المخدرات .

ولكن ما يعنينا هنا هو انتشار حركات الدفاع عن حقوق المرأة فى معظم المجتمعات وسعى المنظمات النسائية إلى التواصل عبر الحدود ورغم اختلاف الأولويات أحيانًا .

و- غياب الحركة النقابية الأممية : ويدهش المرء حين يلاحظ أن الحركة النقابية مازالت جوهرياً ذات طابع قومى . ولم يعد للأممية التى رفعت شعارها فى أواسط القرن التاسع عشر إلا لقاءات عابرة على مستوى ثنائى أو أكثر وبعض الاتحادات الإقليمية محدودة الفاعلية . وغريب حقًا أن العمال فى مصانع الشركات متعدية الجنسية المتناثرة فى أقطار كثيرة لا ينسقون بين مطالبهم تاركين الحرية لإدارة الشركة فى ضرب بعضهم ببعض : تصفية مصنع فى قطر معين وإضافته إلى مصنع فى قطر آخر . ففى الوقت الذى تقول فيه الأمم

المتحدة فى تقرير " الاستثمار فى العالم " إن الكوكبة سائرة على قدم وساق وأن قاطرتها هى الشركات متعدية الجنسية ، يخصص البنك الدولى الجزء الموضوعى من " تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٥ " للتساؤل عن " العمال فى عالم يتكامل" Workers in an Integrating World ، أنسى النقابيون نشيد ١٨٤٨ الذى وضعه مناضل فرنسى والذى تقول خاتمته : " لنتحد وغداً يصبح الجنس البشرى أممياً " .

٢.٣ . الممتلكات العامة للبشرية

ثمة قضايا تولدت عن تطور المجتمعات البشرية بصفة عامة ، وبنوع خاص حيث كان هذا التطور كثيفاً متسارع الخطى ، وأبرزت محدودية سيادة الدولة القومية Nation-State بالرغم من أن لها آثاراً داخل كل قطر . ونذكر هنا بإيجاز أهم تلك القضايا :

أ- أعالى البحار : التى تشغل الجزء الأعظم من مساحة الكرة الأرضية والتى خرجت دائماً عن نطاق السيادة القومية . ولم تكن تلك قضية مهمة إلا فى النصف الأخير من القرن العشرين . ويرجع بروزها إلى عدة أسباب . أولها تطور وسائل الصيد الآلية الحديثة من حيث قدرة سفن الصيد السريعة وأيضاً من حيث أنواع الشباك وغيرها من وسائل اجتذاب السمك . وهكذا رأينا خلافات دولية كبيرة بين الدول المطلة على شمالى الأطلسى حول اقتسام مناطق المحيط، التى يحق لأساطيل كل دولة أن تصطاد فيها . وأحدث الخلافات فى هذا الصدد من عامين بين فرنسا وكندا وكاد العنف ينفجر فيه . وكذلك تلك المتكررة بين صيادين من فرنسا وإسبانيا والمملكة المغربية، كما نرى أساطيل الصيد الروسية واليابانية تنشط فى القسم الجنوبى من هذا المحيط الذى لم تعتمد الشعوب المطلة عليه تاريخياً على منتجات البحر فى غذائها اليومى على نحو رئيسى . ويكاد الخلاف بين إسبانيا والمغرب بسبب حقوق الصيد التى تتيحها الثانية للأولى، وهى تريد سحبها الآن أن يعطل اتفاق المغرب والاتحاد الأوروبى كله على تنشيط العلاقات الاقتصادية (أول نموذج لما يسمى الشراكة المتوسطية أو العربية الأوروبية) . وثانى تلك الأسباب بروز أهمية موارد قاع البحر المعدنية

وظهور الحاجة للسحب من تلك الموارد . واستخراج البترول والغاز الطبيعى من قاع البحر حقيقة واقعة ، ومن الوارد أن يسعى البعض إلى استخراج معادن نادرة نسبياً من تحت مياه البحار . والسبب الثالث عسكرى ويتمثل أساساً فى حركة الغواصات النووية تحت سطح البحار، التى يمكن أن يكون رصدها صعباً فى حدود الوسائل الفنية المتاحة . وبعد ابتعاد شبح الحرب العالمية يستمر خطر الحوادث المدمرة مثل اصطدام غواصتين نوويتين . ولكل ذلك طالبت دول كثيرة بوضع قانون دولى للبحار . وشكلت الأمم المتحدة فى السبعينيات لجنة لصياغة مشروع هذا القانون عملت لمدة سبع سنوات وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة نص القانون . ولكن واشنطن رفضت التصديق عليه وبهذا جعلت التصديق غير وارد من أية دولة أخرى . وكل ما استقر عليه الأمر الآن هو مد سيطرة الدولة الاقتصادية إلى مائتى ميل من شواطئها مع بقاء سيادتها السياسية والأمنية والقانونية مقصورة على ١٢ ميلا فقط .

ب - استخدام الفضاء الخارجى : وباختراع وتطوير الأقمار الصناعية بدأ ما يسمى " غزو الفضاء" أى أشكال النشاط الإنسانى خارج الغلاف الحيوى للكرة الأرضية . وقد بدأ ذلك الغزو بأبحاث علمية تلتها أقمار التجسس . ثم تكاثرت تلك الأقمار - وكثير منها ملكية خاصة لشركات متعدية الجنسية -حين اتضح حجم الأرباح، التى يحققها الاتصال الهاتفى والإرسال التليفزيونى . ولم تتعامل الجماعة الدولية حتى الآن مع مشكلة تقنين قواعد استخدام الفضاء وحل المنازعات، التى يمكن أن تنشأ عنه . وكل ما حدث هو الاتفاق الدولى على عدم استخدام الفضاء فى الأعمال الحربية .

ج - القارة القطبية الجنوبية Antarctic : التى لم يدع أحد الاستيلاء عليها والتى يقال إنها غنية بالموارد المعدنية . وهناك الآن تسع دول لها محطات ثابتة على أرض جليد (منها الهند) . وقد عقدت هذه الدول اتفاقية حول أسلوب التعامل مع بيئة هذه القارة دون إتلافها وعلى استبعاد الأعمال الحربية عنها . وبالطبع لا تقيد هذه الاتفاقية دخول أية دولة أخرى فى هذا المجال . وأطراف الاتفاقية لا يملكون فى هذه الحال إلا الضغط على المنافس الجديد لينضم إليها .

٣-٣- البيئة والسكان

أ- صيانة البيئة : اكتشف الناس منذ الستينيات واقع أن النشاط الإنسانى يسبب أضراراً بيئية مؤكدة. وأول هذه الأضرار هو نفاد بعض الموارد الطبيعية . وكان أول من نبه إليه "نادى روما " فى تقريره الشهير عن " حدود النمو " المبنى على نموذج رياضى ضخم ومعقد ولكنه يفضى إلى نتيجة لا فكاك منها وهى أن استمرار البشر فى السحب المتزايد من موارد الطبيعة غير المتجددة سيؤدى إلى نضوب كثير منها اقتصاديًا بمعنى أن تكلفة استخراجه ترفع أسعاره إلى ما هو فوق طاقة الطلب عليه . ونسوق مثلاً على هذا قصة الذهب فى مصر . فقد استنفد قدامى المصريين معظم ما كان فى جوف أرضنا من ذهب . ويؤكد الجيولوجيون أن له بقايا وقد تعاقدت شركات مع الحكومة على استخراج تلك البقايا . ولم نسمع حتى الآن عن نجاح أى منها . وثانى هذه الأضرار إفقار التنوع الحيوى Biological diversity بالقضاء على عشرات الألوف من أنواع النبات وأنواع الحيوان . ويؤدى هذا إلى انهيار بعض الأنساق البيئية المهمة . وهنا نشير إلى مثل من بلادنا ، فقد أدى الإفراط فى استخدام المبيدات الحشرية القاسية بهدف التخلص من دودة القطن إلى تصفية أنواع كثيرة من أعدائها الطبيعيين . وبالتالى لجأت وزارة الزراعة إلى زيادة جرعات المبيدات والبحث عن أشدها قتلاً ورشها جواً مما أثر بالسلب على صحة الحيوان وعلى صحة الإنسان (انتشار أمراض الكبد بين جمهور لا يشرب الكحوليات) وبصفة خاصة على الأطفال . وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن التلوث الذى أصبح ظاهرة شائعة فى كل مكان فيما نأكل من طعام وفيما نشرب من ماء وفيما نتنفس من هواء . وفى رأس أسباب التلوث نجد الاستخدام الكثيف للطاقة الأحفورية Fossil energy بدءاً بالفحم (الفترة الأولى للتصنيع الحديث) ثم البترول على أوسع نطاق وبصفة خاصة فى وسائل النقل وفى توليد الكهرباء، وأخيراً الغاز الطبيعى . ويقول الخبراء إن ما أطلقه البشر من غازات مثل ثانى أوكسيد الكربون فى المائتى سنة الماضيتين أكثر مما فعلوه منذ وجد الإنسان على ظهر الأرض وحتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ..!! .

وما يعنينا فى هذا المقام هو أن الظواهر البيئية لا تعترف بالحدود : فالأنهار تحمل الملوثات إلى كل الدول التى تمر بها . وهكذا ماتت الأسماك وطفحت على سطح الراين فى أوروبا، حيث يشق النهر قلب مثلث الصناعات التقليدية عبر سويسرا وألمانيا وفرنسا وهولندا . وهكذا نرى أشجار الغابات فى ألمانيا تضمر وتموت بسبب المواد الحمضية، التى تحملها الأمطار وتدفعها الريح من شمالى غرب الولايات المتحدة . والعالم مشغول الآن بقضية احتمال ارتفاع متوسط درجة الحرارة على مستوى الكرة الأرضية كلها وما يمثله من تهديد بذوبان جليد من القطبين يرفع مستوى سطح البحار فتغرق بالتالى المناطق المنخفضة التى تطل عليه (دلتا النيل مثلاً) . فالبيئة لها مشكلات محلية فى أضيق الحدود (مجاورة سكنيه ، كفر أو نجع أو نزلة) إلى حدود الدولة كلها (تلوث مياه النيل والتربة الزراعية فى مصر) . وهى أحياناً ذات طابع إقليمى مثل التصحر فى البلاد المدارية ذات البعد الصحراوى مثل معظم الوطن العربى . ويبقى بعد ذلك قضايا بيئية تعنى البشرية كلها أو جلها وإن على تفاوت [٧] .

ب- **حركات السكان :** قبل ظهور " الدول القومية " الحديثة فى كل أجزاء المعمورة بما اصطحبها من حدود سياسية واقتصادية وقانونية ، وما تبعها من تمييز بين مواطنى الدولة الذين يحملون جنسيتها وبين الأجانب ، لم يكن الناس بحاجة إلى جواز سفر للانتقال بين أقطار العالم المختلفة . وفى وطننا العربى كان حجاج المغرب وغيرهم من المسلمين من أقطار غرب إفريقية يعبرون تلك المسافات الشاسعة حتى يدخلوا مصر ويستريحوا قبل الرحيل منها مع حجيجها إلى الحجاز عبر سيناء، حيث يلتقون بحجاج الشام عند مدينة آيلة (التى يسميها الإس رائيليون إيلات) ولم يكن منهم من يحمل جواز سفر أو بطاقة هوية . ولم يكن بيد ابن بطوطة أو الإدريسى حين جال كل منهما أنحاء إفريقيا جواز أو تأشيرة دخول . وكذلك كان الحال فى أوروبا من رحلات تجارية ودينية وعلمية . بل إن التاريخ ينبئنا قبل ذلك أن سكان أوروبا الحاليين فيما عدا الكلت والباسك قدموا إليها ، موجات متتابعة ، مهاجرين من آسيا ، بالإضافة الى أهل الشمال (اسكاندنافيا) Normans والعرب (إسبانيا ، برتغال ، صقلية وجنوب إيطاليا،

جنوبى فرنسا) . وقد حكم معظم تلك الهجرات الجماعية عجز البيئة فى الموطن الأصلى عن الوفاء باحتياجات سكانه فى حدود معارفهم ومهاراتهم المحدودة ومن ثم سعوا نحو أرض أكثر ثراء . وقد كرر الأوروبيون هذه الظاهرة عندما أرسلوا بفقرائهم أساساً ليقيموا فى " العالم الجديد " على حساب سكانه الأصليين ، وبأعداد أقل فى أستراليا ونيوزيلندا . وقد جرت فى شرقى وجنوبى وغربى آسيا هجرات مماثلة . وكان نصيب المشرق العربى منها الأتراك (التتار ثم السلجوق ، ثم العثمانيون) . ولكن البلدان الغنية فى عصرنا هذا تغلق حدودها بأبواب من حديد . وفى حين تطلق اتفاقية الجات ١٩٩٤ حرية الانتقال لرأس المال والسلع والخدمات يظل انتقال العمالة من الجنوب إلى الشمال محظوراً تماماً . كما أن أقصى اليمين يطالب بطرد الأتراك (من ألمانيا) والعرب (من فرنسا) حتى من حصل منهم على جنسية الدولة التى يقيم فيها . بل لقد وصلت الأمور إلى حد تقييد اكتساب الجنسية بالمولد رغم كونه مبدأ قانونياً أساسياً ورد فى قوانين الجنسية فى مختلف أقطار العالم .

ويزيد من تعقيد المشكلة ظاهرة الملايين من اللاجئين الذين طردوا من موطنهم أو دفعوا إلى الفرار منه والذين يعيشون فى مخيمات ولا يحملون جوازات صالحة ولا يجدون عملا ينفقون من عائده وكثيراً ما تتفشى الأمراض فى مخيماتهم فى حين ترفض كل الدول قبولهم على أرضها . وهذه الأوضاع القانونية التى تلغى حراك السكان فى الوقت الذى يسرته وسائل الانتقال الحديثة تفاقم من نتائج فشل التنمية فى كثير من بلدان العالم الثالث وما يترتب على ذلك الفشل من فقر وحرمان وما يرتبط به من قهر سياسى واستقطاب شديد فى توزيع الثروة والدخل وانتشار العنف حتى مستوى الحرب الأهلية، التى تعيشها بعض بلدان العالم الثالث لسنوات طويلة (٢٥ سنة فى أنجولا) . ولا يخفف من حدة هذه الأوضاع الظالمة إلا توافق دولى يصل فى التحليل الأخير إلى نقل فرص العمل إلى حيث تتوافر العمالة مادام ما تقوله النظرية الاقتصادية الأكاديمية ، من أن زيادة عرض فرص العمل يجذب المزيد من العمالة إلى مواطن النشاط الإنتاجى من البلاد التى يزيد فيها عرض العمالة ويقل الطلب ، لم يظهر له تأثير ما فى هذا المجال .

وتقييد الهجرة يعقد إلى حد كبير قضية زيادة مجموع البشر دون زيادة توازنها فى طاقة تحمل اليابسة بل والكوكب كله ومحيطه الحيوى . فقد ظلت الزيادة العامة فى أعداد سكان الأرض طفيفة على مدى آلاف السنين بسبب معدلات الموت العالية (وبصفة خاصة كأثر للمجاعات والأوبئة والحروب) . وقد أخذت تلك الزيادة أبعاداً مقلقة فى النصف الثانى من القرن العشرين . وإذا ضربنا مثلا من مصر نجد أن معدل السكان منذ بدأ التعداد فى ١٩٠٧ ظل أقل من ٢٪ حتى ١٩٤٧ . وقد انزعج الناس أمام هذه الظاهرة وكثر الحديث عن " الانفجار السكانى " والتحذير بأن تلك الزيادة ستدمر الموارد وستعنى تزاحم الناس واقتتالهم فى سبيل موقع على الأرض . ولكن الدراسة العلمية أبرزت مفهوم " مرحلة الانتقال الديموجرافى " . ذلك أن معدل زيادة السكان فى ظروف الفقر والتخلف يبقى منخفضاً نتيجة لكون معدل المواليد لا يتجاوز معدل الوفيات إلا بأقل من ١٪ أو نحو ذلك . وفى المقابل يؤدى ارتفاع مستوى المعيشة إلى انخفاض كبير فى كلا المعدلين، ويدور معدل الزيادة حول ١٪ كذلك . ولكن تقدم الخدمات الصحية والقضاء على الأوبئة وتناقص ضحايا الحروب وندرة المجاعة المتوطنة تخفض معدل الوفيات بسرعة ، فى حين يبقى الفقر والجهل على معدل مواليد مرتفعًا فتكون الحصيلة تجاوز معدل الزيادة ٢,٥٪. وهذا وضع انتقالى لا يستقر . فإما أن تنجح جهود التنمية ويرتفع مستوى المعيشة مقترباً من السائد فى الدول الصناعية فيتراجع معدل الزيادة بانتظام (١,٢٪ فى كل من الأرجنتين وكوريا الجنوبية حالياً) وإما أن تنهار تلك الجهود فيعود معدل الوفيات إلى الارتفاع نتيجة للحروب على الحدود والحروب الأهلية وانتشارالأوبئة وأحدثها وأقتلها الآن فيروس فقد المناعة المكتسب، وظهور المجاعات . ورغم اتجاه معدل الزيادة فى كل بلاد الأرض نحو الانخفاض المستمر ، مازال معظم الزيادة المتوقعة فى عدد البشر مركزاً فى العالم الثالث وبالذات جنوبى آسيا . ولن تدمر الزيادة فى البشر البيئة بذاتها الطبيعة وما يمكن أن يدمرها سوء التعامل معها .

٣-٤- الجريمة المنظمة

كانت الجريمة حتى منتصف القرن الحالى محلية . وكان المجرمون المتفرغون يعملون على أساس حرفى، حيث يمارس المجرم وأعوانه القلائل

خروجهم على القانون فى منطقة جغرافية محدودة . وكان من يتجاوز تلك الحدود يسمى " قاطع طريق " فى صعيد مصر. كانوا يتعيشون من الجريمة فى مستوى متواضع لا يتجاوز فى أحسن الأحوال مستوى معيشة فلاح غنى . ولم تكن فكرة " تعظيم الربح " واردة فى أذهانهم . حتى جماعات المافيا إيطالية النشأة اقتسمت فى الولايات المتحدة الأسواق فيما بينها، ولم يخطر بذهن أحد من زعمائها أن يسعى لابتلاع الآخرين ويكون احتكاراً كما تفعل الشركات فى عالم الرأسمالية . كذلك كان نشاط تلك الجماعات مركزاً فى الابتزاز و" الحماية " أو تهديد متجر صغير بالتخريب أو بقتل صاحبه إذا لم يضع متجره فى حماية العصابة المحلية مقابل إتاوة دورية منتظمة ، وكذلك إدارة أعمال الميسر المتنوعة، التى كانت محظورة فى معظم الولايات وعمليات الدعارة والمراهنات السرية على سباق الخيل . ولم يكن القتل غرضاً فى ذاته وإنما وسيلة لفرض السلطان وعقاب الخونة أو فى حرب صغيرة للسيطرة على حى معين أو امتداد نفوذ عصابة إلى جزء من سوق عصابة أخرى .

ولكن صورة الجريمة الآن تختلف . فقد تحولت العصابات الكبيرة إلى أساليب الشركات ورجال الأعمال . فحين أثرى زعماؤها اتجهوا إلى الاستثمار فى الأنشطة الاقتصادية وبالذات فى قطاع المقاولات والإسكان . ولما اتخذت الولايات المتحدة إجراءات صارمة لتحديد مصادر الأموال عند وصولها إلى البنوك ، ونشطت شرطة الضرائب ذات المهارة والسطوة فى فحص مظاهر الثروة ومنشأ الدخول بدأت عمليات غسيل الأموال القذرة تدخل أثرياء الجريمة ضمن زمرة الرأسماليين من رجال الأعمال . وسرعان ما أدركوا ضرورة وجود منافذ لهم خارج الولايات المتحدة . وكان طبيعياً أن ينشأ تقارب بين عصابة أمريكية وأخرى فى البرازيل إذا كان لابد لنجاح عملية الغسيل أن تمر الأموال القذرة الأمريكية بريودى جانيرو أو سان باولو قبل أن تصل إلى أسواق أوروبا . ويمكن عندئذ أن تعود تلك الأموال أو بعضها إلى أمريكا نظيفة ومرحبًا بها . فبدأت الفوارق بين رجال الأعمال التابعين للعصابات الإجرامية وغيرهم من رجال الأعمال تتراجع حيث انضموا إلى نواديهم وجماعاتهم المختلفة . وظهر فى

الولايات المتحدة تعبير " الجريمة المنظمة " تمييزاً لهذا الإجرام المتطور عن غيره من أشكال الإجرام العرضى أو الحرفى .

وقد دفع هذا الاختلاط بين أصحاب المال غير المشروع وأصحاب المال المشروع زعماء الجريمة على التفكير بمنطق الرأسمالية ، أى التركيز على زيادة الثروة باستمرار . وبالتالى هجروا أنشطة تقليدية قليلة الربح الصافى، لأن مصدرها الشارع ومتوسطو الحال فى أحياء معينة واتجهوا إلى مجالات تدر الأرباح الكبيرة ، ومن ثم ركزوا نشاطهم فى أعمال، مثل تجارة المخدرات ، والتجارة غير المشروعة فى السلاح (بما فى ذلك مكونات السلاح النووى) والإفساد السياسى من حيث هو وسيلة للتهرب من الضرائب والتحرر من القوانين المؤثمة واختراق أجهزة الأمن بل وأحياناً القضاء . واستخدمت الجريمة المنظمة كل وسائل الاتصال والتصنت والمراقبة التى أبدعتها التكنولوجيا المعاصرة ووصل بها الأمر إلى التعاون مع أجهزة المخابرات من ناحية ومحاولة احتواء عناصر الإرهاب السياسى فى خدمتها من ناحية أخرى(المثل الشهير هنا هو نهاية" الألوية الحمراء" الإيطالية إلى تبعية للمافيا التى سلمتهم فيما بعد للحكومة فى صفقة مالية مع بعض كبار رجال السياسة) .

ولاشك فى أن تجارة المخدرات هى أكبر مصدر للربح الإجرامى . ذلك أن البلاد التى تزرع الأفيون أو الكولا تستخدم النبات بصورته الأولى (أدنى مستوى تركيز للجوهر المخدر) وفى أغراض طبية (كمخفف للألم فى حالة الأفيون ، وكمنشط فى حالة الكولا) . ويزرع الأفيون أساساً فى آسيا وبنوع خاص فى " المثلث الذهبى "وهو المنطقة الجبلية على حدود بورما ولاوس وتايلاند ثم " الهلال الذهبى " بشمالى غربى باكستان ، أفغانستان ، شمالى إيران ، تركيا ، وانضمت إليها الآن بعض جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية : أما موطن الكولا فهو هضبة أعالى الأمازون . وكان لأهل الغرب " الفضل " فى استخراج منتجات من أوراق النباتين تركز فيها الجوهر الفعال : الأفيون ، ثم المورفين ثم الهروين من نبات الخشخاش ، والكوكايين من الكولا . وفى المقابل تشكل الدول الصناعية الغنية الأسواق الرئيسية لكلا العقارين . ففيها ينتشر الإدمان وتتوافر القدرة الشرائية . وبالتالى أصبح نشاط العقاقير المخدرة أو المنشطة تجارة دولية منذ

البداية تشمل الزراعة فى مناطق محمية جغرافياً ثم مصانع لاستخراج المنتج النهائى ثم نقله عبر آلاف الأميال ، ثم تجارة جملة فتجارة تجزئة تصل بهذا المنتج إلى الشارع حيث جمهرة المدمنين . فهو الآن نشاط اقتصادى متكامل عبر القارات . ومن ثم أصبح له تنظيم محكم يضمن استمراره بالإرهاب أحياناً وبالرشوة على أعلى مستويات الحكم وكبار رجال البنوك والشركات التى تتداول الأموال القذرة . لقد قال بريس دى كويار أمين عام هيئة الأمم المتحدة السابق إن تجارة المخدرات فى العالم بيد شركة متعدية الجنسية . وكان قوله تعبيراً دقيقاً عن الواقع . فالشركة موجودة وتنسق بين شركات تابعة لها وتستمر رغم سقوط أو قتل بعض كبار المسئولين فيها، وتنقل أجزاء من نشاطها من بلد لآخر (وأحدث مثل لذلك نقل بعض نشاط المافيا من إيطاليا إلى جنوبى فرنسا حتى تهدأ ريح التطهير) وكانت المافيا أول نشاط ينمو فى موسكو بعد سقوط الحزب الشيوعى . وتغسل المافيا الروسية أموالها فى ألمانيا وتقيم الاتصالات مع عصابات فى أوروبا وأمريكا . بل إن المهاجرين الروس فى إحدى ضواحى نيويورك يطلق عليها الآن اسم"روسيا الصغيرة" يشتغلون مع المافيا الروسية ، كما كانت مافيا " إيطاليا الصغيرة " على علاقة وثيقة بصقلية " الوطن الأم " .

ويأتى بعد تجارة المخدرات الاتجار غير المشروع فى الأسلحة . فالسلاح الذى يفسر استمرار حرب أهلية فى بلد إفريقى عشر سنوات يورده تجار لا يتعاملون مع الحكومات فقط ، بل أيضاً مع جماعات متمردة أو منغمسة فى قتال قبلى أو عشائرى . ومن المعروف كلما زادت المخاطرة زادت الأرباح . ولم تعجز عبقرية الشر حتى عن توفير التمويل . فالمورد الأساسى لمعظم جماعات الأفغان المتقاتلة هو زراعة وتصدير الأفيون بالتعاون مع المخابرات العسكرية الباكستانية. وذلك بالطبع إضافة إلى رصيد التمويل الأمريكى والسعودى وإلى حد ما الإيرانى

وأخيراً تأتى الأنشطة المالية المريبة التى ترتبط بغسيل الأموال القذرة والسرقات الضخمة، التى تتيحها قدرة المشتغلين بها على اختراق أجهزة الحاسوب لدى البنوك وشركات التأمين وغيرها من الشركات المشتغلة بالأعمال المالية . فمن ينجح فى التوصل لمفتاح حاسوب فى بنك يتمكن من إعطاء تعليمات

بنقل مبالغ كبيرة على دفعات متكررة لحساب آخر فى نفس البنك أو بالتحويل لحساب فى بنك آخر . وكثيراً ما يستعين اللصوص المتعلمون بزملاء لهم يعملون داخل البنك يعرفون عن طريقهم " الحسابات الراكدة " مثل الودائع لأجل طويل نسبياً والتى لا يسحب منها أصحابها على نحو جار . فالسرقة منها يمكن ألا تكتشف إلا بعد مدة طويلة نسبياً أى عدة شهور أو حتى أكثر من سنة . فليس من عادة أصحاب هذه الأموال التأكد من رصيدها بصفة دورية ماداموا لا يسحبون عليها شيكاتهم اليومية ومدفوعاتهم المتجددة . ويدخل فى هذا القبيل دخول مسئولين مصرفيين للمضاربة بأموال المودعين فى أسواق الصرف والأسواق النقدية ولاسيما أسواق المشتقات Derivatives التى يتم التعامل فيها مع البنوك مباشرة دون أن تظهر فى أعمال البورصات ، أو ما يسمى بالإنجليزية hedging أو بيوت التحوط .

٤ ـ التركز والتهميش

نشأت ظاهرة الكوكبة وتنامت فى النصف الثانى من القرن العشرين . وهى حالياً فى أوج الحركة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نسمع أو نقرأ عن اندماج شركات كبرى أو انتزاع شركة السيطرة على شركة ثانية ، أو تنازع شركتين على السيطرة على شركة ثالثة . ومن المعروف أن تعبير التنمية الاقتصادية بمعنى تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تلحق بقطار المتفوقين ولو فى مؤخرته ظهرت فى لغة السياسة والاقتصاد بعد الحرب العالمية . وأنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDPفى أوائل الستينيات. وعرفت الدول ما يسمى مساعدات التنمية التى تقدمها الحكومات الغنية إلى دول العالم الثالث . وظهرت قروض التنمية من الدول الغنية والمؤسسات متعددة الأطراف وأشهرها البنك الدولى وبنك التنمية الإفريقى وبنك التنمية الآسيوى وبنك التنمية للدول الأمريكية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ... إلخ . ومعنى ذلك أننا بصدد ظاهرتين متعاصرتين : الكوكبة فى الشمال والتنمية فى الجنوب

. وإذا كانت قضية اللحاق catch-up لم تخدع العقلاء ، فإن محاولة تضييق الهوة بين الشمال والجنوب بدت أمراً مأمولاً فيه لدى الكثيرين من رجال السياسة ومن أغلبية أهل الفكر . وبوسعنا الآن أن نختبر بالأرقام الموثقة فى البنك الدولى أن نرى حقيقة الأمور . ومن واقع تقارير التنمية التى يصدرها البنك الدولى سنوياً منذ أواخر السبعينيات يمكن أن نقارن الأرقام الخاصة بالناتج المحلى الإجمالى للعالم ولغالبية دوله خلال ثلاثين عاماً بين ١٩٦٥ و ١٩٩٥ . وحتى نتأكد من تصور الاتجاه العام ونصحح ما يمكن أن يرد من خطأ عند مقارنة سنة واحدة بسنة أخرى أخذنا بيانات ١٩٨٨ كسنة متوسطة

٤-١- الدول الصناعية السبع الكبرى

وقد وصلنا إلى الجدول التالى الذى يبين من ناحية نصيب الدول الصناعية الكبرى السبع ، ومجموع دول العالم الثالث بما فيها أقطار النفط والنمور الآسيوية من ناحية أخرى . والتركيز على الدول السبع (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، كندا) له ميزة إظهار مفعول قانون التركز حتى داخل الدول الصناعية المتقدمة نفسها . وكدليل على ذلك نذكر أن هذه الدول تضم المقار القانونية home countryلعدد ٤٢٦ شركة من الخمسمائة أكبر شركات كوكبية وفقًا لما جاء بالمجلة الأمريكية -Fortune Mag azineفى عددها الصادر فى أغسطس ١٩٩٨ . أى أن القوى الاقتصادية الفاعلة فى تشكيل الكوكبة ترتبط ولو شكلياً بالدول السبع، التى يجتمع رؤساؤها مرة كل عام . وهذا ما حمل بعض الكتاب إلى وصف قمة مجموعة السبع G-7بمجلس إدارة اقتصاد العالم كما سبق القول . ومن ناحية أخرى أنفقت تلك الأقطار فى عام ١٩٩٦ على " أعمال البحث والتطور " أى أبحاث تحويل المعرفة العلمية التطبيقية إلى تقنيات إنتاج ، مبلغ ٣٤٥ مليار دولار مقاسمة بين الدولة والقطاع الخاص . وليس من العسير أن يتصور المرء تمتعها بحقوق الملكية الفكرية للأغلبية العظمى من التقنيات الرفيعة high technologies.

ومن الملحوظ أن القطاع المالى يمثل جانباً أساسياً من أنشطة الكوكبة . وهنا أيضاً نرى السيطرة فى إطار السبع الكبار . فبين الشركات الكوكبية فى

قائمة " فورشن " نجد ٦٩ بنكا كوكبياً منها ٥٨ مقرها الأصلى فى واحدة أو أخرى من تلك المجموعة . بالإضافة لذلك نجد فى القائمة المذكورة خمس شركات كوكبية تشتغل بالأعمال المالية مقارها جميعاً فى نفس المجموعة . وفى نشاط التأمين بأنواعه المختلفة تذكر القائمة ٤٧ شركة منها ٣٧ داخل مجموعة السبع . وفى مجال التخصص فى عمليات الاستثمار وأدواته نجد أربع شركات منها ثلاث فى الولايات المتحدة ومقر الرابعة هونج كونج . ومعروف أن النشاط المالى يلعب دوراً جوهرياً فى تجميع المدخرات وتوزيع الاستثمارات وفى أسواق صرف العملات والسوق النقدية العالمية والبورصات الكبرى، التى تشكل فى الواقع سوقاً واحدة مفتوحة للتعامل طوال الأربع وعشرين ساعة . ونظراً لكثرة الحديث عن ثورة الاتصالات ، تورد قائمة " فورشن " أسماء ٢٢ شركة كوكبية منها ١٩ فى دول مجموعة السبع . وفى مجال ثورة المعلومات تتضمن القائمة المذكورة تسع شركات منتجة للحاسوب وما يلزمه من برمجيات منها ثلاث من اليابان والست الأخرى من الولايات المتحدة . ومن الجلىّ أن ما هو ملحوظ من زيادة نصيب قطاع الخدمات فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الصناعية يرجع إلى الأنشطة التى عرضناها للتو .

توزيع مجموع الناتج المحلى الإجمالى فى العالم

نسب مئوية

	١٩٦٥	١٩٨٨	١٩٩٥
الدول الصناعية السبع الكبرى	٦٩,٧	٦٩,٤	٦٧,٤
دول العالم الثالث	١٥,٥	١٤,٨	١٣,٤
بقية الدول الأوروبية والصين	١٥,٣	١٥,٨	١٩,٢

المصدر :حسبت هذه النسب أساسًا من بيانات البنك الدولى فى تقارير التنمية فى العالم مع مراجعة أرقام أخرى منشورة فى مجلة OECD Observer (أعداد مختلفة) .

ولا يحتاج هذا الجدول إلى تعليق من حيث ظاهرة الاستقطاب بين الفقر والثراء فى عصر الكوكبة والتنمية المدعاة . فنصيب العالم الثالث من مجموع الناتج المحلى الإجمالى للعالم فى تراجع منتظم . وهذا لا يتنافى مع واقع النمو الاقتصادى القوى فى عدد محدود من دوله والمتواضع فى معظمها ونمو سالب فى عدد آخر . وعلى أية حال فإن الفجوة بين الشمال والجنوب تزايدت وكان المأمول أن تضيق . والتراجع المحدود فى نصيب السبع الكبار كان لصالح دول صناعية (بقية أوروبا) وكذلك الصين . ومن المفيد هنا أن نشير إلى مكان العرب فى هذا كله . ووفقًا لما جاء بالتقرير الاقتصادى العربى الموحد (١٩٩٦) بلغ مجموع الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ٥٢٨,٧ مليار دولار فى ١٩٩٥ . وهذا الرقم يمثل ١,٩٪ من مجموع العالم . وتضيف لأغراض المقارنة أن الوطن العربى يضم ٤,٤٪ من إجمالى سكان العالم .

وينعكس هذا الاستقطاب المتزايد فى تراجع مكانة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وتصاعد سلطة الثلاثى، الذى يهدر قاعدة صوت واحد لكل دولة وبالتالى تخضع لسيطرة الدول السبع الكبار فى إطار أيديولوجية السوق : البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ، منظمة التجارة العالمية . وقد عانت شعوب العالم الثالث كثيرا على يد البنك والصندوق ومازالت تعانى . وساءت سمعتهما بين الشعوب وكثرت الكتابات فى نقدهما . ولكن المولود الجديد أخطر منهما نوعياً . فنحن بصدد قانون يحكم المعاملات الدولية فى السلع والخدمات والأموال (جات ١٩٩٤) . ومن العسير للغاية على أية دولة مهما كبر حجمها أو ثقلها الاقتصادى أن تخرج عليه دون خسارة فادحة . وبالإضافة إلى هذا "الدستور " تعد منظمة التجارة العالمية مشروع قانون دولى للاستثمار الأجنبى ، وتطرح للمناقشة فكرة قانون دولى للعمل . وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التى تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل فى المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الجات ١٩٩٤ . وهى تسميها هيئة التحكيم ولكنها تسمى الأفراد الذين يشكلونها " قضاة " كما أنها تحتكر أعمال التحكيم، لأنه إجبارى بنص الاتفاقية . وأخيراً لديها شرطة إذ تنص الاتفاقية على لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها تفتش فى شئون كل عضو فى المنظمة مرة كل خمس سنوات .

وهكذا تضع الرأسمالية الكوكبية قواعد التعامل الدولى والداخلى التى ترضيها . ولكن "أيديولوجية السوق " هذه مكنت نشاطاً خطيراً هو المضاربة فى البورصات العالمية مع الإفلات من كل أشكال الرقابة . وسبق أن ذكرنا يبلغ التعامل اليومى أحياناً تريليون دولار فى حين أن حجم التجارة الدولية تصديراً واستيراداً لا يتجاوز ٧ تريليون فى العام (١٩٩٧) . وفى هذه المضاربات تتجمع ثروات تقدر بعشرات المليارات لا يقابلها أى إنتاج عينى . وتعتمد المضاربة أساساً على قروض البنوك ، ولكنها لا تخضع لسلطة سياسية على أى مستوى منذ شارك القطاع الخاص الدولة فى عملية خلق النقود بما يسميه الاقتصاديون أحياناً " النقود الكتابية " لأنها لا تتجسد فى معدن أو ورق البنكنوت ، وهى الآن تتمثل فى علامات حاسوبية bitesأو بطاقات ائتمان .

وهكذا يتبين أن آليات الكوكبة تعمل أساساً لصالح الشركات الكوكبية، التى أسميناها بصدق متعدية الجنسية . ولكن هذه الشركات نشأت بالضرورة حيث كانت الرأسمالية مستقرة راسخة الأقدام ، وحيث توافرت البنى التحتية المادية والمالية والاتصالية ، وحيث استفادت من تمويل الدولة الضخم للبحث العلمى والتكنولوجى ، وتوافرت العمالة المؤهلة وبلغت إنتاجية العمل أعلى المستويات . كما أنه من المعروف أن أكثر من ثلثى تدفقات رأس المال من دولة إلى أخرى تركز خلال أربعة عقود فيما يمكن أن نسميه الاستثمار المتبادل بين الدول السبع المذكورة cross investment. وهذا التركز على مستوى اقتصاد العالم كله كان أساساً لصالح القوى التى حققته . كما أن له ثمناً كبيراً فى داخل مجتمعات تلك الدول يتمثل فى نسب بطالة عالية وتزايد عدد من يعيشون تحت حد الفقر وقد تعروا من غطاء التأمينات الاجتماعية ، وبدأت تلك الدول تشهد النمو الاقتصادى الذى لا تصاحبه فرص عمل جديدة . ودخلت الشركات الكبرى فيما يسمى إعادة الهيكل restructuring وتصغير حجم أجهزتها الإدارية down sizingوالتخلى عن أسلوب المجمّعات الصناعية الضخمة ونشر صناعات المكونات components فى شركات تابعة أو بطريق التعاقد من الباطن Sub contracting وبالتالى تصفية مصانع تلك الشركة التى تنتج المكونات وهو ما يسمى بالإنجليزية Outsourcing. فالتركز الشديد فى الملكية والسيطرة يقابله التخصص الضيق

فى وحدات الإنتاج الصناعى . وهكذا اتسعت الهوة بين أعلى الدخول وأدناها وتكونت فى المجتمعات الصناعية الغنية فئات من الفقراء الجدد يجب أن يشغلنا مصيرها إذ من الوارد أن تغذى التيارات السياسية العنصرية الرجعية المعادية للديمقراطية مما قد يفتح الباب أمام فاشية جديدة ، ومن الوارد كذلك أن تنجذب إلى اتجاه أممى ينسق النضال المشترك مع كل فقراء العالم .

٤-٢- الفقر والتبعية والتهميش

والمستودع الكبير لفقراء هذا الكوكب هو العالم الثالث الذى تراجع نصيبه من الناتج المحلى الإجمالى للعالم خلال العقود الثلاث الماضية كما رأينا بالأرقام. وبرغم أيديولوجية السوق وسياسة الليبرالية الجديدة ، ألزمت ظاهرة استمرار الفقر فى العالم وتزايد أعداد الفقراء بانتظام البنك الدولى بأن يتخلى عن واحدة من أهم مسلمات الليبرالية وهو ما يسمى "مفعول التساقط " trickling down alleviaticm، ومقتضاه أن تزايد ثراء الأغنياء سيصفى تلقائيًا وتدريجيًا ظاهرة الفقر لأن الغنى المتزايد يعنى تزايد الاستثمار وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر فى الكسالى والمعوقين ، وهذا ما يمكن أن يعالج بفعل الخير charity أى ما يتبرع به الأغنياء . وفى هذا الإطار المفهومى ليس للدولة دور يذكر فيما وراء حفظ النظام . وقد تبنى البنك بالتالى ضرورة التصدى المباشر لحل قضية الفقر direct attack on poverty وأن يكون بين مكونات السياسة الاقتصادية لكل دولة إجراءات تخفف من وطأة الفقر على المجتمع poverty allocation policies. وقد دفع هذا التوجه إدارة البنك إلى محاولة حصر أعداد الفقراء وتصنيف درجات الفقر .

وقد افترض البنك أن المعدم هو من يحصل على دخل يقل عن دولار واحد فى اليوم محسوبًا على أساس مقارنة القوة الشرائية للدولار بالقوة الشرائية لما يقابله من سعر صرف العملة المحلية ، أو ما يسمى تعادل القوة الشرائية للعملتين كل فى سوقها ppp. وقدر فى ١٩٩٥ أن عدد المعدمين فى العالم ١١٨٠ مليون نسمة . ورأى خبراؤه أن ثمانين مليون منهم سيتجاوزون هذا الحد إلى أعلى فى حدود عام ٢٠٠٠ . وأضاف أنهم سيكونون من الأسيويين وسكان أمريكا اللاتينية

. أما " إفريقيا والشرق الأوسط " فقد توقعوا لها زيادة ملموسة فى أعداد المعدمين . وإذا ارتفعنا عن الدولار الواحد فى اليوم إلى ثلاثة دولارات فى اليوم (أى ١٠٩٢ دولار متوسط دخل الفرد سنويا) نجد أن متوسط دخل الفرد أقل من ذلك فى ٥٧ دولة (وفقا لبيانات تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٧) وهى تضم ٣٥٧٦,٦ مليون نسمة ، أى ٦٣٪ من إجمالى سكان كوكبنا . وكل هذه الدول فى قارات الجنوب فيما عدا ثلاث أوروبيات لا يتجاوز إجمالى سكانها ١٠ مليون (مولدوفا ، مقدونيا ، ألبانيا) . ومنها بالطبع دول عربية كثيرة (اليمن ، موريتانيا ، السودان ، مصر...) . ونظرا لأنماط توزيع الدخل القومى السائد ليس أفقر من فقراء الدول الفقيرة . وهذا يعنى أن الدول التى يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها مبلغ ١٠٩٢ دولارًا الذى اخترناه عشوائيا ، تضم أعدادًا كبيرة من الفقراء . ومن الحقائق المؤلمة والمسلم بها ولو على مرارة ، أن التفاوت فى الدخول يقل فى الدول الصناعية الغنية عنه فى دول العالم الثالث الأقل فقراً . وإذا نظرنا فى جدول تحديد نصيب كل فئة من فئات الدخل على فرض أن إجمالى الدخل القومى ١٠٠ وكذلك إجمالى دخول المواطنين وأن البحث هو عن نصيب كل عُشر من السكان يشكلون فئة من الدخل من الناتج المحلى الإجمالى ، الوارد فى تقرير التنمية فى العالم المشار إليه للتو نلاحظ أمورًا مهمة . ففى الدول الصناعية مرتفعة الدخل نجد أن نصيب العُشر الحاصلين على أعلى الدخول يتراوح بين ٢٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى (السويد) و ٢٩,٩٪ (سويسرا) . وبالمقابل يأخذ الخمس الأقل دخلاً نصيباً لا يقل عن نسبة تتراوح بين ٤,٤٪ (أستراليا) و٨,٧٪ اليابان . أما فى العالم الثالث فإن قائمة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تضم ١٠٧ دولة منها ٨٩ دولة من العالم الثالث (١٨ دولة أوروبية كانت اشتراكية) . ولم يجد البنك أية وسيلة لتقدير توزيع الدخل القومى لأربعين من تلك الدول . ومن ثم اقتصرت بياناته المنشورة على ٤٩ دولة فقط . فى عشر دول (منها الهند) تراوح نصيب العشر الأغنى بين ٢٥ و ٢٩,٩٪ من الناتج القومى الإجمالى . وعلى الطرف الآخر تسع دول تجاوز فيها ذلك النصيب ٤٠٪ ومن بينها شيلى التى بلغ متوسط دخل الفرد فيها ٤١٦٠ دولارًا ولكن العشر الغنى استولى على ٤٦,١٪ من الناتج القومى الإجمالى . ومع ذلك يسوقها

الليبراليون نموذجًا للنجاح الاقتصادى . وفى البرازيل حيث متوسط الدخل ٣٦٤٠ دولار استولى العشر الغنى على ٥١,٣٪. ولا يكفى أن نقارن نصيب العشر الغنى بنصيب العشر الفقير، لأن الفقر أفدح من ذلك ويشمل فى أقل تقدير الخمس . ونجد أدنى نصيب للخمس ٢,١٪ فى كل من البرازيل وغينيا بيساو . وبالمقابل أعلى نصيب ٩,٥٪ فى رواندا ، وبنجلاديش ولاوس . ! وإذا اخترنا نسبة متواضعة ومعقولة مثل ٥٪ نجد أن نصيب الخمس الفقير فى ٢٠ دولة أقل من ذلك ومنها دول غنية مثل ماليزيا والمكسيك وبالطبع شيلى والبرازيل .. ويضاف إليها روسيا الاتحادية . وتتراوح النسبة فى ١٩ دولة بين ٥٪ و٩٪ .

ولا تهتم الحكومات العربية وأجهزة الإحصاء الرسمية بموضوع نمط توزيع الدخل القومى بين فئات الدخول . وأغلب من هم فى مواقع اتخاذ القرار لا يعرفون شيئاً اسمه منحنى لورينز أو معامل جينى . ورغم ارتباط معظم الحكومات العربية باتفاقيات وقروض وشروط مع البنك الدولى لم يجد خبراؤه بيانات تصلح للنشر إلا عن ست دول فحسب هى : موريتانيا ، مصر ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، الأردن . وصورتها لا تخرج عما سبق وصفه من أقطار العالم الثالث . فحصة الخمس الفقير فى موريتانيا ٣,٦٪ وفى مصر ٨,٧٪ وتتدرج الدول الأربع بين هذين الحدين . ومن نافلة القول إن هذه الأقطار لا تضم أغنى الدول العربية (ذات الدخل العالى) ولا أفقرها (مثل الصومال أو اليمن) .

وخلاصة القول إن العرب مثل شعوب العالم الثالث يعيش أغلبهم فى حالة فقر ويسقط عدد كبير منهم فى هوة الحرمان . ولما كان أغلب أقطارنا قد تعود الحصول على تمويل من الدول الغنية فإنه يتعين أن نشير هنا إلى ظاهرة جديدة فى هذا المجال . لقد أدى نجاح الكوكبة وفشل التنمية فى الوقت ذاته إلى توجه لدى " الدول المانحة " نحو تصفية ما يسمى " معونات التنمية الرسمية " أى المنح والقروض الميسرة المقدمة من دولة إلى دولة ويرمز لها بالإنجليزية بحروف ODA . وقد تم تحول كبير فى الرأى العام الأوروبى والأمريكى إلى أن فساد حكومات العالم الثالث أضاع المليارات الكثيرة فيما لم ينفع الفئات الفقيرة فى شىء . كما أن انتشار البطالة المستقرة وتزايد الفقر بين شعوب الدول المانحة يدعم دعوى أن الأفضل مساعدة الفقراء فى الداخل قبل فقراء الخارج . ولكن الأهم من ذلك هو

سلوك الشركات الكوكبية . فقد كان من المعروف أن الجزء الأكبر من المعونات يعود لشركات الدول المانحة . والآن فى إطار تراجع دور الدولة أو استغناء الرأسمالية الكوكبية عن وساطة الحكومات تفضل تلك الشركات التعامل المباشر مع مجتمعاتنا من حكومة إلى قطاع عام إلى قطاع خاص لأنها لا تحتاج إلى مساندة دول المقر لتفتح لها الباب فأهل الجنوب يهرولون لطرق الباب من جهتهم . ومن هنا برز المفهوم الجديد المسمى الشراكة parternership التى تهتم بتوفير أطر من العلاقات الدولية تيسر عمليات الكوكبة . ومن الإنصاف أن نذكر أن فى المجتمعات الغنية أفرادًا وجماعات يؤلمهم ما يرونه على شاشات التليفزيون من محن ومآسى إنسانية . ولهذا يقول صناع القرار أنهم يشجعون " المساعدات الإنسانية " فى حالات الكوارث الطبيعية والبشرية التى تحل ببلدان من العالم الثالث . وإن كان من الوارد أن حسن النية لا يمنع الفساد من أن ينجح فى توريد سلع غذائية أو أدوية انتهت صلاحيتها أو من تسليم أجزاء مهمة من المساعدة الإنسانية إلى مافيا محلية تتخفى وراء ادعاء سياسى أو مسمى اجتماعى(٨) . وعلى الجانب الآخر نقرأ ما يكتبه بعض أهل الغرب من أصحاب عقيدة السوق وأساسها الفلسفى الداروينى إن من لا يستطيع تدبير طعامه بجهده لا يستحق أن يعيش . ويضيفون أن تقدم البشرية خلال آلاف السنين كان عبر اختفاء المجتمعات والحضارات الأضعف وبفضل غلبة أهل العزم والقدرة والإبداع . ويذهب بعضهم إلى حد القول إن مساعدة من يعجزون عن تدبير غذائهم تجعلهم عبئًا ثقيلا يعطل تقدم القادرين على غزو كواكب مجاورة للأرض .

وهكذا نصل إلى بداية الاستغناء عن دول كثيرة ودفعها إلى الهامشية . فنهاية الحرب الباردة واستحالة الحرب بين الدول الصناعية المتقدمة أفقد كل بلدان العالم الأهمية الاستراتيجية المرتبطة باحتمالات الحرب . لقد أوصلت المواجهة بين الشرق والغرب خلال العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية أهل الغرب وبصفة خاصة الولايات المتحدة إلى حد الحفاظ على أى نظام حاكم فى العالم الثالث أياً كانت جرائمه مادام يعلن عداءه للشيوعية ولا يحرص حتى على علاقة عادية مع الاتحاد السوفييتى ، والمسارعة إلى تقديم مختلف أشكال العون لأى قطر له صلات جيدة مع الاتحاد السوفييتى يريد حكامه أن يستفيدوا من

سخاء الغرب . وبذلك بدا سطح الأرض كرقعة الشطرنج لا يكاد مربع فيها أن يخلو من نفوذ أحد القطبين حتى يسارع الآخر إلى الحلول محله قدر الطاقة ووفقا للخيارات العسكرية قبل الأيديولوجية . أما الآن فالسائد هو أيديولوجية السوق وبالتالى حساب الأرباح والخسائر لكل تحرك سياسى أو التزام عسكرى . وأبواب العالم الثالث كلها مفتوحة ودوله مرحبة بالوجود الاقتصادى الغربى دون أدنى حاجة لوجود عسكرى مكلّف . كذلك فقدت المواد الأولية التى تنتجها أقطار الجنوب ما كان لها من دور حاسم أيام بناء الإمبراطوريات الكبرى . فنصيب المادة الأولية اليوم فى ثمن أية سلعة لا يزيد عن ١٠٪ . وتتجه جميع أسعار السلع الأولية اتجاها طويل المدى أو قرنيا secular كما يقال عبر تذبذبها فى الأسواق فى الأجل القصير . كما أن التكنولوجيا الحديثة نجحت فى تخليق مواد جديدة تتفوق فى مزايا أساسية عن المواد الأولية ، كما أنها تتسم فى جميع المجالات بالتدنى بمكون الطاقة والمادة الأولية فى قيمة السلعة أو الخدمة [٩] وعلى العرب جميعا أن يتأملوا واقع أننا فى السبعينات (مع حرب ١٩٧٣) كنا نهدد بحظر تصدير البترول لمن يعادينا وأن الأوبك تمكنت من مضاعفة سعر البترول عدة مرات خلال فترة لا تزيد عن سبع سنوات . أما فى التسعينيات فالغرب يعاقبنا بحظر استيراد النفط من بعض أقطارنا . وعندئذ ندرك كيف أصبح " الذهب الأسود " سلاحًا فاسدًا كتلك التى زوّد بها فاروق جيش مصر فى حرب ١٩٤٨ . وعلينا أيضًا أن ندرك حقائق الأمور ، فسعر البترول اليوم لا يتجاوز أربعة من دولارات ١٩٧٣ ويجب ألا تغشنا الأرقام التى تزفها وسائل الإعلام عن زيادة فى الأسعار[١٠] . وفى مجال حركة رءوس الأموال لم ننتظر استقرار البنوك والشركات الأجنبية فى بلادنا بل سارعنا إلى الاستثمار فى الغرب . ولا أتحدث هنا عن دول النفط لأن ظاهرة الاستثمار فى الخارج واضحة فى كل أقطار العرب وفى أفقرها . وأعرف أن استثمارات المصريين فى الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب فى مصر ، وأحسب أن أكثر من قطر عربى آخر فى نفس الوضع أو قريب منه . ولا حاجة فى الغرب لعمالة من العالم الثالث والدليل الواضح هنا هو " حائط الصين العظيم " الذى يبنيه الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ضد الهجرة من الجنوب إلى الشمال . ولكنه يلتقط من عندنا أصحاب الكفاءات

العالية (فى الجامعات الأمريكية والكندية بصفة خاصة) أو الخبرات الرفيعة المنتقاة (الشركات متعدية الجنسية) ، وبالطبع من يملكون ثروة فى البلد الذى يهاجرون إليه .

وبقدر هذا الاستغناء المتزايد ، ذبل اهتمام الدول الغربية بمساندة نظم الحكم فى العالم الثالث التى تمكنت بمساندة المال والسلاح الغربيين من أن تسوم شعوبها عذاب الفقر والجهل والذل والمهانة ورتعت فى موارد البلاد الطبيعية والمعونات الأجنبية والدولية وأموال الفساد والنهب فكون أفرادها ثروات خرافية . وكان اختفاء السند الأجنبى الفاعل إيذانا بانهيار" الدولة ذات السيادة " وليس حلول حكم عادل محل حكم ظالم . وكان من الطبيعى إزاء انهيار الدولة الفاسدة الظالمة أن يرتد الناس من الوطنية إلى القبلية وأن تكتسب المنازعات طابع العنف وتنتشر الحروب الأهلية وحروب الحدود . وليس هذا الحديث توقعًا لمستقبل نخشاه ، ولكنه حاضر نعيشه . فأين الدولة فى الصومال ورواندا بوروندى والكونغو برازافيل والكونجو (زائير سابقًا) وسيراليون وليبريا وأفغانستان ؟ . ولماذا نذهب بعيدًا ، ألم تستمر الحرب الأهلية فى لبنان ١٥ عامًا اختفت فيها سلطة الدولة ويعد الكثيرون نهايتها وعودة الدولة إلى الوجود نوعًا من المعجزات ؟ ومن يملك التنبؤ بنهاية قريبة للحرب الأهلية فى السودان دون أن يتجزأ إلى عدة دول ، أو عدم تجدد الحرب الأهلية فى اليمن ؟ . ولا أريد قول المزيد فى هذا الباب حتى لا أنكأ جروحًا مازالت دامية . ولكن الأحداث – لأسفى الشديد – أثبتت صحة ما قلته قبل حرب الخليج الثانية من أن عدم توجه العرب نحو التكامل والوحدة ينذر بمزيد من التجزئة داخل عدد من أقطارنا . لقد قلنا الكثير ضد التبعية ومسئولية حكام دول العالم الثالث ونحن الآن فى وضع أسوأ إذ ضاعت الدولة أصلا . والمستفيد الأول والأخير من هذه الحروب هم تجار السلاح . ويبقى دائمًا سؤال يحتاج إلى مزيد من البحث هو من يموّل هذه الحروب وقد استمر بعضها أكثر من ربع قرن كحرب أنجولا التى لم تصفى تمامًا حتى الآن ؟ هناك عناصر للإجابة تتمثل فى بعض حالات ظاهرة ، فقادة " المجاهدين " المتحاربين فى أفغانستان يشجعون زراعة الأفيون ويبيعونه بثمن بخس (أقل مما يدفع فى شراء أفيون المثلث الذهبى) . كما يبيع قادة حركة

يونيتا الانفصالية فى أنجولا الماس للشركات متعددة الجنسية بأقل من نصف الثمن الذى تحصل عليه جنوب أفريقيا . ومسارعة شركة أمريكية لعقد اتفاق مع كابيلا قبل أن يطرد موبوتو ويدخل العاصمة كينشاسا يرجع لأن جيشه كان قد سيطر فعلا على إقليم كاتنجا أكبر مصدر للماس في إفريقيا وربما فى العالم. والقضية تستحق الاهتمام والبحث . فالمال عصب الحرب . وكل حرب تستمر عدة سنوات لابد أن يكون لها جهة أو جهات ممولة . وهكذا على أية حال تدمر المجتمعات نفسها بدل أن تنميها[١١] .

٥ ـ الآثار
القانونية لظاهرة الكوكبة

تحدثنا أعلاه عن تراجع مكانة الدولة القومية وصلاحياتها تحت تأثير الكوكبة. كما أوضحنا أن القوة الاقتصادية للرأسمالية الكوكبية لا يقابلها أية سلطة سياسية منتخبة " فوق قومية " Supra-national تحقق التوازن الضرورى للحفاظ على المجتمع من سلبيات وأخطار نشاط اقتصادى كاسح "دارويني " بمعنى أنه يتنامى على أساس البقاء للأصلح وتهميش أو إقصاء ما هو دون ذلك بغير رحمة . فهو يتحرك ساعيًا لتعظيم الربح دون اعتبار للتكلفة الاجتماعية والبيئية لتحقيق هذا الهدف الذى لا يعرف له سقف أو حدود . كذلك ألمحنا إلى قضايا كوكبية بطبيعتها وظهور منظمات مدنية غير حكومية لا تنشط من أجل الربح ، لأنها تركز اهتمامها فى أوضاع الإنسان والبيئة وتحسين نوعية الحياة دون أن يكون لها سلطة سياسية تفرض الإصلاح الذى تدعو له . ونعرض الآن لجانب آخر من الآثار القانونية لظاهرة الكوكبة .

٥-١- التشريعات الكوكبية

ونعنى بها المعاهدات التى عملت الرأسمالية الكوكبية على فرضها انتزاعًا من السلطة التشريعية القومية . وأهمها اتفاقية " الجات " ١٩٩٤ . ونذكر هنا أن مبدأ حرية التجارة الدولية بمعنى إلغاء القيود الجمركية على الواردات كانت فكرة مطروحة قرب نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد كان هناك اقتناع بأن التكتلات التجارية التى تدعمت أثر الكساد الأعظم أى أزمة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٤ ، والتى تمثلت أساسًا فى الإمبراطوريات الاستعمارية والمناطق النقدية (مثل منطقة الاسترلينى التى كانت مصر جزءًا منها حتى ١٩٤٩) تفاقمت الأزمة وهيأت الظروف لنشوب الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩ . وقد تصدى اقتصاديون (فى مقدمتهم اللورد كينز) إلى إعداد ثلاثة مشروعات من شأنها أن تنشط التجارة وتحررها من القيود والمؤثرات التى تحد منها : مشروع لتثبيت أسعار صرف العملات حتى لا يكون تخفيض سعر عملة معينة وسيلة لزيادة صادراتها ، ومشروع لتعمير ما هدمته الحرب فى أوروبا بصفة خاصة ، ومشروع لتخفيض الرسوم الجمركية . وخصت اتفاقيات " بريتون وودز " ١٩٤٤ المشروعين الأوليين بإنشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية . أما موضوع الرسوم الجمركية فلم يصل المتفاوضون إلى إتفاق بشأنه ونجحت الحكومة الأمريكية فى جمع عدد من الدول فى هافانا ١٩٤٩ وإقرار " الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات " General Agreement on Tarrifs and Trade التى تختزل فى حروفها الأوائل إلى GATT. وتكررت عبر العقود التالية سبعة اجتماعات دولية لتحسين وتعميق نصوص الاتفاقية تسبق كل منها جولة مفاوضات متصلة . وتميزت الجولة الثامنة (جولة أورجواى الطويلة ١٩٨٦- ١٩٩٣) بتطوير جذرى وبإنشاء مؤسسة دولية جديدة " هى منظمة التجارة العالمية " World Trade Organization (WTO). وقد ألغت جات ١٩٩٤ التى وقعت فى مراكش فى ربيع ١٩٩٥ كل ما سبقها من نصوص واسم " جات " نفسه ليحل محله WTO. وفيما يلى مظاهر الجدة والشمول :

أ- التجارة الدولية فى السلع : تضمنت جات ١٩٩٤ تشريعًا متكاملاً يحكم التجارة الدولية فى السلع يلتزم كل طرف فى الاتفاقية بتنفيذه وبالتالى تعديل

التشريعات الوطنية وفقًا لنصوص الاتفاقية ، فالجات لم تكن أبدًا منظمة دولية (بمعنى انضمام كل دول الأمم المتحدة فيها)، وليست المؤسسة الجديدة رغم إسمها المضلل دولية ، أعضاؤها كل الحكومات وتتخذ القرارات فيها بالتصويت . فنحن بصدد اتفاقية متعددة الأطراف Multilateral وليس معاهدة أو مؤسسة دولية International. وبالتالى من ينشق عليها يحرم تلقائيًا من التسهيلات التى يتبادلها الأطراف فيما بينهم . وبالتالى يدفع ثمنًا غاليًا يتجسد فى إغلاق أهم أسواق العالم أمام صادراته . ولهذا يصبح الانسحاب غير وارد . كما أن الدول غير الموقعة على الاتفاقية (وأهمها بالقطع الصين) لا يقبل انضمامها إليها إلا بعد اتخاذ إجراءات كثيرة فى مجال " تحرير التجارة " . ويؤكد ضرورة الاحتفاظ بالعضوية النص على تعميم " شرط الدولة الأولى بالرعاية " Most Favoured Nation (MFN) وبمقتضاه يتمتع كل الأطراف بأية ميزة تقرها دولة ما لدولة أخرى . ولا يستثنى من ذلك إلا التسهيلات المتبادلة بين الدول التى تتكامل فى اتجاه إنشاء سوق موحدة . وأوضح أحد ملاحق الاتفاقية الشروط التى تضمن جدية عملية التكامل integration. وحتى يتأكد هذا الالتزام تضمنت الاتفاقية وملحقاتها تفصيلات مهمة منها النص على حق المتعامل الأجنبى فى أن يعامل نفس المعاملة التى تلقاها الشركات الوطنية حتى فى مجال المشتريات الحكومية . كما حددت فترات انتقال متفاوتة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وإنهاء الاتفاقية الخاصة بتحديد حصص الاستيراد فى المنسوجات والملابس Multifiber Agree-ment، والاستثناء الخاص بالمنتجات الثقافية التى طلب الاتحاد الأوروبى (تحت ضغط فرنسى) استثناءها من بعض الأحكام وأمور تفصيلية أخرى . كذلك تصدت النصوص لما يسمى " الحماية غير الجمركية " ونعنى به كل إجراء تتذرع به الدولة للحد من استيراد سلعة معينة من دولة أو دول أخرى ، وأشهر مثل لها تحديد حصص الاستيراد . ويتضح من ذلك خضوع التجارة الخارجية لكل الدول الأطراف لتشريع لم يصدر أصلا من السلطة التشريعية فيها .

ب - حقوق الملكية الفكرية : يرجع ضمان حق المؤلف والناشر الذى يشترى هذا الحق منه محل إتفاق دولى هو " اتفاقية برن " ، وما أدخل عليها من تعديلات . وهى تؤكد حق المؤلف فى الحصول على عائد مالى عند نشر الكتاب أو ترجمته

أو تحويله إلى عمل سينمائى أو إذاعى أو تليفزيونى . وامتد هذا الحق إلى المؤلفات غير المطبوعة : الموسيقى والفيلم ومنتجات الفنون التشكيلية (لحمايتها من التزييف) .. إلخ . ولم يكن هذا الحق أبدياً ، ولكنه كان يتوارث فى حدود فترة زمنية معينة (٥٠ سنة) يسقط بعدها فى " الدومين العام "بالتعبير القانونى . كذلك كانت هناك حماية للعلامة التجارية trade mark امتدت إلى الاسم التجارى للمنتج وكان أهم ميدان لها صناعة الدواء حيث لكل دواء اسم تجارى إلى جانب التعريف الكيميائى .

وما أتت به جات ١٩٩٤ امتداد إلى مجمل الصناعة ويغطى عملية الإنتاج proess واسم المنتج product معًا . ونطاقه بالتالى أوسع بكثير مما كان من صلاحيات منظمة الملكية الفكرية العالمية WIPO (ومقرها جنيف) التى كانت تجتمع وتنسق القواعد القانونية الخاصة بتلك الملكية استكمالاً لما بدأ فى برن . فالحماية الآن تمتد إلى كل تقنية جديدة فى تصنيع أى منتج . ومفادها حظر نقل التكنولوجيا دون دفع إتاوة لأول من اخترعها وأول من استخدمها لأنها اكتشفت فى مصانعه أو أنه اشترى حق استخدامها من المخترع . وفى عالم أصبحت المعرفة العلمية والتكنولوجية أهم عناصر الإنتاج كما أوضحنا من قبل عند الحديث عن الثورة المعرفية يتبين حرص الشركات متعدية الجنسية التى تملك بالفعل تلك المعارف المتقدمة والمتطورة ، والتى تسهم بجزء كبير من تكلفة البحث والتطوير على تأكيد ملكيتها وحماية هذا الحق بكل السبل القانونية . ونقدم مثلاً معروفًا عن تأثير الملكية الفكرية فى جات ١٩٩٤ من صناعة الدواء . فقد قامت تلك الصناعة ونجحت نجاحًا كبيرًا فى دولة كمصر والهند على أساس إنتاج ما يسمى generic ويعنى الأدوية المعروف تركيبها منذ زمن ليس بالقصير (مثل الأسبرين) وبالتالى هى فى الدومين العام ، وهى تمثل النسبة الأكبر من الأدوية متعددة الأغراض التى يستهلكها المرضى . ثم أنتجت الأدوية المستحدثة على أساس التركيب الكيميائى المعروف مع إطلاق اسم محلى عليه ابتعادًا عن الاسم التجارى الذى اختارته شركات الدواء الكبرى . وبمقتضى جات ١٩٩٤ سيكون على الشركات المحلية دفع إتاوة للشركة التى أخرجت الدواء إلى السوق حتى وإن استخدم المنتجون المحليون اسما آخر للدواء غير الاسم التجارى الأصلى وهذا

ما يهدد الشركات المحلية اقتصاديًا ويضر المستهلك المحلى حيث إن الإتاوة تؤدى بالضرورة إلى رفع السعر بما يكافئ السعر العالمى .

وقد التزمت الأطراف المتعاقدة على " توفيق أوضاعها " خلال فترة معينة مع القواعد الواردة فى الاتفاقية . فنحن هنا أمام تشريع من سلطة فوق كل دولة منفردة . وهو تشريع ملزم لكل من وقع الاتفاقية فى مراكش أو انضم إليها بعد ذلك .

ج ـ **التجارة فى الخدمات :** قررت جات ١٩٩٤ أن التعامل الدولى فى الخدمات يحظى بكل التسهيلات المقررة للسلع . وتفرعت عنها اتفاقية تفصيلية تسمى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات General Agreement on Trade in Services واختصارًا GATS ويشمل مفهوم الخدمات تقريبًا كل خدمة تؤدى نظير مبلغ نقدى ، من أعمال النقل عبر الحدود القومية إلى برمجيات الحاسوب ومن نشاط بنك إلى مزاولة مهنة المحاماة مثلاً . وتضمن الجات حرية دخول وخروج الخدمات ولو عبر الفاكس أو التليفزيون . وكذلك حق الشركات فى إنشاء فروع لها فى دول أجنبية أو شركات محلية تابعة للشركة الأم التى لها مقر رسمى فى الدول الصناعية المتقدمة . وتؤكد حق الفروع والشركات التابعة التى تنشأ فى دولة ما فى أن تحظى بنفس المعاملة التى تلقاها الشركات الوطنية . وهو ما يسمى الحق فى المعاملة الوطنية Right to national treatment كما أن لها الحق أن ترسل من لا يحملون جنسية الدولة المضيفة host country ليقيموا فيها ما دام نشاطها مستمرًا . فتأشيرة الدخول والترخيص بالإقامة تمنح لهؤلاء الأجانب دون قيد أو شرط . ولا يجوز إنهاء إقامة أىّ منهم إلا إذا ارتكب جريمة يعاقب عليها عادة فى معظم الدول (استبعاد ما يسمى الجرائم السياسية) . وأخيرًا إذا كان أداء الخدمة لا يتم منفصلا عن شخص مؤديها (الطبيب ، المحامى .. إلخ) يكون له حق الإقامة وممارسة المهنة فى البلد الذى يريد ممارستها فيه . فكما قلنا فى غير هذا الموضع شعار الرأسمالية الكوكبية " حرية السوق " يطبق على انتقال السلع والخدمات ورءوس الأموال دون اعتداد بالحدود . أما عنصر العمل فهو محروم من تلك الحرية . وفى حدود النظرية الاقتصادية الأكاديمية يعد هذا إخلالاً بآليات السوق ، إذ يحد من تزايد عرض العمل . ولكن الدول

الصناعية رفضت مبدأ حرية انتقال العمالة وهو ما يعد إخلالاً بآليات السوق التى لا تكف أبواقها عن تمجيدها . فليس للعمل نصيب فى الكوكبة التى ظهرت فى إطار مسعى الرأسمالية العالمية الكبرى للتزايد المستمر فى الأرباح .

وبغير شك تمثل الخدمات المالية ركنًا بالغ الأهمية . فهى تضم أعمال البنوك على تنويعها وشركات التأمين المختلفة وأعمال السمسرة فى البورصة وشركات إدارة الأموال أو تجميع المدخرات ، وبصفة عامة كل المعاملات المالية . ومثل بسيط على ذلك من مصر ، فقد رخصت مصر للبنوك الأجنبية بالعمل فى البلاد منفردة أو بالمشاركة مع رأسمال محلى . وكان الغالب على فكر المشرع المصرى اعتقاده بأن تلك البنوك ستجذب من الخارج مدخرات أجنبية للاستثمار فى مشروعات على أرض الكنانة . ولكن ما لاحظته شخصيًا هو أن ثلاثة على الأقل من البنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل قد أصدرت سندات فى السوق المصرية بمئات الملايين من الجنيهات فضلاً عن قبولها ودائع المصريين وإنشائها لصناديق الاستثمار. ولهذا مازالت دول العالم الثالث المشتركة فى منظمة التجارة العالمية تكافح وتلح فى التفاوض حول أسلوب تطبيق حرية التجارة فى الخدمات وتطالب ببعض الضمانات التى يقتضيها مصالح البلد المضيف القومية .

وقد تركز التطبيق الفعلى لتلك الحرية فى التعامل المالى قصير الأجل ، وبصفة خاصة التعامل فى البورصات وكذلك إقراض البنوك الكبرى للبنوك المحلية لأجل قصير . وقد أوضحنا فيما سبق تضخم النشاط المالى الذى يغلب عليه طابع المضاربة أو تحقيق الربح فى أجل قصير كان سببًا أساسيًا فى أزمة مالية عالمية تفجرت أولاً فى دول جنوبى شرق آسيا وشرقها (ما يسمى بالنمور) ثم فى روسيا الاتحادية ومازالت تهدد البرازيل . والتى ترتب عليها بطالة عشرات الملايين من شعوب تلك البلاد وزيادة حجم الفقر فيها وتدنى مستوى المعيشة إلا للقلة بالغة الثراء أو من يصفها " تقرير التنمية البشرية فى عام ١٩٩٨ " Ultra rich فى تقابل مع الفقراء المعدمين Ultra poor.

د - مشروع قانون موحد للاستثمار : أكدت جات ١٩٩٤ على توفير الحرية الكاملة والضمانات اللازمة لحركة الاستثمار على كوكبنا كله ونصت على

ضرورة الاتفاق على ملحق للجات يفصل نصوص هذا التشريع . وقد نجحت دول العالم الثالث المشتركة فى منظمة التجارة العالمية فى إرجاء الحسم فى هذا الصدد فى أول اجتماع للمجلس الوزارى لتلك المنظمة (ينعقد كل سنتين) ولكنه مازال مثارًا أمام الاجتماع الثانى . وقد أخذت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التى تضم أساسًا ٢١ دولة غنية المبادرة بإعداد ونشر مشروع اتفاقية متعددة الأطراف يحقق الغرض ويسهل مهمة منظمة التجارة العالمية . وقد أثار هذا المشروع جدلاً حادًا حتى فى داخل الدول الغنية . وليس هذا مقام التفصيل فى هذا الشأن .

هـ. تشريع عمل : إزاء تراجع مستوى المعيشة فى عدد من الدول الغنية وزيادة البطالة زعم البعض أن سبب الركود هو منافسة السلع الصناعية التى تتيحها بعض بلدان العالم الثالث وتصدرها إلى أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية بأسعار أرخص بكثير من نظيرتها فى البلدان الغنية المستوردة . وقالوا إن تدنى أجور العمال وسوء ظروف العمل وعمالة الأطفال هى التى تمكن تلك الدول من البيع بأسعار منخفضة ، ولذلك فإن أوضاع العمالة المتدنية تعد بمثابة دعم للسلع المصدرة يشكل إغراقًا يحق للمستوردين أن يفرضوا عليها ضرائب تعادل الدعم . ومن ثم ظهرت فكرة وضع تشريع دولى للعمل . وقد نجحت دول العالم الثالث حتى الآن فى استبعاد هذا الأمر من جدول الأعمال استنادًا إلى كونه من صميم صلاحيات منظمة العمل الدولية التى تنفرد بقبول تمثيل كل من رجال الأعمال والعمال إلى جانب الحكومات فى أعمالها وقراراتها .

ونوجز هذا الحديث بكلمة قالها مدير منظمة التجارة العالمية فى لقاء نظمه مركز بريطانى للسياسة الدولية : " إننا لسنا بصدد محاولة تطوير أو تحسين العلاقات بين الأسواق المختلفة وإنما نحن بصدد صياغة دستور لسوق كوكبية واحدة " .

وبالمقارنة بما يحدث فى التصدى للقضايا الكوكبية بطبيعتها التى ليس لها أولوية فى جداول عمل الشركات متعدية الجنسية ، نرى الفارق الكبير . فتلك القضايا متروكة لنسق العلاقات الدولية السائد من قبل الظاهرة الكوكبية ألا

وهو أسلوب التفاوض بين الحكومات الذى ينجح أحيانًا ويخفق أحيانًا أخرى . وقد يفضى إلى اتفاقات إقليمية (مثل اتفاقات مراعاة البيئة فى البحر المتوسط التى وقعتها كل الدول المطلة عليه) أو اتفاق عدد من الدول النشطة فى مجال معين مثل استكشاف القارة القطبية الجنوبية الذى سبق أن أشرنا إليه ، وكذلك اتفاقية حظر استخدام الفضاء لأغراض حربية . وقد تشترك كل الدول فى مفاوضات وتوقع عليه جميعًا ثم ترفض دولة كبيرة التصديق عليه فلا يرى طريقًا إلى التنفيذ (مثل قانون البحار الذى دفنته الولايات المتحدة واتفاقية حظر التجارب النووية التى خرقتها فرنسا مرة) ، والتى مازال عدد من الدول بعيداً عنها مثل إسرائيل والهند وباكستان . وكما هو معروف تدخل أحكام هذه الاتفاقيات إطار القانون الدولى العام . وتبقى كمعظم قواعده دون جزاء محدد لمن يمتنع عن تنفيذها أو حتى يخرقها جهارًا . ومازالت اتفاقية الحد من التلوث غير نهائية بسبب رفض الولايات المتحدة لبعض النصوص التى وافقت عليها معظم الأطراف . وهناك اتفاقية مهمة بين عدد من الدول تعرف باسم (اتفاق مونتريال) على الالتزام بخفض مستوى إنتاج أهم الغازات التى يعتقد أنها تهدد طبقة الأوزون (التى تحمى الأرض وما عليها من خطر الأشعة فوق البنفسجية الصادرة عن الشمس) عند مستوى إنتاجه فى ١٩٩٠ . ولم يلتزم أحد بهذا الموعد وأعلن كل من كلينتون وبلير التمسك بتحقيق ذلك فى بداية القرن الحادى والعشرين . أما الجريمة المنظمة ، وتجارة المخدرات ، وغسيل الأموال ، والإرهاب فهى متروكة للتعاون الثنائى بين الدول أو داخل مجموعة من الدول . فسمة العصر هى أن تعظيم الأرباح له وزن بالغ الثقل ، أما ما ينفع الإنسان العادى فهو دون ذلك بكثير فى عصر الكوكبة .

٥-٢- سلطة التنفيذ على الدول

لم يكن بين قواعد القانون الدولى نص على سلطة تسهر على تنفيذها . وكانت الحرب أمرًا عاديًا ولذا كان لها قسم فى ذلك القانون اسمه قانون الحرب كان يعنى بكيف تحدد موقفها إزاء حرب قامت بين دولتين أو اكثر . إما أنها "محاربة " أى متحالفة مع أحد الأطراف المتحاربة ، وإما غير محاربة (إسبانيا فى الحرب العالمية الثانية مثلاً) أو محايدة . وتبين قواعده الشروط التى تشكل

كل من هذه الأوضاع من امتناع عن أمور والتزام بأخرى . وكانت عصبة الأمم التى أنشئت غداة الحرب العالمية الأولى محاولة لتشجيع الحلول السلمية وتقليل فرص الحرب بالتمييز بين العدوان والدفاع عن النفس . وقد دفنت الحرب العالمية الثانية تلك المنظمة فأصبحت نسيًا منسيًا. وجاء إنشاء منظمة الأمم المتحدة على أسس جديدة: تضم كل الدول المستقلة ذات السيادة ، وتقرر مبدأ إدانة العدوان باسم كل الأعضاء فيها ما لم يصطدم قرار الإدانة باستخدام إحدى الدول الخمس دائمة العضوية لحق الفيتو فتمنع صدور القرار عن مجلس الأمن أنها وهى الجهة الوحيدة التى تملك سلطة إصداره . والأصل العام فى قرارات مجلس الأمن ملزمة mandatory ولكنها لا تكون قابلة للتنفيذ الجبرى -en forcible إلا حين ينص فى القرار على أنه اتخذ بالاستناد إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق سان فرانسيسكو الذى يحدد حالات التنفيذ وآلياته .

والجديد الذى استحدثته جات ١٩٩٤ هو إنشاء نوع من السلطة التنفيذية التى تسهر على تطبيق التشريعات الكوكبية التى تضمنها الاتفاقية والتى تصدر تنفيذًا لنصوص فيها مثل اتفاقية الاستثمار التى أشرنا إليها للتو . ويؤكد هذا المعنى أن منظمة التجارة العالمية تبنى جهاز تفتيش على مدى التزام الدول الأطراف فيها بالقواعد التى شرعتها . وتذهب مجموعة من المفتشين لفحص الأحوال فى كل دولة مرة كل خمس سنوات بصفة دورية أو توفد لبحث حالة نزاع بين الأطراف .

٥-٣- نحو نظام قضائى دولى

وكما ذكرنا من قبل يلتزم أطراف الجات بعرض ما ينشأ بينهم من نزاعات متعلقة بالأمور التى تصدت لها الجات وقررتها منظمة التجارة العالمية على مجلس التحكيم بهذه المنظمة المشكل من عدد من القضاة . وهذا وضع مخالف تمامًا لوضع محكمة العدل الدولية فى لاهاى التى تنظر أساسًا فى نزاع بين دولتين أو إلا إذا كان كل الأطراف قد وافقت على قبول الاحتكام إليها والالتزام بتنفيذ أحكامها . وفى وسع كل دولة أن تسحب موافقتها . وهذا ما فعلته الولايات المتحدة حين فكرت ليبيا فى الالتجاء للمحكمة الدولية فى نزاعها مع

الولايات المتحدة . وبالإضافة لذلك تبقى المحكمة هيئة تحكيم تصدر قرارًا ملزمًا حين تقبل الأطراف فى نزاع معين (على الحدود مثلا) الاحتكام إليها ، حتى وإن كانت بعض الأطراف قد قبلت بصفة عامة الالتزام باللجوء إليها .

ومن ناحية أخرى ظهر مفهوم الجريمة الدولية . فالأصل فى القانون الجنائى هو الاختصاص الإقليمى أى محاكم الدولة التى وقعت الجريمة فى أرضها، ولكن مع ما ارتكبته حكومة ألمانيا النازية من فظائع غير مسبوقة فى التاريخ الحديث على الأقل وصلت بالقتل الجماعى حدًا يقترب من إبادة أقلية وثنية أو عرقية مات منها ملايين من البشر أدى إلى تشكيل محكمة نورمبرج التى شكلها الحلفاء لمحاكمة مجرمى الحرب . فقد نشط اليهود يساندهم كثير من القوى المعادية للعنصرية والفاشية فى طرح ضرورة تأثيم مثل هذه الفظائع. والواقع أن آلاف من غير اليهود قتلوا فى مذابح جماعية ، وقد استهدف النازيون إبادة الغجر الرحل Gypsies فى معظم الدول الأوروبية وإن كان عدد كبير منهم يعيش فى رومانيا والمجر وسلوفاكيا . ومهما كان من استغلال الصهيونية لهذه " المحرقة " كما يسمونها بالعبرية holocaust فى معظم اللغات الأوروبية ، لا يجوز التغاضى عن فعلة هتلر وصحبه الشنعاء . وبالفعل اتفقت الدول على جريمة الإبادة الجماعية لجماعة بشرية بسبب عقائدها أو أصولها العرقية ، التى تسمى Genocide التى تعنى حرفيًا إبادة نوع من البشر . وأصبح من حق أية دولة تضع يدها على متهم بارتكاب هذه الجريمة أن تحاكمه أو تسلمه لدولة أخرى تتولى محاكمته .

وأتت المذابح العنصرية بين شعوب دولة يوغوسلافيا التى كانت تعيش فيها فى سلام فوسعت الجماعة الدولية مفهوم تلك الجريمة ليشمل كل ما يعد جرائم فى حق الإنسانية . وتشكلت محكمة خاصة لمحاكمة المسئولين عن تلك المذابح باعتبارهم مجرمى حرب . وفى نفس الفترة شهدت منطقة البحيرات العظمى فى وسط إفريقيا قتل واحد من كل سبعة من سكان رواندا وقد تشكلت محكمة دولية لمحاكمة المجرمون الذين نظموا هذه المذابح أو شاركوا فى عمليات إبادة جماعية. واختيرت نيروبى عاصمة كينيا مقرًا لها . وقد أصدرت بالفعل أحكامًا بالسجن المؤبد على بعض كبار الحكام السابقين .

وفى هذه الظروف اشتدت الدعوة لإنشاء محكمة جنائية دولية . وأعد مشروع اتفاقية دولية مازال فى دور التفاوض . وهو محل دراسة حالياً فى وزارة العدل المصرية . ولم تتح لى فرصة الاطلاع على تلك الوثيقة . ومن ثم لست قادرًا على إعطاء المزيد من المعلومات عنها . ومهما يكن من أمر هذا المشروع المحدد فإن ثمة جرائم ينشط مرتكبوها فى عدد غير قليل من الدول ، بل ويمكن أن نقول كل الدول وإن كان نصيب كل منها من ذلك النشاط يتفاوت تفاوتًا كبيرًا وفقًا لظروف عدة . ويمثل فى الذهن تجارة المخدرات العالمية التى تسيطر فى بلدان إنتاج المادة الأولية (وهى فى العالم الثالث) وفى أسواق الاستهلاك فى كل الدول الصناعية وعدد من بلدان العالم الثالث كذلك . كما تسيطر على عمليات النقل بأنواعه ومعامل تركيز المخدر . ثم نرى عصابات الجريمة المنظمة تتعدى الحدود الدولية (لاسيما فى العمليات المالية غير المشروعة) وتتحالف فيما بينها . وكمثل أخير ظاهرة الفساد المالى التى تشمل الرشاوى المقدمة أحياناً لأعلى مستوى وفى مستويات أدنى متعددة . وقد أثار الانتشار الواسع للرشاوى فى الغالبية العظمى من أقطار العالم القلق ، وهى تتناسب طرديًا مع قيمة الصفقة ويقدر البعض حجمها العالمى بعدة مليارات فى السنة الواحدة . وقد أفزع هذا الحجم ودوره فى تبديد موارد دول العالم الثالث وتخريب جهود التنمية رئيس البنك الدولى ودفعه إلى الدعوة لحملة دولية ضد الفساد . وقد بدأ الرجل بنفسه ، فقد شكل لجنة تحقيق وقائع فساد داخل البنك الدولى . وتلقف تخفيفًا لوقع كلامه تعبيرًا كنا قد وصلنا إليه فى جامعة الأمم المتحدة وهو Go-verenance بمعنى إدارة شئون الدولة والمجتمع . ويقال الآن عن الحكم الفاسد bad governance والحكم الذى يقاوم الفساد بجدية وفاعلية good govern-ance. وبدأت هيئات دولية كثيرة تبحث فى هذا أو ذاك عن الدولة التى نتعامل معها . وكان من الضرورى لمصادر الأموال غير المشروعة أن تجد وسيلة لإكسابها الشرعية وهو ما يشمل " غسيل الأموال " وتتمثل أساسًا فى سلسلة من العمليات المالية المتشابكة ومجموعات من الشركات الوهمية المسجلة فى إحدى جزر البحر الكاريبى أو سنغافورة أو هونج كونج قبل عودتها للصين . وتتورط فى غسيل الأموال بنوك كبرى ذات سمعة عالمية فى بلدان مختلفة . وكثيرًا ما تعبر الأموال

القذرة عدداً من دول العالم الثالث دون أن تستقر فيها . ومازالت هذه الدول بصفة عامة غير مهيأة للتعامل مع جريمة غسيل الأموال فى وقت تفعل فيه كل شيء لاجتذاب الاستثمار الأجنبى فى حين أنها لا تملك شبكات الاتصال ولا قواعد البيانات التى لابد منها لفرز الخبيث من الطيب فى رءوس الأموال الوافدة.

٦ - الرأسمالية العالمية فى مرحلة
ما بعد الإمبريالية إطار نظرى

تمهيد

قلنا فى مستهل هذه الورقة إن المقصود بالكوكبة هو : التداخل الواقع والمتزايد لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية .

ولما كانت حياة البشر ليست متروكة للمصادفة البحتة فإن كل تغيير كبير يطرأ عليها لابد أن تقف وراءه قوى اجتماعية اقتصادية ذات تأثير فى السياسة والاقتصاد والثقافة ترى فى هذا التغيير مصالح مهمة لها . وربما كان ما يميز ظاهرة الكوكبة أنها نشأت وانتشرت دون أن يسبقها تصور متكامل أو حركة فكرية عميقة الأبعاد يختلف فيها أهل الفكر ويتأثر بها أهل السياسة . ومن ثم لا

جدوى فى محاولة البحث عن أصول فكرية لها فى العلوم الاجتماعية المختلفة .
والوقائع تثبت أنها أساسًا نتاج داخلى للرأسمالية المعاصرة ، وتتجسد فى الشركات متعدية الجنسية . وقد بدأت الشركات الكبرى الانتشار بعيدًا عن سوقها الوطنية تحت تأثير عاملين بالغى الأهمية ، الأول هو التخلى عن الحرب كوسيلة لحسم التناقضات فى المصالح بين شركات تنتمى لدول مختلفة ، وذلك كان حتميًا بعد تصنيع أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمتها القنابل النووية التى جعلت التدمير يسود عند المنتصر بنفس الدرجة عند المهزوم ، وكان استبعاد الحرب أمرًا جللا لأن تاريخ الرأسمالية كان سلسلة من الحروب ، كما أن الحرب كانت تلعب دورًا مهمًا فى الاقتصاد وفى نمو الرأسمالية . أما العامل الثانى فكان حركة التحرر الوطنى التى أنهت أوضاع الإمبراطوريات الاستعمارية التى كانت سائدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وقد يسر تلك النهاية اقتناع الرأسمالية الكبيرة بقدرتها على اقتحام الأسواق دون الاعتماد على جيش يحميها ، وبالتالى بتكلفة أقل . وقد ثبت أن الدول التى استقلت سرعان ما استدعت المعونات والاستثمارات حتى من نفس الدول التى صارعتها حركة التحرر الوطنى .
ولنتذكر فى هذا الصدد كيف أجمع الناس فى بلادنا العربية على مقت الاحتلال وحرصوا على النضال ضده حتى الجلاء الكامل ، ونقارن ذلك " بالغزل بالمستثمر "الممارس حاليا فى كل أقطارنا أيًا كان عنف الخطاب السياسى الموجه للاستهلاك المحلى فحسب .

ومفتاح تحليل هذا التطور هو إدراك أن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها فى الاستغلال عبر الزمن . وقد تطورت فى الماضى تطورات لا تقل أهمية عما يحدث فى الكوكبة .

٦-١- مراحل واضحة فى تاريخ الرأسمالية

لسنا بصدد تأريخ كامل لنشأة وتطور الرأسمالية [١٢] ولكننا نريد التذكير فى إيجاز بمراحل مهمة من هذا التطور مما يساعد على فهم ما يجرى حاليًا وفى البداية نذكر بما كتبه ماركس فى هذا الشأن، فقد طرح الرجل مقولة أن كل موجود متغير ولا يبقى أى شىء على حاله إلى الأبد وقال :

"ليس المجتمع المعاصر بلورة ثابتة[١٣] وإنما هو كائن عضوى قادر على التحول ، وهو بالفعل فى تحول مستمر ولا يمكن أن نفهمه إلا من خلال عملية التحول " .

ثم يضيف سمة خاصة بالرأسمالية بقوله :

"لا ترى الصناعة الحديثة فى عمليات الإنتاج الممارسة حاليًا شكلًا نهائيًا، ولا تعده كذلك ، لأن القاعدة التقنية ثورية بطبيعتها فى حين كانت أنماط الإنتاج السابقة جوهريًا أنماطًا محافظة . إن التكنولوجيا تطلق من عقالها أساليب تعامل الإنسان مع الطبيعة ، وعمليات الإنتاج التى تحفظ بقاءه ، وكذلك علاقاته الاجتماعية ومفاهيمه العقلية " .

فالرأسمالية ازدهرت بالصناعة التى تعتمد بدورها على التكنولوجيا التى هى ثورية بطبيعتها لأنها تقوم على أساس من البحث والتجديد محكوم بالرغبة فى زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف لتوسيع الأسواق باستمرار سعيًا لتعظيم الربح الذى هو جوهر الرأسمالية الحاكم لدينا فيها . وهكذا كان نمط الإنتاج الرأسمالى أول نمط يصفى تمامًا الأنماط السابقة ويفرض نفسه من خلال كفاءته التنافسية على العالم كله تدريجيًا وبأشكال مختلفة . وهذا الامتداد لنمط الإنتاج الرأسمالى فى الغرب يبنى علاقاته مع بقية الأقطار على نوع من التبعية . ويقول ماركس عن البرجوازية الأوروبية " وكما جعلت الريف تابعًا للمدن ، جعلت البلدان البربرية أو شبه البربرية تابعة للبلدان المتمدينة . أتبعت أمم الفلاحين للمدن البورجوازية ، أتبعت الشرق للغرب " [١٤] . فالرأسمالية نمط إنتاج متجدد ، يتوجه منذ البداية لسيطرة الغرب على مصائر الشعوب الأخرى .

وعلى عكس ما هو شائع من القول بأن الرأسمالية ولدت مع الثورة الصناعية ، يقول ماركس إنها انتشرت واستقرت خلال القرون الثلاثة السابقة ، أى السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . وقد أكد هذا المعنى مفكرون غير ماركسيين من أشهرهم الفرنسى : برودل[١٥] .

أ - الرأسمالية التجارية

وتسمى كذلك نظرًا للدور الحاسم الذى لعبته التجارة وطبقة من التجار المشتغلين " بالتجارة البعيدة " Far trade[١٦]. وقد بدأ نشاطهم بالاستيراد من خارج أوروبا لسلع يهواها الملوك والأمراء والنبلاء والكرادلة .. إلخ سادة المجتمعات الأوروبية فى ذلك الوقت ، استوردوا الأخشاب الثمينة والعاج والذهب من إفريقيا عبر تجار المغرب العربى ، واستوردوا من الصين على طريق الحرير الشهير وعبر تجار من الإيرانيين وعرب الشام ، واستوردوا من الهند وجنوبى آسيا عبر حضر موت واليمن ومصر . ونجحوا فى نوع من الحكم الذاتى فى الجمهوريات التجارية التى حكمت المدن الساحلية الكبيرة من البندقية شرقًا إلى جنوا غربًا، وكذلك فى مدن تجارية متناثرة بين بحر البلطيق والبحر المتوسط ، كثيرًا ما حملت وتحمل حتى الآن اسم " المدينة الحرة " [١٧] . وقد تبنى هؤلاء التجار فكرة الاكتشافات الجغرافية وإن تصدر لها رسميًا الملوك[١٨]. وباكتشاف العالم الجديد واستقرار ألوف الأوروبيين فيه فتح أمام التجار باب التصدير لهذه الأسواق الجديدة . ولم تكن الصناعة الحرفية قادرة على إنتاج كل ما تحتاجه أسواق العالم الجديد ، ولذلك موّل التجار إنشاء مصانع يدوية manufactures قامت على التقسيم الفنى للعمل بحيث يؤدى كل عامل عملية جزئية واحدة متكررة . وكان الدافع إلى ذلك أنهم استخدموا فلاحين هاربين من الإقطاعيات ولا دراية لهم بالصناعة . ثم تبينوا الأثر الكبير لتقسيم العمل فى زيادة الإنتاجية وبالتالى الإنتاج. وكانت تلك ثورة صغيرة خصص لها آدم سميث عدة فصول فى " ثروة الأمم " . واستمر هذا الاهتمام بزيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة لمواجهة طلب من متوسطى الحال متميز عن الطلب الترفى من طبقة النبلاء محدودة العدد . وكان طبيعيًا أن يمول بعض التجار الباحثين عن مصدر جديد للطاقة[١٩] وكان ما حققوا من تراكم رأسمالى أوّلى الدعامة الرئيسية للثورة الصناعية ، وهكذا نجد أن البورجوازية الأوروبية أثرت أولاً ثم سعت للاستيلاء على الحكم بعد الإثراء . وهذا نقيض ما نراه فى العالم الثالث من استيلاء فئات محدودة الموارد المالية على الحكم واستخدامه فى تكوين الثروات الطائلة بوسائل غير شرعية ودون انغماس فى عمليات الإنتاج .

وبالتوازى مع التراكم الرأسمالى ظهر تراكم معرفى ضخم بدأ بالثورة الثقافية فى عصر النهضة ثم امتد لكل ميادين المعرفة . فتلك القرون الثلاثة أفرزت على سبيل المثال كوبرنيكوس وجاليليو فى علم الفلك . وبدون تأكيد لكروية الأرض ما كانت فكرة الذهاب إلى الصين والهند عن طريق الأطلسى لتخطر على بال ، ناهيك عن التحقق وفى العلوم الطبيعية نجد نيوتون ولافوازييه ، وفى الفلسفة بيكون وديكارت وصولاً إلى فولتير وروسو . كما شهدت أوروبا حركة الإصلاح الدينى التى غيرت القيم السائدة فى الكنيسة الكاثوليكية منذ العصور الوسطى وأحلت محلها قيمًا مواتية للنمو الرأسمالى : تمجيد الادخار ورفع قيمة العمل والنظر إلى الثروة على أنها نعمة من الخالق تفرض على صاحبها أن ينميها ، والرفض الكامل للإنفاق البذخى للفئات الاجتماعية الحاكمة .. إلخ [٢٠] . ولما كان التجار والمثقفون بعيدين عن مجالس علية القوم من النبلاء وكبار رجال الكهنوت نشطت العلاقات الاجتماعية بين الفريقين ، واحتمى المفكرون المتحررون فى المدن التجارية التى يحكمها التجار ، ومن ثم كان هؤلاء الرأسماليون على قدر كبير من الثقافة يساعدون المفكرين والباحثين والأدباء والفنانين يمارسون التفكير العقلانى ويعتمدون على العلم فى فهم الطبيعة والمجتمع واكتشاف التقنيات الجديدة . وهنا أيضًا نرى النقيض يسود بورجوازيات العالم الثالث التى كثيرًا ما تستخدم السلطة وسيلة للإثراء دون جهد، وكثيرًا ما تقنع بالسلطة بديلاً عن النفوذ الأدبى والمعرفة العلمية .

ب - الرأسمالية الصناعية الناشئة

وهى الطور من تاريخ الرأسمالية الذى عاشه ماركس ودرسه كأعمق ما تكون الدراسة . وكانت الآلة البخارية هى المحرك للإنتاج والمثير للصراعات الاجتماعية والسياسية . فأهم نتيجة لاستخدامها كانت تخفيضًا كبيرًا فى تكلفة الإنتاج ، وبالتالى إمكان البيع للطبقات الوسطى وبعض محدودى الدخل . وبعبارة أخرى فتحت الآلة أسواقًا لم تكن موجودة من قبل . ومن ثم انتشر استخدامها فى صناعات كثيرة لأن أية صناعة يدوية كانت مهددة بالبوار لعجزها عن منافسة الإنتاج الآلى فى مستوى الأسعار . لقد بدأ استخدام الآلات البخارية فى صناعة النسيج ، ولكنه انتشر بسرعة فى صناعات أخرى وبلغ مرحلة حاسمة باختراع

السكك الحديدية التى فتحت أسواقًا ضخمة أولاً لتصنيع ما يلزم لتسيير خطوطها، ثم ثانيًا بتيسير النقل بسرعة إلى الأسواق البعيدة . وحتى عصر تعميم السكك الحديدية كان الطابع الغالب فى الصناعة الآلية هو المشروعات الصغيرة بالمقارنة بالاحتكارات الكبرى فى نهاية القرن التاسع عشر . ولم يكن بوسع منتج فرد أن يتحكم فى الأسواق أو يؤثر فى الأسعار بما يفيده ، وبالتالى كانت الوسيلة الوحيدة لزيادة هامش الربح هى تخفيض التكلفة . ومن هنا كانت ظروف العمل البشعة (أكثر من ١٢ ساعة فى اليوم وفى ظروف صحية قاتلة) وتشغيل النساء والأطفال بأجور أقل من أجور الرجال التى كانت جد متواضعة . وكانت المشروعات الصناعية فردية أو شركات أشخاص ذات طابع عائلى . فلم تظهر شركة المساهمة إلا فى أواسط القرن التاسع عشر . ولم تكن فى البلدان الصناعية الأولى ديمقراطية كالتى نراها اليوم ، فحق الاقتراع والترشيح فى المجالس النيابية كان مقصورًا على من يملك حدًا أدنى من الأموال ، أو من يدفع حدًا أدنى من الضريبة إذ كانت الضريبة مقياسًا غير مباشر للثروة . وكانت سلطات هذه المجالس محدودة وكان أهمها إقرار ميزانية الدولة والضرائب .
وكان تكوين النقابات أو الروابط أو الجمعيات العمالية محظورًا حظرًا كاملاً ومؤثمًا فى قانون العقوبات . فالطبقة الرأسمالية " ليبرالية " بمعنى حرصها على عدم تدخل الدولة فى أمور الملكية الفردية وأوجه استعمالها وتنميتها . أما الديمقراطية بمعنى حقوق الإنسان من حيث هو مواطن فحسب فلم تعرف إلا فى بعض الدول قرب نهاية القرن(٢١) . وإزاء هذه الأوضاع تصدر العمال صفوف الاحتجاج ورفض الأوضاع القائمة والمطالبة بالتغيير . وبقدر ما كان القمع شديدًا اتجه العمال إلى المزيد من الجذرية فى مطالبهم ، وعمد بعضهم إلى تخريب المصانع ، وكثرت حالات الإضراب (رغم الحظر والتأثيم) وتجاوز العمال وأنصارهم المطالب اليومية إلى البحث عن مجتمع بديل للمجتمع الرأسمالى . وتعددت النظريات والمذاهب الداعية إلى الاشتراكية أو الشيوعية ، كما تكاثرت المجموعات الثورية السرية .

عاش ماركس فى شبابه التمرد الديمقراطى الذى اجتمع حوله " شباب الهيجليين " الذين رفضوا تقديس الأستاذ الكبير للدولة واقتربت أفكارهم من تلك التى روجها " اللاحكوميون " (ما يسمى عادة بالفوضوية لخطأ فى الترجمة). وحرم بسبب ذلك من فرصة التدريس فى الجامعة بعد حصوله على الدكتوراه ، واشتغل بالصحافة . ولكن التضييق الحكومى على إمكانات النشر دفعه إلى الانتقال إلى باريس . ثم اضطر بعد ذلك إلى الالتجاء إلى بروكسل ، وأمضى السنوات الأخيرة من عمره فى لندن . وتابع ماركس نضال العمال البريطانيين إبان ازدهار الحركة الميثاقية Chartist Movement. كما عاش الثورة البرجوازية الثانية فى باريس فى ١٨٣٠ ، ثم الثورة الشعبية فى ١٨٤٨ فى فرنسا وفى عدد من بلدان أوروبا . ورأى كيف نجحت البرجوازية الكبيرة فى تصفية تلك الثورة وساندت إقامة الإمبراطورية الثانية على يد نابليون الثالث . ثم عرف كل شىء عن أكثر الثورات جذرية حتى ذلك الوقت " كوميونة باريس " فى ١٨٧١ واتفاق بروسيا المنتصرة والمحتلة لجزء مهم من أراضى فرنسا ، والحكومة الجمهورية الفرنسية الوليدة على سحق الثورة والتنكيل بالثوار ، فقتلوا عشرات الألوف ونفوا المئات إلى " ليمان كايين " فى الطرف الاستوائى لأمريكا الجنوبية .

وقد درس ماركس نمط الإنتاج الذى أفرز كل هذا التغيير وشرح آلياته ومشكلاته وجوهر الاستلاب alienation الذى يحدثه فى المجتمع . وأسس توقعه للاشتراكية على أساس أن الرأسمالية قد حولت الإنتاج من عملية فردية إلى عملية اجتماعية بحيث يشترك عشرات العمال فى إنتاج وحدة السلعة ، مع الإبقاء على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، وأن الاشتراكية بتعميم الملكية الاجتماعية تزيل هذا التناقض . واكتشف اتجاه حركة الرأسمالية نحو تكوين احتكارات قبل غيره ، وترك لنا العبارة الشهيرة " المنافسة تقتل المنافسة " . ولكنه لم يذكر شيئًا عن "الإمبريالية " لسبب بسيط هو أن هذه الظاهرة لم تكن معروفة فى أيامه . فالطابع الغالب لعلاقة أوروبا ببقية القارات كان " الاكتشافات الجغرافية "لنهب الثروات الطبيعية وبصفة خاصة الذهب والفضة ، وكان التصدير إلى العالم الجديد يتركز أساسًا فى تغطية طلب المهاجرين الأوروبيين الذين استقروا فى البلدان المكتشفة، ثم نسبة محدودة من القادرين ماليًا فى

بعض تلك البلدان . وقد تنبه ماركس إلى هذه العلاقة على أساس أنها سباق على الموارد الطبيعية والأسواق خارج أوروبا . والواقع أن الرجل كان أوروبيًا بمعنى الكلمة ، فهو يعلن أنه لم يدرس نمط الإنتاج الأسيوى ، كما أنه كان يشارك الرأى السائد فى أوروبا عن أن الهنود الحمر وسكان أستراليا ونيوزيلندا الأصليين أقوام بدائية تترك دراسة أحوالها للمتخصصين فى الأنثروبولوجيا والإتنوجرافيا حيث إنها تنتسب إلى الماضى البعيد فى حياة الإنسان على هذا الكوكب . وذلك كله بعكس آسيا حيث توجد حضارات كبرى فى الصين والهند وبلدان الشرق الأدنى (ما يسمى حاليًا الشرق الأوسط) . وعلى أية حال فهو لم يتوقف عند حقيقة أن الهجرة الأوروبية للقارات المكتشفة كانت هجرة فقراء ضاقت بهم سبل العيش ، وأنها بالتالى ساعدت فى تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية وتزايد الإفقار . ولهذا كان يشارك ريكاردو ومالتس فيما يسميه مؤرخو الفكر الاقتصادى الأكاديميون " اتجاه التشاؤم " .

ج - الإمبريالية

لم يخترع لينين الإمبريالية ، لا اسمًا ولا مسمى . ولكنه عاش فترة تقسيم العالم بين إمبراطوريات استعمارية تستند كل منها إلى قومية واحدة أو تدعى ذلك، وهى الفترة التى امتدت من مؤتمر برلين (١٨٨٤) إلى مؤتمر فرساى (١٩١٩). وشهدت هذه الفترة سيطرة دول أوروبا على كامل القارة الإفريقية (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، أسبانيا ، البرتغال) بحيث لم يبق فيها موقع ليس بيد إحدى هذه الدول [٢٢] . وكانت الحرب العالمية الأولى وكذلك الثانية فى بدايتها على الأقل فى إطار إعادة توزيع المستعمرات لصالح دول المحور (ألمانيا ، إيطاليا ، اليابان) التى كانت ترى أن الأطراف الأخرى قد ظلمتها إذ لم تترك لها إلا القليل ، وبالنسبة لألمانيا ضاع هذا القليل فى فرساى . وكانت الدول الكبرى الأوروبية قد اتخذت بالفعل شكل إمبراطوريات . ففى عشية الحرب العالمية الأولى كان ملك بريطانيا إمبراطور الهند أيضًا ، وكان أهلها يفخرون بإمبراطوريتهم التى لا تغيب عنها الشمس . وتوحد معظم ألمانيا فى إمبراطورية أسرة هوهنزلزن التى حمل ملوكها لقب Kaiser. وكان وريث آل رومانوف يحمل لقب " إمبراطور كل الروسيات " أى روسيا الكبرى ، وروسيا

الصغرى (أوكرانيا) وروسيا البيضاء (بلاروس) ، بالإضافة إلى مستعمرات فى القوقاز وآسيا الوسطى وسيبريا . وكان الجالس على العرش فى فيينا من آل هابسبورج يسمى إمبراطور النمسا وملك المجر ، وكانت فرنسا الجمهورية تفخر "بالإمبراطورية الفرنسية " التى تضم الهند الصينية وأفريقيا الوسطى وإفريقيا الغربية فضلا عن السيطرة على تونس والجزائر والمغرب .. كذلك كان نظام الحكم فى الولايات المتحدة جمهوريًا ، ولكن واشنطون أصدرت فى ١٨٢٣ " مبدأ مونرو " الذى أعلن انتهاء استعمار أمريكا الشمالية والجنوبية . وقد جاء هذا الإعلان بعد التخلص من الوجود الفرنسى والإسبانى فى الجزء الجنوبى من الولايات المتحدة . ولم يبق للأوروبيين إلا جزر البحر الكاريبى وساحل جيانا المحدود المطل على هذا البحر . ولكن الولايات المتحدة توسعت إقليميًا فاشترت ألاسكا من قيصر روسيا ، وحاربت المكسيك وانتزعت خمسًا من الولايات التى هى جزء من الولايات المتحدة الآن . وفى نهاية القرن الماضى حاربت أسبانيا وانتزعت منها كوبا وبورتيريكو وتجاوزت العالم الجديد وانتزعت الفلبين من حكم إسبانيا . وفى أقصى الشرق واصلت اليابان سياسة الوصول إلى مساواة مع دول الغرب بتطوير اقتصادها وقوتها العسكرية وسياستها . وترجم اليابانيون لقب ملكهم (ميكادو باليابانية) إلى إمبراطور بلغات الغرب ، وحاربت اليابان روسيا وهزمتها فى ١٩٠٥ مما مكنها من ابتداء تكوين الإمبراطورية بضم كوريا والنفاذ إلى منشوريا فى سباق إمبراطورى مع الغرب وتحت شعار مغزهو " آسيا للأسيويين " . كانت البشرية تعيش عصر الإمبراطوريات الغربية الاستعمارية المتنافسة والتى تشجع التعصب القومى وتبنى القوات العسكرية وتخوض حروب " توسيع الإمبراطورية " بكل الحماسة المطلوبة .

وكان من المستحيل ألا تفرض هذه الظاهرة نفسها على أهل الفكر ، وأحسب أن أول من كتب عنها كان هويسون فى ١٩١٣ ، ومن أبرز من نقبوا فيها شومبيتر وستيرنبرج ، وباركرمون[٢٣] .

ولم يقف لينين عندما تصدى لدراسة الإمبريالية عند النظريات الفلسفية أو السياسية ، وإنما ركز على ما يمكن أن يكون قد طرأ على نمط الإنتاج من تطورات. والتقط مقولة ماركس عن نزوع الرأسمالية نحو الاحتكار . ولم يكتف

بالمقولة النظرية وإنما درس إمبيريقيًا أوضاع الرأسمالية التى تكاملت فى بداية القرن العشرين . وقد أثبتت هذه الدراسة أن الاحتكارات الكبيرة بأشكالها المختلفة قد سيطرت على الاقتصاد القومى فى الدول الاستعمارية التى بنت الإمبراطوريات . ثم انتقل إلى دراسة أنشطة الرأسمالية الاحتكارية هذه فاكتشف أهمية النشاط المالى وأولويته لدى الاحتكارات الكبرى واستخدامه فى السيطرة على سلوك الشركات الصناعية . وسجل بتحليل عميق اشتغال الاحتكارات بتصدير رأس المال بعد أن كانت الرأسمالية الصناعية تصدر المنتجات . وهى تصدر أساسًا إلى بلاد إمبراطوريتها ، ولكنها قد تصدر لبلدان أخرى إذا حرصت على الاستثمار فى تنمية إنتاج بعض المواد الأولية . وقد ذكر ضمن تحركات رأس المال الكبيرة مصر وديون الخديو إسماعيل التى شاركت فى تقديمها بيوت مالية فرنسية وإنجليزية وألمانية . وكان سبب هذا التوجه نحو تصدير رأس المال إلى خارج الدول الاستعمارية حقيقة أن العائد عليه فائدة كان أو ربحًا أعلى بنسبة كبيرة من عائد الاستثمار فى الوطن الأصلى . وهكذا لم تتم السوق القومية بشكل يزيد من القوة الشرائية للأجور ويرفع مستوى المعيشة كما أكد الاقتصاديون المتفائلون من أمثال B.j. Say ومن مشى على دربه بعكس رأى المتشائمين الذين سبقت الإشارة إليهم .

وقد مكنت دراسة الإمبريالية لينين من اكتشاف حركة التحرر الوطنى ودورها . فقد أثبت أن الاحتكارات الاستعمارية تستغل شعوب المستعمرات على نحو أبشع من استغلالها الطبقة العاملة فى الدولة الاستعمارية . ولم تكن أحداث الثورة العرابية فى مصر والحركات والهبات المعادية لبريطانيا فى الهند مجهولة منه . ولذا طرح مفهوم التحالف الموضوعى بين حركة البروليتاريا فى أوروبا وحركة التحرر الوطنى فى المستعمرات ذلك، لأن اختلاف الأهداف المباشرة بناء الاشتراكية فى أوروبا والتحرر من السيطرة الأجنبية فى (المستعمرات) لا ينفى حقيقة أن العدو مشترك . كما أن كل هذه الشعوب لا مصلحة لها فى حروب إقتسام المستعمرات وإن كانت تقدم لها الضحايا والتضحيات . ومع ما كتبه لينين امتد التضامن الأممى إلى حركة التحرير الوطنى فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وقد استمرت ظاهرة الإمبريالية تحكم العالم وتخضع فى التحليل الأخير لتفرد مصالح الرأسماليات المالية الاحتكارية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وما نريد إبرازه فى هذا الشأن هو أن لينين كان يعرف أن الرأسمالية تتطور باستمرار ، تطورًا كميًا فى الأصل ولكنه يؤدى إلى تطور كيفى ينقلها من مرحلة إلى مرحلة . وهذا المعنى واضح فى عنوان كتابه وإن اختلفت ترجمات عنوانه الروسى، فالبعض قال " الإمبريالية أحدث مرحلة فى تطور الرأسمالية " . وبالإنجليزية latest آخر بمعنى أخير كما يقال فى عالم الأزياء " آخر صيحة" latest fashion، أو فى الفن حين يقال عن التصوير التجريدى إنه آخر صيحة فى فن التصوير . وكل ذلك لا يعنى بأية حال أن التغيير أو التطور ينتهى عند هذا الحد . وحتى عند من يترجم إلى Highest، أى المرحلة العليا فى تطوير الرأسمالية فإنه لا يعنى جمود الرأسمالية عند هذا الحد . وإذا كان لينين يظن أن انتصار الاشتراكية القريب لن يترك للرأسمالية العمر الكافى لدخول مرحلة جديدة فإن ظنه لا يعدو أن يكون ثمرة تقدير شخصى لا يستطيع أن يقيم البرهان الحاسم على صحته . ولذلك ليس هناك ما يدعو إلى الرفض العلمى لواقع انهيار الاشتراكية السوفيتية وتجدد الرأسمالية . قد يكون ذلك مخيبًا للملايين الذين علقوا آمالهم على النجاح المطرد للاشتراكية وأفول الرأسمالية ولكن لينين لم يجزم بحتمية انتصار الاشتراكية وإنما رجحه فقط .

وواضح قبل الدخول فى أى تحليل أن الإمبريالية كما حللها لينين وكما كانت قائمة بالفعل فى عصره قد اختفت . ولا ينبغى أن يفجعنا هذا القول لأنه لا يعنى إطلاقًا نهاية الاستغلال الرأسمالى وبالتالى حركة الجماهير المتمردة عليه . وعلى العكس أوضاع الرأسمالية العالمية الآن تزيد من حجم الاستغلال وبتكلفة أقل عما كانت تتحمله فى الماضى . ويكفى أن نتأمل كيف ناضلنا وقاتلنا واستشهد منا الكثيرون لطرد المستعمر من أرضنا والقضاء على نفوذه الثقافى والاقتصادى والسياسى فى بلادنا . ثم هانحن أولاء نحنى رءوسنا أمام العدو الذى طردناه نرجوه أن يعود لنا مستثمرًا يحظى بمزايا تذكرنا فى مصر بعصر الامتيازات الأجنبية . وربما اقتصرت تكلفة العودة إلى مستعمرة سابقة على الرشوة التى تقدمها شركة كبرى لتحصل على مزايا خاصة بطريقة غير مشروعة

٦-٢- الرأسمالية الكوكبية

أ - الشركات متعدية الجنسية

تختلف الشركات الكبرى التى تهيمن على اقتصاد العالم عن الاحتكارات الكبيرة التى كانت السمة الأساسية فى مرحلة الإمبريالية من عدة وجوه أساسية من أهمها :

١- كانت الاحتكارات السابقة تركز معظم نشاطها داخل إطار إمبراطورية استعمارية وكانت ترفع شعار الوطنية وتبذل كل الجهد فى نمو الاقتصاد القومى فى الدولة الاستعمارية على حساب اقتصادات المستعمرات وشبه المستعمرات ، وتحاول حماية السوق القومية من المنافسة الخارجية بقدر الإمكان . وكان لبعضها فروع أساسًا داخل أراضى الإمبراطورية وأحيانًا خارجها فى مجال التعدين والطاقات الأحفورية وبعض النشاط المالى أو التجارى فى أضيق الحدود . وعلى العكس ينتشر نشاط الشركة متعدية الجنسية فى عشرات الدول وتحاول الاستفادة من أية ميزة نسبية فى أية دولة دون أفضلية لبلد المقر القانونى . كما تنتقى كوادرها على أساس الكفاءة والأداء وبغض النظر عن جنسية أى منهم . وتحصل على تمويل محلى من كل بلد يمتد إليه نشاطها الذى قد يكون فرعًا أو شركة مملوكة بالكامل أو شركة مساهمة نشأت فى ظل القانون المحلى وتبيع أسهمها لمواطنيه وتقترض من بنوكه أو من الجمهور مباشرة فى شكل سندات كما تجتذب مدخرات كبيرة من بلدان العالم الثالث من خلال البنوك والبورصات العالمية . وفى حالات معينة تقتصر مبيعات الشركة فى بلد المقر الرسمى على نسبة ضئيلة من إجمالى المبيعات . ومن أشهر الأمثلة فى هذا الصدد : نستلة ، وسيبا جيجى فى سويسرا ، وفيليبس فى هولندا وإريكسون فى السويد . وحين تنشط الشركة فى سوق كبيرة كسوق الولايات المتحدة تحتل مبيعاتها فيها نسبة عالية من إجمالى مبيعاتها . وعلى سبيل المثال تبلغ مبيعات شل أويل فى أمريكا ٢٤,٤٪ من إجمالى مبيعات الشركة الأم : رويال دتش شل ، كما أن مبيعات هوندا الأمريكية ٤٢٪ من إجمالى مبيعات هوندا اليابانية المقر . ومبيعات باير أمريكا ٢٥,٥٪ من إجمالى مبيعات الشركة الأم . أما سيجرام الكندية فإن

مبيعات الشركة التابعة لها فى الولايات المتحدة تصل إلى ٨٠٪ من إجمالى مبيعات الشركة الأم .. والأمثلة كثيرة . وهذه الظاهرة تكاد أن تمحو أية صلة خاصة بين الشركة وحكومة واقتصاد بلد المقر . ومن الملحوظ اختفاء عادة نسبة الشركة إلى جنسية معينة ويكتفى بتعبير دولة المقر home country، والمقر إجراء قانونى ليس له بالضرورة معنى الانتماء ولا يقتضى وجود نشاط الشركة الأساسى فيه .

٢- كانت الاحتكارات مرتبطة دائمًا بصناعة محددة تشكل نشاطها الأساسى بغض النظر عن المنتجات الثانوية by-products. وكان الاقتصاديون يسمون نمو الاحتكارات " التكامل " ويميزون فيه بين التكامل الأفقى والتكامل الرأسى . والأول إتفاق بين مجموعة شركات تنتج سلعة أو مجموعة سلعية واحدة على الالتزام بأسعار معينة أو على توزيع للأسواق ..إلخ وكان الاسم الشائع له " الكارتل " ، وهى ثانى أشكال التكامل بعد اندماج شركتين أو أكثر كانت متنافسة فى صناعة واحدة . أما التكامل الرأسى فكان يعنى الاشتغال بكل مراحل إنتاج سلعة معينة من المادة الأولية وحتى بيع السلعة النهائية بقصد إلغاء الأرباح الوسيطة أو السيطرة عليها بما فى ذلك شراء الشركات المغذية لصناعة مثل صناعة السيارات . وهو ما كان يسمى " الترست " أما الشركات متعدية الجنسية فإن من أهم سماتها تعدد الأنشطة التى تشتغل بها دون أدنى رابط فنى بين المنتجات المختلفة . كما سبق أن أوضحنا بعض الأمثلة (ص٧) ونضيف هنا أمثلة أخرى . فشركة التليفون والتلغراف الدولية تملك مثلًا شركة فنادق شيراتون وشركة " تايم وارنر " تشتغل بعدد كبير من شركات النشر والإعلام والملاهى : من ستوديوهات هوليود إلى المجلة الأمريكية الشهيرة Time إلى شبكة الأخبار CNN مرورًا بالتليفزيون بالكابل . وتلك مظاهر نشاطها الرئيسية التى لا تمنعها من تملك صحف أخرى ومحطات تليفزيون . وبصفة عامة تعمد الشركات متعدية الجنسية إلى تنوع شديد فى النشاط لاعتبار اقتصادى مهم هو تعويض الخسارة المحتملة فى نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى لها أسواقها المتميزة . والهدف هو أن ينمو الربح سنويًا بانتظام رغم كل التقلبات فى الأسواق . وقد يصل الأمر إلى أن مجموعة مالية تفصل فصلاً كاملاً بين شركات تحمل اسم

الشركة الأم مضافًا إليه مجال نشاط خاص . وفى العادة تدخل كل شركة من هذه المجموعة كشخص اعتبارى مستقل فى قوائم ترتيب الشركات . وفى قائمة مجلة " فورشن " نرى سبع شركات ميتسوبيشى متفاوتة المكانة : ميتسوبيشى السيارات ، ميتسوبيشى الكهرباء ، بنك ميتسوبيشى ، وميتسوبيشى للصناعات الثقيلة ، ميتسوبيشى للكيماويات ، ميتسوبيشى المصرفية ، وميتسوبيشى للمواد . وهكذا يظهر بجلاء الاختلاف العضوى والتنظيمى بين احتكارات الأمس التى كانت تحمل فى حالات كثيرة اسم شخص أو أسرة (فورد ، فرانكلين ، كارنيجى .. إلخ) والشركات متعدية الجنسية . ولا غرابة بعد ذلك فى أن تكون الشركات متعدية الجنسية وراء الجات ومنظمة التجارة العالمية ، فمن يقتحم الأسواق العالمية لا يريد أن تعوقه حدود اقتصادية حتى مع بقاء الحدود السياسية .

٣- كان موقف الاحتكارات إزاء التطور التكنولوجى يتسم بالحذر من التجديد وغلبة المحافظة . وذلك لغياب حظر المنافسة القوية داخل الأسواق القومية ولظروف الكساد الأعظم (١٩٢٩ _ ١٩٣٤) أما الشركات متعدية الجنسية فإن التطور التكنولوجى عمودها الفقرى . فهى من حيث الإدارة فى أشد الحاجة لثورة المعلومات والاتصالات ، وهى الممول الأساسى - بعد الدولة - لعمليات البحث والتطوير . فتجد مثلاً أن الإنفاق المحلى على البحث والتطوير فى ألمانيا ٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى (أى ٣٧,٢ مليار دولار) يسهم فيها المال العام بنسبة ٣٧٪ والصناعات المختلفة بنسبة ٦٠,٢٪ . وهذا التوزيع فى اليابان ٢١,٨٪ ، ٦٨,٢٪ على التوالى ، وفى الولايات المتحدة ٣٩,٢٪ و٥٨,٧٪[٢٤]. وسبب ارتفاع الإنفاق العام فى أمريكا أهمية بحوث السلاح وبحوث الفضاء . وبصفة عامة أصبحت المعرفة العامل الحاكم والحاسم فى الحياة الاقتصادية ، وهى فى التحليل الأخير السلاح الأساسى للشركات متعدية الجنسية فى تعاملها مع مختلف البلدان وبصفة خاصة أقطار العالم الثالث التى يندر أن تمارس عمليات بحث وتطوير ، ومن هنا كان من الضرورى أن تتوفر لهذه المعرفة الحماية القانونية الشاملة . وهذا باب كامل فى جات ١٩٩٤ باسم : " حقوق الملكية الفكرية " الذى يتجاوز براءات الاختراع التقليدية والعلامات التجارية إلى المعرفة التى كانت تتاح قبل ذلك فى حدود سنوات معدودة وأصبحت

اليوم سندًا للمطالبة بثمنها - حتى بعد أن تنشر فى الكتب والمجلات - عند استخدامها فى إنتاج سلعة باسم متميز وعلامة تجارية خاصة بالمنتج وبعيدًا عن شبهة التقليد أو التزييف فى التعامل التجارى .

٤- زاد دور النشاط المالى الذى جعله لينين سمة الرأسمالية الإمبريالية إلى أبعاد غير مسبوقة . وساعد على ذلك عدة أمور ، فهناك أولًا فقدان الدولة لحقها السيادى المطلق فى خلق النقود إذ غمرت أشكال النقود المصرفية الأسواق وأخذت مكانها فى تعامل المواطنين اليومى . وفى كثير من الأحوال لا تخضع هذه النقود لرقابة بنك مركزى ، فما يسمى Euro currency وحدات نقدية مقومة مثلا بالدولار خلقتها فروع بنوك من دولة معينة لتستخدمها فى دول أخرى . وبالتالى لا تخضع لرقابة لا من البنك المركزى الذى يحكم إصدار هذه العملة ، ولا للبنك المركزى فى الدول التى تتداول فيها . وزاد الأمر صعوبة اختفاء أسعار الصرف الثابتة وتعويم كل العملات . وبمساندة البنوك يضارب الناس فى الأسواق النقدية وأسواق سعر الصرف بمبالغ خيالية . فحجم التعامل اليومى فيها وصل إلى تريليون دولار . كما أن عمليات الدمج (بالتراضى) أو الاستيلاء (أى عرض شراء أسهم الشركة فى البورصة بسعر مجز بهدف جمع كمية منها تتجاوز حجم ما تسيطر عليه المجموعة التى تدير الشركة حاليًا) لا يتصور بدون مساندة من المؤسسات المالية . وكل عملية من هذا النوع توفر أرباحًا كبيرة واستثنائية للقائمين بها : إصدار أسهم إضافية يأخذون منها نسبة محترمة ، عمليات إصدار junk bonds وهى نوع من السندات ليس له قيمة تذكر حاليًا ، ولكن نجاح عملية الاندماج بما يتيحه أمام الشركة من فرص ربح ضخمة سيرفع قيمتها فى الأسواق . ومن ناحية ثالثة تدفع ظروف النمو الاقتصادى البطىء أو موجات الانكماش المسئولين فى هذه الشركات إلى الحذر من الاستثمار الإنتاجى وتفضيل استخدام فائض السيولة لديها فى عمليات المضاربة فى أسواق الصرف وأسواق الأوراق المالية . وكدليل على غلبة الطابع المالى أذكر أن إجمالى إيرادات القطاع المالى (بنوك وتأمين ومؤسسات إدخار واستثمار ..) تبلغ ٢٢,٥٪ من إجمالى إيرادات الشركات الخمسمائة الكبرى الواردة فى قائمة فورشن . ونجد على العكس أن نصيب التعدين ، والمعادن ، والمنتجات المعدنية لم تزد إيراداتها عن

٢,٨٪ . وأهم الصناعات التى احتفظت بأهميتها صناعة السيارات ، تكرير البترول ، والأجهزة الكهربائية والإلكترونية . وأخيرًا جاءت صناعة السفن فى المرتبة الدنيا بين الصناعات والأنشطة التى بلغ عددها ٤٥ ، وعلى العكس جاءت التجارة trading فى رأس القائمة الأولى بإيرادات ١٩,٦ مليار والثانية بإيرادات ١,٣٧٨ مليار . وفى خطاب كلينتون عن السياسة الخارجية فى كاليفورنيا (أوائل مارس ١٩٩٩) قال إن الحجم اليومى للمعاملات المالية فى الاقتصاد الكوكبى يبلغ ٢,٥ تريليون دولار .

ب - التوزيع السياسى للشركات متعدية الجنسية

إذا راجعنا قائمة فورشن (٥٠٠ شركة) وجدنا أن ٤١٨ شركة تتخذ مقرها الرسمى فى واحدة من ١٨ دولة عضو فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD من بين أعضائها البالغ عددهم حاليًا ٢٦ دولة . ومعروف أن هذه المنظمة تمثل أساسًا الدول الرأسمالية الأكثر أهمية على مستوى العالم ، وإن أدت اعتبارات سياسية إلى ضم عدد من الدول بصفة خاصة أعضاء فى حلف شمالى الأطلسى . فهى إذًا الوجه الاقتصادى لتحالف عسكرى يضم ١٦ دولة منها تركيا لأهميتها الجغرافية فى إطار الحرب الباردة ورغم أنها ليست دولة صناعية متقدمة . وتبرز فى قمة أقطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية سبع دول كبرى لرؤسائها اجتماع دورى لمحاولة تنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية والسعى للحد من سلبيات التغيرات الحادة فى أسعار صرف عملاتها . ويحلو لعدد من الكتاب أن يطلقوا على هذه المجموعة (G7) اسم مجلس إدارة اقتصاد العالم . فمجموع ناتجها المحلى الإجمالى يمثل ٦٨٪ من إجمالى دول العالم كما هى واردة فى بيانات البنك الدولى [٢٥] وفى هذا شىء من المبالغة لأن هذه الحكومات لا تملك سلطات كبيرة على الشركات متعدية الجنسية . ومن ناحية أخرى تضم الدول السبع هذه المقار الرسمية لشركات متعدية الجنسية بلغ عددها ٤٢٨ شركة من إجمالى الخمسمائة الواردة فى قائمة فورشن . وأخيرًا يبرز بعض الكتاب أن الأغلبية الساحقة للمقار الرسمية للشركات متعدية الجنسية موزعة - على التساوى تقريبًا - بين ثالوث triad جغرافى : الولايات المتحدة ١٥٣ شركة ، والاتحاد الأوروبى (١٥ دولة حتى الآن) ١٥٥ شركة ،

اليابان ١٤١ . وغنى عن الذكر أن كل هذه الدول صناعية متقدمة ، رأسمالية ناضجة ، والحكم فيها برلمانى . كما أنها جميعًا فى الشمال . والحديث هنا عن الشركات متعدية الجنسية بالتحديد السابق وليس مجرد وجود فرعين أو أكثر لشركة مقرها القانونى ونشاطها الأساسى فى دولة واحدة ، وفروعها فى دولتين أخيرين . ولا يعنى تدفق استثمار مباشر فى بلد أن مصدره بالضرورة شركة متعدية الجنسية . فالشركات المشتركة التى تنشأ بين دول العالم الثالث ليست متعدية الجنسية ، وقد تكون متعددة الجنسية إذا تمتع نشاطها فى أسواق كل الدول المساهمة فيها بالمعاملة الوطنية . والحالة الوحيدة التى تستدعى البحث هى الشركات المستقرة فى كوريا الجنوبية والتى امتد نشاطها إلى عشرات الدول كما تنوع من حيث المنتجات تنوعًا شديدًا . وموضوع البحث هنا هو العلاقات بين الشركات الكورية والشركات اليابانية ، وهى وثيقة فى مجال الإليكترونيات . وإذا كانت قائمة الخمسمائة تضم ١٢شركة مقارها فى كوريا فإن بعضها يدخل بلاشك فى تعريف الشركة متعدية الجنسية مثل .L.G الدولية وشقيقتها .L.G للإلكترونيات . وكذا كبرى الشركات الكورية DAEWO (سيارات ، إلكترونيات ، أعمال مصرفية ..) التى جاء ترتيبها بحسب حجم الإيرادات ٣٤ بين شركتين يابانيتين . وأخيرًا قد يكون اختيار المقر القانونى فى أحد بلدان الجنوب ذات النظم السياسية المستقرة لاعتبارات خاصة بالتسويق مثل Jardine Matheson ومقرها هونج كونج .

ولابد أن نتذكر دائمًا أن أوضاع الشركات متعدية الجنسية غير مستقرة وترتيبها يختلف من عام إلى عام . وكما تحقق أرباحا طائلة تحقق فى أحيان أخرى خسائر فادحة . وعلى سبيل المثال رصدت مجلة فورشن عن ١٩٩٧ عشرين شركة حققت خسائر تتراوح بين ٥٤٥,٥ مليون فى شركة Taizei و٤,٣ مليار فى Bamk of Tokyo و Mitsobishi. وقد أشرنا سابقا إلى تحول عمليات الدمج والاستيلاء إلى نشاط يومى يحقق بذاته أرباحًا كبيرة لمن يشتغلون به ومن يعاونهم من محامين ومراقبى حسابات ومحللى أسواق .. إلخ . كما أن هذه العمليات تصطحب بعملية إعادة هيكلة للشركة الجديدة بما يترتب عليها من تسريح آلاف من العمال .

ج - الهيمنة على اقتصاد العالم

تلخص مجلة فورشن (يوليو ١٩٩٨) إجمالى بيانات الشركات الخمسمائة فى عامى ١٩٩٥ - ١٩٩٧ . وإليكم الصورة الناطقة التى تكونت :

نسبة الزيادة		١٩٩٧	١٩٩٥	
٦,٥٪	تريليون دولار	٣٤,٢	٣٢,١	الأصول
١٢,١٪	تريليون دولار	٣,٧	٣,٣	إجمالى قيمة الأسهم
٠,٨٪	تريليون دولار	١١,٥	١١,٤	إجمالى الإيرادات
٣٩,٨٪	مليار دولار	٤٥٢	٣٢٣,٣	إجمالى الأرباح
٣,١٪	مليون عامل	٣٦,٢	٣٥,١	العمالة

وأهم ما يظهره هذا الجدول هو قلة عدد العمال منسوبًا إلى الأصول أو حتى إلى قيمة الأسهم . فإذا قسمنا هذه الأخيرة على عدد العمال نجد أن فى مقابل كل عامل مليارات من الدولارات . وكما أشرنا عاليه إلى " قانون التركز الرأسمالى " واشتداد وقعه فى ظل الرأسمالية الكوكبية ، نرى صحة قانون آخر مما صاغه ماركس وهو قانون التزايد المطرد فى رأس المال العضوى ، أى فى حلول الآلات محل الإنسان . وبالتالى نرى التناقض المتزايد بين زيادة الإنتاج بنسبة عالية نتيجة للتطور التكنولوجى المتسارع وانكماش السوق الداخلية المترتب على تسريح أعداد كبيرة من العاملين وانخفاض الأجور الحقيقية وحتى نتصور الأرقام الواردة بالتريليون يمكن أن نجرى بعض المقارنات مع كميات اقتصادية معروفة ومتداولة . وهكذا نرى مثلًا أن إيرادات الشركات الخمسمائة (١١,٥ تريليون فى ١٩٩٧) تساوى ٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى لمجموع الدول المذكورة فى تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٦ (٢٥,٣ تريليون) . وإذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع (٢٤ دولة) نجد أن مجموع إيرادات الشركات المذكورة يعادل ١٥٩,٨٪ من مجموع إجمالى الناتج المحلى لمائة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من البشر . ويكفى أن تعرف أنه فى ١٩٩٤ كان إجمالى سكان سبع دول يتجاوز عدد سكان كل منها مائة مليون نسمة (وهى الصين ، الهند ،

بنجلاديش ، باكستان ، إندونيسيا ، نيجيريا والبرازيل) ٢٨٠٤ مليون أى نصف البشرية التى قدر عددها لنفس السنة ٥,٦ مليار .

وهذا وضع خمسمائة شركة فقط ، فى حين أن عدد الشركات متعدية الجنسية يقدر أحيانًا بأكثر من ٣٢ ألف شركة (تقرير الاستثمار فى العالم ١٩٩٢ الأمم المتحدة) . وربما كان هذا الرقم مبالغًا فيه بعض الشىء أساسًا بسبب الخلط بين الاستثمار الأجنبى المباشر كمفهوم وحركة متنوعة المسارات وبين الشركات متعدية الجنسية بالمعنى المحدد فى هذه الدراسة . ولكنه لن يكون أقل من عدة آلاف ، وإذا أخذنا هذا فى الاعتبار تيسر تقدير مدى هيمنة الرأسمالية الكوكبية على اقتصاد العالم إنتاجًا وتجارة وكيف تشكل أنماط السلوك والقيم وتنمطها رغم اختلاف الثقافات . فوراء المظاهر التائهة التى تنتشر بصفة خاصة بين الشباب والتى أشرنا إلى بعضها فى أول الدراسة (الغذاء والكساء والموسيقى) هناك هيمنة فعلية فى التكنولوجيا والمنتجات الحديثة . ويجب أن نسلم بعدم التكافؤ الجذرى بين وزير فى دولة من العالم الثالث ومقابله الذى يمثل شركة كبرى متعدية الجنسية . ويزيد من خطر عدم التكافؤ تخلل الفساد مثل هذه العقود . فالغرب يستنكر بعنف فساد الفئات الحاكمة فى العالم الثالث . ونحن ندين الفساد بلا تردد ، ولكن من الواجب عند التصدى للحد منه أن نعرف أن أكبر الراشين على مستوى العالم هم قادة الشركات متعدية الجنسية . وهذا ثابت فى أحكام القضاء الأمريكى فى حق شركات مثل لوكهيد وبوينج ووستنجهاوس .

وهنا يرد السؤال عن أثر الكوكبة على بقية الرأسماليين الذين لم يصلوا إلى هذا الوضع المؤثر . كما كانت الحال دائمًا بتحقق التركز الرأسمالى باستبعاد " المنتجين الجديين " من السوق ، أى بإفلاس عدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة . وتتفاقم أزمة تلك الفئات الرأسمالية فى ظروف تباطؤ معدل النمو الاقتصادى أو فى فترة انكماش . ومن ناحية أخرى يتعذر على أية شركة مشتغلة بإنتاج السيارات مثلًا أن تستمر فى النشاط وتحقق ربحًا معقولاً إذا كان إنتاجها يقل عن مليون سيارة فى السنة . وإذا فعلت ظهرت الحاجة إلى معاملات مستقرة مع الصناعات المغذية لأنه من غير الوارد أو حتى المتصور أن

تصنع شركة واحدة كل مكونات السيارة وتحافظ فى نفس الوقت على مركزها التنافسى دون تأثر بالصرعات . وتقدم الرأسمالية الكوكبية حلاً مرضيًا لجميع الأطراف هو التعاقد من الباطن مع هذه الشركة على أساس اقتصارها على تخصصها فى إنتاج عدد محدود من مكونات السيارة ، وأن تشترى الشركة الكوكبية كل إنتاج الشركة التى انضبطت فى سلوك يميز عصر الكوكبة . ومما يجعل هذا الحل مقبولاً أن الشركات الكوكبية بدأت تمارسه فى مصانعها بمعنى التعاقد على أى مكون أو أى خدمة مع أطراف خارج الشركة . ولما بدأ هذا الأسلوب يغزو صناعة السيارات الأمريكية صفّت جنرال موتورز مثلاً عددًا من المصانع المغذية المملوكة لها على أن تشترى تلك المكونات من شركات أخرى فى أمريكا وفى خارجها بل ومن تويوتا اليابانية التى قيل إنها المنافس الخطير الذى يجب منعه من اقتحام السوق الأمريكية . وأسمى هذا الأسلوب outsourcing . وقد فرضت الرأسمالية الكوكبية أساليب عمل وإدارة تتدنى بحجم العمالة المكتبية على نحو رهيب ، فتصغير الحجم sizing –down هو الكلمة السحرية فى مجتمع الكوكبة . ووصل الأمر إلى تشغيل بعض العاملين فى الإدارة أو فى المعلومات وما يتصل بها من منازلهم بتوفير حاسوب للموظف فى بيته متصل بحاسوب الشركة وفى إطار هذا " العمل عن بعد telework "يتلقى الموظف التعليمات على شاشة الحاسوب الذى يستخدمه بالطبع فى إعداد الرد ثم يرسل رده إلى المقر بنفس الطريقة . وكان دور الرأسمالية الكوكبية حاسمًا فى إنهاء عصر " الصناعات الثقيلة " والمصانع الضخمة الشرهة فى استهلاك الطاقة والملوثة للبيئة . وبدأ عهد المصانع الأنيقة التى تتعامل مع رقائق السليكون وتنتج اثنين أو ثلاثًا من مكونات السلع النهائية والتى يعمل بها حفنة من العاملين ... والتى تعطى الشركة الأم أقصى درجات المرونة فى التخلص من أى مصنع منها . فيمكن عند اللزوم (فى حالة ضغوط سياسية مثلاً) أن يتوقف الإنتاج ويغلق المصنع ببساطة وينتقل الإنتاج إلى مصنع من نفس النوع فى دولة أخرى . ومن هنا تطالب هذه الشركات العمال بأن يتسموا بالمرونة flexibility . فعليهم أن ينسوا العمل حتى التقاعد فى نفس الشركة ، بل وأحيانًا فى نفس المكان ويوفر له القانون ضمانات للاستقرار ولمعاش التقاعد بالإضافة إلى الرعاية الصحية

والاجتماعية . وتبدى الشركات " حسن النية " إذا أقر مفهوم المرونة أن تعين من يريدون العمل بعض الوقت ١٥ - ٢٠ ساعة فى الأسبوع بدل ٣٥ - ٤٠ . وبعض كبار المديرين يذهبون إلى حد حساب أيام العمل التى يتفق عليها على أساس السنة وليس الأسبوع . ومن ثم يحتفظ العامل بحقه فى اختيار أيام وأسابيع أو حتى شهور عمله مادام قد التزم بتقديم مثلاً ١٦٠ يوم عمل على مدار سنة . ولكن الوجه الآخر لتلك المرونة هو عدم استقرار فرص العمل وتغليب نوع من العمل العارض أو ما سمى عند الفرنسيين precarit . والخطر الأساسى هنا هو اهتزاز نظام الضمان الاجتماعى القائم كله على عمالة مستقرة يتخذ أجرها أساسًا لحساب نصيب العمل فى تمويلها وكذلك نصيب صاحب العمل . وفى بعض التنبؤات المتعلقة بمستقبل المجتمعات الصناعية ذهب البعض إلى احتمال اختفاء المؤسسة التى تسمى المشروع entreprise والذى هو فى الاقتصاد الأكاديمى وعند أنصار الريجانية والتاتشرية العمود الفقرى للمجتمع، فسيتناقص عدد العمال ، وسيعمل بعضهم من منازلهم ، فى حين يتردد عدد آخر من العاملين بعض الوقت فقط وقد يختفى أحدهم عن المصنع شهرًا أو أكثر ، وفقدت الإجازات السنوية جوهرها وهى المقابل للعمل المتصل بقية السنة . وأخيرًا يملك صاحب العمل والعامل إنهاء العقد فى أى وقت ، والعقد أصلًا لمدة محددة وينص على إمكانيات الإنهاء قبل انتهاء تلك المدة .

د - هل نودع الدولة القومية قريبًا ؟

شاعت أيديولوجية السوق حتى فى صفوف قوى اليسار . وكل أولئك الذين لم يوجهوا للتجربة السوفيتية نظرة نقدية نافذة وأصروا على أنها النموذج الكامل لبناء الاشتراكية يخشون اليوم أن يتحدثوا عن الدولة أو قطاع الدولة الإنتاجى وأن يقال لهم لقد ثبت انهيار كل النظم التى اعتمدت على الدولة وسلطتها لبناء تنمية أفضل وأشمل وللحد من الاستغلال الطبقى لا فى روسيا وحدها ولكن فى بلادنا ، وفى مصر بالذات . وأصبح إظهار التسليم " باليد الخفية " للسوق _ كما قال سميث قبل مائتين وعشرين عامًا _ كالبسملة قبل كل حديث فى الاقتصاد . ثم تنبه عدد محدود من المحسوبين على الاتجاه الليبرالى إلى أن المجتمع لا يعيش بدون دولة ، وأن السوق على كفاءتها الاقتصادية كثيرًا ما تظلم اجتماعيًا . بل

إن البنك الدولى نفسه بدأ البحث عن تحديد إيجابى جديد لدور الدولة . وواقع الأمر يكذب هذه الإيديولوجية . والقوى الأساسية التى تروّج للسوق بلا حدود ولا قيود هى تلك التى بلغت من القوة حداً تجاوز سلطة الدولة ذات السيادة . ومرة أخرى يحتاج الأمر لتدقيق علمى .

وأول ما يجب أن نذكره فى بداية التحليل حقيقة أن الدولة القومية ، أو الدولة - الأمة كما يقول الناطقون بالإنجليزية nation-state ظاهرة حديثة للغاية فى تاريخ البشرية الطويل ولدت فى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر مع بداية الثورة الصناعية ومولد علم الاقتصاد . وكانت الولايات المتحدة أول دولة على رأس حكومتها رئيس منتخب لمدة محددة يشاركه فى الحكم سلطة تشريعية وسلطة قضائية ، ولكل استقلالها فى الدستور عن الأخرى (٤ يوليو ١٧٧٦) . وقد استهل الدستور بقوله " نحن شعب الولايات المتحدة الأمريكية " فالإشارة هنا واضحة للشعب أو الأمة جمعاء وليس إلى فئة البورجوازية التى أسمت نفسها أو أسماها المؤرخون " جمهوريات " والتى عرفتها إيطاليا وهولندا فى عدة مدن أو أقاليم . ولا غرابة فى هذا الاستهلال فقد كان مثقفو الثورة الأمريكية على صلة وثيقة بمثقفى غرب أوروبا وبصفة خاصة نجوم عصر الأنوار فى النصف الأخير من القرن الثامن عشر . ثم جاءت الثورة الفرنسية وأعلنت فى ١٧٩٣ أنها جمهورية وأن الأمة فيها مصدر كل السلطات ، أما قبل ذلك فإن كلمة دولة كانت تطلق على أملاك أسرة ملكية يتوارث أفرادها العرش إلا إذا أطاحت بها أسرة أخرى(٢٦). والملاحظ فى أول دولتين قوميتين إلغاء النظام الاقطاعى (فرنسا) والاستيلاء على أملاك الإقطاعيين وإعلان أنها ملك الأمة (xbiens nationa) أو لم يكن قائما من الأصل (الولايات المتحدة)وهكذا ولدت الدولتان فى ظروف مهيأة تماماً لحكم البرجوازية أغنى طبقة وأكثرها نفوذا فى أوساط " الانتليجنسيا " وأكثرها دراية بالإدارة . ومنذ قيام الدولة القومية حيث بقيت الملكية بعد اقتصاص سلطات الملك لصالح البرلمان المنتخب ، أدت الدولة القومية خدمات جليلة للرأسمالية . فقد وحدت السوق الوطنية وأنشأت الإدارة المركزية وسنت القوانين المواتية لنمط الإنتاج الرأسمالى ، وأضعفت الفروق الثقافية بين أقاليم الدولة. فوحدة التاج هى التى أبقت على اسكتلندا وويلز مع إنجلترا فى

مملكة بريطانيا المتحدة. كما أن توحيد معظم ألمانيا صاحبه دعم السلطة المطلقة للإمبراطور وإخضاع من بقوا يحملون ألقاب الإمارة على الأقاليم للقوانين البرجوازية الجديدة ..إلخ . وكونت الدولة الجيش الوطنى الذى يحمى أرضها وسوقها فى مواجهة جيرانها حفاظًا على السيادة الوطنية . وكان ذلك فى مصلحة الرأسماليين بالقطع وليس بالضرورة فى مصلحة الفلاحين أو الطبقة العاملة الناشئة . ثم شجعت الدولة " اكتشاف بقاع الأرض "ونهب مواردها وإبعاد المجرمين إليها وحث الفقراء على سكناها . وكان هذا ضروريًا لتفادى ثورات الجياع وأعمال العنف غير المنظم . ثم كان دور الدولة بالتشريع والشرطة وعند الضرورة بالجيش فى حرمان الطبقات الشعبية من حقوق الإنسان والديمقراطية وحق التنظيم وتشكيل نقابات وعند اللزوم القمع الدامى للقوى المعارضة وأعمال الاحتجاج الحادة والثورات الشعبية. وبإيجاز لم يكن للرأسمالية أن تنتشر وتزدهر إلا فى إطار الدولة القومية . كما أن ليبرالية الرأسمالية أدخلت فى نظام الحكم أسلوب التغيير المحكوم الذى يمس الأشخاص والأحزاب ولكنه يحافظ على جوهر النظام الرأسمالى . ففرضت أن يكون الحاكم الفعلى الأول (رئيس الجمهورية ، أو رئيس الوزراء فى الملكية الدستورية) منتخبًا لمدة معينة . وأصبح تبادل الحكم بين الأحزاب المتنفس الرئيسى لسخط الأغلبية أو رغبتها فى تغيير سياسات الحكومة . وهذا بعكس " تأبيد الحكم " الذى لا يترك مجالًا للتغيير إلا بالعنف والإطاحة بنظام الحكم كله . ويجب أن نضيف إلى كل ذلك ما أوضحه لينين من أن الدولة تحمى مصالح البرجوازية كطبقة حتى ضد أفعال بعض أفرادها وجماعاتها التى يمكن أن تهدد حكم البرجوازية كله .

ولم تكن الإمبريالية كما وصفناها ممكنة إلا بالدولة القومية وأيديولوجيتها التوسعية وقواتها العسكرية فى البر والبحر وساستها ودبلوماسيها . وقد قلنا من قبل إن تاريخ الرأسمالية كان سلسلة من الحروب ، وكانت جيوش الدولة هى التى تقاتل ، وتسوق الجنود إلى القتل والذبح ببث روح التعصب القومى بينهم منذ الطفولة ، كما كانت خزائنها مصدر تمويل هنا كله . وعليها أن تجمع بين أنواع الضرائب والإتاوات ما يغطى كل ذلك . وكانت الرأسمالية القومية تجنى ثمار

السيطرة على مواد أولية أساسية بثمن بخس والبيع فى أسواق الإمبراطورية كلها دون حاجز أو عائق وبعيدًا عن منافسة الدول الاستعمارية الأخرى .

فحياة وتطور الدولة القومية كان دائمًا محكومًا بمصالح الرأسمالية القومية قبل كل شيء. ولابد إن يؤثر كل تطور كبير يطرأ على الرأسمالية فى دور الدولة القومية . وقد قلنا ، ونكرر القول ، إن الشركة متعدية الجنسية أيًا كانت جنسيتها فى الأصل تنزع نفسها من الإطار القومى المحدود إلى مستوى أعلى تحكمه أساسًا العلاقات بين الشركات الكوكبية . فأية رأسمالية تعرف بسوقها . وكان الماركسيون يؤكدون أن وطنية البرجوازية تنحصر أساسًا فى احتكارها للأسواق المحلية . وبالتالى فكل شركة تعد الكرة الأرضية ومن عليها سوقًا فعلية أو احتمالية لها وتنافس غيرها فى اقتسامها لا تتقيد باعتبارات حماية السوق الوطنية أو الدفاع عن مصالح الدولة العليا . ألا نلاحظ مع ازدهار أيديولوجية السوق اختفاء الوطنية كقيمة من سلوكنا وكلفظ من لغة حديثنا المكتوب أو المنطوق ؟ وبإيجاز نكرر ما سبق ذكره من أن الرأسمالية الكوكبية لم تعد فى حاجة إلى القوات المسلحة إلا كسوق تورد لها الأسلحة وكمصدر لتمويل بعض أعمال البحث والتطوير . وكلنا نعلم ونرى حتى فى مصر الاستغناء عن الشرطة اعتمادًا على وحدات الأمن الخاصة التابعة للشركة أو المتعاقدة معها . ووصل شيوع بطاقات الائتمان فى دفع ثمن المشتريات حتى فى بلادنا أوسع من الدفع بالشيك . وفى الحالين نحن نتعامل مع نقود مصرفية تصدرها البنوك دون رجوع إلى سلطات الدولة فى أى شيء . وقد استغنت الشركات الكبيرة بصفة عامة عن القضاء فى المسائل المدنية التجارية بالالتزام سلفًا بإجراءات التحكيم . والشركات الآن ليست فى حاجة إلى هيئة البريد لأنها تستخدم الفاكس أو شركات البريد السريع . والأمر فى بلدان العالم الثالث أخطر من ذلك لأن ضعف البرجوازية المحلية الثقافى والإدارى والمالى والإنتاجى يجعلها تجر الحكومة جرًا لمساعدتها ودعمها وحمايتها وإعفائها من الضرائب .. إلخ . وكثيرًا ما تستخدم إفساد ممثلى الدولة وسيلة لاستبعاد المنافس أو خطف عقد على غير أساس من التفوق على العروض الأخرى . وإذا كان أهل الرأى والفكر يدركون أخطار اجتماع الفساد وتدنى الكفاءة وإهمال أوضاع الفقر وما يمكن أن تولده من دعوات

وأنشطة مدمرة ، فإن التيار الغالب عالى الصوت فى مواجهة التوسع فى التعليم أو توفير الخدمات الصحية الأساسية لغير القادرين ، أو دعم سلع ضرورية للبقاء على الحياة . وهم يطالبون كل يوم بتسهيلات وامتيازات من الحكومة والبنوك العامة .

ولاشك فى تراجع الدولة فى البلدان الصناعية المتقدمة وضعفها أمام الشركات متعدية الجنسية والاتجاه الغالب لتخفيض الإنفاق العام ولا سيما فى مجال الضمان الاجتماعى ، وتصغير حجم الدولة وتسريح آلاف من موظفيها . وأصبح رؤساء الدول والحكومات فى زياراتهم الرسمية يحملون عقودًا تجارية خدمة للشركات الكوكبية (ربما مقابل مصلحة شخصية لرجل السياسة أو حزبه). أصبح أكبر الساسة مندوبى مبيعات salesmen لا رجال دول statesman . وليس فى قدرتنا أن ننفرد بتحليل ما يجرى فى الدول الصناعية ، ولكننا نعرف ما يجرى فى بلادنا وغيرها من بلدان العالم الثالث . ومازلنا نرى للدولة دورًا حاسمًا فى التنمية التى لا تتحقق تلقائيًا ومن خلال السوق ولكنها تريد الإرادة السياسية والتعبئة الشعبية والارتفاع بقيمة العمل وإتقانه وإدراك عميق بجدية وقسوة الحرب ضد التخلف ، وقد تعلمنا من تجاربنا خطر الخلط بين الدولة كممثل للمجتمع وبين بيروقراطية الحكومة وفروعها التى يحكمها قانون التكاثر العددى والإغراق الورقى . وبالتالى فنحن نتحدث عن دولة ديمقراطية برلمانية ، ونضيف إلى هذا المفهوم الكلاسيكى عامل المشاركة الشعبية فى كل مستويات اتخاذ القرار بما فى ذلك التوسع فى الحكم المحلى المنتخب وصلاحياته إضعافًا للمركزية ، واشتراك العاملين فى إدارة وحدات الإنتاج واشتراك ممثلى المستفيدين فى وحدات الخدمات وتنشيط مؤسسات المجتمع المدنى وخلق عادة الاعتماد على النفس فرديًا ومن خلال جماعات لا دخل للإدارة الحكومية فيها . فالاعتماد على النفس مطلب مهم للمجتمع بكل مكوناته ومستوياته وليس فى مستوى تنمية الاقتصاد القومى وحده .

وحتى نكمل النظرة إلى مستقبل الدولة القومية لابد من الإشارة إلى اتجاهات تغير فى دور الدولة القومية . فهناك أولاً خصخصة ما يسمى المرافق العامة ، أو مرافق البنية الأساسية مثل الطرق السريعة والتليفون والسكك

الحديدية وشركات الطيران التى كانت تقليديًا تابعة للدولة . وهناك أيضًا انسحاب الدولة من مجال علاقات العمل التى تتركها بيد " الشركاء الاجتماعيين " أى قادة النقابات وممثلى أصحاب الأعمال لتسويتها من خلال عقود عمل جماعية . وفى داخل إقليم الدولة نشأت أقاليم أخذت من الحكومة المركزية جزءًا من صلاحياتها، ففى فرنسا التى اشتهرت بأنها أكثر الدول مركزية فى السلطة صدر فى أواخر الستينيات قانون تقسيم الحيز الوطنى إلى عشرين إقليمًا ومنح كل منها الحق فى انتخاب مجلس للإقليم له صلاحيات كثيرة فى الإدارة والاقتصاد والتخطيط العمرانى .. إلخ ، كما أباح القانون استخدام اللغات الإقليمية التى كانت محرمة منذ عهد نابليون . وفى بريطانيا أقرت الحكومة نظامًا خاصًا فى اسكتلندا التى " أصبح لها برلمانها الخاص . كما أنشأت مؤسسة لإدارة إقليم ويلز . كما طرح بلير فكرة أن تؤدى التسوية السياسية إلى تكوين مجلس من المملكة المتحدة وجمهورية ايرلندا وايرلندا الشمالية واسكتلندا لتوفير إطار واسع للتعاون والتشابك بين الدول . ومن المفيد أن نتذكر أن الولايات المتحدة وألمانيا دول فيدرالية ، وأن إيطاليا عرفت التقسيم إلى أقاليم قبل فرنسا . وأن إسبانيا تعطى صلاحية كبيرة للأقاليم وتخص قطالونيا بصلاحيات أوسع حيث يحتفظ الإقليم بلغته القومية . وأخيرًا ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية نرى نشأة وتطور تجمعات دولية تتجه نحو تشكيل سوق واحدة . وأنجح تلك التجارب بلا شك الاتحاد الأوروبى الذى نشأ فى أواخر الخمسينيات كسوق مشتركة بين ست دول وهو الآن سوق واحدة بعملة واحدة.

وهكذا يتبين المرء أن صلاحيات الدولة القومية تتقلص فى الداخل والخارج معًا . وبالتالى يحق التساؤل عن مصيرها . ولست ممن يتوهمون أن نهايتها قريبة ، ولكن الأمور المؤكدة فى تقديرنا :

١- ضرورة وجود نوع من السلطة السياسية الكوكبية للتوازن مع السلطة الاقتصادية المهيمنة على اقتصاد العالم كله . وأحدث ما يشير إلى ذلك سعى كثير من الدول المهمة إلى وجود نوع من الضبط فى حركة الأسواق المالية التى أغرقت العالم كله فى أزمة مالية خطيرة يمكن أن تتحول إلى أزمة اقتصادية من نوع الكساد الأعظم فى أوائل الثلاثينيات .

٢- بروز الأقلمة regionalism فى إطار الكوكبة . وثمة جدل واسع حول العلاقات بين المستويين : الإقليمى والكوكبى . ودون دخول فى هذا الجدل نقر أن التكامل الاقتصادى بين دول متجاورة ومتشابهة من حيث مستوى التقدم المعرفى والتطور الاقتصادى يعزز القوة التفاوضية الجماعية لأطرافه .

٣- الحكم المحلى الديمقراطى فى مجتمع تحكمه سيادة القانون وحقوق الإنسان هو الحل الأمثل لمعظم مشكلات الأقليات الأثنية أو القومية ويوقف بالتالى التوجهات الانفصالية التى تمزق كثيرًا من الدول والتى تبدو متناقضة تمامًا مع التوجه الغالب نحو تجمعات إقليمية يمكن أن يفضى فى حالات معينة إلى توحيد سياسى .

هـ _ نحو بروليتاريا جديدة

من المعروف استقرار معدلات بطالة عالية فى كل الدول الصناعية مقارنة بأرقامها السابقة . وتبدو نسبة البطالة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا متواضعة ، حوالى نصف ما هو سائد فى دول الاتحاد الأوروبى . ويرجع ذلك أساسا إلى السياسات الرامية لتحسين نتائج الاقتصاد الكلى (معدل النمو ، تخفيض عجز الموازنة ، تخفيض عجز ميزان المدفوعات والاقتطاع من نفقات الصحة والتقاعد ..إلخ) على حساب التردى فى أجور العمال . كما أن هزيمة وتمزق الحركة النقابية[٢٧] يجعل احتجاجاتها خافتة ومحدودة الأثر ، والمواطن الأمريكى الباحث عن عمل يقبل أى عمل ولو كان دون مؤهلاته المهنية وبأجر أقل من الحد الأدنى التأشيرى للأجور، لأنه نشأ فى مجتمع بالغ الفردية ولم يتعود على حماية اجتماعية شاملة كما هى الحال فى أوروبا . وتبدو الحكومات عاجزة تماما أمام البطالة ولاسيما المستقرة٥٠٪ (من الإجمالى) وبطالة الشباب الذى لم يعمل قط بانتظام بعد تخرجه من المدارس أو الجامعات ، وتقدر نسبة هؤلاء بحوالى ٣٠٪ من إجمالى البطالة . ومعروف أنه بالنسبة للشباب الذين فقدوا بسبب السن التأمين على الأسرة دون أن ينقلوا إلى التأمين من خلال العمل وبالتالى لا تأمين يظلهم ولا مورد محددًا ومنتظمًا . وقد لاحظنا أن الشركات متعدية الجنسية لا تعير هذا الموضوع أى اهتمام . فهى مثلًا تنقل مصانعها كثيفة

العمالة أو الملوثة للبيئة لبعض بلدان العالم الثالث مع بقاء الشركة قانونيًا فى دولة المقر . وهو ما سمى فى فرنسا delocation وتسميه البعض tele-production أى الإنتاج عن بعد . وقد وقفت طويلًا أمام حدث وقع فى فرنسا أوائل ١٩٩٦ حين اجتمع رئيس الوزراء مع ممثلى العمال وأصحاب الأعمال لإيجاد مخرج ولو جزئى من الأزمة التى أدت إلى إضرابات واسعة وطويلة فى خريف السنة السابقة . وبعد الوصول إلى اتفاق بحوالى أسبوع سمعت على التليفزيون الفرنسى أن رئيس الوزراء دعا ممثلى ١٩ شركة متعدية الجنسية تمارس نشاطها فى فرنسا إلى مأدبة غذاء ليشرح لهم الموقف . فهذه الشركات ليست كلها أجنبية ومنها بالقطع من مقره الرسمى فرنسا ولكنها لا تعد نفسها طرفًا فى حوار فرنسى – فرنسى محلى ولا تفكر فى أى تنازل للعمال وإذا أتى العمال بما يضر بأرباح الشركة كان الرد الفورى إغلاق المصنع ونقل النشاط إلى دولة أخرى داخل الاتحاد الأوروبى أو خارجه .

إن مسرح الصراع الطبقى فى الدول الرأسمالية محكوم بتناقض لم يكن من السهل تصوره قبل عقدين أو ثلاثة . فالعمال هم الذين رفعوا تاريخيًا شعار الأممية، وناضلوا من أجله فى أوروبا على الأقل وتغنوا به(٢٨) وكانت الرأسمالية القومية تتهمهم بالخيانة والعمالة لأعداء الوطن والإمبراطورية . واليوم نشاهد العكس تمامًا : الشركات الكوكبية الكبرى توحد أسواق العالم والطبقة العاملة والحركة النقابية ممزقة ومشتتة ولا تملك رؤية واضحة . بل إن بعض النقابات الأوروبية تتبنى مفهوم أن البطالة عندهم نتيجة للاستيراد من دول أسيوية تنخفض فيها الأجور انخفاضًا شديدًا وتنضم بالتالى إلى من يعدون هذا الوضع " إغراقًا " يبيح فى أحكام الجات ١٩٩٤ فرض ضريبة جمركية تعادل الفرق بين تكلفة العمل عند المنتج وعند المستورد . ومن المسلم به أن شبح فقدان العمل بسبب استقرار البطالة وتوقع نمو اقتصادى بلا عمالة جديدة يحمل العمال على قبول تنازلات حتى فى مستوى الأجور الحقيقية . ولكن نرى من ناحية أخرى أن البطالة تصيب كثيرًا من الكوادر المهنية والإدارية العالية ، أى تحل بقوم اعتقدوا أنهم على طريق الرقى وزيادة الدخل والتمتع بمستوى معيشة تمارسه الفئات العليا من الطبقة الوسطى ، واستدانوا لاستعجال الاستهلاك . وهم يجدون

أنفسهم فجأة متعطلين وهم فى الأربعينات من العمر وبلا أدنى أمل فى الحصول على عمل من نوع المفقود . ومن ناحية ثالثة ظهر بوضوح أن التطور التكنولوجى يتطلب تأهيلًا عاليًا (المرحلة الأولى من التعليم العالى ، البكالوريوس) ويتعلل أصحاب الأعمال بهذه الحجة ليحصلوا على دعم حكومى يمكنهم من تشغيل شبان بأقل من الأجر الأدنى القانونى بحجة أنها مرحلة تدريب وبعقود لا تزيد مدتها عن سنتين.

وهنا أيضًا أفادنى الرجوع إلى الأصول ، فقد كتب إنجلز قبل ١٢٠ عاما " إن عامل المستقبل سيكون مهندسًا تنفيذًا " . والآن يقول كلينتون فى خطابه فى حفل تنصيبه للمدة الثانية " إن حكومته حريصة على أن تتيح التعليم العالى للجميع Higher education for all " . وقد رأينا أن الكوادر التى كانت تترفع على الطبقة العاملة وتكون أحيانًا نقابات خاصة وتؤمن بأن الهوة بينها وبين البروليتاريا أعمق بكثير من تلك التى تفصلها عن البرجوازية الكبيرة وأن هناك حراكًا طبقيًا إلى أعلا لا ينكره أحد . والآن نرى الاقتصاد يحتاج إلى عمال مؤهلين جامعيًا ، وفى نفس الوقت تهدد البطالة كل مزايا الكوادر وكل هذا نتيجة طبيعية للتطور التكنولوجى المعتمد على العمل الذهنى وليس على العمل اليدوى . والتداخل القليل باليد يحتاج إلى معرفة كبيرة بالآلة التى يتعامل معها الإنسان . ولهذا أعتقد أن بروليتاريا القرن القادم ستكون أساسًا من أصحاب الياقات البيضاء ، وأن العمل اليدوى سينحصر فى أضيق الحدود . وهذا ما يطرح على الحركة النقابية فى أوروبا بالذات تحديات كثيرة فى إعادة النظر فى أوضاعها وأساليبها والتوجه نحو استقطاب العمالة المؤهلة والاستفادة من طاقاتها . ونأمل عندئذ أن ينظر النقابيون فى الغرب إلى تدنى مستويات الأجور عندنا نظرة علمية وتقدمية ، علمية بمعنى قياس الأجر والإنتاجية فى الحالتين . وأعتقد أن تدنى مستوى التأهيل فى معظم بلدان العالم الثالث يحول دون ارتفاع إنتاجية العمل بانتظام من سنة إلى أخرى كما يجرى فى الدول الصناعية المتقدمة . والنظرة التقدمية تقتضى التضامن مع عمال العالم الثالث فى نضالهم من أجل الديمقراطية والحريات النقابية وتحسين الأجور الحقيقية وإتاحة التأهيل والتدريب المتكرر لرفع الإنتاجية . وعلينا نحن أن نحمل إليهم الرسالة . وأخيرًا

وقع فى أوروبا أول إضراب على مستوى ثلاث دول من أعضاء الاتحاد الأوروبى . فحين أضرب عمال مصنع سيارات رينو فى بلجيكا لأن الشركة قررت غلقه ، سارع عمال الشركة فى فرنسا إلى إعلان التضامن معهم . بل إن عمال مصنع الشركة فى إسبانيا انضموا للاحتجاج رغم تلويح الشركة بأنها ستوسع المصنع الإسبانى لتعويض إغلاق المصنع البلجيكى . والتقى ممثلو النقابات من البلدان الثلاث فى مسيرة مهيبة فى شوارع باريس وعندئذ وجد القضاء فتوى قانونية إجرائية استند إليها فى أمر رينو بوقف تنفيذ قرار الإغلاق .

و - ونحن فى العالم الثالث

كيف تنظر الرأسمالية الكوكبية إلينا حالاً ومستقبلاً؟ تقتضى الإجابة على هذا السؤال التعرف على ما آل إليه أمرنا .

١ - فقدت معظم أقطار العالم الثالث بانتهاء الحرب الباردة كل أهمية استراتيجية . ففى ظل المواجهة العالمية كانت أرضنا كرقعة الشطرنج إذا خرجت منها دول الغرب سارع إليها الاتحاد السوفييتى وحلفاؤه ، والعكس صحيح . ومن ثم كان من النادر أن تبقى إحدى دولنا دون وجود أو على الأقل تفرد أحد القطبين . أما الآن وقد أصبحت " الحرب العالمية "مستبعدة فى المستقبل المنظور لم يعد لدولنا أهمية استراتيجية .

٢ - فقدت ملكية الموارد الطبيعية أهميتها وانخفضت أسعارها فى بعض الأحوال إلى مستوياتها إبان الكساد الأعظم (١٩٢٩ - ١٩٣٤)، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية فى البلدان الصناعية . فقد تراجع نصيب الصناعة فى اقتصادها لصالح قطاعات الخدمات ، كما أن الصناعة تتجه إلى مجالات التكنولوجيا العالية التى تستخدم قدرًا محدودًا للغاية من المواد الأولية . كذلك كان تطوير التكنولوجيا فى اتجاه تخفيض مكون الطاقة والمواد الأولية أو ما يسمى Energy and material saving technologies. كما أن الوعى بقضايا البيئة دفع نحو التخلص من صناعات شديدة التلويث ، ومن ثم يمكن أن تنقل للعالم الثالث . وأخيرًا ، وليس هذا أقل الأمور أهمية ، خلّقت البلدان الصناعية مواد جديدة أفضل مما نجده فى الطبيعة . فالبلاستيك الصلب أكثر مقاومة

وأطول بقاء من الصلب المخصوص ، على سبيل المثال . ويعنينا كعرب أن ندرك أن البترول مادة أولية يسيطر على سوقها المشترون تمامًا . ودون دخول فى تفاصيل هذا الموضوع نكتفى بالتنبيه إلى أن سعر البترول حاليا (حوالى ١١ دولارًا) يعادل أربعة فقط من دولارات ١٩٧٣ . كما نلاحظ أننا بعد حرب ١٩٧٣ كنا نهدد بقطع البترول عن الدولة التى تعادينا . وليس أدل على انقلاب علاقات القوى من أن الغرب هو الذى يقاطع بعض الدول المصدرة للبترول ليحرمها من الحصول على عائداته : ليبيا ، العراق وإلى حد ما إيران . ولنا أن نتخيل إلى أى حد سيهبط سعر البترول عند استئناف التصدير من العراق (أكبر مصدّر بعد السعودية وأشد الأقطار المصدرة حاجة إلى أموال ضخمة لتعمير ما خربته حروبه) .

٣ - لم تحقق التنمية فى الخمسين سنة المنصرمة ما كان مأمولًا فيه فى معظم دول الجنوب بل لقد تراجعت أوضاع عدد من البلدان إلى أقل مما حققته فى الستينيات من معدلات نمو[٢٩] ومازال الفقر والجهل والمرض سمة أغلبية السكان فى الجنوب . ووصلت الأمور فى بعض الأقطار إلى انهيار " الدولة القومية " . وقد زاد عدد السكان ، ولكن الفقر لا يجعل لهم " الطلب " بالمعنى الاقتصادى . ولهذا ليست أسواق معظم بلادنا سوقًا كبيرة تغرى الشركات الكوكبية .

٤ - معونات التنمية الرسمية فى طريقها إلى الاختفاء فيما عدا ما يمكن أن يقدم كمعونة إنسانية فى ظروف بالغة القسوة ومؤقتة . وهذا التخفيض المتوالى حتى الإلغاء الكامل يدخل ضمن إجراءات تخفيض الإنفاق العام وضرورة تصفية عجز الميزانية المزمن وتصغير الدولة بصفة عامة . وما قصة " الشراكة " التى تبشر بها دول من الشمال إلا تعبيرًا عن بديل لمعونات التنمية يتمثل فى قدر أدنى من المعونة الفنية وترك الإسهام فى تمويل مشروعات التنمية للاستثمار الأجنبى المباشر ، فليس من مهام الدولة - فى ظل أيديولوجية السوق - أن تستثمر وتنتج . وبسبب زيادة البطالة والفقر فى البلدان الصناعية يندد عدد من الكتاب والسياسيين بما يسمونه تبديد الموارد فى الخارج ، مؤكدين أن الفقر فى الداخل يجب أن يستحوذ على اعتمادات معونات التنمية حاليًا . وإزاء المعاناة

الداخلية قل اهتمام الرأى العام بالفقر فى العالم وبقضايا التنمية فى العالم الثالث . ووجد الجميع حجة دامغة فى واقع فشل التنمية رغم كل ما قدمه الشمال من معونات ، وأن الجماهير الفقيرة لم تنل من تلك المعونات إلا الرذاذ ، فى حين استقر الجزء الأعظم فى حسابات الفئات الحاكمة لدى البنوك فى الخارج .

٥ - بدأت الشركات الكوكبية تفرض وجهة نظرها فى التعامل مع مختلف الدول النامية على وجهة نظر الحكومات ووزارات الخارجية . فالمصالح العليا للدولة بتعبيرها السياسى تتراجع أمام المصالح الاقتصادية للشركات الكوكبية . وتختلف معايير التعامل بالتالى . ففى الأصل كان النفوذ السياسى والاقتصادى لدولة معينه هو المفتاح إلى أسواقها بما يحقق الربح للشركات التى تحمل جنسيه تلك الدولة . أما الآن فإن الشركات الكوكبية هى التى تقيمّ أوضاع كل دولة فى الجنوب وتزن احتمالات وحجم الأرباح التى تتحقق للشركات التى تمد نشاطها إليها. وفى نزاع بين وزارة الخارجية وتجمعات رجال الأعمال يزداد نفوذ هؤلاء يومًا بعد يوم . فقد نجحت تلك الجماعات فى إعادة التمثيل الدبلوماسى بين الولايات المتحدة وفيتنام رغم أن مشكلة الأسرى والمفقودين من الأمريكيين لم تحسم بعد . كما أن سياسة واشنطن إزاء كوبا محكومة بمصير الصراع بين قيادات الأعمال من جهة ومافيا المخدرات الكوبية فى فلوريدا من الجهة الأخرى . وفى أوروبا تريد الشركات الكبرى توحيد السوق المشتركة والعملة الواحدة فى حين يعرف المجتمع اتجاهات تعارض هذا المسعى وتحرص على استقلال الدول الأعضاء . وفى فرنسا يسير اتحاد أصحاب الأعمال على أنهم لا يتدخلون فى السياسة . ومع ذلك تدخل الاتحاد علنا فى الاستفتاء حول معاهدة ماستريخت ليحض الناخبين على أن يقولوا نعم . وآخر حدث ذو دلالة فى هذا الصدد أن تونى بلير عين رئيس شركة " بريتيش بتروليوم " - رقم ٢٧ فى قائمة فورشن - وزيرًا للشئون الأوروبية متجاوزًا بذلك الخلاف بين " المشككين " فى المسعى الأوروبى والمتحمسين له ، وكلاهما موجود فى الأحزاب البريطانية الثلاثة .

٦- ويمكن أن نوجز موقف الشركات الكوكبية من العالم الثالث على النحو الآتى : المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية

مثلًا لا تستحق البقاء ، وهى حاليًا عبء على البشرية يمكن أن يعرقل تقدمها الذى حكمه دائمًا قانون " البقاء للأصلح " . وبالتالى يجب إسقاط البلاد التى تعيش رغم كل المساعدات فى حال فقر الأغلبية من سكانها ، من حساب هذه الشركات ، وأن تترك وشأنها ولا تمنح أية معونات تنمية اكتفاء بالمنح الإنسانية فى الظروف الاستثنائية . وبالتالى ليس هناك أى مسوغ لاتفاق حكومى من الدول الصناعية بدعوى حفظ النظام أو وقف الحرب الأهلية ولا لأن يقتل أمريكيون أو أوروبيون فى إفريقيا مثلا .

وتهتم الشركات الكوكبية بدول العالم الثالث التى تبدو لها اقتصاديًا أنها سوق كبيرة للإنتاج الغربى حالًا أو احتمالًا . وهذا بدوره مبنى على عدد السكان ونسبة من سيرقون إلى صفوف الطبقة الوسطى منهم فى المستقبل المنظور . وهذا التقدير مؤسس على نتائج جهود التنمية فى الماضى واتصالها عبر السنين ؛ فذلك هو ما ساعد على تكوين طبقة وسطى، واستمرار النمو سيزيد من أعدادها. والأمر التالى هو توافر كوادر عالية التأهيل ومراكز بحث علمى وتكنولوجى وتعليم عال وعمالة مؤهلة ومدربة ومنظمة . وضمان الرهان على استمرار هذا الأداء هو النظام البرلمانى وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والانتخابات الحرة والنظيفة ؛ لأن هذا يحصن المجتمع والاقتصاد ضد الانقلابات المفاجئة .

وفى كلمة قصيرة نقول إن الأقطار التى لم تنجح بتلك المقاييس لن تكون طرفًا فى النظام الكوكبى global order وستكثر الكوارث (إنهيار الدولة ، تحكم الاتجاهات الاثنية والقبلية والدينية والإقليمية .. إلخ) فى حياة الشعوب فى جو من العنف والقتال من الجميع وضد الجميع . وتكتمل المآسى بشيوع أيديولوجية السوق التى تطرد الدولة (الضعيفة أصلاً) من مواقع القيادة فى عمليات التنمية . إن كثيرًا من أرباب القلم عندنا مازالوا يبحثون فى التناقضات بين الدول الكبرى وإمكان استفادة بلادنا منها . وجلهم لا يقدم على طرح قضايا التنمية والتكامل على المستوى العربى لأنهم تعودوا فى الماضى مخاطبة الدولة . ويبدو حاليًا أن أيديولوجية السوق تجعل خطاب المثقفين لها غير ذى موضوع . إذ

المفروض أن كل شىء سيجد الحل الأمثل بفضل آليات السوق الحرة . كما أن من تقبل من أرباب القلم تلك الأيديولوجية يتوهم عدم جدوى مخاطبة الرأى العام والتأثير فيه كمرحلة لا غنى عنها لمن يريد التأثير فى صانعى القرار .

الهوامش

(١) وقد تحقق ذلك فى عدد من السجون فى بريطانيا أثناء حكم مارجريت تاتشر .

(٢) وعلى سبيل المثال نشير إلى نجاح البنوك الأمريكية العاملة فى مصر فى الاقتراض من السوق المصرية بإصدار سندات بمئات الملايين من الجنيهات . وهذا عكس ما كان يتوقعه أنصار سياسة الانفتاح من أن التصريح للبنوك الأجنبية بالعمل فى مصر وسيلة أساسية فى جذب الاستثمارات من الخارج .

(٣) مصدر البيانات عن الناتج المحلى هو World Bank, World Development Report, 1998

(٤) يكفى للتدليل على إثراء الفكر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر أن نذكر بعض الأسماء: برونوجردانو (١٥٤٨ ـ ١٦٠٠) كوبرنيكوس (١٤٧٣ ـ ١٥٤٣) كيبلر (١٥٧١ ـ ١٦٣٠) جاليليو (١٥٦٤ ـ ١٦٤٢) نيوتون (١٦٤٢ـ ١٧٢٧) بويل (١٥٤٠ـ ١٦٠١) بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦) ديكارت (١٥٦٦ ـ ١٦٢٦) هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) سبينوزا (١٦٣٢ ـ ١٦٧٧) ليبتزه (١٦٤٦ ـ ١٧١٦) لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) اراسموس (١٤٦٦ ـ ١٥١٣) وأعتقد أن معظم أسماء المفكرين البارزين فى القرن الثامن عشر (وهم كثر) معروفة لا تحتاج إلى تذكير (فولتير ـ روسو ـ لافوازييه ـ هيوم ..إلخ).

(٥) ويسمى : entrepreneur وهى كلمة فرنسية استقرت فى الإنجليزية وهى تتميز بذلك عن كلمة الثرى Wealthy أو الغنى الذى يقنع بتحصيل الريع rent أو الفائدة المضمونة Interest .

(٦) وإن كان شكل الديمقراطية الحالى واحترام حقوق الإنسان لم يكتمل إلا بفضل نضال الشعوب المتجدد وثوراتها المتوالية وفى أقطار عدة . وفى فرنسا وحدها وقعت ثلاث ثورات (١٨٣٠ ، ١٨٤٨ ، ١٨٧١) قبل أن يؤخذ بمبدأ صوت لكل مواطن وكذلك الحق فى الترشيح إلا فى أعقاب الأخيرة . ولم تحصل المرأة على هذه الحقوق السياسية إلا فى ١٩٤٥ _ أى قبل المرأة المصرية بأحد عشر عامًا فقط .

(٧) أنظر موضوع البيئة والمرجع الأساسى : , M.K. Tolba O.A.EL Kholy et al, The World En-vironmentM.K. 1962-1992,: Chapman and Hall, London, 1992 .

(٨) ثبت على سبيل المثال أن كميات من الأدوية التى تبرعت بها حكومة غربية لضحايا الحروب فى منطقة البحيرات العظمى فى إفريقيا كانت تجاوزت تاريخ الصلاحية للاستعمال expiry date كما اتضح أمام شعوب الاتحاد الأوروبى أن أكثر من مليار من تبرعات لجنة مفوضى الاتحاد الأوروبى (ومقرها بروكسل) قد اختفى دون أن يترك أثرًا ، ومازال التحقيق مستمرًا .

(٩) وهذا نتيجة لسياسة فى البحث التكنولوجى تهدف لذلك أى الإبداع Energy and material saving technologies برز هذا التوجه بشكل خاص فى أواسط السبعينيات تحت التأثير المزدوج لصدمة ارتفاع أسعار البترول وتقرير نادى روما الشهير " حدود النمو " . ويؤكد هذا الاتجاه البيئى الذى يطالب بتكنولوجيا غير ملوثة للبيئة clean technologies .

(١٠) بدأ الدولار يفقد قوته الشرائية ومن سعر صرفه فى مواجهة العملات الأخرى فى ١٩٦٩ حتى خفضت الحكومة الأمريكية محتواه من الذهب ، وفى ١٩٧١ فصلت الولايات المتحدة الدولار عن الذهب تمامًا وأرغمت العالم كله على استبعاد الذهب من العملات جميعًا، وأصبحت كلها عائمة . وانتهى بذلك الدور الوحيد الذى أنشئ من أجله صندوق النقد الدولى وهو تثبيت أسعار صرف العملات بين الدول الأعضاء . وثمة اتجاه قوى لهبوط القوة الشرائية لكل العملات لأسباب بنيوية فى الرأسمالية العالمية المعاصرة ، انظر فى ذلك :

I.S. ABDALLA, Monoamine el structure, Economize, Paris, 1951

(11) انظر :

Luc Van de Goor, Kumar Rupesinghe and Paul Sciarone (ed.),

Between Development and Destruction . An Enquiry into the

Causes of Conflict in Post-colonial States, Mcmillan 1996.

وهو نتيجة بحث أجرته وزارة الخارجية الهولندية (وزارة الدولة للتعاون والتنمية) ومعهد هولندا للعلاقات الدولية ، شارك فيه وكتب فصوله عشرون باحثا من جنسيات مختلفة منهم أربعة من مواطنى العالم الثالث أحدهم مصرى . ومن أطرف ما قرأت فيه ما قاله باحث من جامعة هامبورج من أن " مولد ونشأة الرأسمالية تقترن دائما بالحروب " . هكذا كان الحال فى أوروبا ، وهو الحال الآن فى دول العالم الثالث ، ص ٥٤ وما بعدها .

(١٢) انظر عرضًا مفصلاً لنشأة وتطور الرأسمالية فى :إسماعيل صبرى عبد الله ، دروس فى الاقتصاد السياسى ، الإسكندرية ١٩٥٤ ، ص ٢٣ - ٦٤ .

(١٣) حجر أبيض شفاف (المعجم الوسيط) ، وهو عادة صلب لا يتغير تكوينه بسهولة .

(١٤) أقوال ماركس مأخوذة من كتاب Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, edited by Bottomore and Rubel, 1975 reprint.

(15) Fernand Braudel, Civilisation Materielle, Economie et Capitalisme, XV - XVIII Sicles, Paris, 1979.

(١٦) (وهى تنطوى على مخاطرات متنوعة - ومن ثم وصف هؤلاء التجار بأنهم - entrepreneurs تعيش مع الرأسمالية حتى هذه اللحظة وإن تجددت دلالتها وزادت تحديداً.

(١٧) Freetown فى بريطانيا ، Ville Franche فى فرنسا ، Freiburg فى ألمانيا وسويسرا .. إلخ

(١٨) سافر كولومبوس إلى جزر البحر الكاريبى رافعًا رايات ملك إسبانيا الذى بارك الرحلة وشجع المسافرين ، ولكن تمويل الرحلة جاء من بيت تجارة كبير فى جنوا اسمه centurione .

(١٩) كان اكتشاف ما سمى فى حينه طاقة البخار ثمرة لجهود فى البحث والتطوير كتب النجاح فيها لجيمس وات J.Watt وساهم عدد من التجار فى تمويل هذا الجهد لتطوير التكنولوجيا من أبرزهم M. Bouton الذى بنى مصنعًا لإنتاج الآلة البخارية .

(٢٠) فى كتاب «ثروة الأمم» كتب آدم سميث فصلاً مطولاً لهذه القضية بعنوان On Frugality ، ومعناها بالعربية " القصد فى الإنفاق بعيدًا عن كل من التقتير والإسراف " .

أنظر فى الفرق بين الليبرالية والديمقراطية:

J. Schwarzmantel, Structures of Power, An Introduction to Politics, Brighton and New York, 1987.

C.C. Gould, Rethinking Democracy, Cambridge University press, 1988.

(٢٢) وهو ما كان يسميه الأوروبيون " ليس أرض أحد " No man's land، فالسكان الأصليون لا يعدون بين بنى الإنسان .

(23) J.A. Hobson, Imperialism, 1918; J.A. Schumpetir,Zur Sociologie der Imperialismsus, 1919; F. Sternberg, Der Imperialismus, 1926. T. Parker Moon, Imperialism and World Politics,1962.

(٢٤) المصدر : , OECD OCDE en chiffres, statistiques sur les pays membres. Edition 1996.

(٢٥) البنك الدولى : تقرير التنمية فى العالم ، ١٩٩٦ .

(٢٦) وكلمة state الإنجليزية مشتقة من نفس الجذر الذى أعطى كلمة estate التى مازالت تستخدم بمعنى تركة المتوفى من ناحية ، ومن ناحية أخرى الملكية العقارية فى تعبير real estate

(٢٧) أشهر مثال على ذلك فى بريطانيا حين أخفق عمال المناجم رغم إضراب استمر شهوراً أمام إصرار السيدة تاتشر على تحمل كل الخسائر الناتجة عنه (مليارات الجنيهات) . وقد أصدرت المرأة الحديدية بعد ذلك تشريعات تحد من نشاط النقابات . وقد قرر مؤتمر حزب العمال منذ أربعة أعوام فصم العلاقة العضوية بين الحزب والنقابات .

(٢٨) نشيد الأممية الأول : Unissons-nous et demain l'international sera le genre humain

(٢٩) انظر : UNDP Human Development Report, 1996

الفصل الثالث

التنمية المستقلة

محاولة لتحديد مفهوم مجهل

أولاً
الطيب والخبيث من التنمية

١. التنمية ليست دائماً طيبة

منذ أن بدأ الحديث فى الغرب عن " التنمية " اقترن بذلك اللفظ حكم قيمى إيجابى مؤداه أن التنمية أمر طيب ومقصد شريف وغاية تسعى إليها كل شعوب العالم الثالث _لعلها تدرك منها حظًا . وبفضل هذا الحكم القيمى احتلت التنمية المكان الأعلى بين مقاصد المجتمع ، عليه أن يعبئ من أجلها الجهود ولا يبخل بالتضحيات ، وأن يستسيغ فى سبيلها الظلم الاجتماعى ويسترخص الاستقلال الوطنى . كذلك اتسم الحديث عن التنمية بالتركيز أساسًا على مكونها الاقتصادى دون غيره من المكونات . وكان القوم فى البداية لا يميزون بين النمو والتنمية ، ثم جاء من قال إن النمو كمى ، أما التنمية فإنها تعنى تغييرًا نوعيًا فى بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وبتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة الشأن التى يأخذها تدريجًا قطاع الصناعة ، والصناعة التحويلية بالذات .

وكانت الفرضية التى يستند إليها ذلك الزعم هى أن التنمية الاقتصادية ستجر فى أذيالها حتمًا التنمية الاجتماعية والتقدم العلمى والثقافى ، وبذلك يكون التحديث . وتنبه بعض المشتغلين بعلوم الإدارة والاجتماع إلى أن التخلف الاجتماعى والتقنى والعلمى يعوق التنمية ، فدعوا إلى ضرورة التخلص من السلوكيات والقيم الاجتماعية "البالية " أو " التقليدية " والاهتمام بتأهيل وتدريب العمالة الفنية والأطر (الكوادر) الوسيطة والقيادية حتى تستطيع التعامل مع التقنيات والآلات الحديثة . ومع ذلك ، ظل المقياس الأساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى تهتم به المنظمات الدولية وتتباهى به الحكومات أو تأسى على حسب الأحوال ، هو معدل الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى . وهو مقياس كمى يقصر عن الإحاطة بتغييرات بنية الاقتصاد . وحتى على المستوى الكمى الخالص ثبت أنه مقياس مضلل يختزل ـ وفقًا لقواعد المحاسبة القومية السائدة ـ أمورًا متعددة ومتنافرة من حيث الدلالة فى نسبة بسيطة فارغة . وقد اعتدت أن أضرب على ذلك مثلاً فيه قدر من التطرف ولكنه يصوّر فساد ذلك المقياس . فلو افترضنا قطرًا صغيرًا نسبيًا به قدر ملموس من البطالة يحكمه مستبد غاشم قرر الزج بثلث السكان فى السجن ولم يضف إلى الإنتاج شيئًا ، نجد فى نهاية السنة وفقًا لقواعد المحاسبة القومية ما يلى: زيادة فى تكوين رأس المال الثابت (مبانى السجون الجديدة) وزيادة فى القيمة المضافة (أجور السجانين وغذاء المسجونين وكسوتهم) ، وزيادة فى حجم الناتج المحلى الإجمالى.

وحتى حين خيبت نتائج جهود التنمية ما كان معلقًا عليها من آمال ، كان الهجوم الحاد الذى بدأ فى أواسط الستينيات ومازال مستمرًا يركز على نقد " استراتيجيات التنمية " ، ولم يتعرض أحد فيما نعلم لنقد مفهوم التنمية المتضمن لحكم قيمى إيجابى . وكانت غاية النقد أن كتب مؤلفون من أهل الغرب الرأسمالى أن نمط النمو التاريخى للغرب (فى شقه الرأسمالى أساسًا ، وإلى حد ما فى شقه الاشتراكى) ليس غير صالح لبلدان العالم الثالث فحسب ، ولكنه أيضًا غير مرض بالنسبة إلى شعوب الغرب ذاتها . وخير مثال على ذلك ما قاله أ. ساكس من أن ظاهرة التنمية غير السوية (Mal-development) تعم العالم

أجمع . وإذا كانت بلدان العالم الثالث تشكو التخلف ، فإن الأقطار الصناعية تشكو التلوث وتبديد الموارد وقصور الرخاء المادى عن إسعاد الإنسان . وليس أوضح من هذا القول فى التسليم بأن التنمية تكون طيبة أو لا تكون تنمية أصلاً[1].

وربما يَسَّر التسليم بأن التنمية طيبة أبدًا اشتقاق الكلمة فى لغات أوروبية على رأسها الإنكليزية (أكثر اللغات شيوعًا بين الأقطار) . ففى تلك اللغة يعنى فعل (To develop) فى صيغته اللازمة : يتفتح ويزدهر وينضج مثل بذرة مغروسة تنبت ثم يشتد عودها حتى تصبح شجرة مورقة فمزهرة فمثمرة ، وهو فى صيغته المتعدية يفيد إحداث تلك الظاهرة ويغلب استخدامه فى الأمور المعنوية[2]. ولا يختلف مدلول فعل (Developper فى اللغة الفرنسية كثيرًا عن ذلك[3]. وتلك معانٍ محببة إلى النفس قريبة من أعماق الوجدان . وهكذا غلب على الأذهان استخدام المصدر من هذا الفعل للدلالة على تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة . فالحالة التى نسميها فى العربية التخلف يقال عنها بالإنجليزية بطء فى النمو أو نقص فيه (Under-development) بالمقارنة مع البلدان التى جاوزت مرحلة الطفولة والصبا واكتملت لها عناصر القوة . وكان المفروض أن " تساعد " الأمم البالغة الرشيدة شعوب العالم الثالث لكى تشب عن الطوق وتلحق ركب القادرين على تولى أمورهم بأنفسهم ، وكان هذا القول من الاقتصاديين الغربيين متسقًا مع " النظرية الاقتصادية " التى يقدسونها .

فالنظرية الكلاسيكية الحديثة التى اكتملت واتخذت صيغتها الرياضية تقوم كلها على دراسة سوق المنافسة الكاملة فى الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج بحثًا عن حالة التوازن بين تعظيم دالة الإنتاج لكل منتج ، ودالة المنفعة لكل مستهلك . وكان كل ذلك طبيعيًا لأن النظرية ولدت وشاعت فى عنفوان النظام الرأسمالى ، ومن ثم كان لا مفر من ابتداع فرع من الدراسات الاقتصادية قريب مما يسمى الاقتصاد التطبيقى يعالج حالة المتخلفين والمعوقين ، ويحدد أقصر السبل للارتقاء بهم إلى مستوى المواطنين فى عالم النظرية الاقتصادية . وهكذا نشأ ما يسمى " اقتصاديات التنمية " بعيدًا عن جسم النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادى أو علم الاقتصاد . والغريب هو أننا حين أردنا أن نصك المقابل

للمصطلح الغربى غلبت علينا صورة نمو الكائنات الحية ، وبالتالى كان النمو (الذاتى) طبيًا ، وكانت التنمية (أو الإنماء) كعمل إرادى ومقصود مطلبًا ساميًا ، هذا مع أن المعاجم القديمة تقول فى مادة ن.م.أ. نما المال ينمى نماءً ، أى زاد ، وكذلك نما نموًا وهو نادر ، ونما السعر : ارتفع وغلا ، وأنمى الله المال إنماءً : زاده ، وقالوا : نميت النار تنمية ، إذا ألقيت عليها حطبًا وذكيتها به[٤].

ولاشك أن ثمة أمرين ساعدا على هذا التعريف : الأول استخدامنا الجارى (أى فى غير لغة الاقتصاد) لكلمة " نمو "بمعنى تكاثر وزيادة فى علم الأحياء العربى الحديث ، رغم غنى كتب الحيوان والنبات العربية القديمة بمفردات كثيرة للدلالة على كل مرحلة من حياة الفصائل المختلفة من الكائنات الحية ؛ والثانى هو بالدقة والحرص على نقل ذلك المعنى البيولوجى المتضمن فى المصطلح الغربى. ومع ذلك لم نجد مقابلاً عربيًا لبطء النمو أو توقفه إلا " التخلف " . وهذا الاستطراد ليس مناقشة دلالية (Semantics)خالصة ، فقد اعتاد الاقتصاديون فى الغرب منذ أكثر من قرن ونصف القرن على استعارة مصطلحاتهم من العلوم الفيزيائية (التوازن ، الديناميكية ، استخدام الأساليب الرياضية .. إلخ)، فلماذا عادوا إلى الاستعارة من علوم الأحياء حين تصدوا لدراسة أوضاع العالم الثالث ؟

ليس ثمة تفسير إلاّ بالعودة إلى النسق القيمى المترسخ فى أعماقهم ، ألا وهو أن نظام السوق الرأسمالية ، أو أسلوب الإنتاج الرأسمالى أو الرأسمالية الغربية هى الوضع الطبيعى لحياة البشر . كان كل ما قبلها مراحل " نمو " يعيبها الجهل بقوانين الطبيعة ، وكان بلوغها هو التعبير عن إدراك الإنسان لتلك القوانين وحسن التعامل بها ومعها . وكل ما هو طبيعى فى ذلك النسق القيمى أزلى أبدى لا يفضله شىء ، ولا يعود التحول عنه إلاّ بالضرر الأكيد . وتبنى هذا المنهج مسئول عن القصور فى معنى " التخلف " والخلط بينه وبين التأخر الزمنى المحض . وأخيرًا فإن الاستعارة من علوم الأحياء كانت تقتضى استكمال دورة الحياة كما هى الحال مع كل كائن حى : من الطفولة إلى الهرم ثم الموت . ومن هنا يبدو التناقض فى التحليل الغربى لأوضاع بلدان العالم الثالث . فالقوم يتمثلون نموًا يصل بالمجتمع إلى مرحلة النضج ، ثم ينتقلون فجأة إلى افتراض ديمومة هذه المرحلة ، أى أن تصبح ظاهرات المجتمع مثل ظاهرات الطبيعة غير

الحية التى تحكمها قوانين ثابتة لا تلغى حركتها ولكنها تضعها فى أطر لا تتغير تخضع للحساب ويمكن التعامل معها رياضياً(٥).

واختيار المصطلح العلمى كان مشكلة ليست سهلة الحل دائماً . فالعلميون يأخذون لفظاً له فى اللغة معنى واسع أو حتى عدة معانٍ ، ثم يفرضون له تعريفاً محدداً . وقد ميّز العلميون العرب منذ مئات السنين بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى ، كما نجد فى كثير من المعاجم .ولا غبار على أن يكون اللفظ المختار مصطلحاً قد تم تجريده تماماً من كل الإيحاءات اللغوية التى لا تدخل فى التعريف العلمى . فالاقتصاد لغةً تصرف يقع بين التقتير والتبذير لا فى المال وحده ، ولكن أيضاً فى الكلام وفى العاطفة ... إلخ . ولكننا نبحث فى علم الاقتصاد متجردين عن كل تلك المعانى والإيحاءات اللغوية المحض .

وخلاصة القول فى هذا الموضع أنه يمكن أن نحتفظ باصطلاح " التنمية " ، شرط أن نخلصه من كل إيحاء بأن التغيير الذى نسميه تنمية هو دائماً وبالضرورة تغيير إلى الأفضل . وقد درج معظم الكتاب فى الدول الاشتراكية إلى عهد قريب على تفضيل استخدام تعبير ـ" التطور" . وفى اعتقادى أن هذا التعبير لا يبدد كل لبس . فالتطور عندهم يفيد فى أحيان كثيرة التغير التدريجى أو الكمى ، وهو بذلك يختلف من ناحية عن " الثورة " التى هى تغير سريع ونوعى أو كيفى . ومن ناحية أخرى نرى أن ثمة فرقاً بين التطور والتنمية . حقا أن التطور يعنى انتقال المجتمع من طور إلى طور ، أى من حالة إلى أخرى تختلف عنها ، وفى اللغة " الطور " التارة ، والناس أطوار أى فى حالات شتى . وقد تطورت المجتمعات البشرية ـفى صور مختلفة عبر آلاف السنين . وما يميز التنمية عن التطور فى تقديرى هو عنصر الإرادة ، وبالذات فيما يخص الجانب الاقتصادى منها . حقا أن كل تطور فى حياة مجتمع بشرى فى أى زمن تلعب الأفكار (Ideas) والرؤى (Perceptions) والتصورات (Representations)، وبالتالى الرغبة والإرادة دوراً مهماً فى حدوثه سواء نبعث الرغبة فى التغيير من داخل المجتمع فى تعامله مع البيئة الطبيعية ، أم كانت ردة فعل لما فعله مجتمع بشرى آخر (حالات الغزو أو طرد جماعة بشرية من أرضها) . ولكن الظواهر الاقتصادية لم تفصل عن مجمل الظواهر الاجتماعية الأخرى (الدينية

والسياسية والقبلية .. إلخ) إلاّ فى العصر الحديث ومع ظهور أسلوب الإنتاج الرأسمالى . ونعنى بذلك أن علاقات الإنتاج (أى العلاقات الاقتصادية) اكتسبت فى ظل الرأسمالية استقلالاً كبيرًا عن العلاقات الدينية والقبلية والسياسية من حيث التعامل الفعلى فى المجتمع ، ثم من حيث نشأة علم كامل لدراستها[٦].

ولهذا يكون عنصر الإرادة (ما تبنى عليه الإرادة من أفكار ودوافع) بارزًا فى عملية التنمية وبخاصة فى مكونها الاقتصادى . وليس من قبيل المصادفة أن تتواتر تعبيرات " قرارات التنمية " و " اختيارات التنمية " و " استراتيجيات التنمية " . ونسارع مع ذلك إلى توضيح أن الإرادة لا تعنى بالضرورة المعرفة الدقيقة والوعى الكامل بكل المحتوى والنتائج التى يتضمنها إعمال إرادة التنمية . بل ربما كان ، أهم ما يميز إرادة التنمية غلبة الاعتبارات الاقتصادية متوسطة المدى (والآتية أحيانا كثيرة) على ما عداها . كذلك لابد من أن نضيف أن الإرادة الاجتماعية فى مجتمع طبقى هى فى الأساس إرادة الطبقة أو الطبقات التى تعبّر عنها السلطة السياسية موضوعيًا وعبر الذبذبات التى تفرضها حركة المجتمع فى مجموعه وبصفة خاصة الصراع الطبقى . ولكنها تبقى فى جميع الأحوال إرادة واضحة مبنية على قدر لا يستهان به من الفكر والمعرفة . ولا يقدح فى ذلك أن يكون مصدر المعرفة خارجيًا ، أو أن يكون موحى به من قوى أجنبية ، كما يحدث كثيرًا فى بلدان العالم الثالث . فدور الإمبريالية الغربية فى هذا المقام تعبير عن مشاركتها الفعلية للطبقات الحاكمة فى تسيير أمور البلاد ، تعبير عما نسميه التبعية .

وبهذا التعريف تظهر " تاريخية " Historicity مفهوم التنمية ، بمعنى أنه مفهوم حديث مرتبط تاريخيًا بتطور الرأسمالية وسيطرتها على العالم وبطموح شعوب العالم الثالث إلى تغيير أحوالها إلى ما تحسب أنه أفضل . ولا يجوز عندئذ القول بأن كل تنمية خير . فالتنمية تطور إرادى مقصود ، ولا يمكن التسليم بأن كل تطور ينقل المجتمع بالضرورة إلى وضع أفضل . فهذا التسليم يفترض قبول " التطورية " (Evolutionism) كفلسفة صحيحة تفسر الكون وتحكم كل حركة فيه . ومن المعروف أن التطورية قد اقترنت أولاً بدراسات داروين البيولوجية التى قادته إلى القول بأن الأنواع المختلفة من الكائنات الحية

تتجه نحو التكاثر إلى ما وراء ما يمكن أن تتسع لها الأرض ، ولا من ثم لابد من أن تتصارع على البقاء . ومن خلال هذا الصراع على البقاء تجرى عملية " انتخاب طبيعى " على أساس أن البقاء للأصلح . والنوع الأصلح هو الذى ينجح فى تحقيق نقلات (Mutations) بيولوجية تمكنه من الاستمرار فى الحياة ، ومن ثم تكون سُلمًا للكائنات الحية حسب قدرة كل منها على البقاء ، تربع الإنسان على قمته .

وسرعان ما تلقف غير داروين هذا التحليل ليطبقه على البشر ويصنفهم عناصر فى قمتها الإنسان الغربى ، فأرسوا بذلك أساس كل المقولات العنصرية . وليس هنا مقام مناقشة نظرية داروين وتفنيدها ، وإنما نريد أن نشير إلى أنها تحولت إلى فلسفة للاجتماع والتاريخ فقط ، جوهرها أن كل طور فى حياة البشرية أفضل من الطور السابق وأقل شأنا من الطور التالى بالضرورة . ونود هنا أن ندفع تلك الفلسفة فى إيجاز بأن نقول إنه لا يمكن التسليم بنظرية داروين لأسباب كثيرة على رأسها أن الطبيعة تعايش وصراع معًا . والكائنات الحية وغير الحية تتكامل بحيث لو أفرط كائن منها فى القضاء على غيره هدد وجوده ذاته ، وأن الأنساق البيئية (Ecosystem تضعف كلما قلت الأنواع التى يضمها النسق البيئى وزاد الأفراد نوعًا أو نوعين ، وتقوى إذا كثرت فيها الأنواع مع قلة من أفراد كل منها .

وعلم البيئة الحديث (Ecology) يقدم تفسيرًا لتطور البيئة الطبيعية أكثر شمولاً وتعقيدًا من تفسير داروين البسيط . وأهم ما نتعلم منه أنه ليس صحيحًا أن كل تطور مفيد للنسق البيئى الذى يجرى فيه ، بل إن التطور قد يضعف النسق أو يدمره تمامًا . وخير مثال لذلك فى التطورات الطبيعية ، تغيرات المناخ فى العصور الجيولوجية وبالذات تقهقر الجليد الذى عصف بالحياة بمناطق مدارية شاسعة هى ما نعرفه اليوم من الصحارى الكبرى . يبقى بعد ذلك أن التطورية لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات البشرية لسبب مهم هو أن الإنسان ينفرد بين الكائنات الحية بقدرته وعمله الدءوب على تحويل ما فى الطبيعة عن قصد ومعرفة لأنه لا يقنع بحفظ نوعه ولكنه يريد تحسين ظروف حياته ، ابتداءً من استئناس النبات والحيوان إلى ركوب الهواء وغزو الفضاء .

وليس من طبيعة البشر العصمة من الخطأ فى حساب نتائج ما يفعلون . كما أن الإنسان يحوّل نفسه حين يحوّل ما فى الطبيعة أى يغير نمط وجوده ونمط حياة الجماعة التى يعيش فيها ، فالجماعات التى استأنست النبات واشتغلت بالزراعة واستقرت فى القرى يتعذر عليها أن تعود إلى حياة الرعاة . وهؤلاء بدورهم لا يمكن أن يسرحوا قطعانهم المستأنسة ليعودوا إلى حياة الصيد والقنص .. وهكذا . وبالتالى ، فإن كل تطور فى حياة جماعة بشرية ينطوى على خطرين : استنفاد ما تحوله من موارد طبيعية أو إتلافه ، وخطر التناقضات الاجتماعية التى يقوم عليها أسلوب الحياة الجديدة . وتلك الأخطار ليست مجرد احتمالات . لقد حفظ لنا التاريخ قصة مجتزأة من حياة الجماعات البشرية على سطح الأرض هى بصفة عامة قصة الجماعات الناجحة . وما أكثر الجماعات التى انقرضت ، وتلك التى تفرقت ، والثالثة التى ابتلعتها جماعات بشرية أخرى ، والرابعة التى بقيت فى أماكن نائية عن غيرها من الجماعات ، فركدت وجعلها علماء الغرب مادة لعلم متخصص كما لو كانت ليست من البشر ولا يشكل تاريخها جزءًا من تاريخ البشرية العام .

ورب قارئ يتساءل : أليست الماركسية تطورية بالمعنى المتقدم ؟ ألا تجد فى الكتب الماركسية المتداولة ما يوحى بمراحل متعاقبة فى تاريخ البشرية : الشيوعية البدائية ، الرق ، الإقطاع ، الرأسمالية ، الاشتراكية ، الشيوعية ؟ وردى على السؤال أنه لابد من التمييز بين منهج ماركس فى المادية التاريخية ، وبين تطبيقه على تاريخ أوروبا بالذات . فتلك المجتمعات عرفتها أوروبا بالفعل وعلى ذلك التعاقب حتى الاشتراكية . ولكن جوهر المادية التاريخية هو أن أى مجتمع لابد أن يحتوى على تناقضات بين شهوات الإنسان وموارد الطبيعة من ناحية ، وبين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج من ناحية أخرى . وحل تلك التناقضات إيجابيًا بتجاوزها إلى أسلوب إنتاج جديد وأكثر تعقيدًا ليس قدرًا محتومًا . إن فرص النجاح والإخفاق فى حل التناقضات تكاد تتكافأ . وماركس لم يتغن بمحاسن الشيوعية البدائية التى لم تكن تعرف انقسام المجتمع إلى طبقات ، لأنه كان يعلم تمام العلم بأن البشرية لم تعرف " عصرًا ذهبيًا " فى ـأى ماض قريب أو سحيق ، وأن الحنين إلى مثل هذا التخيل المحض هروب من مصاعب الواقع . كما أنه لم

يتصور مطلقًا مجتمعًا يخلو من التناقضات . ففلسفته العامة (المادية الجدلية)[٧] تفسر الكون كله على أساس وجود الشىء ونقيضه وإمكان تجاوز النقيضين إلى ما يحتويهما . ولكنه لم يقل مطلقًا بحتمية هذا التجاوز . بل قال بصراحة فى البيان الشيوعى أن المجتمع الذى لا ينجح فى تجاوز تناقضه يواجه الدمار . ومن المؤسف حقا أن اتباعه اختزلوا ثراء المنهج إلى مقولات فى التطبيق ، ثم أضفوا عليها طابع العموم[٨] ونكتفى فى هذا المقام بإضافة التفرقة المهمة بين التناقض العدائى والتناقض غير العدائى فى دراسة المجتمعات المحددة ، ولو كان ماركس تطوريًا قدريًا لما دعا إلى الثورة ولا ناضل فى سبيلها ، فما جدوى التضحية والنضال إذا كان التطور واقعًا لا محالة ؟ .

ونخلص من كل ذلك إلى ضرورة أن يكون تعبير التنمية دالاً على التغير الإرادى فى مقومات المجتمع ، دون أن نحكم سلفًا على نتائج هذا التغيير ، ستكون خيرًا أم شرًا ، وإلى أى حد ، ولصالح من وضد من ؟ فإذا أردنا حكمًا قيميًا علينا أن نضيف إلى المصطلح نعتًا يفيد ما نريد ، فنقول مثلاً التنمية المستقلة حين نرغب فى تغيير إرادى مقصود يحرر شعوبنا من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها من صنوف الحرمان . وميزة هذا التعريف أنه يوضح أمورا كثيرة بعضها كان من السهل نقده والبعض الآخر مازال سببًا للحيرة ويفتقد التوصيف المرضى . ففى ضوئه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية دون أثر ثقافى واجتماعى بل وحضارى مهما يكن حكمنا القيمى على ذلك الأثر . كذلك يمكن أن تتعدد غايات التنمية بل وتتناقض .

ويكفى للتحديد هنا أن ندمغ المصطلح بصفة تحدد رأينا فيه فنقول : تنمية تابعة مشوهة أو مزدوجة . وفى سياق آخر نقول تنمية مطردة أو متعثرة أو زائفة (تمييزًا للتنمية عن الرواج المالى الذى ينعكس فى ارتفاع معدل النمو).. إلخ . وعندئذ لا نقف حيارى أمام ما أدخله الاستعمار من تغيير فى أوضاع المجتمعات التى خضعت له كشق الطرق وقنوات الرى وبناء شبكات سكك الحديد وعدد من المدارس والمستشفيات وتنظيم الإدارة العامة والكشف عن بعض ثروات باطن الأرض . فلا شك أن ذلك كله غير أوضاع المجتمعات التى جرى فيها ، فهو إذًا تنمية ، ولكنها تنمية خبيثة كما سنشرح تفصيلا بعد قليل .

وما حدث فى البرازيل كان تنمية أيضًا غيّرت كثيرًا من مقومات المجتمع ، ومع إدانتنا لهذا النمط من التنمية ، فلا يمكن أن ننكر أنه قد مكن البرازيل فى عام ١٩٨٣ من تحقيق فائض تجارى قدره ٦٣٠٠ مليون دولار برغم ظروف الأزمة العالمية وسياسة الحماية الجمركية التى تمارسها الدول الرأسمالية ، كما أن البلاد انتقلت من الحكم العسكرى إلى حكم ديمقراطى دون إراقة دماء . ومن ثم لا يمكن أن نضع البرازيل والتشاد أو السودان فى سلة واحدة . ولكننا ندرك تمامًا التكلفة الاجتماعية الباهظة لتلك التنمية . كما نرى أنها تنمية تابعة قامت على أساس التوسع فى الاقتراض بأمل تسديد القروض من حصيلة الصادرات الصناعية ، فما إن استقرت الأزمة العالمية حتى بدا البناء كله وكأنه على شفا جرف هاو . فالبنوك متعدية الجنسيات قد قبضت يدها عن الإقراض بعد أن بسطتها كل البسط توظيفًا لفوائض النفط العربية . والأسواق سدت فى وجه الصادرات الصناعية بسبب الحماية الجمركية . ولم تتمكن البرازيل من تحقيق الفائض التجارى المذكور إلا بضغط شديد على الاستهلاك الداخلى وبالبيع بأسعار منخفضة . وكأن البرازيل قد عادت إلى عهد الاستعمار القديم حيث كان الطابع الغالب أن تحقق الموازين التجارية للمستعمرات فائضًا يمول أرباح الاستثمار الأجنبى وفوائد القروض الخارجية ، وهو ما يعرف بتحويل فائض اقتصادى إلى الدول الرأسمالية . وهكذا تقع الأمة البرازيلية تحت وطأة الاستغلال . وأخيرًا لا يمكن لحكومة البرازيل أن تستمر على هذا الوضع لعدة سنين لأنها ستواجه مطالب اجتماعية متصاعدة ، كما أن التزامها بتخفيض الواردات سيعطل جزءًا من طاقتها الإنتاجية . وبالفعل هبط معدل النمو فيها فى السنوات الثلاث ١٩٨١ - ١٩٨٣ بنسبة إجمالية قدرها ١١,٩ بالمائة[٩]. وهكذا أثبتت الأحداث حقيقة ما كنا نقوله تحذيرًا من محاكاة " النموذج البرازيلى[١٠].

٢. التخلف تنمية خبيثة

ويساعد التحديد السابق لمفهوم التنمية على فهم حقيقة ما يبدو لأول وهلة أنه نقيضها ، أى التخلف . ولفظ " التخلف " يوحى لغويًا بمعنى القعود أو العجز عن مسايرة الركب . فنحن نقول مثلا سافر الحجيج وتخلف فلان بسبب مرضه ، وخلف الرجل ولده الأحياء عند تركه الحياة الدنيا ، وخلف زيد عمرًا فى عمل

معين تعنى أن عمرًا ترك ذلك العمل فبقى فيه زيد ، أى أن اللفظ يفيد معنى رحيل البعض وقعود البعض الآخر ، وهو فى المعنى الاصطلاحى أيضًا يعنى التأخر الزمنى المتخلف عن " ركب الحضارة " ، وتحمل هذه الدلالة حكمًا قيميًا سلبيًا . فالمسافر لا يتخلف عن القافلة إلا لضعف بدنى أو قصور همة ، أى لعيب فيه ، وبالتالى يدفع المصطلح من يستخدمه تلقائيا نحو التفتيش عن سبب التخلف فى المجتمعات المتخلفة ذاتها وليس فى خارجها .

ويتسق هذا الفهم مع التمحور الذاتى الغربى الذى يختزل الحضارة البشرية لتصبح الحضارة الغربية التى نشأت على يد الإغريق وانتشرت مع جيوش روما ، وركدت فى العصور الوسطى ، ثم انطلقت منذ عصر النهضة (واللفظ الأوروبى الذى اصطلح العرب على أن مقابله العربى " النهضة " يعنى فى الحقيقة الميلاد الجديد ، أى بعث الحضارة الإغريقية - الرومانية) واطرد تقدمها حتى وصلت القمر . فأوروبا وامتدادها فى شمال أمريكا وجنوب المحيط الهادى (مضافا إليها اليهود فى فلسطين والبيض فى جنوب إفريقيا) هم صناع الحضارة لأنهم مؤهلون لهذه المهمة ، ومن عداهم يتراوح قدرهم ما بين بدائية الهنود الحمر ، إلى وحشية الأفارقة ، إلى عجز العرب عن محاكاة الحضارة الغربية رغم قربهم منها ، إلى شعوب تسكن أقطارًا عرفت قديما نوعًا من الحضارة ثم اندثرت مثل الصين أو مصر القديمة .

وقد حاول بعض الكتاب العنصريين من حيث لا يدرون تفسير التخلف بعوامل جغرافية أو فكرية ، فزعموا أن البلاد الحارة يشيع فى سكانها الكسل ، وكأن حضارات مصر والهند وجنوب الصين والأزتيك والأنكا لم تنشأ فى مناطق مدارية. وقالوا إن الإسلام يحمل على التواكل ويقتل روح الإقدام والمغامرة ويصد عن طلب العلم ، وكأن الإسلام لم يخرج العرب من البداوة ويحملهم على الاختلاط بسكان الأقطار المفتوحة ليقيموا حضارة من أزهى الحضارات[11]. وكانت بشاعة ما فعلته النازية باسم التفوق العنصرى مدعاة لخفوت النبرة العنصرية ، وإن لم تستأصل جذور العنصرية من أعماق الوجدان الغربى . لذلك كان من المتعين على كتاب الغرب الذين أرادوا فى الخمسينيات تفسير تدنى

التنمية (أى التخلف) أن يردوه إلى أسباب اقتصادية . ويكاد جهدهم ينحصر فى مقولتين :

الأولى هى نظرية الحلقة المفرغة ، ضعف مستوى الدخل القومى يحد من القدرة على الادخار والاستثمار ، وضآلة معدل الاستثمار تعنى تدنى معدل نمو الدخل القومى . ولما كان عدد السكان يتزايد بمعدلات عالية ، فإن متوسط دخل الفرد يظل متواضعًا جدًا حتى ولو نما الناتج المحلى الإجمالى بمعدل كبير ولكنه لا يتجاوز جذريًا معدل زيادة السكان . ولم يقف أصحاب الحلقة المفرغة ليبحثوا نقطة البدء فى التحليل (ضعف مستوى الدخل القومى) وبيان الأسباب التى أدت تاريخيًا إلى قصور شديد فى التراكم الرأسمالى وإنتاجية العمل ، ولكنهم اكتفوا بالتشخيص الآنى ، وسارعوا إلى وصف الدواء . فقالوا إن لا سبيل لكسر الحلقة المفرغة إلا بوفود المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الغربى .

والمقولة الثانية هى افتقاد أو ضعف فئة الرأسماليين المغامرين (أو المنظمين كما نسميهم بالعربية ترجمة لتعبير (Entrepreneur). وهنا أيضًا لم يتوقفوا ليبحثوا أسباب تلك الظاهرة ، وسارعوا إلى التطبيب . قالوا إن الاستثمار الغربى المباشر يمكن أن يحتضن العناصر اللائقة لبناء تلك الفئة ويدربها ويعلمها أصول الإدارة ويربى فيها الحرص على كفاءة الأداء . وأضافوا أن العلاج مضمون النجاح شريطة ألا تتدخل الدولة لتحد من نشاط تلك الفئة أو تقتطع من أرباحها التى يوفر نماؤها المتواصل تزايد الادخار والاستثمار .

وكلتا المقولتين لا تستندان إلى أى تفسير تاريخى بغض النظر عن مدى صواب ما يقترح أصحابها من حلول تمكن الدول المتخلفة من اللحاق بالدول المتقدمة .

فإذا عدنا إلى تعريف التنمية كمفهوم تاريخى محدد ، وجدنا أن التخلف مفهوم تاريخى محدد أيضًا . هو وصف لأوضاع المجتمعات التى خضعت إلى سيطرة الاستعمار الغربى وإلى استغلال الرأسمالية العالمية . كما يمكن عندئذ أن نقول إنه ليس نقيض التنمية ، بل هو نوع خبيث من التنمية يؤكد خضوع مجتمعات العالم الثالث بدرجات متفاوتة للتبعية والاستغلال بما يترتب عليهما

من أوضاع ضارة بتلك المجتمعات ، وأشد ضررًا بالغالبية الساحقة من أفرادها . وفيما يلى تفصيل هذا المعنى .

وأول ما ننبه إليه هو ما يميز الاستعمار الغربى عما سبقه من صنوف الغزو والسيطرة الأجنبية وبناء الإمبراطوريات . فظواهر العدوان على الجيران والهجرة الجماعية من بقعة من الأرض إلى بقعة قريبة منها أو تبعد عنها آلاف الأميال[12] ، وكذلك غزو أقطار متعددة وإخضاعها جميعًا إلى حكم فرد أو أسرة أو فخذ أو بطن أو عمارة أو قبيلة أمور عرفتها البشرية منذ أقدم العصور . ولكن تلك الغزوات والهجرات والإمبراطوريات لم تكن تحمل معها أسلوب إنتاج معين تعمل على فرضه حيثما حلت جيوشها الغازية رغم ما كان يصاحب تحركها من آثار اقتصادية وحضارية . فالغزو فى الأصل نهب عارض لبعض الثروات أو الأفراد[13] والهجرة الجماعية سيطرة على إقليم لا يترتب عليها بالضرورة إبادة سكانه الأصليين جميعًا ، بل كثيرًا ما امتزج الوافدون بالسكان الأصليين فى عالم لم يكن يضيق بسكانه بعد . وما سماه الغربيون إمبراطوريات ، تعميمًا لمفهوم رومانى على ما سبقه وما تلاه ، لم يكن قديمًا إلا زحف جموع كثيفة على مساحات شاسعة لا تتوحد إلا فى سيطرة القائد الغازى وتنتهى بموته واقتسام الأقاليم بين ولده وشيعته (حالة جنكيز خان) أو بين قواد جيوشه (الإسكندر المقدونى) . وعلى نطاق أضيق من تلك " الإمبراطوريات " كانت الممالك تنشأ على يد أسرة حاكمة (محلية أو أجنبية) وتعيش حياة هذه الأسرة أو بعضها[14] وفى كل الحالات كانت تحل بسكان القطر المفتوح مضار كثيرة أو قليلة فى مقدمتها بلا شك انتهاب جزء من ثرواته (وأحيانًا تدميرها) ، أو جزء من فائضه الاقتصادى فى حالة فرض الجزية[15].

وكانت أول إمبراطورية مترامية الأطراف تضم أقاليم مختلفة وشعوبًا متعددة هى تلك التى أقامتها روما واستمرت موحدة حوالى خمسة قرون ، فى حين عاش قسمها الشرقى فى حدود متواضعة عشرة قرون أخرى[16] . وخلال هذا العمر الطويل لم تفرض روما نظامًا اقتصاديًا واحدًا على الأقطار التى حكمتها ، واكتفت فى العادة بفرض الجزية وأحيانًا بتجنيد بعض الشباب فى جيوشها .

وأباطرة روما الذين زاروا مصر احترموا حضارتها ، تزيوا بزى فرعون ، وتعبّدوا لآلهة مصر ، وبنوا لها المعابد الجديدة ، ولم يغيروا شيئا يذكر من نمط الإنتاج السائد فيها . كذلك كانت سيرة دولة الخلافة العربية الإسلامية التى حصّلت الخراج من حائزى الأرض والعشور وأنصافها من التجارة دون أن تغير أسلوب الإنتاج فى الأقطار المفتوحة . والعرب الذين استقروا فى تلك الأقطار امتزجوا بعد فترة بأهلها . وربما كان أهم حدث اقتصادى شهدته البلاد فى ظل الخلافة هو ازدهار التجارة البعيدة (بين الأقطار والأقاليم المختلفة وليس فى داخل كل منها) وما ترتب عليه من ازدهار حضرى تمثل فى سلسلة المدن التى جمعت التجارة وأهل العلم وكان معظمها فى فترة أو أخرى حواضر لدول بعد تفكك الخلافة ، والتى تمتد من البصرة والموصل فى الشرق ، إلى فاس ومراكش فى الغرب .

وكان الاستعمار الغربى الحديث مختلفًا جذريًا عن ذلك كله ، ومن ثم فهو بدوره مفهوم تاريخى محدد ربما كان من الوارد أن نخصه باسم الإمبريالية . ذلك أن هذا الاستعمار جزء لا يتجزأ من عملية نشأة وتطور الرأسمالية كأسلوب إنتاج وتحولها إلى نظام عالمى ، أو نظام يحكم العالم . فالاكتشافات الجغرافية التى بدأت بعصر هنرى الملاح أمير البرتغال كانت محكومة بهدف تجارى واضح : البحث عن طريق للتجارة مع جنوب آسيا وشرقها لا يخضع إلى الحكومات الإسلامية . وحين دار فاسكو دى غاما (بمعونة ملاح عربى) حول رأس الرجاء الصالح ، بدأ المركز الأوروبى للتجارة البعيدة ينتقل من موانئ البحر المتوسط إلى موانئ الأطلسى . وكان ذلك مؤذنًا بتدهور أحوال جمهوريات إيطاليا التجارية (البندقية ، أمالفى ، جنوة) التى احتكرت لعدة قرون التعامل مع الدول الإسلامية .

والأمر الذى يجهله الكثيرون هو أن رحلة كريستوف كولومبوس الشهيرة التى باركها ملك إسبانيا كان ممولها بيت تجارى من جنوة اسمه " تشنتيريونى " وكان القصد منها اكتشاف طريق جديد إلى الهند بعد أن عرف الأوروبيون أخيرًا - ما كان يعرفه العرب منذ عدة قرون - أن الأرض كروية مستفيدين من اختراع عربى هو البوصلة . كما أن كولومبوس مات وهو يظن أنه وصل إلى الهند ؛ ومن هنا

كان إطلاق اسم جزر الهند الغربية على جزر البحر الكاريبى ! وساعدت الاكتشافات الجغرافية وما صحبها من إنفاق على تمويل الجيوش ومد المستوطنين الأوائل باحتياجاتهم ، ثم استيراد منتوجات العالم الجديد إلى أوروبا على ازدهار الرأسمالية التجارية وإثرائها وفتح أسواق أمامها ، مما مكنها من تكوين التراكم البدائى بالتعبير الماركسى . وهذا التراكم بدوره دفعها إلى استخدام الاختراعات الحديثة فى بناء الصناعة الآلية التى تقوم على طاقة البخار .

وبانتقال الرأسمالية إلى المرحلة الصناعية تضاعف طلبها على المواد الأولية وسعيها إلى تأمين أسواق واسعة للإنتاج الصناعى . وكما يقول الاقتصاديون أن هدف المشروع الصناعى الرأسمالى هو تعظيم الربح . ويتحقق هذا الهدف أولًا وقبل كل شىء بزيادة المبيعات ولا سيما وأن الرأسمالية الناشئة لم تكن قد وصلت بعد إلى مرحلة الاحتكار والقدرة على التأثير فى سعر السوق لزيادة ربحها . وهكذا تميزت الصناعة الرأسمالية منذ البداية بالشراهة فى استخدام المواد الأولية والسعى الذى لا يتوقف عن المزيد من الأسواق . وهكذا لم يكن استعمار كل أرجاء المعمورة من قبل الدول الأوروبية ثم الولايات المتحدة الأمريكية غزوًا لمجرد الغزو ، إرضاء لطموح قائد أو ملك ، ولم يكن القصد منه مجرد الحصول على جزية من البلاد المفتوحة ينفقها الفاتح وحاشيته وعشيرته ، وإنما كانت الطبقة الرأسمالية كلها فى كل من الدول الرأسمالية الكبيرة تدفع بالجيوش للقتال من أجل احتلال الأقطار والأقاليم لتحصل منها أولاً وقبل كل شىء على مواد أولية وطاقة بثمن بخس ، ولتجعل منها فى الوقت ذاته أسواقًا لتجارتها . كما استخدمت بعض البلدان المفتوحة لتوطين من ضاق بهم العيش فى بلدان أوروبا تخفيفًا عن الفقر الشديد الذى ساد الطبقات الشعبية وبخاصة العمال فى مراحل التصنيع الأولى . وأخيرًا أصبحت المستعمرات سوقًا لفائض رأس المال الغربى يجد الاستثمار فيها معدلات ربح تفوق ما كان سيحصل عليه أولئك المستثمرون لو استثمروه فى مواطنهم . وكل تلك الدوافع التى حركت الاستعمار الغربى تستلزم بالضرورة تغييرات مهمة فى مجتمعات المستعمرات من حيث البنية الاقتصادية وليس فيما يخص طبيعة الحكم الأجنبى وأسلوب الإدارة فقط.

وبلغ هذا التأثير مداه فى مستعمرات الاستيطان الرئيسية ، حيث نجح المستوطنون الأجانب فى سلب البلاد من أهلها بالمعنى الحرفى للكلمة وأطلقوا على كل منها أسماء غربية، وتركوا من بقى من السكان الأصليين يحيون فى معازل(١٧). ونشأ فى تلك البلاد أمم أوروبية _(فيما وراء البحار كما يقول الأوروبيون) مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا .. إلخ . وفى أحوال أخرى اكتفى المستوطنون بالاستيلاء على أثمن موارد المستعمرات واحتفظوا بأهلها الأصليين كيد عاملة وضيعة الأجر ، وفى غيرها عامل الاستعمار البلاد المفتوحة كسورد للقوى العاملة . والمثال التاريخى لذلك هو تجارة الرقيق من إفريقيا إلى العالم الجديد . وإذا تذكرنا أنه فى مقابل كل عبد وصل حيا إلى أمريكا الشمالية أو الجنوبية ، مات عشرة خلال عملية الاصطياد وقمع تمرد الأسرى ، وبسبب الأوبئة التى كانت تفتك بهم فى مخازن العبيد بموانئ التصدير ، وفى باطن السفن الشراعية التى كانت تعبر بهم المحيط الأطلسى ، أمكن أن نتصور حجم ذلك النزيف البشرى لشباب غرب إفريقيا بنوع خاص الذى حرم تلك البلاد من قوة العمل الخلاقة صانعة التقدم . ولا يمكن فهم مأساة التخلف الإفريقى من دون هذا البعد . وفى غير تلك الأحوال غيّر الاستعمار أوضاع المستعمرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بما يمكنه من الحصول على ما أراد من مواد أولية ومن تسويق منتوجاته .

وبإيجاز غير الاستعمار حينما حلّ فى أوضاع الإنتاج وعلاقات الإنتاج بما يخدم مصالح الرأسمالية الغربية . وندلّل على ما نقول بمثل صارخ مما جرى فى مصر . فقد أيقظت الحملة الفرنسية وثورة المصريين ضدها على ضفاف النيل شعورًا مزدوجًا : رفض العودة إلى حالة الفساد والتعسف وتخريب البلاد على يد مختلف عساكر السلطان العثمانى وفئات المماليك ، والتنبه لعناصر التقدم التى وصل إليها أحفاد لويس التاسع ملك الفرنجة الذى أُسر فى مدينة المنصورة . وأدرك محمد على على نحو أو آخر ذلك الشعور وحاول أن يوظفه فى بناء " دولة حديثة " تتخلص من أدواء الرجل المريض . ولما استقر له الأمر بدأ بمعاونة ابنه " إبراهيم باشا المصرى " تجربة تنموية تشبه إلى حد كبير التجربة التى بدأت فى اليابان بعد ذلك بحوالى نصف قرن ، وشملت تطوير الزراعة وإنشاء الصناعات

الحديثة (حين كانت الفجوة التكنولوجية لا تتجاوز بضعة عقود) والتوسع فى التعليم والخدمات الصحية وتجديد أساليب الإدارة العامة وبناء الجيش المصرى .. إلخ .

ولو افترضنا جدلاً استمرار تلك التجربة كان من المتصور أن تحقق مصر تطوراً من نوع ما تحقق فى اليابان . ولكن اليابان مجموعة جزر فى آخر الأرض فقيرة الموارد إلى حد انصرف معه الغرب عن احتلالها . أما مصر فهى ذات موقع استراتيجى فريد على طرق الاستعمار ، وهى جزء من الأمة العربية لابد أن يمتد تأثير ما يجرى فيها إلى أنحاء أخرى من الوطن العربى ، بدءًا بالشام والسودان . ولذلك نسى الغرب صراعاته ، واتفقت كلمته على ضرب التجربة المصرية وتصفيتها ، وانتهى الأمر باحتلال مصر . ولما كان الجيش المصرى العمود الفقرى لتجربة محمد على ، حوله نشأت المصانع والمدارس والمستشفيات فضلًا عن حمايته لتلك التجربة ، أصرت أوروبا على تخفيض عدده وعدته ، وأقنع قناصل أوروبا خلفاء محمد على بعد ذلك بتصفية المصانع وإغلاق الكثير من المدارس .. ثم حفر قناة السويس (وهو ما رفضه محمد على بإصرار) . وبعد أن تحقق للإنكليز ما كان يسعون إليه منذ ثمانين سنة وهو احتلال مصر ، رأوا أن مكانها فى الإمبراطورية البريطانية هو أن تكون مزرعة للقطن الممتاز الذى كانت تنفرد بإنتاجه ، كما رأوا أن نسبة السكان إلى الرقعة الزراعية وخبرة الفلاح المصرى العريقة لا تتركان محلًا لمزارع استيطانية واسعة . كما أن واقع احتفاظ مصر بكيان متكامل موحد ومتميز حتى داخل الإمبراطوريات التى حكمتها مضافًا إلى مطامع الدول الأوروبية فيها يحول دون تحويلها إلى مجرد " مستعمرة للتاج البريطانى " .

وقال كرومر فى ذلك " إننا لا نحكم مصر ، ولكن نحكم حكومة مصر " . وهكذا حرص المحتل البريطانى على الارتكاز على فئة واسعة من ملاك الأراضى الزراعية المصريين ، فأقرت القوانين لأول مرة بحق الملكية المطلق فى الأرض الزراعية ، وبيعت أراضى الخديو إسماعيل الشاسعة " الدايرة السنية "لكبار الملاك ومتوسطيهم بشروط ميسرة ، وتولت الحكومة المصرية تحسين وسائل الرى لانتظام زراعة القطن وتحسين بذوره ، وأنشئت المحالج والمكابس لإعداده

للتصدير ، وبنيت شبكة سكك حديد من أسوان إلى الإسكندرية وعبر الدلتا لسرعة نقل المحصول إلى موانئ التصدير ، وشجع المحتل تكاثر الجاليات الأجنبية التى تولت (وحدها منذ البداية) تجارة الداخل أى الوساطة بين كبار الزراع (بما فى ذلك إقراضهم للإنفاق على المحصول) ، وبين بيوت التصدير الأجنبية المستقرة فى الإسكندرية . ونشأ بسرعة نظام مصرفى كامل لتمويل شراء الأرض وتحسينها وزراعة القطن وتجارة الداخل والتصدير . وقامت فى الإسكندرية بورصة للقطن تضاهى بورصة ليفربول . وكانت محصلة ذلك كله أن أحرز القطاع القطنى تقدمًا ملحوظًا . وفى الوقت ذاته صفيت المشروعات المملوكة للحكومة فى حين أزاحت الجاليات الأجنبية البرجوازية التجارية المصرية والعربية واحتلت قطاع المال وتجارة الاستيراد وتجارة الجملة وأعمال السياحة وما يتصل بها .

أما الصناعة فلم يكن التفكير فيها واردًا لأن " مصر بلد زراعى " بطبيعته كما كان الاستعمار وعملاؤه يرددون دائمًا ، كما أن الامتيازات الأجنبية والاتفاقات الدولية كانت تحرم مصر من فرض أية ضرائب جمركية لحماية الإنتاج المحلى ، ولم تنفق الحكومة على التعليم والصحة إلا فى أضيق الحدود . ولولا نشاط القطاع الأهلى فى إنشاء المدارس (بما فى ذلك أول جامعة مصرية حديثة) والمستشفيات ، لما حدث تقدم يذكر فى هذين المجالين . وغدت مصر تستورد من أوروبا (وبصفة خاصة من إنكلترا) كل ما تحتاج إليه من منتوجات صناعية . إنها حالة نموذجية : مصر تنتج القطن وتصدره كمادة أولية ، ثم تستورد الأقمشة والملابس القطنية من إنكلترا .

وهكذا نرى أن الاستعمار قد أحدث تنمية فى مصر لا يمكن إنكار واقعها المادى . ولكن ما سمات تلك التنمية ؟ كانت معدلاتها بطيئة للغاية تكاد لا تتجاوز معدلات نمو ـ السكان(١٨) ، ثم أنها ارتكزت إلى منتج واحد هو القطن الذى كان يمثل ٨٥ بالمائة من الصادرات حتى عام ١٩٥٠ ، وكانت نسبة الأمية حتى ثورة تموز / يوليو أكثر من ٨٠ بالمائة من السكان . والأمر الذى يلخص الصورة كلها هو واقع الفائض التجارى . لقد درست الميزان التجارى لمصر منذ بداية القرن فوجدت أنه حتى عام ١٩٣٩ كان يحقق فائضًا ملحوظًا باستثناء سنوات انهيار

سعر القطن فى الأزمات الدورية التى كان يشهدها الاقتصاد الرأسمالى كل عشر سنوات فى المتوسط . ورغم عدم وجود حسابات لميزان المدفوعات فى الفترة نفسها فإنه من الواضح أن هذا الفائض كان يذهب إلى الخارج تسديدًا لأرباح وفوائد رءوس الأموال الأجنبية الموظفة فى مصر . وهى الصورة التقليدية لتحويل جزء مهم من الفائض الاقتصادى من المستعمرة إلى البلدان الاستعمارية . وانتهت الحرب العالمية بتراكم ديون لمصر على بريطانيا تجاوزت ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى (أيام كان سعر صرف الاسترلينى أربعة دولارات وكان سعر أوقية الذهب ٣٥ دولارًا فقط) . وهذا الرقم يعطى فكرة عن إسهام مصر فى مجهود الحرب البريطانى ... وكانت حكومات مصر المتعاقبة تردد فى خطابات العرش الجملة الشهيرة وستعمل حكومتى على تخلص البلاد من الفقر والجهل والمرض " ، تلك الجملة التى تعد صدىً بعيدًا لما كانت تعانى منه أغلبية المصريين من شقاء فى ظل الاستغلال الاستعمارى .

وخلاصة القول هى أن ما يجرى فى ظل الاستعمار تنمية معوجة (Dis-torted) لأنها لا تشمل كل قطاعات الاقتصاد ناهيك عن الجوانب الاجتماعية والحضارية . وهى أيضًا تنمية متوجهة فى الأساس إلى الخارج (Extroverted) خدمة لمصالح الاستعمار ، ولذلك لا يعود عائدها كاملاً على الاقتصاد القومى ليغذى المزيد من التنمية فى مختلف القطاعات فيتفكك الاقتصاد داخليًا بدلًا من أن يتكامل عبر علاقات تشابك قطاعى متنامية . وهى أخيرًا ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، تنمية تابعة (Dependent)لأنها محكومة بقرارات خارجية لا سلطان للإرادة الوطنية عليها . فلم يكن لمصر مثلاً قول فى تحديد سعر القطن فى حين أن حياة الشعب المصرى كلها وفى كل مناحيها كانت تسير وفقًا لتقلباته . والوجه الآخر للتبعية هو الاستغلال . فالقرارات فى هذا الأمر لا تؤخذ اعتباطًا وإنما تحقيقًا لمصالح الاستعمار فى استغلال الشعوب . والخبث هنا يشبه الخبث فى أورام السرطان من حيث إن تلك التنمية تضر بالاقتصاد والمجتمع ، تشل قواه الحية وتقتل قدراته على التقدم وتطمس هويته الحضارية . وإذا أخذنا فى الاعتبار تدهور نسب المبادلة عند تصدير المنتج أو المنتوجات الأساسية ، وزيادة عدد السكان ، نجد أنها تدفع بالمجتمع تدريجًا نحو مزيد من الفقر والشقاء

واضطراب الأمور وهجرة العقول ورءوس الأموال فى ظل نظم حكم غاشمة وفاسدة .

وكان الظن السائد لدى الشعوب الآسيوية والإفريقية أن انتزاع الاستقلال السياسى يمهد الطريق إلى تنمية مرضية . وقام هذا الظن على عدم إدراك حقيقة القهر الرأسمالى . وقد أوضح ماركس قبل أكثر من ١٣٠ عامًا أن الرأسمالية تعتمد فى استغلال الطبقة العاملة أساسًا على عنصر القهر الاقتصادى . فالرأسمالية لا تحتاج ، ولا تريد ، رقيقًا أو أقنانًا يكرهون على العمل قسرًا بالقوة العسكرية والسياسية ، ولكنها تريد عمالاً. أحرارًا " يطالبون بملء حريتهم العمل فى مصانعها لأنهم لا يملكون شيئًا إلا قدرة العمل ، وليس أمامهم إلا أن يبيعوها للرأسماليين مقابل الأجر . ولهذا استطاعت الرأسمالية الغربية أن تقوى وتنشط حين مكنتها معدلات أرباحها وما تحصل عليه من فائض محوّل من المستعمرات فى إطار أوضاع ديمقراطية ، والديمقراطية الغربية لا تنفى حقيقة استغلال رأس المال للعمل بأى حال . وارتفاع مستوى معيشة العمال لا يلغى واقع أنهم لا يحصلون على كامل القيمة التى ينتجها عملهم ، وإلا فمن أين تأتى الأرباح والفوائد والريع[١٩]؟

وبالمنطق نفسه كان من الوارد أن تستمر الرأسمالية العالمية فى استغلال شعوب العالم الثالث دون أن تحكمها حكمًا مباشرًا أو تحتل أراضيها . حقا أن القوة العسكرية والنفوذ السياسى والسيادة الحضارية تساند هذا الاستغلال ، ولكن العوامل نفسها تحكم الصراع الطبقى داخل الدول الرأسمالية فى التحليل الأخير ، وتفسر بقاء النظام وتأخر الثورة الاشتراكية فيه دون حاجة لاستخدامها بالفعل وعلى نحو مستمر . وكان المفهوم الخاطئ الذى ساد فى مجال التنمية ، الوسيلة التى يسرت استمرار الاستغلال الامبريالى بعد سقوط الإمبراطوريات ، وهى ما يسمى أحيانًا بالاستعمار الجديد دون تحديد لدلالته . فالقول بأن التنمية تتعذر وتتعثر وقد تستحيل تمامًا دون تدفق رءوس الأموال الغربية فى شكل " معونات " وقروض واستثمار مباشر ، مضافًا إلى الزعم بأن التنمية ليست إلا محاولة للحاق بالنموذج الغربى ، جعل حكومات الاستقلال تفتح البلاد ترحيبًا بالعدو الذى كانت الشعوب تحاربه بالأمس . طردنا الجندى ورحبنا بالرأسمالى

غافلين عن أن الأول لم يكن مقيمًا بيننا إلا لخدمة الثانى ! فإذا قمنا بخدمته فما حاجته للجندى ؟! ولماذا يتحمل تكلفة بقائه مع ما يشيعه هذا البقاء من سخط واضطراب " وشغب " يعطل مصالح الرأسمالى؟!

لم يكن غريبًا أن تظهر نظرية " القلب والتخوم[٢٠] فى أمريكا اللاتينية أول الأمر . فمعظم بلدان تلك القارة قد حصل على الاستقلال السياسى منذ قرن أو أكثر ، وحاول بعضها التنمية بالمعنى الدارج منذ العشرينيات فى القرن الحالى ، وأقبل أكثرها على التصنيع بالذات بشكل كثيف بعد الحرب العالمية الثانية . وهى فى مجموعها أقطار غنية بالموارد الطبيعية . ولكن ذلك كله لم يمكنها بحال من تكرار التجربة التاريخية لتطور الرأسمالية فى الغرب أو حتى فى اليابان ، ومن ثم سبق مفكروها إلى تحليل ما جرى والتفتيش عن أسباب الإخفاق . ونشر الكتاب الكثير من المؤلفات فى نقد استراتيجيات التنمية وأنماطها التى اتبعت عندهم ، أصبح عدد منها كلاسيكيًا معروفًا لدى كل من يتابع " الأدب التنموى " . وفى هذا الإطار كانت العلاقة بين أمريكا اللاتينية والرأسمالية الغربية محل نظر دقيق ، وكان الاقتصادى الأرجنتينى الكبير راؤول بريبش أول من تحدث عن القلب والتخوم ، ثم توالت الكتابة فى تحديد طبيعة العلاقة وآثارها .

ومعنى هذا النظرية الحقيقة التى أشرنا إليها آنفًا وهى أن الرأسمالية الغربية نجحت فى توحيد العالم فى نظام اقتصادى اجتماعى واحد هو الرأسمالية. ولم يتم هذا التوحيد بالتراضى ولا قام على أساس من التكافؤ ، ولكنه فرض بالقوة وجاء على الصورة التى تخدم فى المقام الأول من فرضوه . وهكذا تجمعت عناصر القوة العسكرية والسياسية والحضارية والاقتصادية والمالية والتقنية لدى دول الغرب الرأسمالى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . ويكفى رقم واحد لبيان حقيقة وضع الاقتصاد العالمى : فسكان دول القلب لا يزيدون على ١٨ بالمائة من سكان الأرض ، ولكنهم يحصلون على ٨٠ بالمائة من الناتج الإجمالى العالمى ! ولكن الأمر أخطر من ذلك بكثير ، لأن عناصر القوة لا تقتصر على تركز الثروة وحدها ، فالواقع أن بنى السيطرة المتجمعة لدى دول القلب تجعل النظام الاقتصادى العالمى أشبه بنسق فلكى (مثل المجموعة الشمسية) للقلب منه ثقل يجذب إليه التخوم فتدور حوله فى مدار

يقرب أو يبعد عن القلب بقدر ما لكل تخم من ثقل . وبالتالى فكل تنمية لا تحقق زيادة فى الثقل الذاتى لقطر أو مجموعة أقطار تقصر عن تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتأكيد الهوية الحضارية .

ويزيد من خطورة هذا الوضع بروز الدور المهيمن للشركات متعدية الجنسيات[٢١] التى أصبحت التكوين الأساسى فى بنية الرأسمالية العالمية . ودون استطراد فى تحليل ظاهرة تعدى رأس المال الكبير للحدود القومية على مستوى الدول الرأسمالية ذاتها (Capital Transnationalization) نكتفى ببعض الأرقام ذات الدلالة الخاصة فى سياق الحديث عن التنمية . فوفقًا لآخر البيانات المتاحة وقت الكتابة بالطبع) تسيطر ٥٠٠ من أكبر الشركات المتعدية الجنسية على ٧٢٠٠٠ شركة تابعة (Affiliates) فى مختلف أنحاء العالم الرأسمالى ، وزاد إجمالى مبيعاتها فى عام ١٩٨٠ على ٢٠ بالمائة من الناتج الإجمالى للعالم (من دون الدول الاشتراكية) . وفى عام ١٩٨١ بلغت صادرات تلك الشركات من دول المقر (أو دون حساب صادرات الشركات التابعة) ٣٤٥ مليار دولار أى ١٧,٥ بالمائة من إجمالى صادرات العالم ، فى حين كان نصيب صادرات الولايات المتحدة فى السنة نفسها لا يتجاوز ١١,٨ بالمائة من ذلك الإجمالى .

على أن دور تلك الشركات فى التجارة الدولية لا يكتمل إلا بحصر الصادرات بين الشركات التابعة والشركات الأم وفيما بينها . وفى غيبة تقدير إحصائى يعتمد عليه فى هذا الصدد نأخذ مثلًا من دولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بلغت صادرات الشركات المتعدية الجنسية الأمريكية المقر فى عام ١٩٨١ حوالى ٩٣ مليار دولار ، أى ما يساوى ٧٧ بالمائة من إجمالى الصادرات الأمريكية ، منها ٣١ مليارًا صادرات إلى الشركات التابعة لها . ولذلك ليس من المغالاة أن يقدر البعض حجم التجارة بين الشركات المتعدية الجنسية وبين الشركات التابعة لها وفيما بين هذه الأخيرة أو ما يسمى (Intrafirm trade) بحوالى ٤٠ بالمائة من التجارة الدولية[٢٢]. وقد زادت الأصول المملوكة للشركات متعدية الجنسية عن طريق الاستثمار المباشر (خارج دول المقر) من ٦٦ مليار دولار فى عام ١٩٦٠ ، إلى ٦٢٥ مليار دولار فى عام ١٩٨٣ ، أى أنها زادت بمعدل يفوق بشكل واضح معدلات زيادة الاستثمار فى مجموع الدول الصناعية فى

الفترة نفسها . ومن الملحوظ فى هذا الصدد أن نصيب الولايات المتحدة من تدفقات الاستثمار المباشر هبط من ٦٦ بالمائة فى الفترة (١٩٦٥ - ١٩٦٩) إلى ٢٨ بالمائة فى (١٩٨٠ - ١٩٨١) وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولى . كما هبط نصيبها فى إجمالى الاستثمارات الأجنبية من ٤٨,٣ بالمائة فى عام ١٩٦٠ إلى ٣٦,١ بالمائة فى عام ١٩٨٣ . هذا وتملك ١١ دولة رأسمالية ٩٤ بالمائة من الاستثمارات الأجنبية فى نهاية عام ١٩٨٣ ، ومن ناحية أخرى تملك ٥٢ شركة متعدية الجنسيات نصف الاستثمارات الأجنبية فى التاريخ ذاته[٢٣]. أما توزيع الاستثمار المباشر على مناطق العالم حاليًا ، فإنه يظهر أن ٢٥,٩ بالمائة منها مستثمر فى العالم الثالث والباقى كله فى دول صناعية فى مقدمتها الولايات المتحدة (١٨,٢ بالمائة) تليها كندا (١٠ بالمائة)[٢٤] فالمملكة المتحدة (٩,٩ بالمائة) . وقد تزايد فى الفترة الأخيرة استثمار الدول الصناعية فى الولايات المتحدة حتى زاد حجم الاستثمارات الوافدة للولايات المتحدة فى عام ١٩٨٢ عن الاستثمارات الخارجة منها بمبلغ ثلاثة مليارات دولار[٢٥] .

وما نود أن نؤكده هنا ليس استغناء الشركات المتعدية الجنسية عن مساندة الحكومات ، ولا سيما حكومة دولة المقر . بل على العكس قدرتها على الاستناد إلى عدة حكومات فى وقت واحد وحرصها جميعًا على دور فاعل للحكومة الأمريكية بالذات ، لأن الولايات المتحدة هى أقوى الدول الرأسمالية اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا . والدرس الذى يجب أن تستوعبه دول العالم الثالث هو ألا تعول كثيرًا على لعبة التنافس بين الدول الرأسمالية . فحين يقرر بلد عربى مثلًا نقل أرصدته من البنوك الأمريكية إلى بنوك أوروبية ، لا يعدو الأمر فى الحقيقة قيودًا محاسبية . أما حركة رءوس الأموال الفعلية بين الدول الصناعية فتحكمها أوضاع السوق المالية والنقدية العالمية . وحين يتعاقد العرب مع شركة أوروبية لبناء القمر الصناعى " أرابسات " ، فإن تلك الشركة تشترى بعض المكونات الأساسية من أمريكا .. وهكذا . ولا يقتصر دور الشركات متعدية الجنسية على الاستثمار المباشر ، فهى متداخلة مع البنوك متعدية الجنسية التى توفر الائتمان على المستوى الدولى ، والتى تملك القسم الأكبر من القروض التى ترزح تحتها معظم بلاد العالم الثالث والتى تحتفظ بفوائض الدول النفطية . وأخيرًا ، فإن

تلك الشركات تهيمن على ما يسمى " التكنولوجيا المتقدمة " [٢٦]، وأهم وسائل النقل والاتصال وأجهزة التسويق العالمية .

ومن يريد صورة مجسمة للعلاقات بين القلب متداخل المصالح وبين التخوم ، ما عليه إلاّ أن يحصل على خرائط شركات الطيران وينسخها على ورق شفاف ثم يضعها بعضها فوق بعض ليرى خيوط العنكبوت التى تضطرب فى داخلها أقطار التخوم . وعندئذ يتضح له كم هو صعب مطلب التنمية المستقلة ، وأنه لا يمكن تحقيقه إلا بإرادة واعية وعزيمة ثابتة وإصرار لا يهن وعمل دءوب ضد آليات التبعية المتنوعة والمتعددة التى تعمل باستمرار وفى تلقائية على توثيق روابط خضوع أقطار التخوم لقوى القلب ومصالحه . وعلى هذا المستوى وحده يمكن فهم ما كتبه أ.ج. فرانك من أن التنمية فى أمريكا اللاتينية تعميق للتخلف (٢٧). فالمقصود ليس إنكار وقوع التنمية ، وإنما بيان أن هذه التنمية زادت من روابط تلك الأقطار بقلب النظام العالمى من خلال عملية التصنيع التى ظنت أنها يمكن أن تحررها من التبعية . وبهذا المعنى يمكن أن نقول إن السعودية الفقيرة قبل النفط كانت أقل تبعية للقلب منها الآن . ولا يقدح فى تلك المقولة الارتفاع الملحوظ فى مستوى المعيشة وخدمات الصحة والتعليم والإسكان والنقل وبدايات التصنيع . ولكنه يفسر تمامًا ما تواجهه أقطار النفط حاليًا من مصاعب مالية واقتصادية تهدد ما بها من مشروعات تنمية .

٣. الاعتماد على النفس تنمية طيبة

وفى ضوء ما سبق نرى أن التنمية الطيبة هى فى الأساس الامتداد الطبيعى للنضال الوطنى فيما وراء الاستقلال السياسى بهدف تحقيق التحرر الاقتصادى والاجتماعى والحضارى . وهى نضال يصفى بنى التبعية والاستغلال الامبريالى ويقيم بنى الاستقلال الكامل والعدل الاجتماعى وتجديد شباب الهوية الحضارية . وهذه التنمية المستقلة تقام دعائمها فى مواجهة دائمة مع قوى السيطرة والاستغلال ، وليس بالتعاون معها أو الاعتماد على معونتها . وطرح القضية على هذا النحو هو بداية التحرر الفكرى واسترداد مجتمعاتنا لقدرتها على التفكير بنفسها ولنفسها ، وإجراء الاختبارات عن وعى ، وتجنب شباك

أخطبوط الشركات متعدية الجنسية ومصائد الفكر والعلم والتكنولوجيا التى تفرزها وتوظفها فى تأكيد السيطرة والاستغلال .

وفى هذا المقام نجد فى أدبيات التنمية الحديثة ، ولاسيما مؤلفات مفكرى العالم الثالث ، توصيفًا لما يجب أن تكون عليه التنمية حتى تستحق وصف المستقلة . وتكاد عناصر التوصيف تلك أن تكون جمعا لما يناقض أوضاع التنمية التى تكونت خلال العقود الأربعة الماضية . ففى مواجهة الاعتماد على المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية ظهرت فكرة الاعتماد على النفس . وفى مواجهة انشطار الاقتصاد والمجتمع إلى شطر " حديث " مرتبط عضويا بالشركات متعدية الجنسية وشطر " تقليدى " أو متخلف ، ظهرت فكرة التوجه الداخلى للتنمية أو ما يسمى تنمية متمحورة حول الذات (Self-centered). وفى مواجهة إثراء الأقلية وتهميش الأغلبية ، ظهرت الدعوة إلى الوفاء بالاحتياجات الأساسية . وفى مواجهة نهب الموارد الطبيعية حتى الاستنفاد ، أو إتلافها بالتلوث ، ظهر الحديث عن التنمية البيئية (Eco-development). وفى مواجهة طغيان الحكام وإهدار حقوق الإنسان ، اكتسبت فكرة المشاركة الشعبية أهمية جديدة . وفى مواجهة الانبهار بأحدث تكنولوجيا رغم جسامة تكلفتها وقصور الاقتصاد والمجتمع عن جنى كل ثمارها ، ظهر مفهوم التكنولوجيا الملائمة . وفى مواجهة التبعية الناشئة عن الاعتماد الكامل على استيراد تقنيات الإنتاج والخدمات ، طالب مفكرو العالم الثالث ببناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية . وفى مواجهة الاندفاع الأعمى فى محاكاة الغرب فى كل شىء ، برز الشعور بضرورة الحفاظ على الهوية الحضارية . وفى مواجهة قوى النظام العالمى التى تعمق التبعية ، طالب الكثيرون بالانسلاخ الانتقائى (Selective delinking) عن ذلك النظام . ولكن التوصيف لا يغنى عن التعريف . وسرد صفات التنمية المستقلة لا يوضح بذاته مدى الارتباط المتبادل بينها . كما أنه لا يكشف عن التوجه الأساسى الذى يستتبع بقية الأمور . وكل هذا الأدب على تراثه لا يجيب بشكل واضح عن السؤال السياسى الجوهرى : من أين نبدأ نضالنا من أجل التحرر الاقتصادى والاجتماعى والحضارى ؟ .

وقد انتهيت بعد كثير من القراءة والدرس وأعمال الفكر إلى التعريف الآتى : التنمية المستقلة هى الاعتماد على النفس . ذلك أننى وجدت أن كل الصفات التى سبق تعدادها ترتبط أوثق الارتباط بذلك المفهوم . وفيما يلى بيان ذلك بإيجاز .

يعنى اعتماد مجتمع معين على نفسه أول ما يعنى الاعتماد على قدراته الخاصة . فالمجتمع ليس كيانًا مجردًا ، وإنما هو مجموع أفراد . ولذلك فإن أول ما يملك من قدرات هو قدرات أفراده . وبهذا المدخل للتنمية يعود الإنسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة على أساس أنه صانع التنمية الحقيقى . فكل موارد الطبيعة أيًا كان ثراءها تظل جثة هامدة ما لم تمتد لها يد الإنسان بعمله المبدع وفكره المجدد . وأكثر الآلات تعقيدًا وتقدمًا وأداءً تظل كفاءتها محكومة بقدرات الأفراد الذين يستخدمونها . وحتى إذا اختزلنا قدرات الإنسان فى تعبير اقتصادى مبسط وجاف فتحدثنا عن " الموارد البشرية " ، لأمكن أن نقول بلغة الاقتصاد أن التنمية تطرد وتتسارع إذا توافر العمل المنتج لكل مواطن قادر عليه ، وإذا توالى ارتفاع إنتاجية العمل . ومن هنا يصبح توفير الصحة (أى سلامة البدن والعقل والنفس ، وليس مجرد العلاج) والتعليم (بالمعنى الواسع الذى يشمل إتاحة صنوف المعرفة والمعلومات) ، أو ما سميناه بلغة علم المعلومية(٢٨) (Software)التنمية أهم من اقتناء الآلات وتشييد المشروعات والمنشآت ، أو (Hardware) التنمية .

وعلى أى حال مادام الناس هم صانعو التنمية فلا بد من أن نبحث قضية الدافعية (Motivation)، أى الدوافع التى تحمل الناس على البذل والتضحية من أجل تنمية مستقلة . وفى عصور قديمة كانت الدوافع مزيجًا من الدين والسياسة (عمل المصريين فى بناء الأهرام والمعابد الضخمة) . وفى بلدان القلب من النظام العالمى كان الدافع الأساسى فلسفة واقتصادًا : الإيمان بأن صراع الأفراد كل من أجل تعظيم مصلحته يحقق التقدم المطرد الذى يعم بدرجات متفاوتة كل طبقات المجتمع . وساعدت سيطرة الاستعمار على موارد العالم وأسواقه وتوالى الاكتشافات العلمية والتكنولوجية على زيادة الإنتاج والإنتاجية ، مما حقق بالفعل ارتفاعًا فى مستوى معيشة كل السكان ، مقارنًا بمستوى المعيشة فى العالم الثالث بل إن سيادة هذه الفلسفة تجعل من يعيشون فى فقر نسبى فى المجتمعات

الرأسمالية يسلمون بأنهم مسئولون جزئيًا على الأقل عن وضعهم ، وهو على كل حال وضع من طبيعة الأشياء ، ساقهم حظهم العاثر إلى أن يكونوا ضحيته ، ولكن لا يفقدهم ثقتهم فى النظام الاقتصادى الاجتماعى الذين يعيشون فى ظله . وأحدث مثال على ذلك تزايد عدد الأمريكيين الذين يعيشون تحت حد الفقر المسلّم به فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وازدياد شعبية ريفان رغم ذلك . ومهما يكن من أمر ، فإن نجاح الاشتراكية فى تحقيق تحسن سريع وملموس وعام فى مستوى معيشة القاعدة الشعبية العريضة ، جنبًا إلى جنب مع تأثير حمى الاستهلاك الغربية يدفع بشعوب العالم الثالث إلى المطالبة بالخروج سريعًا مما تعانيه من بؤس . ومن ثم يصبح الدافع الأساسى الذى يضمن استمرار العمل من أجل تنمية مستقلة هو شعور الناس بأنهم المستفيدون من جهود التنمية (ليس الغرب الرأسمالى والأقليات الحاكمة) ، وأن يكون الأمر كذلك بالفعل . ومن ثم يكون الوفاء بالحاجات الأساسية شرطًا ضروريًا لتعبئة الجهود الشعبية من أجل التنمية المستقلة .

وإذا فصلنا بين الحاجة والرغبة على أساس أن الحاجة ظاهرة موضوعية يضار الإنسان من عدم إشباعها ، والرغبة تتعلق بالأشياء الكثيرة المختلفة التى تشبع كل من الحاجات . إذا فعلنا ذلك اكتشفنا أن عدد الحاجات محدود بعكس القول الشائع فى النظرية الاقتصادية البرجوازية من أن الحاجات تتزايد إلى ما لا نهاية فى حين أن الموارد محدودة ؛ وبالتالى تكون الندرة موضوع علم الاقتصاد. وأهم ما يميز الحاجة عن الرغبة هو أن إشباع حاجة معينة بدرجة عالية (الإسكان مثلاً) لا يغنى الإنسان عن إشباع حاجات أخرى (الغذاء مثلاً) . أما الرغبات فإنها تتعلق بأشياء يمكن أن يحل بعضها محل بعض فى إشباع حاجة معينة (صنوف الطعام ، مستويات الإسكان .. إلخ) . ولابد من عودة إلى تفصيل موضوع الحاجات. ونكتفى الآن بتأكيد أن عدد الحاجات محدود ، وأنها كلها أساسية ، وأن أنماط ومعايير إشباع كل حاجة يختلف من مجتمع إلى آخر فى الزمان والمكان . ويمكن أن نقول أن الإشباع المطلوب فى معظم أقطار العالم الثالث سيكون فى البداية فى مستوى ضروريات البقاء والقدرة على العمل (Sub-sistence level)، ثم يتحسن بتقدم التنمية . والأمر المهم بعد ذلك هو أن إعطاء

الأولوية للوفاء بحاجات الجماهير يعنى توجيه التنمية نحو الداخل ، أى عكس الاتجاه السائد الآن . كما أنه سيدفع حتمًا بالاقتصاد الوطنى نحو التكامل الداخلى (National Integration) ويصفّى الازدواجية والجيوب المرتبطة بالخارج (Enclaves) مثل المدن والمناطق الحرة ، أو مناطق تركز النشاط التابع للشركات متعدية الجنسية أو المرتبط بها .

ومن ناحية أخرى ، يطرح الوفاء بالحاجات الأساسية - بتحديده لمن يوجه الإنتاج - سؤالين مهمين : ماذا ينتج المجتمع ؟ وكيف ينتجه ؟ يمكن القول باطمئنان أن مستويات المداخيل فى معظم أقطار العالم الثالث ستفرض إنتاج سلع متهاودة الثمن بكميات كبيرة ، وأنها ستكون أساسًا سلعًا ضرورية للاستهلاك الواسع : مواد غذائية ، منسوجات ، ملابس ، مساكن شعبية .. إلخ . ولن تكون الأولوية للسيارات الخاصة أو " ابراج " الإسكان الفاخر أو معدات تكييف الهواء . ومن ثم تطرح قضية التكنولوجيا الملائمة نفسها بالضرورة ، بما تتطلبه من بحث علمى وتكنولوجى بدلاً من الاعتماد على استيراد تكنولوجيا صممت لإرضاء أذواق المستهلكين فى مجتمعات غنية ولحث الناس على المزيد من الاستهلاك . كما أن ملاءمة التكنولوجيا تعنى الجمع بين عوامل الإنتاج بما يتناسب مع الوفرة النسبية لكل منها . ولما كانت العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات وتقنيات الإنتاج أندر ما هو متاح لبلدان العالم الثالث ، فإن الاختيار التكنولوجى لابد أن يستهدف التدنى فى حجم المكون الأجنبى لأى استثمار ، وبالتالى تراجع الاعتماد على الخارج ماليًا وتكنولوجيًا . وهكذا تكون الأولوية لتعبئة الموارد المحلية والتصنيع المحلى لمعدات الإنتاج مما يمهد السبيل للتخلص من التبعية المالية والتكنولوجيا ، ويدفع بالاقتصاد الوطنى فى طريق التكامل الداخل الذى أشرنا إليه آنفا . كما أن اطراد وتطور البحث العلمى والتكنولوجى فى مستوى إنتاج سلع الاستهلاك وكذلك مستوى إنتاج سلع الإنتاج بهدف تعظيم الاعتماد على الموارد العينية المتاحة محليًا ، هو فى ذاته عملية بناء لقاعدة علمية وتكنولوجية محلية لما تقتضيه من نشر المعارف العلمية والمهارات التقنية وتأهيل الإطارات (الكوادر) التى ستتولى فحص وتقويم وتطوير التقنيات التقليدية ، وتمحيص التقنيات المتاحة العالمية لاختيار أنسبها لأهداف التنمية الوطنية وتطويع المستورد منها للظروف المحلية ، والإبداع فى كل ذلك بما يرقى إلى مستوى التجديد والاختراع.

كذلك لابد من أن ندرك أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده . وبعبارة أخرى أن للجماهير حاجات غير مادية هى تقريبًا ما يسمى بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان . وقد أشرنا سابقًا إلى الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التى بنى من خلالها النظام الديمقراطى الغربى[٢٩]. ولا يمكن عملًا نقل " تكنولوجيا الحكم " كما هى من المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات العالم الثالث . ولكن هذا لا يعنى التسليم بضرورة التضحية بالديمقراطية فى سبيل التنمية ، فالناس لا يعملون بحماسة لسنين طويلة فى ظل القمع والإرهاب ، بل إن الطغيان يقتل القدرة على التجديد والإبداع لدى الجماهير . وإذا كان من يتضور جوعًا لا يهتم إلا بلقمة العيش ، فإن من جاوز حد الجوع المطلق يتطلع بالطبيعة إلى الحرية . كما أن تحالف بيروقراطية الدولة مع الفئات الاجتماعية الأقوى اقتصاديًا والأكثر خبرة ودراية بشئون الاقتصاد والسياسة لابد فى نهاية الأمر من أن يحرف التنمية عن هدف الاستقلال .

ومن ثم يأتى مفهوم المشاركة كضرورة للاعتماد على النفس ، فمن يريد تأييد الناس ودورهم الإيجابى فى بناء صرح التنمية المستقلة لا يمكن أن يكتفى باحترام حقوق الإنسان ، بل لابد أن يتيح للمواطنين الفرصة العملية للمشاركة فى صنع القرار على كل المستويات : الأسرة ، القرية ، الحى السكنى فى المدن ، الوحدات الإنتاجية ، المدرسة والجامعة ، المستشفى ، مختلف مستويات الحكم المحلى ، وبالطبع مستوى حكم القطر كله . وهذه المشاركة تجعل المجتمع كله هرمًا من جماعات اتخاذ القرار . وحرية اتخاذ القرار تعنى تحمل مسئوليته ، ومن ثم يؤدى مبدأ الاعتماد على النفس إلى سلوك اجتماعى جديد ، يصبح فيه المواطن داخل الأطر الاجتماعية المتوالية قادرًا على التصدى لما يواجهه من مشكلات ، وأن يبحث عما يلائمها من حلول ، ويتابع تنفيذ تلك الحلول ، ويصحح ما يقع فيه من أخطاء . فالاعتماد على النفس سلوك اجتماعى متكامل لابد لاستقراره من تغيير جذرى فى أنماط التفسير والسلوك السائد (ثورة ثقافية) وفى البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة .

وأخيرًا لا يعمل الناس فى فراغ ، وإنما هم دائمًا فى بيئة طبيعية محددة . ويقتضى الاعتماد على النفس أن يحقق المجتمع الفائدة المثلى من موارده الطبيعية بما يعنيه ذلك من تحررها من كل سيطرة أجنبية أو طبقية وتوظيفها فى خدمة المجتمع كله فى أجياله المتعاقبة . وهذا ما يفرض بدوره دراسة الأنساق البيئية التى يعيش المجتمع داخلها وتقدير طاقة حمل كل نسق منها ، والعمل على إطالة حياة النافد من الموارد ، وصيانة المتجدد من التلف . وهذا هو المقصود بتعبير التنمية البيئية الذى ذكرناه فيما سبق . وهكذا يرد الاعتماد على النفس إلى نظرة علمية للتنمية باعتبار أنها تعتمد على جهود الناس ، وما يملكونه من معرفة ، وما بيدهم من وسائل عمل فى إطار ما يحيط بهم من بيئة طبيعية (قوى الإنتاج) كما يطرح ضرورة التواؤم بين طبيعة تلك القوى ومجمل العلاقات التى تحكم المجتمع ، وفى مقدمتها علاقات الإنتاج . وهذا ما يحتاج إلى تحليل وتفصيل .

والاعتماد الجماعى على النفس هو المكمل الطبيعى للاعتماد على النفس على المستوى القطرى . فمعظم أقطار العالم الثالث دول صغيرة محدودة الموارد مما يجعل جهد التنمية المستقلة فى الإطار القطرى شاقًا للغاية . ومن ثم تنشأ ضرورة الاعتماد الجماعى على النفس ، وبصفة خاصة على المستوى الإقليمى بين الدول المتجاورة . ويختلف الاعتماد الجماعى على النفس عن التكامل الاقتصادى الذى يتم بين الدول الصناعية اختلافًا جذريًا من حيث الطبيعة والوسائل . فمن حيث الطبيعة ، الاعتماد الجماعى على النفس جهد مشترك من أجل تنمية مستقلة يرمى إلى إنشاء كيانات كبيرة يكون لها من الوزن ما يمكنها من النضال بصلابة ضد أخطبوط الشركات متعدية الجنسية . إنه الامتداد الطبيعى للنضال المشترك ضد الاستعمار القديم ، ينشأ ويتطور فى نضال مستمر ضد السيطرة والاستغلال وما يرتبط بها من أشكال التبعية . والوطنية الحقه هى نضال ضد الإمبريالية . أما التعلل بالسيادة الوطنية لتعطيل الاعتماد الجماعى على النفس فهو ذريعة الفئات الحاكمة للحفاظ على ارتباطها بالإمبريالية . أما من حيث الوسائل فإنه يقوم أساسًا على المشروعات الإنتاجية المشتركة وتوفير البنية الأساسية من وسائل نقل واتصال وأشكال تسويق وتمويل التى تيسر خلق الروابط العضوية بين جهود التنمية فى الأقطار المعنية ؛ مما

يخلق القاعدة الاقتصادية المتحررة المرتبطة بالصمود ضد تسرب نفوذ الشركات المتعدية الجنسية . وإذا كان ذلك كله واردًا بالنسبة إلى كل مجموعة متجاورة من الأقطار ، فإنه مطلوب أكثر فى حالة الأمة المجزأة إلى عدد من الدول المستقلة . فهنا تلتقى الاعتبارات الوطنية والحضارية والاقتصادية ، وتكون فرص النجاح أوفر بلا شك .

وفى الختام يمكننا القول إن الانسلاخ الكامل عن النظام العالمى مقصد غير عملى ، وثمة دول مارسته بالفعل (مثل بورما) ولم تحقق نجاحًا يذكر . وإذا كان كل من الاتحاد السوفيتى والصين قد عاش فترة معينة فى حالة انسلاخ شبه كامل عن النظام العالمى ، وحقق أعلى درجة من الاعتماد على النفس ، فلا يجوز أن ننسى أن لكل من الدولتين أبعادًا قارية بما يعنيه ذلك من إمكانات غير متاحة للدول الصغيرة والمتوسطة . ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد الجماعى على النفس . فما يكاد يكون محالًا أمام قطر صغير أو حتى متوسط يغدو بالقطع ممكنًا أو حتى ميسورًا نسبيًا لمجموعة أقطار متجاورة تعتمد التنمية المستقلة المشتركة لمجموع شعوبها .

وفى المقابل يجب ألا ننسى لحظة واحدة أن النظام العالمى نظام رأسمالى استغلالى تسيطر عليه الرأسمالية العالمية ، وأن كل تعامل معه يحتوى على قدر من عدم التكافؤ . ومن ثم يظل التدنى بحجم التعامل معه ركنًا أساسيًا فى استراتيجية التنمية المستقلة . والاعتماد على النفس - كما أوضحنا - يعمل فى هذا الاتجاه بضغط الاستيراد وقصره على ضرورات الإنتاج التى لا مفر منها ، وقصر التصدير على ما يكفى ثمنًا للواردات . ويبقى بعد ذلك أن الهجوم فى هذا المجال خير وسائل الدفاع . فليس من المجدى إغلاق الحدود والعيش على حد الكفاف أو دونه ، وإنما المجدى هو العمل الجاد والدءوب على بناء القوة الذاتية الطاردة لنفوذ النظام العالمى والمقلّصة لحجم التعامل معه . والتنمية المستقلة عملية بناء للقوة الذاتية التى تمكن القطر المحدد أو مجموعة الأقطار المتعاونة على أن تتعامل مع الخارج من موقع أقرب إلى التكافؤ وأبعد عن التبعية . وتتحقق التنمية المستقلة عن طريق النضال الإيجابى وليس الهروب السلبى ، ومن ثم كانت الدعوة للانسلاخ الانتقائى لوضع العلاقات الدولية فى خدمة التنمية المستقلة بدلاً من أن تكون قيدًا عليها .

ثانيًا : طريق الاشتراكية

١. أسس منهجية

يعتمد البحث هنا على المنهج الماركسى ، ولابد من تذكرة بأهم معالم ذلك المنهج كما جاءت فى كتابات صاحبه .

ونقطة البدء عند ماركس أن الإنسان " حيوان سياسى " أى يعيش دائمًا فى جماعة ما يمكن أن نسميها المجتمع مهما تنوعت صورها وحجومها . وليس المجتمع مجرد مجموع حسابى لأفراده ، وإنما هو جوهريًا مجموع علاقات تربط بين أولئك الأفراد وتكوّن بنية المجتمع التنظيمية أو ما يسميه ماركس التشكيل الاجتماعى (Social Formation). وأول مهمة ينهض بها المجتمع هى تجديد نفسه أو التوالد (Self Reproduction). وهو ما يسمى عند الكتاب الغربيين المحافظة على البقاء (Subsistence)، وتعبير التوالد أدق بلا شك ، لأن المحافظة على بقاء مجتمع تعنى تكرار عمليات إنتاج ما يلزم للاستهلاك الاجتماعى ، كما تعنى فى الوقت ذاته التناسل أى تجديد الأفراد حيث لا بقاء دائمًا للإنسان . وأول مقومات تجدد المجتمع عناصر مادية تتمثل فى الغذاء والمأوى والكساء . وتوفير تلك العناصر عملية اجتماعية منذ البداية . وحتى فى مجتمعات جمع الثمار والصيد لا يأتيها الإنسان منفردًا ولإرضاء حاجته وحدها ، ولكنها تتم فى إطار اجتماعى أبسط صوره الأسرة . ومن هنا كان رفض ماركس لمفهوم الفرد كأساس للعلم الاجتماعى كله وللتحليل الاقتصادى بنوع خاص(٣٠). فالأساس عنده هو دائمًا الإنسان العضو فى جماعة ، أى ما نسميه بالعربية : الناس[٣١].

ولا يخلق الناس شيئًا من العدم . وكما يقال فى العلوم الطبيعية : " المادة لا تفنى ولا تستحدث " . وإنما يحوّل الناس فى أى مجتمع وفى أى عصر ما ينتزعونه من البيئة الطبيعية ليجعلوه صالحًا لاستهلاكهم أو أداة لإنتاجهم . فالإنسان حيوان صانع (Homo faber). وقد أخطأ كثير من الماركسيين فى فهم تعبير ماركس بالإنكليزية (Man appropriates nature). فظنوا أنه يعنى به تملك

الإنسان للطبيعة . وهذا خطأ فادح ، لأن ماركس كان واضحًا كل الوضوح فى فهم أن الإنسان جزء من الطبيعة لا يمكن فصله عنها حيث قال فى هذا الصدد : إن الفاعل (البشرية) والمفعول به (الطبيعة) شىء واحد (Identical)[٣٢]. وربما كان مرجع ذلك الخلط أن الفعل الإنكليزى يفيد معنيين مختلفين : التخصيص لشخص معين ، والتهيئة لعمل معين . وقد تكفل ماركس نفسه بتحديد المعنى الذى أراده حين قال إن الناس فى المجتمع " يهيئون (يعدون ويشكلون) منتجات الطبيعة وفقًا لحاجاتهم "[٣٣] . ويتمكن الناس من ذلك بفضل ما يتميز به الإنسان من قدرة على إعمال الفكر والخيال فى اكتساب المعرفة واختزانها من جيل إلى جيل ، وتصور أساليب تحويل وتشكيل ما يجده فى الطبيعة ، وصنع الأدوات والوسائل التى تزيد من إنتاجية العمل الاجتماعى . فالإنسان وفقًا للتعبير المشهور حيوان عارف (Sapiens). وهو كما يقول فرانكلين بنجامين (وينقل عنه ماركس) صانع أدوات (Tool-maker). ويكتب ماركس عن أدوات ووسائل الإنتاج أنها : " أدوات مخ الإنسان صنعتها يده ، إنها التجسيد المادى لقدرة المعرفة "[٣٤] . ثم يضيف : " إن النحل قد يبنى من الخلايا ما يدهش كثيرًا من المعماريين . ولكن ما يميز أسوأ معمارى عن أفضل نحلة هو أنه يتخيل المبنى قبل أن يقيمه"[٣٥]. ونذكر كل هذا ليتضح الفارق العظيم بين " مادية " ماركس وغيرها من الفلسفات المادية . فالمادة والفكر عنده لا ينفصلان ، كما أن الإنسان والطبيعة لا ينفصلان . وما يسميه القاعدة المادية للمجتمع فى فترة معينة هو حصيلة العلاقة الجدلية بين كل ذلك . وهو يحدد قوى الإنتاج بأنها : الناس بما يملكون من معرفة وما يصنعون من وسائل إنتاج يتعاملون بها مع الطبيعة.

ولكى يجدد المجتمع نفسه ويوفر انتظام قاعدة حياته المادية لا بد أن يقوم بين الناس فيه نسق من العلاقات ينظم تعاونهم فى توفير تلك القاعدة ، ودعم وتطوير قوى الإنتاج . فما دام الإنتاج عملاً اجتماعيًا بالضرورة فلابد من أن ينتظم فى إطار من العلاقات الاجتماعية التى تمكن المجتمع منه . ويطلق ماركس على هذا النوع من العلاقات الاجتماعية اسم علاقات الإنتاج . كما يطلق اسم "نمط الإنتاج " على قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج مجتمعة. وبعكس ما هو شائع لم

يدرس ماركس جميع أنماط الإنتاج التى عرفتها البشرية قبله أو التى يمكن أن تعرفها . فقد كان اهتمامه كله مركزًا على دراسة نشأة وتطور الرأسمالية الغربية وتحليل آلياتها . وحملته هذه الدراسة للتعرض إلى أنماط الإنتاج التى عرفتها أوروبا قبل الرأسمالية مباشرة :الإقطاع ، والرق فى إطار الإمبراطورية الرومانية . وحديثه العارض عن نمط الإنتاج الآسيوى تضمن بعض صفحات عن الهند قبل الغزو البريطانى وسطورًا هنا وهناك عن مصر القديمة . وقال صراحة أن وقته لم يتسع لدراستها على نحو واف . ونضيف أن التعريف الذى يقدمه ماركس لنمط إنتاج معين تعريف على درجة عالية من التجريد ، وبالتالى فإن صورته المحددة الملموسة تختلف بالضرورة بدرجات متفاوتة بين قطر وآخر . وهو فى تحليله نشأة وتطور الرأسمالية الغربية وآليات عملها يركز أساسًا على إنكلترا التى كان يعدها النموذج الكلاسيكى . وأخيرًا فإن أهم ما شغل فكر ماركس هو دينامية تطور المجتمع وتشكيل أنماط الإنتاج المتتابعة فى ظروف تاريخية محددة وفى مجتمعات محددة . وقد أشرنا قبلًا إلى النص الذى يتبرأ فيه من دعوى أنه صاغ نظرية " تاريخية ـ فلسفية " تحكم حتمًا تطور البشرية(٣٦) .

ولكن حياة الناس أكثر تعقيدًا بكثير من مجرد توفير القاعدة المادية . فالإنسان الذى يقلّب طرفه فى ظاهرات الطبيعة وأمور المجتمع ويبحث دائمًا عن تفسير نسقى لها ، لابد له من نظرة شاملة تضع حياته ومماته فى إطار أشمل من شخصه ، ويمكن أن تسوغ نمط حياته ، وتساند القيم والعادات التى تحكم سلوكه الاجتماعى وسلوك المجتمع بأسره . ولذلك ، فإن الدين والفلسفة والأخلاق ضرورة لكل مجتمع بشرى وإن تباينت من مجتمع إلى آخر أو من عصر على عصر . أما التنظيم القانونى فهو فرع عن تلك الأمور لا يتمايز عنها إلا فى مرحلة متأخرة . بل أن علاقات الإنتاج نفسها كانت حتى ظهور الرأسمالية الغربية مغلفة دائمًا باعتبارات دينية أو فلسفية أو أخلاقية أو سياسية (بمعنى إدارة شئون المجتمع) . وليس من قبيل المصادفة أن تعود نشأة علم الاقتصاد إلى ما يزيد قليلاً على مائتى عام فقط . فالظاهرات التى يدرسها ذلك العلم لم تتميز عن غيرها من الظواهر الاجتماعية وتصبح ظواهر اقتصادية خالصة إلا

بظهور الرأسمالية . كذلك يسعى الإنسان لإعمال عقله فى فهم أدق لما يتصل مباشرة بحياته المادية .

وبعكس المألوف فى العصر الحديث توصل الأقدمون إلى كثير من التقنيات دون أن يكشفوا الحقائق العلمية التى تحكمها . فمع دقة الأعمال الهندسية التى شيدها المصريون القدامى لم نجد فى نصوصهم المكتوبة _ وما أكثرها _ الأسس العلمية التى استندوا إليها أو استخلصوها اللهم إلا فيما يتعلق بحساب السنة الشمسية . ومازال التأريخ للعلوم تسجيليًا لمراحل أو أفراد دون محاولة جادة للبحث فى أحوال المجتمع الذى تحقق فيه هذا الكشف العلمى أو ذاك ، ومدى الصلة بين أحوال ذلك المجتمع وظهور ذلك الكشف . ولكن من الوارد أن نفترض أن البحث العلمى _ حتى على مستوى الاجتهاد الفردى _ لم يكن عديم الصلة بما يعنى به المجتمع الذى جرى فى إطاره ذلك البحث . وأخيرًا يتميز الإنسان بوجدانه وحبه للجمال ، ولذلك لم يخل مجتمع بشرى من الفن والأدب . واختلاف أنواع الإنتاج الفنى والأدبى من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر لا يمكن فصمه تمامًا عن التطورات التى يعيشها المجتمع .

وفى ضوء كل ما سبق تظهر حقيقة ما عناه ماركس عندما ميز بين ما يسمى فى الأدبيات الماركسية البنية التحتية (Infrastructure) والبنية الفوقية (Superstructure) للمجتمع . فالمقصود بالأولى نمط الإنتاج (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) ، وبالثانية كل ما يفرزه المجتمع من فكر أو رؤى أو تصورات أو يتبناه كقيم أو عادات أو يبدعه أدبًا وفنًا . وربما كان لتعبيرات ماركس الألمانية عسيرة الترجمة أثر فى سوء التفسير الذى يقود كثيرًا من الماركسيين إلى ما يقارب المادية الفجة . وقد ساعدت البحوث الحديثة فى كتابات ماركس على فهم أدق لما كان يعنيه ، فقد كان يعارض أولئك الذين يحاولون تفسير الظواهر الاجتماعية ابتداء من مقولات مجردة مثل : الفرد (Individual) والمجتمع المدنى (Civil society) سعيًا وراء دلالات مطلقة زعموها كذلك لأنها " طبيعية " كما فعل فلاسفة القرن الثامن عشر وأتباعهم فى مستهل القرن التالى .

وكان من رأى ماركس أن تاريخ الإنسان لا ينفصل عن تاريخ تعامله مع الطبيعة . فهو دائمًا يحوّل فى أوضاع الطبيعة ويحوّل بذلك فى أوضاع المجتمع . ومن ثم فلا وجود لفرد مطلق ولا لمجتمع مدنى مطلق كأساس لعلم اجتماعى جاد . بل إنه كان سباقًا فى كشف ما هو الآن آخر صيحة فى مناهج البحث العلمى أى البحث المتعدد التخصصات (Interdisciplinary)، وقال إن المستقبل لابد أن يدمج العلم الاجتماعى والعلم الطبيعى فى إطار علمى واحد . ولهذا قال لأصحاب الفكر السائد: إنكم ترون البناء (Uberbau) الظاهر ولا تعلمون شيئًا عن أساسه (Grundlage)، ولو درستم الأساس لتغيرت رؤيتكم للبناء . ومن المسلم به أنه يتعذر تغيير البناء تغييرًا جذريًا اتساعًا أو ارتفاعًا إلا بتغيير الأساس . وإلى هنا ينتهى التشبيه بالبناء ، لأن تركيب المجتمع أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير :

أولاً : لأن العلاقة بين نمط الإنتاج وبقية العلاقات المجتمعية متداخلة . وخير مثال على ذلك ما ذكرناه للتو من أن علاقات الإنتاج (العلاقات الاقتصادية) لم تنفصل عن علاقات مجتمعية أخرى إلا فى ظل الرأسمالية الغربية ، وكانت قبل ذلك تدخل فى إطار علاقات الدم أو الدين أو السياسة أو غيرها . كما أن عقل الإنسان وفكره يعملان فى المستويين معًا فى آن واحد : فى تطوير قوى الإنتاج (التقدم العلمى والتكنولوجى) ، وفى التنظير لعلاقات الإنتاج وغيرها من العلاقات فى المجتمع ؛

وثانيًا : لأن التأثير متبادل بين التاريخ الحضارى للمجتمع وتغير أنماط الإنتاج من حيث الأشكال المحددة الملموسة التى تتخذها تلك الأنماط فى الحضارات المختلفة . فالناس يتكلمون جوهريًا اللغة نفسها مع تغير نمط الإنتاج ، وإن كان لذلك التغيير انعكاساته على تطور اللغة . كذلك تحتفظ الشعوب فى كثير من الأحوال بإطار دينى عام واحد رغم تغير نمط الإنتاج ، وإن ترتب على هذا اجتهادات جديدة فى المجال الدينى (العلاقة بين نمو الرأسمالية وظهور البروتستانتيين فى أوروبا الغربية مثلاً) ؛

وثالثًا ، لأن العلاقة بين نمط الإنتاج السائد وبين مؤسسات الحكم وقيم المجتمع ونظمه وشرائعه وفلسفته ليست علاقة ميكانيكية تحدث آثارها فورًا

وعلى نحو تلقائى . وإنما يتم التأثير عبر تفاعلات معقدة وعنيفة ، تختلف باختلاف المجتمعات والعصور ، ويلعب فيها عنصر الوعى والإرادة دورًا لا يمكن إغفاله . ومن هنا كان إبراز ماركس لأهمية الصراع الطبقى الواعى وتحليله للعملية الثورية ؛

وأخيرًا : لأن صاحب النظرية نفسه قال إن العامل الاقتصادى لا يحسم التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، وبين نمط الإنتاج وحياة المجتمع ، إلا فى النهاية (In the Last resort)، لأن المجتمع فى النهاية لابد أن يصون ويطور قاعدته المادية ، وإلا تدهور وانحل(٣٧) .

ولا نظن هذا الحديث استطرادًا يبعد بنا عن الموضوع ، فمن حق القارئ أن نحدد له المنهج الذى نعتمده فى البحث . كما أن خلطًا كثيرًا أحاط بالمقولات الأساسية فى المنهج الماركسى كان من المتعين علينا أن نوضح ما نراه فهمًا صحيحًا لها بالرجوع إلى أعمال ماركس مباشرة . كذلك يساعد العرض المنهجى على محاولة الاقتراب إلى أدنى ما يمكن مواقع مشكلات العالم الثالث وبيان المتشابه منها والمختلف . ونقطة البدء هى النظر فى طبيعة التشكيلات الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث . فالأصل العام أن المجتمع تشكيل اجتماعى يضم عادة أكثر من نمط إنتاج واحد وتتحدد طبيعة المجتمع على أساس نمط الإنتاج الغالب أو السائد فيه . والرأسمالية أول نمط إنتاج يصفى حين تكتب له الغلبة أنماط الإنتاج الأخرى . وينقسم الناس ـ على المستوى النظرى المجرد ـ فى المجتمع الرأسمالى إلى طبقتين : الرأسماليون الذين يملكون وسائل الإنتاج ، والعمال الأحرار الذين لا يملكون إلا قدرتهم على العمل ، وتزيح العلاقة بين الطبقتين جانبًا سائر العلاقات الاجتماعية .

وفى واقع نمو الرأسمالية يستقطب بالفعل المجتمع إلى من يملكون وسائل الإنتاج ومن يملكون قدرتهم على العمل ، وتختفى أنماط الإنتاج الأخرى تدريجيًا حتى تحل السوق الكبيرة (Supermarket) محل البقال والعطار وبائع الفاكهة ، وبائع مستلزمات النظافة ... إلخ ، وتحل شبكات المطاعم التى تغذيها مصانع طعام حقيقية محل المطعم الذى يعتمد على شهرة صاحبه ... ولا يغير من هذه

الحقيقة أن يزيد عدد " بروليتاريا الياقة البيضاء " أى العاملين بأذهانهم أو يتعاظم دورهم فى الإنتاج ، فهم لا يملكون وسائل الإنتاج المعقدة التى تبدو لأول وهلة أنها أهم بكثير من أشخاصهم مع أنها تبقى جثة ميتة من دون عملهم الذهنى . ولا يقدح فى حقيقة الاستقطاب الطبقى ارتفاع مستوى أجور العمال وتحسن مستوى معيشتهم ، لأن الزيادة فى إنتاجية عملهم تبقى دائمًا أكبر من الزيادة فى الأجور ، وإلا اختفى الربح وامتنع الاستثمار وجمد الإنتاج . وأخيرًا لا يتنافى مع حقيقة الاستغلال ممارسة بعض العاملين للملكية الفردية على سلع استهلاكية ولو كانت مرتفعة الثمن مثل المسكن والسيارة . فالعبرة تبقى دائما بمن تتركز فى أيديهم ملكية وسائل الإنتاج ، وليس مطلق الملكية الفردية . و " التخلف " الذى توسم به بلدان العالم الثالث معناه بدقة أن التنمية التى فرضت عليها أو قبلت بها لم تنجح فى تطوير المجتمع على هذا النحو الذى نراه فى الدول الرأسمالية "المتقدمة " .

٢. التشكيلات الاجتماعية فى العالم الثالث

ذكرنا فيما سبق أن تعبير العالم الثالث يشمل كل البلدان التى فرض عليها الاستعمار تاريخيًا تنمية معوجة وقاصرة ، والتى مازالت بالتالى فى ربقة التبعية والاستغلال التى تحكمها الرأسمالية العالمية . وتختلف بلدان العالم الثالث فيما وراء ذلك اختلافًا يبدو شديدًا إذا توقفنا عند اعتبارات مثل المساحة أو عدد السكان أو نسبة المشتغلين بالصناعة إلى إجمالى القوة العاملة أو الحالة التعليمية والصحية أو متوسط دخل الفرد .. مما حمل بعض الكتّاب الغربيين إلى إنكار حقيقة وجود العالم الثالث ، أو الحديث عن عالم رابع ، أو الزعم بأن التمايز المتزايد يتجه إلى الغلبة على القسمات المشتركة ، وتصنيف بلدان العالم الثالث إلى بلدان مصدرة للنفط ، وبلدان مصنعة حديثًا Newly Industrialized Coun-tries, (NICs)، ودول متوسطة الدخل ، ودول فقيرة أو أقل نموًا من غيرها . ويكفى أن نقول هنا إن اختفاء الفوائض النفطية وأزمة المديونية فى أهم دول أمريكا اللاتينية تكشف بوضوح عن ظاهرة التبعية والاستغلال(٣٨). وحقيقة الأمر أن التباين بين أوضاع بلدان العالم الثالث يجد جذوره الأساسية فى فترة الخضوع للسيطرة الاستعمارية المباشرة . فالدول الاستعمارية هى التى رسمت

حدود دول العالم الثالث كلها . كما أن تجربة الاستعمار فى كل منها تفاوتت ما بين الاستيطان والحكم المباشر إلى مجرد الاحتلال والسيطرة على أجهزة الإدارة والإنتاج من المواقع الحاكمة . كما أن حكم الاستعمار تفاوت ما بين خمسة قرون (موزمبيق وأنغولا) إلى ربع قرن فقط (سوريا ولبنان) إلى الحصار دون احتلال (نيبال ، اليمن العربية) . وبالتالى تفاوتت الضربات التى وجهها الاستعمار لحضارات بلدان العالم الثالث من التصفية شبه الكاملة (سكان الأمريكتين الأصليين) ، إلى طرد اللغة الأصلية من التعامل لتحل محلها لغة أوروبية ، إلى الازدواجية الحضارية (فى الوطن العربى) . أما التفاوت الشديد فى الموارد الطبيعية فهو محصلة الحدود المصطنعة .

ومهما يكن من أمر ، فإن ما يجب أن نقف عنده هو ضرورة الدراسة المستفيضة والتحليلية لواقع التشكيل الاجتماعى فى كل قطر على حدة ، ثم فى الأقطار المتجاورة ، للكشف عن العناصر المحددة والملموسة التى توفر قاعدة للاعتماد على النفس ، وتحديد القيود والمعوقات التى تعطل التوجه نحو التنمية المستقلة . فنحن لا نملك أى " نموذج "نظرى للتنمية المستقلة . ولا نعتقد بإمكان وجود نموذج واحد يصلح لكل بلدان العالم الثالث . والواقع أن أنماط الإنتاج اختلفت تاريخيًا وجغرافيًا فى أشكالها الملموسة . وينفرد النمط الرأسمالى باتجاهه الطبيعى نحو تصفية الفروق وتوحيد القيم وتميط قواعد السلوك . فالرأسمالية تختلف عن الإنتاج السلعى الصغير من حيث تماثل وحدات إنتاجها من السلعة الواحدة[٢٩]. ثم سرعان ما تكتشف الرأسمالية " وفورات الحجم " فتندفع فى الإنتاج الكبير لملايين من الوحدات المتشابهة . ولابد لبيع كل تلك المنتوجات من تشكيل أذواق المستهلكين عن طريق فنون التسويق ووسائل الدعاية وأدوات الإعلام . فالرأسمالية التى بنت أيديولوجيتها وتطورها على إعلاء قيمة الفرد ، والتى وصف اقتصاديوها المستهلك بأنه رشيد وسيد اختياره ، تعمل فى الواقع على توحيد تلك الخيارات وتأطيرها بما يلغى الذوق الفردى المتميز ، ويجعل الفرد بمثابة مسمار فى آلة الاستهلاك الضخمة بعد أن حوّله التقسيم الفنى للعمل إلى "مسمار" فى آلة الإنتاج . وتلك قمة " الاستلاب " (Aliénation) الذى عرّفه ماركس بأنه : " فصل الإنسان عن نفسه وجيرته، الفصل بين الإنسان

كمواطن والإنسان كعامل ، وإسقاط قوى الإنسان الاجتماعية على سلطة خارجية هى تجسيد للتحكم والظلم" [٤٠]. والرأسمالية فى مسعاها المحموم لتعظيم الربح تتجاهل الحدود الدولية وتمحو الفروق الحضارية وتضرب عرض الحائط حتى بفروق الجغرافيا والمناخ[٤١]. ولذلك ، لن تكون التنمية مستقلة حقًا إلا إذا قاومت ذلك التنميط والتسطيح والتماثل الذى يفقر الحضارة ويشقى الإنسان وهو يتوهم أن السعادة هى اقتناء الكثرة من سلع متعددة مندفعًا وراء الصرعات (Fashions) الاستهلاكية التى تفرضها الشركات متعدية الجنسية بإذكاء روح المحاكاة العمياء أو سلوك القطيع .

نقول إذًا ، إن الأشكال المحددة والوسائل الملموسة للتنمية المستقلة لابد أن تتعدد وتتنوع فى بلدان العالم الثالث . وإن لم يكن ذلك التنوع بالضرورة المقابل العددى لحالات التفاوت والاختلاف القائمة حاليًا .

هذا عن الاختلاف والتفاوت . ولكن واقع التبعية والاستغلال التاريخى والراهن يمكننا من أن نتلمس عددًا من السمات المشتركة بين بلدان العالم الثالث لا يمكن التهوين من شأنها ، لأنها تشكل الأرضية المشتركة لتضامن شعوب العالم الثالث فى نضالها من أجل التحرر الاقتصادى والاجتماعى والحضارى . وفيما يلى أبرز تلك السمات المشتركة فى تقديرنا :

أ ـ بلدان العالم الثالث جزء من النظام الرأسمالى العالمى ، تحكمها فى الأغلب فئات رأسمالية وتتبنى حكوماتها أيديولوجية برجوازية إلى حد كبير تستهدف تنمية رأسمالية ، ولكنها مع ذلك ليست بلدانا رأسمالية بالمعنى الكامل . فأى بلد رأسمالى حقًا يتميز بتكامل اقتصادى داخلى (أو ما يسمى توحيد السوق) وشيوع نمط الإنتاج الرأسمالى فى المجتمع كله ، والقدرة على توفير مقومات تجديد القوة العاملة (الغذاء والصحة بشكل أساسى) ، والقدرة على تعبئة الفائض الاقتصادى وإعادة استخدامه على نحو يبنى قاعدة إنتاجية متنامية عمودها الفقرى إنتاج معدات الإنتاج ، والتطوير المستمر لإنتاجية العمل (التعليم والتدريب لقوة العمل ، والبحث والتطوير فى مجال التكنولوجيا) ، وامتصاص فائض اقتصادى من العالم الثالث وتصدير رأس المال كوسيلة أساسية فى هذا المجال .

ولا يجوز هنا تشبيه وضع بعض بلدان العالم الثالث التى بنت صناعات كثيرة بحالة الدول الرأسمالية قبل مائة أو مائة وخمسين عامًا . فهذا القول مبنى على التسليم بنظرية "مراحل النمو" التى اقترنت باسم الاقتصادى الأمريكى أ. روستو وهى غير مقبولة لأن التاريخ لا يكرر نفسه . وقد دحضها كثير من الكتّاب ، من ناحية ، بحجج لا مجال لتكرارها هنا(٤٢)، ومن ناحية أخرى مازالت الطبقة الرأسمالية عاجزة عن السيطرة على الموارد الطبيعية المتاحة وكذلك على الفائض الاقتصادى كله وإعادة استخدامه فى تنمية المجتمع كله ، بل إن ممارستها التنموية زادت من حجم الفائض الاقتصادى الذى تسحبه الدول الرأسمالية من بلدان العالم الثالث . والقروض والمعونات الخارجية والاستثمار الأجنبى لم تكن فى حقيقة الأمر إضافة للموارد المحلية ، بل كانت على العكس وسيلة إضافية لزيادة ما تحصل عليه الرأسمالية العالمية من فوائض أثناء إنفاق تلك الأموال فى شراء معدات وخبرة من الدول المقرضة (بنسب مبادلة لصالحها) وانتهى الأمر عند سداد القروض ودفع الفوائد والأرباح ، إضافة إلى استثمارات رأسمالية العالم الثالث فى البلدان الرأسمالية ، إلى أن صافى تدفق الأموال إلى العالم الثالث قد أصبح الآن سلبيًا(٤٣)، وذلك وفقًا لطرق الحساب السائدة دوليًا والتى لنا عليها أكثر من تحفظ .

ولا يجدى فى هذا المقام كثيرًا دراسة مؤشرات التصنيع وسكنى الحضر وعدد المشتغلين فى الزراعة أو القطاع الثالثى ، لأنها مؤشرات مضللة صممت على أسس فاسدة . فتزايد نسبة سكان الحضر فى بلدان العالم الثالث ليس تكرارًا لما حدث إبان شباب الرأسمالية العالمية ، لأن جزءًا لا يستهان به من سكان المدن الكبرى فى العالم الثالث لا يشتغلون بالصناعة وما يتصل بها من أعمال إنتاجية ، بل إن ارتفاع نسبة البطالة الكاملة والجزئية والمقنعة بينهم ظاهرة شائعة ومعروفة. وهجرهم الريف إلى المدينة ليس أيضًا نتيجة لمكننة الزراعة وارتفاع إنتاجية العمل فيها ، بل إنه فى أحيان كثيرة الثمرة المرة لتدنى الحياة فى الريف وركود الإنتاج الزراعى . والنسبة العالية للمشتغلين بالخدمات التى نجدها متقاربة بين بعض بلدان العالم الثالث والبلدان الرأسمالية تخفى حقيقة نوع الخدمات . فنمو القطاع الثالثى فى الدول الرأسمالية مرتبط بنمو الخدمات

المصرفية وأعمال التأمين والخدمات الاستشارية وأعمال التسويق والإعلان وخدمات النقل الدولى والاتصالات وقطاع المعلومات . وهى فى بلدان العالم الثالث تعبير عن تضخم البيروقراطية ، وشيوع الخدمات المنزلية ، وانتفاخ أجهزة الأمن والقوات المسلحة ، وتدنى إنتاجية العمل فى أعمال التشييد والصيانة وإصلاح السلع المعمرة .. إلخ . وأرقام الصناعة التحويلية فى بعض البلدان المسماة بالمصنعة حديثًا تخفى حقيقة المصانع التابعة للشركات متعدية الجنسية المرتبطة عضويًا بالرأسمالية العالمية أكثر من ارتباطها ببقية قطاعات الاقتصاد القومى .. إلخ .

ب ـ ومع عدم اكتمال التحول الرأسمالى فى بلدان العالم الثالث تظهر سمة أخرى مشتركة بينها وهى وجود أنماط إنتاج غير رأسمالية جنبًا إلى جنب مع النمط الرأسمالى الغالب . ومن الطبيعى أن تختلف الصور المحددة الملموسة لتلك الأنماط تفاوتًا كبيرًا من بلد إلى آخر ، بل من جهة (إقليم) إلى آخر فى البلد الواحد . فنمط الإنتاج للاستهلاك المباشر أو الإنتاج السلعى الصغير يمكن أن تختلف معالمه من حيث قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج اختلافًا شديدًا بحسب الأصول التاريخية والحضارية . وقد قلنا للتو إن الرأسمالية هى نمط الإنتاج الوحيد المتماثل جوهريًا فى كل البلدان الرأسمالية والذى يتجه حتى نحو إلغاء الفروق الحضارية(٤٤).

وتتأثر أنماط الإنتاج المتوارثة بواقع وجود قطاع رأسمالى فى المجتمع والارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى. ويصل هذا التأثير إلى حد إفساد محتواها التاريخى (Perversion). ومن أبرز الأمثلة على ذلك تحول ملكية القبيلة إلى ملكية شيخ القبيلة وزعمائها الأساسيين ، مما يعنى تغيير طبيعة الملكية وتكوين طبقة تمارس الملكية الفردية على الأرض وتستغل من يزرعونها مستعينة بتراث العلاقات القبلية (وبعبارة أخرى ظهور تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) . كذلك يمكن أن نشير إلى ما يترتب على التحول من الإنتاج للاستهلاك المباشر إلى إنتاج محصولات تجارية (Cash crops) بخاصة تلك التى تصلح للتصدير . وكثيرًا ما تشجع الفئات الحاكمة هذا الاتجاه رغبة منها فى الحصول على عملات أجنبية لشراء سلع الاستهلاك الغربية ، أو معدات إنتاج لصناعات تخدم

فى الأساس متطلبات الفئات القادرة (الغنية والوسطى) . ويلازم ذلك فى العادة إهمال إنتاج الحاصلات الغذائية لأن الدول الرأسمالية لديها فائض منها؛ ولذلك فهى لا تستوردها بل تستخدم الفائض لديها فى تقديم معونات غذائية تساعد الحكومات على تهدئة سكان العاصمة والمدن الكبيرة ، ولكنها تخضعها بالضرورة لضغوط الدول التى تقدم المعونة . كما أنه قد ثبت أن اعتماد الحكومات على معونات الغذاء من أهم أسباب التقصير الشديد فى تطوير الزراعة وزيادة الفجوة الغذائية نتيجة لذلك .

وتؤدى الواردات وتغير أذواق المستهلكين وقيام بعض الصناعات الاستهلاكية الحديثة إلى أزمة فى الصناعات الحرفية . ولكن العجز عن استيراد كل ما يرغب فيه الناس ومحدودية الإنتاج الصناعى الحديث تخلق عددًا كبيرًا من الأنشطة التى تمارس على مستوى حرفى ، من أبرزها صناعة إصلاح وصيانة السلع المعمرة . ويتفق خبراء البنك الدولى مع خبراء منظمة العمل الدولية على التسليم بحقيقة أن هذا القطاع غير المنظم (Informal sector) يلعب دورًا مهمًا فى كثير من بلدان العالم الثالث . ومع ذلك فإن نظم المحاسبة القومية والأساليب الإحصائية المنقولة عن الدول الرأسمالية تقصر قصورًا كاملًا عن تقدير أهمية هذا الدور أو تحديد نصيبه فى الناتج المحلى الإجمالى(٤٥).

ج - والسمة الثالثة المشتركة بين معظم بلدان العالم الثالث هى أن ضعف الرأسمالية المحلية وقصورها عن تحقيق تنمية شاملة يجعلها عاجزة عن الانفراد بالسلطة دون قمع مباشر للجماهير . وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجاء البرجوازية الحاكمة للجيش ليحكم البلاد يستند فى الأصل إلى ما تتميز به المؤسسة العسكرية من تنظيم وانضباط وقدرة على الانتشار فى كل أنحاء البلاد؛ وهو ما لا تملكه الأحزاب السياسية التى تعبّر عن مصالح الطبقات الحاكمة . والقضية هنا ليست مجرد إهدار حقوق الإنسان بل إنها تتجاوز ذلك بكثير . فقد ذكرنا مثلًا أن من سمات نجاح الرأسمالية فى الغرب إخضاع الجيوش للسلطة المدنية وإبعادها عن العمل السياسى، وكثرة اعتماد رأسمالية العالم الثالث على الجيوش تضفى على المؤسسة العسكرية طابع الطائفة المتميزة أدبيًا وماديًا فى المجتمع ، تحقق لنفسها المزايا ولو على حساب فئات من الرأسمالية ، وتقتطع من

ربح الرأسمالية " ريع الحماية " الذى يشبه الجزية . كما تعمل تلك المؤسسة على زيادة عدد أفرادها والإفراط فى شراء الأسلحة وما يتصل بكل ذلك من استهلاك جزء مهم من الفائض الاقتصادى فى استخدامات غير إنتاجية تعد فى الحسابات القومية ضمن الاستهلاك العام .

د ـ والسمة الرابعة تظهر فى طبيعة الفئات الرأسمالية فى بلدان العالم الثالث . فهى من حيث النشأة تختلف جوهريًا عن الرأسمالية الغربية . فهذه الأخيرة بدأ نموها منذ القرن الخامس عشر ، واشتد عودها وسيطر عليها القطاع التجارى بفضل " الاكتشافات الجغرافية " ، أى بداية استعمار الدول الغربية للعالم الجديد وللمواقع الحاكمة لطرق التجارة مع الشرق الأسيوى . والأمر المهم هنا هو اختلاف الدور التاريخى للرأسمالية فى أوروبا الغربية عنه فى دول العالم الثالث، فذلك النشاط التجارى كان مواكبًا لعملية النهب الاستعمارى وإغراق أوروبا بذهب وفضة الأمريكتين ، وانتقل مركز ثقل النشاط التجارى من جلب سلع الشرق الفاخرة إلى تصدير ما يلزم الجيوش والمستوطنين فى المستعمرات . وهذا النشاط التصديرى هو الذى حمل التجار إلى تحويل التكاثر المالى المترتب على أرباحهم إلى تراكم عينى بإنشاء المصانع اليدوية (Manufactures) القائمة على التقسيم الفنى للعمل . فالإنتاج الحرفى الذى يتولاه صانع مؤهل يساعده بعض الصبية ينتج سلعًا متكاملة . أما فى المصنع اليدوى فإن عملية إنتاج السلعة الواحدة تقسم إلى عشرات العمليات الجزئية يقوم بكل منها عامل مختلف . وقد أفاض آدم سميث فى كتابه الشهير فى شرح تقسيم العمل وأثره الكبير على زيادة إنتاجية العمل . والواقع أنه كان الثورة التكنولوجية الأولى التى سبقت ومهدت لاكتشاف " البخار " الذى يذكر عادة على أنه بداية الثورة الصناعية التى كثيرًا ما يعدها البعض أصل نشأة الرأسمالية .

وكان من أهم مزايا تقسيم العمل سهولة تدريب العامل لأنه يقوم بعملية جزئية بسيطة ، وبالتالى شجعت الرأسمالية التجارية الفلاحين المرتبطين بالأرض الإقطاعية على الفرار إلى المدن ، وطالب كتابها بضرورة تحرير العمل من القهر الإقطاعى . وفى الوقت ذاته استغلت الرأسمالية التجارية ما تحت يديها من أموال فى إقراض النبلاء المبذرين السفهاء نظير رهن أراضيهم ، وكثيرًا ما عجز

النبلاء عن السداد فاستولى الدائنون على الأرض . واحتضنت البرجوازية التجارية . لاسيما بعد بدء التصنيع فى المصانع اليدوية . الفلاسفة والمفكرين الذين صاغوا فى القرن الثامن عشر الإطار الأيديولوجى الأمثل لنمو الرأسمالية . أما فى بلدان العالم الثالث فيتجه النشاط التجارى أساسًا إلى الاستيراد . ونجد شرائح من الطبقة الرأسمالية تكون ثروتها من العمل كوكلاء للشركات الرأسمالية الغربية ، ومن ثم يكون موقف تلك الشرائح معاديًا للتصنيع المحلى الواسع .

ونشاط الرأسمالية المصرفى يربطها فورًا بالمصارف متعدية الجنسية . وحين تحاول الرأسمالية المحلية بناء صناعات لا تفكر إلا فى استيراد التقنيات والمعدات والآلات والخبرة من البلدان الرأسمالية ، وتعطل بذلك قدرات البحث العلمى والتكنولوجى والإبداع فى داخل المجتمعات التى تسيطر عليها ، وتزيد من ارتباط تلك المجتمعات بالنظام الرأسمالى العالمى وتبعيته له . وبالمقارنة نجد أن الاختراعات التى توالت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والتى تكوّن ما يسمى الثورة الصناعية ، توصل إليها الباحثون بفضل المساندة والتمويل الذى كانوا يحصلون عليه من أصحاب المصانع اليدوية حتى تم اكتساب تكنولوجيا أول طاقة مشتقة (البخار الذى يتجمع بحرق الخشب والفحم) بعد أن كانت الصناعة تعتمد على الطاقات الطبيعية بحالتها : الإنسان ، الحيوان ، مساقط المياه فى الأنهار ، قوة الرياح .. ثم توالت الاختراعات المبنية على استخدام تلك الطاقة المصنعة ابتداء من أنوال الغزل إلى قطارات السكك الحديدية .

وسعت البرجوازية الغربية إلى تأكيد سلطتها على الدولة تدريجيًا ، ابتداء بحكم المدن الحرة (أى التى اشترت حق حكم نفسها من السيد الإقطاعى) إلى ازدهار الجمهوريات التجارية فى إيطاليا ، إلى التحالف مع بعض الملوك لضرب سلطة أمراء الإقطاع وقصر مزاياهم على الحصول على الريع مباشرة أو من خزانة الملك . تركت الرأسمالية للنبلاء المجال العسكرى وقيادات الكنيسة الكاثوليكية ، ولكنها بنت للملوك بفضل أبنائها المتعلمين جهاز الحكم كله، وأخيرًا اشتد عودها، فأطاحت بالملكيات المطلقة ، وأقامت حكم البرجوازية ، ونظمت البلاد ، وشرعت القوانين ونظم الإدارة والضرائب ، بما يكفل لها الانطلاق دون

عائق، وعلى العكس ، كثيرًا ما نرى فى بلدان العالم الثالث أن العناصر التى تستولى على سلطة الدولة غداة الحصول على الاستقلال تستغل تلك السلطة فى تكوين الثروات الكبيرة والضخمة . وأخيرًا كانت الرأسمالية الغربية طبقة مدخرة حريصة على زيادة التراكم الرأسمالى العينى أى وسائل الإنتاج ، وكان الادخار قيمة اجتماعية عالية تعتز بها الأسر الثرية التى كانت تسخر من المبذرين على أنهم سفهاء أو محدثو ثراء . ولم تعرف أوروبا الغربية مجتمع الاستهلاك الواسع إلا فى الستينيات من القرن الحالى . أما رأسمالية العالم الثالث فإنها شرهة الاستهلاك مبددة للموارد ، تتباهى بالبذخ . وقد لخص د. بريبش فى دراسته الضافية "رأسمالية التخوم"(٤٧) فى عبارات وجيزة بعضًا من هذه المعانى حين قال :

- كانت رأسمالية القلب مبدعة ومجددة ، فى حين أن رأسمالية التخوم محاكية.

- كانت رأسمالية القلب طبقة مدخرة ، فى حين أن رأسمالية التخوم طبقة مستهلكة .

ويمكن أن نضيف :

- بنت رأسمالية القلب قوتها الاقتصادية ثم اعتمدت عليها فى الاستيلاء على سلطة الدولة ، أما فى التخوم ، فإن الرأسمالية تستولى على سلطة الدولة أولاً ثم تستخدمها فى بناء قوتها الاقتصادية .

- كانت رأسمالية القلب حاملة فكر وحضارة ومدنية وعلم وثقافة ، أما رأسمالية التخوم فتقتنع لمحاولة نقل المدنية (أى مظاهر الحياة المادية) وتظل عقيمًا لا تلد فكرًا أصيلاً. منحطة لا تحمل أى مشروع حضارى .

وفى هذا الإطار العام يختلف وضع ودور الطبقة الرأسمالية اختلافًا كبيرًا وفقًا للظروف التاريخية والجغرافية فى بلدان العالم الثالث المتنوعة . ومن ثم لا يجوز أن نرتب على تلك الملامح المشتركة موقفًا واحدًا من كل الفئات الرأسمالية فى كل بلدان العالم الثالث، فهنا أيضًا يكون التعميم المخل الذى أدانه ماركس .

ويتعين تحليل أوضاع الرأسمالية فى كل مجتمع تحليلًا عميقًا ومحددًا ملموسًا يوفر الأساس العلمى للتعامل السياسى معها فى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع المعنى .

هـ . ولما كانت البروليتاريا هى الوجه الآخر لوجود البرجوازية تدور معها وجودًا وعدمًا وقوة وضعفًا ، فى علاقة جدلية دينامية ، يمكن أن نستنتج مما ذكرناه عن ضعف الرأسمالية فى العالم الثالث الضعف النسبى للطبقة العاملة وبالذات عمال الصناعة . فنمط الإنتاج الرأسمالى يقوم كما ذكرنا على استقطاب المجتمع بين طبقتين رئيسيتين : البرجوازية والبروليتارا، ويترتب على هذا أن مصالح الطبقة العاملة ووزنها الاجتماعى ووعيها الطبقى تجعل منها الطبقة القائدة للشعب كله ، ولم يكتمل هذا النموذج النظرى فى الواقع المحدد خلال حياة كارل ماركس؛ ولهذا أدرك أهمية التحالف مع الفلاحين . وفى كتابه الشهير عن كومونة باريس شرح ماركس أن القيادة الثورية العمالية قد أخطأت حين أهملت كسب الفلاحين إلى صفوف الثورة ، مما سهل مهمة البرجوازية فى تجييش الفلاحين لغزو العاصمة وتصفية الثوار فى وحشية نادرة . ثم جاء لينين ودرس تطور الرأسمالية فى روسيا وخرج بمفهوم قيام الثورة على التحالف الوثيق بين العمال والفلاحين . وبعده قال ماوتسى تونغ فى واقع الصين إن الفلاحين جيش الثورة، وكانت بداية دوره التاريخى هو إقناع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى بنقل الكفاح من المدن الكبرى (حيث توجد الطبقة العاملة) إلى الريف ، وقيادة المسيرة الكبرى ثم القتال من شمال شرق الصين حتى النجاح فى محاصرة المدن والاستيلاء عليها . وفى النهاية أستسلمت بكين وكانتون وغيرها من المدن الكبرى إلى جيش الثورة دون قتال .

ومن هذه الدروس التاريخية العظيمة ندرك حقيقة مهمة سبق أن أشرنا إليها عدة مرات ألا وهى : أن نقطة البدء فى العمل الثورى هى الدراسة المحددة لواقع المجتمع ، وتحديد القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير فى كل مرحلة من مراحل العمل من أجل الثورة . ومن يراجع مثلًا إحصائيات توزيع القوى العاملة بين الزراعة والصناعة والخدمات التى ينشرها البنك الدولى يرى بوضوح أن التناقص الملموس فى العشرين سنة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠) فى عدد المشتغلين

بالزراعة انعكس أساسًا فى تضخم سريع لنسبة المشتغلين بالخدمات . أما نسبة المشتغلين بالصناعة فهى فى أحسن الأحوال أقل من ٣٠ بالمائة ، وفى معظمها بين ١٥ و ٢٠ بالمائة ، وفى أسوئها أقل من ٥ بالمائة (بيانات عام ١٩٨٠)[٤٨] ، هذا مع ملاحظة أن تعبير " الصناعة " فى هذا المقام يشمل الصناعة الاستخراجية ، وأن الطابع العام للصناعة فى العالم الثالث هو كثافة العمالة فى حين يعكس تناقص عدد المشتغلين بالصناعة فى الدول الرأسمالية التقدم التكنولوجى الذى يزيد باستمرار من كثافة رأس المال . ومع ذلك ، فإن نسبة المشتغلين بالصناعة فى هذه الأخيرة تتراوح بين ٢٩ بالمائة (كندا) و٤٦ بالمائة (سويسرا) .

هذا وقد سبق أن أشرنا إلى الفرق الكبير بين مدلول ومحتوى قطاع الخدمات فى الدول الرأسمالية وفى بلدان العالم الثالث[٤٩]. هذا عن الجانب العددى الصرف للطبقة العاملة الصناعية . ونضيف هنا أن العامل الصناعى فى معظم بلدان العالم الثالث يقع اجتماعيًا فوق مستوى الأعداد الكبيرة من فقراء الريف والمدن الذين يعانون من البطالة الكاملة أو الجزئية ، وليس لهم عمل مستقر وأجر ثابت وهم فى حالة بطالة بنيوية لأن الصناعة لا تستوعبهم بالتدريج ، ولأن أعدادهم تتجاوز بكثير معدلات البطالة الضرورية فى النظام الرأسمالى لمقاومة ارتفاع الأجور، إنهم ليسوا جيش الصناعة الاحتياطى الذى ذكره ماركس ، فمن يعيشون تحت حد الفقر المطلق بمقاييس البنك الدولى ليسوا فى أغلبهم من عمال الصناعة، والمشكلة الرئيسية فى حالة هؤلاء الفقراء هى تشتتهم الذى يجعل تنظيمهم عملية بالغة الصعوبة ، وفقرهم الشديد الذى يحول دون بلورة وعى طبقى محدد ، كما يصرفهم عن الاشتغال بالعمل السياسى . ومن ثم ، فإن تلك الشرائح المهمة فى المجتمع عددًا يمكن أن تنخرط تحت لواء قوى التقدم والثورة ، كما يمكن أن تسقط نهبًا للحركات الفاشية والتوجهات الرجعية أو تقع ضحية سهلة لديماغوجية دكتاتور .

فالطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث تعانى من ضعف الحركة النقابية (لأن السلطة تقمعها أو تحتويها) ، كما أنه يندر أن تفرز حزبًا سياسيًا قويًا وجماهيريًا يتبنى فكر الطبقة العاملة وينشره فى صفوفها ، ويساند ويطور

كفاحها النقابى ويحوّل وزنها العددى إلى قوة سياسية متميزة فاعلة ومؤثرة فى بقية الجماهير المحرومة والمسحوقة فى قاع المجتمع . ولا يغنى كثيراً فى هذا المقام تبنى عدد من المثقفين الثوريين وبعض العاملين المهنيين للماركسية اللينينية . ففكر الطبقة العاملة لا يعيش ويزدهر بعيداً عن الطبقة العاملة فى كتلتها الأساسية . وتعبير ماركس قاطع فى أن الفكر يصبح قوة مادية حين تتبناه الطبقة التى تراه معبراً عن مصالحها . والماركسية أبرز ما أفرزه نضال الطبقة العاملة الأوروبية . وعلى الرغم من دور الماركسية الحاسم فى الارتقاء بذلك النضال إلى أعلى المستويات ، لا يجوز القول بأن ماركس أسس ذلك النضال أو خلقه من العدم بفضل صدق تحليله للرأسمالية(٥١). وليس فيما نقول ما يعنى بأى حال قصور المنهج الماركسى عن التعامل مع مجتمعات العالم الثالث بما يشحذ نضالها التحررى ويعبئ جماهيرها . ولكننا نقول بصراحة أن ثمة تقصيراً يؤخذ على الماركسيين فى العالم الثالث فى إعمال ذلك المنهج فى فهم واقع مجتمعاتهم كما فعل من قبل الحزب البلشفى بقيادة لينين ، والحزب الشيوعى بقيادة ماو تسى تونغ ، وهوشى منه فى فيتنام . وليس أدل على ذلك من وفرة عدد الحركات الثورية التى أثرت بطريقة أو بأخرى فى حياة عدد من شعوب العالم الثالث والتى لم تتصدرها الأحزاب الشيوعية المحلية ، بل اتخذت منها فى بعض الأحوال مواقف سلبية ، أو أيدتها فى مرحلة متأخرة فلم تنجح فى قيادتها .

و ـ وبين البروليتاريا والبرجوازية الكبيرة ، وكنتيجة أيضاً لعدم اكتمال التنمية الرأسمالية ، تقع شرائح اجتماعية متعددة تسمى عادة الطبقات الوسطى . وربما كان من الأدق تسميتها بالفئات الوسطى . فالطبقة (Class) بالمعنى الماركسى هو مجموع الأفراد الذين يربطهم ببقية المجتمع نوع واحد من علاقات الإنتاج : ملكية وسائل الإنتاج الساعية إلى تعظيم الربح باستغلال العمل الأجير فى حالة البرجوازية ، والعمال الأحرار الذين لا يملكون إلا قدرتهم على العمل مما يلزمهم ببيعها للرأسماليين ليوفروا لأنفسهم مقومات الحياة . والبرجوازية الصغيرة فى التعريف الماركسى الدقيق تضم من يعملون بأيديهم ويملكون فى الوقت نفسه أهم وسائل الإنتاج اللازمة لهم . ومن هنا قال ماركس عن برودون إن اختلاط فكرة يعبر عن اختلال مصالح البرجوازى الصغير : قدم مع العمال (أنه يعمل بيده)

وقدم مع الرأسمالية (لحرصه على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج) . وهذا التعريف يغطى بشكل واضح الحرفيين والفلاحين الذين يزرعون بأيديهم ما يملكون من أرض . ومن ثم يكون من الخطأ ـ فى تقديرنا ـ توسيع دلالة تعبير البرجوازية الصغيرة لتشمل الفئات الوسطى . فتلك الفئات تشمل خليطًا من الشرائح الاجتماعية يقرّبها بصفة عامة من البرجوازية فكرًا إن لم يكن مصلحةً ، ولكن قدرات البرجوازية على التنمية لا تفسح لها المجال واسعًا لتدخل فى صفوفها وتصبح جزءًا منها . نذكر من تلك الفئات أولًا أصحاب المصانع الصغيرة التى تستخدم عادة وسائل إنتاج قديمة وعددًا محدودًا من العمال الأجراء ليسوا عادة على مستوى عال من التأهيل الفنى . وهذه الفئة تعانى من تقلص السوق تحت ضغط منتوجات الصناعة الحديثة (المستوردة أو المنتجة محليًا) ، ومن تشدد بيروقراطية الدولة معها لضعف نفوذها السياسى ، كما أن إنتاجها لا يربطها على نحو مباشر بالأسواق الرأسمالية . ثم نذكر ثانيًا فئة صغار المزارعين الذين لا يعملون بأيديهم ويعتمدون على عمل مأجور فى مساحات محدودة . وعلى الطرف الآخر نجد المهنيين (فى جهاز الدولة أو خارجه) الذى يحققون مداخيل مرتفعة ويمارس بعضهم الملكية الفردية (حساب فى البنك ، مسكن ، سيارة .. إلخ). وبين الطرفين نجد صغار التجار على تنوع تجاراتهم . وباستثناء صغار المزارعين ، نرى الفئات الوسطى قوية فى المدن أساسًا . ومن أفرادها يتكون القطاع الوسيط والعالى فى جهاز الدولة . كما أن التعليم صفة غالبة عليها ومنها يخرج عادة الصحفيون وغيرهم من المشتغلين بالإعلام ومعظم أساتذة الجامعات والمشتغلين بالبحث العلمى ، وكذلك الأدباء والفنانون فى غالبيتهم .

ولإبراز السمات الخاصة لهذه الفئات فى بلدان العالم الثالث ننبه إلى أن هذا التعبير فى الدول الرأسمالية ينصرف أساسًا إلى الإطارات الوسطى فى الشركات الرأسمالية ، والشركاء فى المشروعات المتوسطة التى تقدم لها الخدمات (المكاتب الاستشارية ، شركات دراسات التسويق وتصميم الإعلانات ، مكاتب خدمات الكمبيوتر ... إلخ) والشريحة المتوسطة بين العاملين فى المهن الحرة (لأن الشريحة العليا تندمج فى الرأسمالية ، والشريحة الدنيا تعمل فى الحكومة والشركات؛ لأنها لا تملك التكاليف الأساسية لممارسة مهنة حرة ، ولأن

العائد المحتمل من تلك الممارسة يبدو صغيرًا) . وما يعنينا فى الفئات الوسطى فى معظم بلدان العالم الثالث هو اتجاه عدد أفرادها إلى التزايد أساسًا مع اتساع قاعدة التعليم وإمكانات الكسب المشروع وشبه المشروع وغير المشروع التى تظهر نتيجة لممارسة أكثر من عمل ، أو الحصول على مزايا عينية أو قبول العطايا . ومع ذلك فمعدلات الحراك الاجتماعى تسد الطريق أمام معظم أفرادها الذين يتمنون أن يصبحوا رأسماليين بكل ما فى الكلمة من معنى من ناحية ، ومن ناحية أخرى تتطلع تلك الفئات إلى مستويات استهلاك متأثرة بنمط الاستهلاك الغربى ، فى حين لا يمكن أن يوفر الاقتصاد لها تلك المستويات .

بعبارة أخرى تعانى هذه الفئات ـ حتى وإن جهلت ذلك الواقع ـ من امتصاص الرأسمالية العالمية لجزء مهم من الفائض الاقتصادى المحلى . كما أن حدود محاكاتها للغرب لا تصل عادة إلى التغرّب الكامل مما يترك فى فكرها وسلوكها آثارًا واضحة للحضارة القومية ولو فى بعض جوانبها الأساسية مثل التمسك بالدين. وأخيرًا تحس تلك الفئات بأن المجتمع والدولة مدينان لها بالكثير من حيث الوجود والتسيير اليومى ، ومع ذلك فتأثيرها المباشر على السلطة محدود لا يقاس بحال مع تأثير الرأسمالية الكبيرة؛ ولكل الأسباب السابقة تكون تلك الطبقات معتركًا أساسيًا لأنواع مختلفة ومتنافرة من الأيديولوجيات والاتجاهات السياسية،وكثيرًا ما يغير أفرادها مواقعهم واتجاهاتهم ، أحيانًا من النقيض إلى نقيضه ، وفقًا لتغير ظروف حياة بعضهم أو لتغير الأوضاع العامة فى المجتمع . كما يكثر الخلط الأيديولوجى والسياسى لدى الفرد الواحد منهم فى اللحظة الواحدة . فهى فئات غير متجانسة ولا تملك أى مشروع مجتمعى محدد المعالم ، ومن ثم لا يتصور أن نقود فى مجموعها تحالفًا ثوريًا ، ومع ذلك نعتقد أن التعامل الصحيح مع المكونات المختلفة للفئات الوسطى يعد فى عدد كبير من بلدان العالم الثالث من أعقد الأمور وأهمها فى الوقت ذاته . فضرب تلك الفئات _ لو تصورنا إمكان نجاح ثورة تناصبها العدوان _ يحرم البلاد من طاقات إنتاج ومن إطارات علمية وتقنية ومهنية ضرورية للتنمية المستقلة، وإسقاطها من الحسابات السياسية خطأ فادح لأن كسبها أو كسب أجزاء منها يمكن أن يفل سلاح البطش السلطوى، وإمكانات سحبها من تحت قيادة البرجوازية الكبيرة بكسب بعضها

وتحييد البعض الآخر تقتضى جهدًا خارقًا فى مستوى التحليل العلمى والممارسة السياسية اليومية .

ز ـ وهذا ما يصل بنا إلى سمة أخرى من سمات مجتمعات العالم الثالث يسميها أهل الغرب عدم الاستقرار ، وهى كثرة التقلبات العنيفة والانتفاضات ومظاهر المعارضة المسلحة والتأرجح المستمر فى الحكم بين دكتاتورية دموية وديمقراطية برلمانية هشة، وتعكس تلك الظواهر فى تقديرنا أمرين : الأول ، الحراك الاجتماعى والسياسى والفكرى المرتبط أساسًا بتعاظم نفوذ الرأسمالية العالمية وتنوع أساليبه وبإيقاع التغير المتسارع فى قلب النظام العالمى ؛ والثانى ، سعى الناس المغلوبة على أمرها الطبيعى إلى تغيير أوضاع تلك المجتمعات وما يتخذه من أشكال متنوعة من الانتفاضات التلقائية ، إلى تحركات فى إطار غير عقلانى ورجعى المحتوى وإن اتخاذ طابعًا شعبويًا (Populist) من حيث الخطاب السياسى على الأقل ، إلى حركات انفصالية تعمق الخلافات ذات الطابع الإثنى أو الدينى ، إلى تأييد زعيم جذاب (Charismatic) يتوهم الناس أنه ينقذهم من البؤس ، إلى حركات "راديكالية " أو جذرية الموقف تحاول التغيير بأسلوب حرب الأنصار (Guerilla warfare) إلى حركات واعية منظمة يقلق نفوذها الجماهيرى النخب الحاكمة ، فتستعدى عليها القوات المسلحة .. الخ . وبعبارة وجيزة تعيش مجتمعات العالم الثالث آلام أزمة مستحكمة يمكن أن تكون آلام مخاض مجتمعات أفضل ، كما يمكن أن تودى بوجود دول أو وحدتها أو ترديها إلى مستوى المجاعة وتفشى الأوبئة والتشرذم والتدمير .

ح ـ وأخيرًا ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، تشترك معظم دول العالم الثالث فى أنها لا تنتمى تاريخيًا إلى الحضارة الأوروبية. وهذا واضح تمامًا فى بلدان آسيا وأفريقيا السوداء والوطن العربى . وهو أقل وضوحًا فى أمريكا اللاتينية نظرًا إلى تشبث النخب الحاكمة بأصولها الأوروبية وتهميشها لغير الأوروبيين من سكان البلاد الأصليين (الهنود الحمر) ، ومن الأفارقة الذين جلبهم النخاسون الأوروبيون غصبًا ، والآسيويين الذين وفدوا سعيًا وراء الرزق من أصحاب الدماء المختلطة الذين توالدوا خلال القرون الأربعة التى مرت منذ بدء استيطان الأوروبيين فى العالم الجديد[٥٢] . وقد لعبت أزمة المديونية الأخيرة دورًا ملموسًا

فى اتجاه البحث ، إلى العمل المشترك بين دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ، والإقرار بانتماء تلك الدول إلى العالم الثالث وضرورة أن توثق علاقاتها ببلدان آسيا وأفريقيا. وتكمن أهمية هذه السمة فى حقيقة أن الرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادى ، بل هى التجسيد الحى للحضارة الغربية المعاصرة ، نمت وتطورت فى أوروبا الغربية مستندة إلى جذور حضارية كانت مواتية لنموها ، ثم شكلت بنموها كل مظاهر الحضارة الغربية . ومن ثم ، فإن بلدان العالم الثالث التى تريد محاكاة الرأسمالية تواجه معضلة خطيرة من حيث إن اتجاهها هذا يصطدم بالموروث من حضاراتها ، ويثير أشكالًا متعددة من المقاومة السلبية (ما يسميه كتاب الغرب ضعف القدرة على التنظيم وعجز العمال والمهندسين عن استيعاب التكنولوجيا .. إلخ) أو الرفض الصريح ، وفى الآونة الأخيرة المقاومة السافرة والعنيفة أحيانًا التى تتم تحت شعارات دينية أو أثنية تريد تأكيد الهوية الحضارية بالعودة إلى الماضى لعجز مجتمعاتها عن تأكيدها بالتجديد والإبداع .

٣. التنمية المستقلة مشروع حضارى

لقد أوضحنا أن التنمية المستقلة هى جوهريًا معركة استكمال التحرر الوطنى فيما وراء الاستقلال السياسى . وقلنا إن التحرر يعنى فصم روابط التبعية والاستغلال التى تنسجها وتوثق عراها يومًا بعد يوم الرأسمالية العالمية؛ ولذلك فإن دعائم التنمية تقام فى مواجهة دائمة مع سيطرة الرأسمالية العالمية واستغلالها وليس بالتعاون معها[٥٤]. ومن أجل أن تكون التنمية المستقلة بالفعل تلك المعركة التى لا تتوقف ، لابد من تبديد بعض الأوهام التى استقرت فى وجدان الحكام ومعظم أهل الرأى ، بل وترسبت بعض صورها فى وجدان الجماهير المحرومة ذاتها .

أ- ونبدأ بأن نذكر بما كتبناه فى مواضع أخرى[٥٥]، وكتبه عدد كبير من المفكرين فى العالم الثالث وفى البلدان الاشتراكية ، بل وعدد من الكتاب فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية عن استحالة تكرار العملية التاريخية لبناء الرأسمالية فى أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان . ودون إطالة فى هذا الاستدلال نوجه النظر إلى حقيقة أساسية يغفلها كل من أرخوا

للرأسمالية وهم من دعاتها ، إلا وهى أن بناء الرأسمالية الغربية لا يمكن تصوره من دون ظاهرة الاستعمار . وربما كان من المفيد أن نقتبس هنا نصًا يحسم تلك العلاقة الوثيقة بين نشأة وتطور الرأسمالية ، وبين الاستعمار بمعناه الحديث . يقول ماركس فى البيان الشيوعى (١٨٤٨): «لقد فتح اكتشاف أمريكا والدوران حول رأس الرجاء أرضًا جديدة للبرجوازية الصاعدة . وأعطت أسواق الهند الشرقية والصين واستيطان أمريكا ، والتجارة مع المستعمرات ، وتزايد وسائل المبادلات والسلع بصفة عامة ، دفعة لم تعرفها البشرية من قبل وتطورًا سريعًا للعنصر الثورى فى المجتمع الإقطاعى المتهالك " . وبعد عرض دور البرجوازية التجارية فى نشأة المصانع اليدوية ثم الصناعة الآلية تحت ضغط الطلب المتعاظم دائمًا بسبب التوسع الاستعمارى يضيف ماركس : " لقد أسست الصناعة الحديثة السوق العالمية التى مهد الطريق إليها اكتشاف أمريكا . وولدت تلك السوق تطورًا ضخمًا فى التجارة والملاحة والنقل البرى . وانعكس ذلك التطور بدوره فى شكل توسع فى الصناعة " .

كانت أسواق المستعمرات ومنتوجاتها ضرورة لتطور الرأسمالية الغربية فى بلادها . ذلك التطور الذى أدى فى المستوى الاقتصادى إلى الثورة الصناعية وما تلاها من ثورة فى النقل البرى والبحرى . كما مكن فى المستوى الاجتماعى نمط الإنتاج الرأسمالى من تقويض النمط الإقطاعى ، وفى المستوى السياسى إلى وصول البرجوازية إلى السلطة . ولكن الصناعة الآلية تعمل تحت تأثير هدف تعظيم الربح على زيادة الإنتاج الصناعى باطراد . فتزداد بالتالى حاجتها إلى المواد الأولية بثمن بخس . وبالفعل تم التوسع الصناعى معتمدًا على مواد أولية مجلوبة من المستعمرات . ونستأذن القارئ فى اقتباس آخر من البيان الشيوعى لأن عبارته لا تختلف فى شىء عما أعاد البعض اكتشافه فى العقدين الماضيين . يقول ماركس : " لقد أسبغت البرجوازية من خلال استغلالها للسوق العالمية طابعًا عالميًا للإنتاج والاستهلاك فى كل بلد .. لقد حل محل الصناعة على مستوى القطر صناعات لا تعتمد على المواد الأولية المحلية وإنما على مواد أولية تستجلب من أبعد المناطق ، ولا تستهلك منتجاتها داخل البلد وإنما فى كافة أرجاء الأرض.

ويضيف أن البرجوازية بمنتوجات صناعتها الآلية رخيصة الثمن تغزو كل الأسواق وأنها " ترغم كل الأمم على تبنى نمط الإنتاج البرجوازى وإلا هددها الاندثار . إنها ترغمهم على قبول ما تسميه المدنية " .

كما لعبت حركة السكان إلى المستعمرات دورًا حاسمًا فى نجاح وتطور الرأسمالية الغربية ، فقد تخلصت أوروبا من أعداد كبيرة من فقرائها والساخطين على الأوضاع فيها بتشجيعهم (وأحيانًا إرغامهم) على الهجرة إلى المستعمرات . وقد أزاح هؤلاء المهاجرون السكان الأصليين وكوّنوا دولًا هى امتداد لأوروبا الغربية فيما وراء البحار : كندا ، الولايات المتحدة ، أوستراليا ، نيوزيلندا . وفى هذا يقول ماركس : "إن المجتمع البرجوازى .. حين جمع بين القوى الإنتاجية لعالم قديم والموارد الطبيعية لأرض شاسعة فى عالم جديد تطور بمعدلات لم يسبق لها مثيل[56] " . وكان فى ذلك القول يشير إلى الظروف الاستثنائية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية التى تطورت فيها الرأسمالية فى الولايات المتحدة بعيدًا عن كل عوائق أو قيم موروثة ، وقام تطورها هذا بالتالى على تبديد خطير فى موارد الطبيعة التى كانت تبدو أمام المهاجرين الأوروبيين الأشداء كما لو كانت بلا حدود . وقد كان هؤلاء المهاجرون موردًا بشريًا ثمينا (نظرًا إلى ما يمتاز به المهاجر عادة من عزم وتصميم على النجاح وقبول بالمخاطرة) لم يكلف المجتمع الأمريكى شيئًا فى تربيته وتأهيله .

ولم تكن حركة السكان تلك ظاهرة هامشية ، ففى دراسة إحصائية موثقة غطت الفترة ما بين ١٨٤٦ و ١٩٣٢ ، تبين أن حجم الهجرة من أوروبا إلى الأمريكتين بلغ ٥١ مليونًا . ومن المعروف أن إجمالى سكان أوروبا فى نهاية القرن الماضى كان أقل من٤٠٠ مليون(٥٧). ويجب أن نضيف إلى هذا الرقم الهجرة إلى مستعمرات أخرى ، بل إن الحاجة إلى الأيدى العاملة حملت أوروبا الغربية وهى فى عنفوان الدعوة إلى الديمقراطية وإصدار إعلانات ووثائق حقوق الإنسان ، إلى نقل شباب أفريقيا بالقوة فى أكبر حركة تجارة رقيق عرفها التاريخ ليعملوا فى حقول المناطق الاستوائية والمدارية الحارة التى كانت زراعتها تتطلب مجهودًا أكثر مما يتحمله المواطن الأوروبى .

الاستعمار إذًا كان العمود الفقرى لنشأة وتطور الرأسمالية ، ومازال فى أشكاله الحديثة ضروريًا لبقائها . ويزعم البعض فى سذاجة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لها إمبراطورية استعمارية واسعة ، وينسون أن أرضها هى أكبر مستعمرة استيطانية فى تاريخ الرأسمالية العالمية . أما اليابان فلا بد من التذكير باحتلالها لكوريا (١٩٠٥) ولمنشوريا ثم غزوها الصين (١٩٣٧) ، ومحاولتها الدخول فى إعادة تقسيم العالم بين الدول الاستعمارية بالتحالف مع ألمانيا والاستيلاء على مستعمرات إنجلترا وفرنسا وهولندا فى الشرق الأقصى . والخلاصة أنه لا تنمية رأسمالية مستقلة من دون قدرة على غزو استعمارى لأقطار أخرى . وهو الأمر المستحيل بالنسبة إلى بلدان العالم الثالث اليوم .

ب ـ ومن ناحية أخرى لا يجوز اختزال الرأسمالية إلى مجرد علاقات إنتاج هى الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج بحيث نتصور مثلًا أن حلول الدولة محل الرأسماليين فى ملكية تلك الوسائل هو فى حد ذاته حل لإشكالية التنمية المستقلة . لقد أخطأنا كثيرًا فى هذا المقام بحيث استقر فى ذهن كثير من الكتاب والمناضلين أن الاشتراكية هى التأميم والتخطيط المركزى . ولم يكن الخلاف يثور إلا حول الطبيعة الطبقية للدولة . وسنعود إلى هذه القضية بشىء من التفصيل بعد قليل، وما نريد إبرازه هنا هو دينامية الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج . فالمحرك الأول والأخير للمشروع الرأسمالى هو تعظيم الربح ، وهذا ما دفع الرأسماليين نحو التمركز الصناعى سعيًا إلى تحقيق وفورات الحجم ، وإلى التركز فى مناطق معينة تحقيقًا للوفورات الخارجية (Externalities)ثم تطوير الزراعة على نمط الصناعة الكبيرة ، ومن ثم حسبان زيادة سكان المدن وتناقص أهل الريف عمومًا والمشتغلين بالزراعة بصفة خاصة ظواهر ضرورية للتنمية(٥٨).

ولقد قلنا للتو إن تطور هذا النموذج كان رهنًا بسيطرة الرأسمالية الغربية على معظم موارد العالم الطبيعية ومجمل أسواقه التى اندمجت فى سوق عالمية واحدة. ومن ثم ، فإن الصناعات المماثلة التى تقام فى بلدان العالم الثالث لابد أن يصطدم نموها بعقبتين رئيسيتين : الأولى ، هى مشكلة الغذاء وغيره مما يسمى السلع الأجرية (Wage Goods)التى يعجز اقتصاد البلد عن توفيرها بشكل منتظم وسعر متهاود بحيث يتحقق باستمرار تجديد قوة العمل ، والثانية هى

ضيق السوق المحلية وضعف القدرة على اقتحام السوق العالمية . وليس ذلك ادعاء نظريًا . فقد بدأت سياسات التصنيع النشيطة فى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية منذ منتصف الثلاثينيات . وفتحت بلدان نامية كثيرة أوطانها للشركات متعدية الجنسية لتزرع فيها فروعًا صناعية تتمتع بمزايا باهظة . وعمد الكثير من تلك البلاد إلى الاعتماد على أساليب الحكم الدكتاتورية حتى تستمر أجور العمال متدنية لتحتفظ تلك البلدان " بالميزة النسبية " للعمالة الرخيصة ، ووجهت بلدان أخرى كل جهدها التنموى نحو التصنيع مهملة الزراعة والنقل والاتصالات . فماذا كانت النتيجة ؟ مازالت صادرات العالم الثالث فى حدود ١٠ بالمائة من إجمالى الصادرات العالمية من تلك المنتوجات .

أما " قصص النجاح " فيما أطلقوا عليه اسم الدول المصنعة حديثا (NIC's) فقد كشفت الأزمة العالمية الحالية كم هو هش ذلك التصنيع . لقد حاولت دول أمريكا اللاتينية زيادة صادراتها بكل الوسائل لمواجهة عبء المديونية الضخم . ولكن صادراتها الصناعية اصطدمت بحواجز الحماية فى أسواق الدول الرأسمالية. ومن نجح منها رغم الحماية فى زيادة الصادرات دفع ثمنًا غاليًا فى تخفيض أسعارها بحيث جاءت زيادة الحصيلة النقدية أقل بشكل واضح من الزيادة فى حجم تلك الصادرات[٥٩]. وحين اجتمع ممثلو ست وعشرين دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى فى كويتو (عاصمة الإكوادور (فى كانون الثانى / يناير عام ١٩٨٤ ، طالبوا فى " إعلان كويتو " بإلغاء كل القيود على صادرات بلادهم إلى الأسواق الرأسمالية ، ولكنهم ركزوا اهتمامهم بدرجة أكثر تفصيلًا على زيادة حجم التجارة فى السلع والخدمات فيما بين الدول المشاركة[٦٠]. وحتى فى كوريا وتايوان حيث كانت وطأة المديونية أخف بكثير منها فى البرازيل أو المكسيك ، بدا واضحا أن حدود نجاح سياسة الاعتماد على الصادرات الصناعية فى اطراد التنمية قد ظهرت . وسارع أولئك الاقتصاديون الذين طالما امتدحوا ما يسمى إستراتيجية النمو بقيادة التصدير (Export-led growth) إلى اقتراح تطوير الطلب المحلى على المنتوجات المصنعة عن طريق تطوير الزراعة[٦١] وكل ذلك وعدد الدول المصنعة حديثا أقل من أصابع اليدين . فهل من المتصور أن تترك الرأسمالية العالمية لعشرات من بلدان العالم الثالث

فرصة أفضل ؟ وبعبارة أكثر تحديدًا هل يتصور أن تغزو رأسمالية التخوم أسواق رأسمالية القلب لتسحب منها فائضًا اقتصاديًا وتقلب بذلك تمامًا العلاقة الاستعمارية التاريخية ؟ بالقطع كل ذلك غير وارد .

ومؤدى التحليل السابق ضرورة أن توجه حركة التصنيع إلى السوق المحلية وأن تكون أداة لتوسيع تلك السوق . وهذا وارد بلا شك إذا استهدف التصنيع الوفاء بالحاجات الأساسية . ولكن ما يترتب عليه من حيث التقنيات الملائمة وحجم الوحدات الصناعية وأسلوب توطينها فى مختلف أرجاء إقليم الدولة أمر معقد وجديد ، يقتضى إعمال الفكر فى التعامل مع الواقع وإذكاء روح الإبداع . وربما ساعد على دعم ذلك التوجه الداخلى فى التصنيع اعتبارات حسن التعامل مع البيئة . فوفورات الحجم والوفورات الخارجية تؤدى دائمًا إلى تطور غير متكافئ بين مختلف أنحاء البلاد وظهور مناطق كثيفة الصناعة بها مدن مكتظة ، فى حين يظل متوسط الدخل فى مناطق أخرى أقل من المتوسط القومى بشكل ملموس ، وهى فى الوقت ذاته مصدر خطير للتلوث . كما أن جوهر الصناعة الحديثة هو استخدام كثيف للطاقة وبصفة خاصة الهايدروكاربونيات . والثمن الذى يدفعه المجتمع فى مقابل ذلك هو التلوث الناتج عن الاحتراق واحتمال النضوب التدريجى لتلك الموارد الاستثنائية التى كونتها الأرض فى مئات الملايين من السنين . ومن ثم يبقى من التصنيع جوهره وهو زيادة إنتاجية العمل الاجتماعى باستخدام الطاقة. أما التقنيات ومدى استهلاكها للطاقة وحجم وحدات الإنتاج ومواقعها ، فإنها تحتاج كلها إلى مداخل جديدة تتناسب وظروف البلدان النامية .

وإذا كانت الدول الرأسمالية نفسها قد تنبهت إلى مخاطر النمو الاقتصادى المتزايد وطرحت قضية " حدود النمو " ، وأولت دراسات البيئة اهتمامًا خاصًا ، ونشطت فى البحث عن طاقات بديلة ، وتوجهت نحو التنمية الجهوية بحيث نجحت فى الحد من نمو المدن الكبرى (بل وتخفيض عدد سكانها فى بعض الحالات مثل باريس ولندن) فما أحرانا فى العالم الثالث بأن نفكر فى تنميتنا المستقلة على نحو يقلل من المخاطر التى صاحبت التصنيع فى الغرب ويتعامل مع الموارد الطبيعية والبيئة تعاملا رشيدًا(٢٦). وفى مثل هذا التصور يحتاج الاقتصاديون فى العالم الثالث إلى مزيد من أدوات التحليل وعناصر الحسابات

الاقتصادية . فكل ما تعلمناه من الغرب مبنى على حسابات المنتج الفرد الذى يريد تعظيم ربحه ، وليست الحسابات الإجمالية إلا جمعًا (كثيرًا ما تشوبه العيوب) لحسابات وحدية. وبالتالى فإن "صندوق أدوات الحساب " هذا عاجز عن أن يأخذ فى التقدير عناصر أخرى مثل مصلحة المجتمع فى المدى الطويل والتأثير على البيئة والوفاء بالاحتياجات الأساسية .

كذلك تثير الزراعة مشكلة بالغة الأهمية . فأول مهمة للمجتمع هى تجديد نفسه أى التوالد وتوفير الغذاء اللازم لقوة العمل، وقد حلت الدول الرأسمالية مشكلة الغذاء تاريخيًا بالاعتماد على التوسع الزراعى فى المستعمرات ، إلى جانب تطور بطىء فى تلك الدول الرأسمالية ذات الموارد الزراعية الواسعة مثل فرنسا . وكانت البرجوازية الصناعية تسحب العمالة اللازمة لها من قطاع الزراعة ويتم تبادل منتوجات الصناعة ومنتوجات الزراعة على نحو يحوّل جزءًا من الفائض الاقتصادى من الزراعة إلى الصناعة ، أو من الريف إلى الحضر . ثم اتجهت فى مرحلة تالية إلى تطوير الزراعة على أساس صناعى : مزارع كبيرة تعتمد على المكننة ومدخلات صناعية متعددة أهمها الأسمدة والمبيدات ووسائل النقل والتخزين وتتجه نحو التخصص[٦٣].

أما بلدان العالم الثالث فإن معظمها يبدأ محاولات التنمية فى إطار مشوه (نتيجة توجيه الاستعمار للفلاحين نحو زراعة المحصولات التجارية بدلًا من الغذائية) يجعلها منذ البداية فى وضع كفاف أو حالة عجز غذائى . وبالتالى ، فإن زيادة الإنتاج الزراعى يجب أن تكون فى رأس مهام التنمية المستقلة ، وبالذات المواد الغذائية الضرورية . ومن العبث أن تحاول القفز مباشرة إلى نمط الزراعة الكاليفورنية . فالمدخلات الصناعية اللازمة لهذا النمط غير متوافرة محليًا ، كما أن استيرادها يؤكد التبعية بقدر لا يقل كثيرًا عن استيراد الأغذية نفسها . يضاف إلى ذلك ضعف التربة فى معظم المناطق المدارية مقارنة بعمق التربة واستقرارها فى المناطق المعتدلة وبصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية . ونتيجة محاولات تحديث الزراعة (بالحرث الآلى العميق ، والتخصص ، والزراعة الكثيفة) هى تدهور التربة وارتفاع مستوى المياه تحتها وما يترتب عليه من زيادة ملوحتها أو تعرضها إلى التعرية السريعة فالتصحر . وفى مثل هذه

الظروف يتعذر زيادة الإنتاج الزراعى على نحو مطرد من دون سياسة تنموية ريفية شاملة ترتفع بمستوى معيشة الفلاح ، وتوفر له خدمات الصحة والتعليم والمسكن ، وتعطى الأولوية لإنتاج الغذاء ، وتستوعب فائض العمالة محليًا بقدر الإمكان عن طريق توطين أنشطة صناعية متصلة بالزراعة على مقربة من القرى والمدن الصغيرة والمتوسطة ، وفوق كل ذلك مشاركة الفلاحين فى رسم سياسات التنمية على أساس من الاعتماد على النفس إلى أقصى حد ممكن فى مستوى القرية ومجموعات القرى والجهات (الأقاليم) .

ومن الواضح أن تطوير الريف والزراعة يحتاج إلى مدخلات من الطاقة ، ولكن أوضاع الريف تحتاج إلى كميات محدودة من الطاقة فى كل موقع ، ولكنها مفرقة على مواقع كثيرة . وهذا هو الإطار الأمثل لاستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة وبصفة خاصة الطاقة الشمسية والغاز الحيوى (Biogas). ومثل هذا التصور ليس له نموذج معروف فى الغرب ولا فى دول أوروبا الاشتراكية . وهناك محاولات مهمة للغاية يجب أن تكون محل دراسة مستوفية جرت فى الصين وفيتنام والهند ونيكاراجوا[٦٤]. ولكن أهم ما يميز الزراعة هو اختلاف أوضاعها (نوع التربة ، مصدر المياه ، الظروف الجوية ، نظم الحيازة ... إلخ) اختلافًا كبيرًا من قطر إلى قطر ، بل وأحيانًا من جهة إلى أخرى فى القطر الواحد . ومن ثم فلا بديل للدراسة المتعمقة فى هذا المجال والفحص الدقيق للتقنيات التقليدية وحساب كل التغيرات التى تنتج عن إدخال أية تقنية جديدة أو نوع جديد من المحصولات[٦٥].

ج - ومن ناحية ثالثة لابد من تبديد الوهم السائد حول العلاقة بين الرأسمالية والتقدم العلمى والتكنولوجى . ولا مراء فى أن محصلة منجزات العلم والتكنولوجيا فى إطار الرأسمالية الغربية قد تسارعت وتعددت وتنوعت ، وأثرت المعرفة البشرية ثراءً لا يجوز التهوين من شأنه بأية صورة . ولكن من المفيد إبراز الأمور التى تعرّى الادعاء أيديولوجيًا بأن الحرية الاقتصادية (أى الملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج) والحرية السياسية (الديمقراطية النيابية) وحرية البحث العلمى ، لا تعدو أن تكون وجوهًا ثلاثة لحقيقة واحدة هى المجتمع

الرأسمالى . ومن ثم يتعذر أو على الأقل يتعثر تقدم العلوم والتقنيات فى غير المجتمع الرأسمالى .

ونقول ابتداء إن تقدم المعرفة البشرية محصلة تراكمية لتاريخ الإنسان الطويل. واختراع النار لم يكن فى زمانه أقل ثورية وخطرًا من اختراع الآلة البخارية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، كذلك لم يكن اختراع العجلة فى حينه أهون شأنا من اختراع الطيارة فى القرن العشرين . وقد تلقت أوروبا علومًا دقيقة وضعها العرب مثل الجبر والبصريات ، وأخذت عن الهند (عن طريق العرب) الأرقام العشرية ، وأعادت اكتشاف ما عرفه المصريون قبل أربعة آلاف عام عن التقويم الشمسى أو ما كان موضع الدراسة التطبيقية فى الإسكندرية فى القرن الثانى الميلادى عن كروية الأرض . إذًا ليس ثمة ما يبرز دورًا خاصًا للبرجوازية فى ثورة المنهج وتقدم الفيزياء والفلك على أيدى بيكون وديكارت ونيوتون وكوبرنيك ، بعكس دورها الذى نوهنا به فى تبنى الثورة التكنولوجية ابتداء من القرن الثامن عشر بصفة خاصة .

على أى حال قامت الثورة الثقافية التى تمثلت فى طرح المقولات اليقينية المطلقة التى كانت يروّج لها المفكرون من رجال الكنيسة الكاثوليكية استنادًا إلى فلسفة أفلاطون ومبادئ المسيحية كما قررتها تلك الكنيسة ، وبناء الفكر على الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلى ، بدءًا من الشك ، وأفسحت المجال لتقدم العلوم الطبيعية قبل أن تستولى البرجوازية على السلطة وتنفرد بالسيطرة على المجتمع . هذا عن الجانب التاريخى ، ولا نريد أن نخوض هنا فى الجانب الفلسفى تفصيلًا لخروجه عن خصوصية هذا البحث . ونكتفى بالإشارة إلى علاقة الميتافيزيقيا بالمعتقدات الدينية لنرى صعوبة أن تكون الفلسفة الغربية عالمية تفرض نفسها على كل الشعوب فى الوقت الذى تعرضت فيه أسسها إلى نقد شديد فى الغرب نفسه ، وفى مجال العلوم لابد أن نميّز بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ، فموضوع الدراسة فى المجموعة الأولى كان المجتمع الرأسمالى الغربى فى صورة مثالية مجردة أو فى جوانب تطبيقية، ومن ثم كانت " قوانين الاقتصاد " ومقولات " علم الاجتماع و"نظريات علم السياسة "

مستمدة جميعًا من أوضاع المجتمع الرأسمالى ، ولا يمكن بالتالى أن نفترض لها دقة وثبات قوانين العلوم الطبيعية بغض النظر عن تنوع المجتمعات البشرية عبر الزمان والمكان، ويكفى أن نضرب فى هذا المقام مثلاً واحدًا من علم الاقتصاد ، فالنظرية الأكاديمية الأساسية تقوم على دراسات توازنات السوق ، والخلاف بين الكينزيين والكلاسيكيين المحدثين ينحصر فى أن اللورد البريطانى أنكر أن التوازن العام يتحقق تلقائيًا على أساس استخدام كامل للموارد (وبصفة خاصة العمالة) على المستوى السائد للفن الإنتاجى ، وقال إنه يمكن أن يتحقق ويستقر مع وجود بطالة، ومن ثم دعا إلى تدخل الدولة .

والسؤال الآن هو كيف يمكن استخدام هذه النظرية فى فهم نمو وتطور الاقتصاد فى مصر القديمة واستمرار ذلك المجتمع ثلاثة آلاف عام حقق خلالها منجزات علمية وتكنولوجية لا يستهان بها ، مع أن مصر الفراعنة لم تعرف النقود ولا نظمت الأسواق ؟ صحيح أن مجتمعاتنا تأثرت بالمجتمع الرأسمالى الغربى فى مناحى كثيرة، ولكن مدى هذا التأثير وجدواه وعلاقته بالقيم الموروثة بما فيها من نافع أو ضار يجب أن يكون محل دراسة منهجية ومنتظمة لا تعتمد صورة المجتمع الرأسمالى نسقًا قيميًا مطلقًا، وليس ذلك بالأمر الهين، فالفرض الضمنى الذى تدرس عليه العلوم الاجتماعية فى الغرب هو أن أوضاع وقيم ومعايير المجتمع الرأسمالى هى الأوضاع العادية والطبيعية لكل مجتمع بشرى ، وأن صور المجتمعات المتخلفة حضاريًا هى بمثابة محاولات لم تكتمل على طريق نجحت فى الوصول إلى غايته الرأسمالية الغربية (التمركز الأوروبى حول الذات Eu-rocentrism)). وكذلك يعد القوم المجتمعات الاشتراكية نكسة أو ردة عما يعرفه " العالم الحر " (الأيديولوجية البرجوازية) .

ولا يمكن أن نتصور التنمية المستقلة إلا إذا تحررت عقولنا من كل تلك المعتقدات والأحكام المسبقة الصريح منها والضمنى . وعلى العكس ستكون الدراسات المتحررة التى نجريها على مجتمعاتنا إثراء للفكر البشرى وإسهامًا فى تعبيد الطريق نحو علم اجتماعىّ موحد وعالمى . وأخيرًا لابد من إبراز حقيقة تخلف العلوم الاجتماعية فى الغرب تخلفًا شديدًا بالمقارنة بمنجزاته فى العلوم الطبيعية والرياضية . أليس غريبًا أن يغوص الإنسان فى أعماق مكونات الذرة

والجينة[٦٦] ليولد الطاقة النووية والهيدروجينية ، وأن يغزو الفضاء ويدرس إمكان تغيير المناخ واصطناع المطر ، وفى الوقت ذاته يسلم أمره لقوة خفية لا يعرف أحد كنهها يسميها قوة السوق ؟ وأليس عجيبًا أن يوظف العلم والتكنولوجيا فى ابتداع يكاد يكون يوميًا لأسلحة أكثر تدميرًا ولا يوظف فى تحليل أسباب الحروب والتصدى لعلاجها ؟ وما أتفه ما كتب فى نظرية النزاع (Conflict theory) مقارنًا بدراسات التفوق الإستراتيجى والردع وجدوى الضربة النووية الثانية .. إلخ . وماذا فعلت الدراسات الاجتماعية والنفسية (بما فيها علم الجنس -Sex ology) لتوفير سعادة الإنسان ، والناس فى الغرب لا يحتملون وطأة الحياة إلا بالاعتماد على المهدئات أو الخمور أو المخدرات ؟ .

فإذا انتقلنا إلى العلوم الطبيعية والرياضية لابد من وقفة عند العوامل التى تحكم اتجاهات تقدمها، لقد ولى زمان العلامة الفرد الذى يعمل الفكر ، ويدقق الملاحظة ، ويقرأ ما كتبه سابقوه ، ويستعين أحيانا بأدوات تجربة محدودة . فحجم المعرفة المتراكم ، ووفرة ما ينشر فى فروع كل تخصص علمى ، وتداخل تلك التخصصات وتكلفة المعدات التى تمكن الإنسان من ملاحظة ما لا تراه عينه أو يمكن أن تعيه ذاكرته تكاتفت لتجعل البحث العلمى غير متصور من دون حشد فرق عمل متكاملة وتزويدها بمعدات بحث متنوعة باهظة الثمن وتوفير السنوات الطويلة التى كثيرًا ما تلزم للوصول إلى نتيجة محددة ، ثم تكرار هذا كله حين تكون نتيجة الدراسة الأولى غير حاسمة . ومن ثم أصبح البحث العلمى صناعة ، والإنتاج العلمى إنتاجًا اجتماعيًا يستند إلى التقسيم الفنى للعمل ، وحل العامل الذهنى المتخصص الذى يسهم بعمل محدد من منتج العملية البحثية محل العالم العلامة .

كذلك ، وليس هذا أقل الأمور أهمية ، أصبح البحث العلمى الجاد فى حاجة إلى رءوس أموال ضخمة، ومصدر تلك الأموال هو الشركات متعدية الجنسية أو الدولة التى تحمى أولًا وقبل كل شىء مصالح الرأسمالية، ولا يطعن فى سلامة ما نقول أى حديث عن استقلال الجامعات ، فقد تكون الجامعة حرة فى إدارة شئونها وتوفر حرية الرأى لأساتذتها ، ولكن النشاط البحثى الجاد يتم عادة بعقود مع الدولة (وهذا واضح تمامًا فى فرنسا) أو مباشرة مع الشركات (فى

الولايات المتحدة الأمريكية) . هذا فضلًا عن أقسام البحث والتطوير (R & D) فى الشركات الكبرى . ونحن نعلم أن المحرك الأساسى فى نشاط أية شركة هو تعظيم الريح فورًا أو مستقبلاً[٦٧]. أما الدولة فإنها تنفق على البحث العلمى والتكنولوجى إما لتحمل دافع الضرائب ما لا تريد أية شركة أن تحمله ، وإما للأغراض الحربية.

ونستخلص من هذا أن ما يحكم التقدم العلمى والتكنولوجى فى الغرب فى التحليل الأخير أمران : تعظيم الريح وتعظيم قوة التدمير الحربية، وأقل ما يقال فى هذا أن أيًا منهما لا يضمن الرشد فى تخصيص الموارد المالية والعلمية بين مختلف حقول البحث، وكما استخدمت الرأسمالية الغربية قبل مائتى عام القوة العضلية للرقيق الأفريقى فى تنمية الزراعة فى العالم الجديد ، استخدمت فى الأربعين سنة الأخيرة العقول المهاجرة من العالم الثالث فيما اشتهر باسم نزيف الأدمغة (Brain drain) وهكذا رغم انتشار التعليم الجامعى وتكاثر مراكز البحث العلمى فى عدد كبير من بلدان العالم الثالث كانت نسبة المشتغلين بالبحث والتطوير فى مجمل بلاد العالم الثالث ١٢,٦ بالمائة من الإجمالى العالمى فى عام ١٩٧٣ ، فى مقابل ٣٢ بالمائة فى الدول الأوروبية الاشتراكية و٥٥,٤ بالمائة فى الدول الرأسمالية . وفى داخل العالم الثالث وفقًا لهذه الدراسة يخص آسيا (من دون اليابان) ٩ بالمائة (معظمهم فى الهند والصين)[٦٨].

ولا مراء فى أن نزيف الأدمغة يرجع أساسًا إلى عجز الفئات الحاكمة فى بلدان العالم الثالث عن توظيف وتطوير طاقات البحث العلمى والتكنولوجى المحلية واعتمادها الكامل على الخبرة الأجنبية، ولو أنفق العرب ١٠ بالمائة فقط مما دفعوه فى السنوات العشرة الأخيرة للخبراء الأجانب والإستشاريين ، ومقابل المعرفة التقنية (know how).. إلخ ، لأمكن بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية يعتد بها . وإذا كانت المعرفة فى العلوم الأساسية مشاعًا إلى حد كبير ، فإن أولويات البحث فيها كثيرًا ما تكون محكومة بالرغبة فى تطوير تكنولوجيا معينة.. ومن ثم لا يمكن تحرر العالم الثالث من التبعية التكنولوجية تحررًا حقيقيًا من دون الاهتمام بالعلوم الأساسية . كما أنه ليس من المرفوض عقلًا أن الباحثين من العالم الثالث يستطيعون إذا وضعوا أولويات مختلفة أن يأتوا بجديد فى هذا

المستوى . أما التكنولوجيا بمعناها الصحيح فهى الاستفادة بالمعرفة العلمية لإبداع وتطوير تقنيات محددة لإنتاج سلع وخدمات معينة ، ومن ثم فهى لا تنقل ، وما يسمونه نقل التكنولوجيا هو فى حقيقته شراء تقنيات ، وكل تقنية تنشأ فى مجتمع معين فى فترة معينة من تاريخه لحل مشكلة تواجه وبالاعتماد أساسًا على موارده ، ومن ثم ، فإذا كانت قوانين العلوم الطبيعية عامة ، فإن التقنيات لها نسق مجتمعى معين ، وما من دليل يقطع بصلاحيتها لكل المجتمعات .

ويميّز بعض الكتاب بين تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا الاستهلاك ، ويعنون بهذه الأخيرة كل الأشياء التى تبهر المستهلك فى المجتمعات الرأسمالية وتخلق تنوعًا شديدًا فى شكل السلع وأسلوب أداء الخدمات دون أن تأتى بجديد فى محتوى السلعة أو الخدمة ، بل أحيانا قد تأتى بالضرر، وأبرز مثال على ذلك انتشار استهلاك الأغذية المعلبة والمجمدة أنيقة التعبئة سهلة الإعداد للطعام، فقد ثبت أن معظم الكيميائيات المستخدمة للحفظ والتلوين يمكن أن تسبب السرطان ، كما أن التجميد يذهب ببعض القيمة الغذائية . وليس أدل على التخلف من انبهار مستهلكى العالم الثالث بتلك السلع فى الوقت الذى تتنامى فيه فى أوروبا الغربية مثلاًحركة العودة إلى الأغذية الطبيعية ، أو كما يسمونها " البيولوجية " بمعنى خلوها من أى إضافات كيميائية(٦٩).

د ـ وأخيرًا ، لابد أن ندرك أن الرأسمالية الغربية لها جانبها الحضارى الذى لا يمكن فصمه عن نمط الإنتاج . وقد أوضحنا من قبل أن نمط الإنتاج الرأسمالى تطور تاريخيًا فى إطار أوروبى ، وأن تطوره قد شكّل الحضارة الغربية كما نراها اليوم مهيمنة على العالم . كما شرحنا أنه إذا جاز التعامل فى مستوى التحليل المجرد عن نمط الإنتاج بمقولة (Category) فإن ذلك يجب ألا ينسينا الإطار التاريخى الذى يتحقق فيه ذلك النمط فى مجتمع واقعى بظروفه التاريخية المحددة . وأشرنا إلى الأزمة الحضارية التى تعانيها اليابان بسبب نجاح التجربة الرأسمالية فيها، ولهذا يكون من الوهم المحض تصور أن بوسع بلدان العالم الثالث أن تتعامل مع الرأسمالية تعاملاً انتقائيًا تأخذ بجزء وتترك أجزاء . فكل خطوة يخطوها أى مجتمع بإرادته أو دون وعى على طريق الرأسمالية هى

نفى لجانب من حضارته ، ومن ثم قلنا إن التنمية المستقلة تعنى التحرر الاقتصادى والاجتماعى والحضارى .

ونذكر هنا أننا نستخدم حضارة (Culture) بالمعنى الواسع السائد فى الدراسات الأنثروبولوجية الأمريكية والذى يغطى القيم وقواعد السلوك والعلاقات الإنسانية جنبًا إلى جنب مع التعبيرات الأدبية والفنية، وقلنا كذلك إن تأكيد الهوية الحضارية يكون بالإيجاب لا بالسلب ، بالتجديد والإبداع وليس بالرفض . ونعرض فيما يلى لبعض من جوانب الحضارة الرأسمالية الغربية التى تتسرب إلى مجتمعاتنا بخطى أسرع بكثير من النمو المادى لنمط الإنتاج الرأسمالى، لقد قامت تلك الحضارة على أساس من الفردية المطلقة وساعد تطورها على إذكاء معانى الفردية إلى أبعد الحدود .

وقد تمكنت الرأسمالية من الازدهار وهى تحطم أطر العلاقات الإنسانية لأنها نهبت العالم الثالث وألهت الفرد فى الغرب بالسعى لتملك الأشياء كما لو كانت جوهر السعادة ، حتى أصبح الفرد فيما يمضى من وقته مع الأشياء أكثر مما يقضى مع الناس (الآلات والأجهزة حيث يعمل ، والسيارة والتليفزيون والفيديو وغيرها من اللعب الإلكترونية فى وقت فراغه) . وكانت ثمرة ذلك هو الشعور بالوحدة بين الملايين . وقد كتب كثير من المفكرين عن الأزمة العميقة للأسس الفردية للرأسمالية ، وظهرت فى أمريكا وأوروبا حركات تنكر الأسس التى قامت عليها حضارة الغرب : الحياة المشتركة فى " كوميونات " ، السعى إلى أسلوب معيشة أقرب إلى البيئة الطبيعية ، رفض منطق التمادى فى الاستهلاك المادى ، ويطلق الأمريكيون على تلك الحركات اسم الحضارة المضادة (Counter- culture) لأنها تتجاوز فى نقدها وممارساتها علاقات الإنتاج ـ التى تركزت داخلها صراعات الرأسمالية والاشتراكية فى أوروبا ـ إلى الأسس الفكرية للحضارة الغربية كلها .

وقد تجاوز بعض تلك الحركات مرحلة المحاولات الجزئية وحدود الوضع الهامشى ليصبح قوة سياسية . ومثال ذلك نجاح " الخضر" فى الحصول على ٢٧ مقعدًا فى مجلس نواب ألمانيا الغربية ووصول ممثلين لحركة " البيئيين " (Ecol- ogists) إلى البرلمان الأوروبى[٧٠]. وليس هنا مجال التقويم التفصيلى للرأسمالية

الغربية كحضارة، ولكن من الضرورى للغاية التصدى بحزم لنمط الاستهلاك الغربى الذى يستهوى الشعوب (ولا سيما الفئات الغنية والوسطى) فى العالم الثالث ويستنفد قدرًا ضخمًا من الفائض الاقتصادى فى شراء منتوجات الغرب الاستهلاكية، فهذا الاستنفاد لا مسوغ له ، كما أن موارد بلدان العالم الثالث لا يمكن أن تتيحه لقاعدة عريضة من السكان مما يحمل المحرومين منه على السخط[٧١]. فنجاح الرأسمالية العالمية فى فرض أنماط الاستهلاك والسلوك الخاصة بها على الناس فى العالم يستعمر " العقول والأذواق . وأية حكومة لا تقوم على المشاركة الشعبية تعجز بالضرورة عن مقاومة هذا الغزو فتسلم به حينًا وتلجأ إلى القمع حينا آخر ، وهى فى الحالين لا تحرز تقدمًا يذكر .

يجب أن يكون لدينا من الشجاعة أن نعلن ونشرح ونوضح أنه من المستحيل تعميم مستوى الاستهلاك المادى للمواطن الأمريكى على البشرية كلها؛ لأن ذلك الاستهلاك المنطوى على قدر كبير من التبديد يهدد موارد الأرض كلها بالنضوب أو التلوث أو كليهما، وعلى سبيل المثال نذكر أن متوسط استهلاك الفرد من الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ فى السبعينيات ١١,٢ طن مكافئ نفط ، وأن إجراءات المحافظة على الطاقة وزيادة حجم الطاقة العاطلة بالصناعة بسبب الأزمة الاقتصادية قد هبطت بهذا الرقم إلى ٧,٤ طن مكافئ نفط ، مع أن اليابان وهى فى مستوى التصنيع الأمريكى نفسه تستهلك ٢,٩ لكل فرد فحسب[٧٢].

ونكرر هنا ما ذكرناه آنفًا عن الظروف الاستثنائية لتطور الرأسمالية فى الولايات من حيث الموارد الطبيعية والبشرية التى لم يمتع بمثلها أى بلد رأسمالى آخر . فقد مكنت تلك الموارد الرأسمالية الأمريكية من النمو بمعدلات رفيعة على الرغم من كل ما شاب تلك العملية من تبديد ضخم للموارد ومعدلات استهلاك مسرفة لم تقترب منها بعض دول أوروبا الغربية إلا فى الستينيات من القرن الحالى . وقد وصل الاستهلاك فى أحوال كثيرة حدودًا تهدد صحة المستهلك تهديدًا مباشرًا (مثل استهلاك اللحوم فى الولايات المتحدة الذى تجاوز فى أوائل السبعينات ١١١ كلغ للفرد فى السنة يستهلك إنتاجها ٨٠٠ كلج من الحبوب الغذائية)[٧٣].

لكل ذلك لا مجال لتنمية مستقلة إلا إذا تخلص الناس من الإعجاب بأسلوب الحياة الأمريكى (American way of life)فى تعبيراته المختلفة ، ووضعت كل أمة لنفسها مشروعًا حضاريًا يجدد شباب حضارتها ويوفر لكل أفرادها الحد المعقول من الاستهلاك المادى ، ويفسح أوسع مجال لإشباع حاجات الإنسان غير المادية . وفى دراسة لنا حول تحليل مفهوم الحاجات توصلنا إلى أن الحاجات غير المادية تدور حول محورين : الأول ، إرضاء النفس (Self fulfillment) والثانى ، الصحبة (Togetherness). كما أوضحنا أن إرضاء النفس لا يقوم على نزعات غريزية ، بل إنه فى المقام الأول محكوم برأى الناس ، أى بقيم اجتماعية . وهذا ما ينفى كل مقولات العلوم الاجتماعية الغربية المبنية على الفردية ، أو ما سماه ماركس " الروبنسونيات " نسبة إلى رواية دانتيل ديفو الشهيرة روبنسون كروزو .

وتقوى الرأسمالية الفردية من اتجاه تأكيد الرغبة فى الاستئثار والتملك فى كل ما يمس الأمور المادية . وتجعل من الثراء القيمة العليا فى المجتمع وتحول أمورًا مثل الشرف والأمانة والوطنية إلى سلع تباع وتشترى . ويصدق التعبير الأمريكى" إن لكل إنسان ثمنًا "، وتصبح قضية كل إنسان أن يرتفع ثمنه فى السوق . ويختفى فى الوقت ذاته دور الناس كعنصر الإنتاج الفاعل الوحيد وراء المعدات المعقدة ، و" الآلات المفكرة " ، وسلع الاستهلاك المتنوعة والمتعددة ، حتى تختلط الأمور ويحسب الناس أن التنمية ليست علاقات بين الناس ، وإنما هى آلات ومعدات وسلع[٧٤]. وتحت تأثير هذا الوهم يسلم كثير من الاقتصاديين بأن إفقار أغلبية الناس ضرورة لتوفير الادخار اللازم لتشييد رأس المال الثابت ، ثم يتحدثون بعد ذلك عن أهمية الارتفاع بإنتاجية العمل، حتى الجرائم التى يعاقب عليها القانون تتحول إلى مشروعات رأسمالية منظمة ، يسميها الأمريكيون (Or-ganized crime) تمييزًا لها عن الأفعال المؤثمة التى يأتيها الأفراد لظروف تخص كلًا منهم. ومن أشهر الأمثلة على ذلك فى الولايات المتحدة : الدعارة ، المراهنات غير المشروعة ، والقروض الربوية ، القتل بمعرفة محترفين .. إلخ . وقد دعا مؤخرًا الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دى كويار إلى ضرورة عقد مؤتمر للأمم المتحدة لمقاومة انتشار المخدرات . وقال بعض كبار المسئولين عن

مكافحة المخدرات الصعبة (مثل الهيروين والكوكايين) فى أمريكا وأوروبا أن ثمة " شركة متعدية الجنسية " تمارس تلك التجارة وفيرة الربح على مستوى العالم .

وقد دفع الصراع المحموم من أجل الكسب الفردى إلى أن يكون العنف مكونًا أساسيًا فى تطور الرأسمالية ، و " أفلام الغرب " الأمريكية تصور بدرجة كبيرة من الصدق دور البندقية والمسدس فى تقدم " الحضارة " فى الولايات المتحدة من الساحل الشرقى حتى الساحل الغربى، وكانت دول أوروبا الغربية تصدر العناصر العنيفة إلى المستعمرات ، حيث ممارسة العنف ضد أهل البلاد الأصليين أمر مباح . ومن المعروف أن إنجلترا كانت تنفى المجرمين الخطرين إلى أستراليا ، ومنهم تكونت الكتلة الأولى من سكان تلك القارة الصغيرة، وارتبطت تصفية الاستعمار القديم بتزايد أعمال العنف داخل المجتمعات الأوروبية وافتقاد المواطن لأول مرة الشعور بالأمن . كما أن تاريخ تطور الرأسمالية الغربية كان سلسلة لا تنقطع من الحروب بين الدول الغربية ذاتها : حرب المائة عام ، حرب الثلاثين عامًا ، الحروب الدينية ، حرب السنوات السبع ، حرب استقلال الولايات المتحدة ، حروب الثورة الفرنسية ونابليون ، حروب ألمانيا وإيطاليا ، الحروب البروسية - الفرنسية .. الخ . وكان الوجه القبيح لوجود السوق العالمية هو أن الرأسمالية الغربية زجت البشرية فى حربين عالميتين لم يفصل بينهما إلا عشرون عامًا . والآن وعلى الرغم مما يسلم به الجميع من أن حربًا نووية حرارية يمكن أن تدمر الحياة على سطح الأرض يستمر سباق التسلح على نحو مرعب . ومن أهم أسبابه بلا شك دور صناعة السلاح فى زيادة أرباح الشركات متعدية الجنسية . وفى مستوى الأسلحة التقليدية (أى غير النووية) تجرب الدول الكبرى أسلحتها فى حروب بين دول العالم الثالث . وقد عادت الدول الغربية إلى ممارسة عمليات غزو مثل حرب جزر مالفيناس (فوكلاند) وغزو غرانادا والتهديد بغزو نيكاراجوا . ولا يجوز الاحتجاج فى هذا المقام بأن البشرية عرفت الحروب منذ أقدم العصور[٧٥]. فارتباط الصناعة بالقيادات العسكرية (الذى حذر منهاإيزنهاور فى نهاية رئاسته) يجعل من الاستعداد الدائم للحرب وتطوير الأسلحة مصدر ربح أساسى للشركات متعدية الجنسية، فالدور الاقتصادى

للحرب لم يلتحم بضرورات نمو قوى الإنتاج فى أى نمط إنتاج آخر كما فعل فى ظل الرأسمالية .

ولكل ما سبق نرى أن التنمية المستقلة لكل أمة يجب أن تكون مشروعًا حضاريًا متميزًا عن الرأسمالية إلى حد بعيد، وبهذا المفهوم لابد ونحن نتكلم عن التنمية المستقلة ألا نقيد أنفسنا بالحدود الراهنة للدول التى رسمها الاستعمار والتى تجعل غالبيتها العظمى عاجزة عن تبنى مثل هذا المشروع الحضارى . وعلى العكس لابد أن نحدد المقومات الحضارية المشتركة التى تجعل من الوارد تقارب البلدان المتزايد إلى مستوى الاندماج حتى يمكنها تصور مشروع حضارى مشترك واكتساب وزن يبعدها عن جاذبية قلب النظام الرأسمالى العالمى .

ويصدق هذا القول بشكل واضح على الأمة العربية، فليس من المتصور أن تبعث الحضارة العربية ويتجدد شبابها بجهد قطر واحد، ولذلك يجب أن تقوم الدعوة إلى الوحدة العربية استنادًا إلى ضرورات الحاضر والمستقبل ، وليس اعتمادًا على التاريخ المشترك وحده . فالوحدة العربية ضرورة للتنمية المستقلة . وليس من التزيد أن نكرر هنا ما قلناه عن ضرورة المشاركة الشعبية كأساس للاعتماد على النفس ، وما يترتب على هذه المشاركة من حد لإمكانات القهر من سلطة مركزية أو إلغاء لخصائص محلية أو حتى قومية . ذلك أن الأقليات القومية ستجد عندئذ مصلحة مؤكدة فى أن تشارك فى بناء تنمية مستقلة على مستوى الوطن العربى كله ، يستفيد منها كل من يعيش على أرض الوطن ، ولا يحُرم أحد من لغته أو تقاليده الحضارية المتميزة[٧٦].

٤- التنمية المستقلة وطريق الاشتراكية

نخلص من الفقرة السابقة إلى القول بأن أية محاولة لتكرار النموذج التاريخية لنمو الرأسمالية محكوم عليها بالإخفاق ، ولا تؤدى منجزاتها إلا إلى توثيق عرى التبعية والاستغلال، لذا كانت التنمية المستقلة فى جوهرها خروجًا عن مجرى الرأسمالية ، ونضالًا ضد هيمنة الرأسمالية العالمية وتطورها فى الداخل كرأسمالية تابعة، وسد باب التنمية الرأسمالية يعنى بالضرورة التوجه نحو الاشتراكية، ففى رأينا لا يوجد فى النهاية طريق ثالث بين تصفية استغلال الإنسان للإنسان والإبقاء عليه فى صورة أو أخرى .

ولكننا لا نعتقد بوجود نموذج اشتراكى صالح لكل زمان ومكان ، فمثل هذا المفهوم يناقض المنهج الماركسى على طول الخط ، فجوهر الماركسية هو أن كل شىء فى الكون وفى المجتمع يتغير باستمرار ، ولا يجوز أن يفعل الماركسيون ما نعاه ماركس على مفكرى البرجوازية من تصوير نظرى لأوضاعها على أنه النموذج الأمثل والأخير لكل المجتمعات لأنه مستمد من الطبيعة، ونعتقد أن فكرة النموذج الواحد قد تراجعت فى الواقع قبل انتشار التسليم بها على المستوى الفكرى . فتجربة الصين المهمة تقدم نموذجًا مختلفًا عن تجربة الاتحاد السوفيتى . وقد صرفت بعض مواقف الحكومة الصينية فى السياسة الدولية كثيرًا من الماركسيين عن الدراسة الموضوعية للتجربة . كذلك أحاطت ظروف دولية قاسية بالتجربة اليوغوسلافية كما حكمتها أوضاع داخلية كثيرة مما حال إلى حد كبير دون دراسة أسسها الفكرية ومسارها الفعلى دراسة علمية لا تشوبها أحكام مسبقة ، وأخيرًا ظهرت بدايات البحث عن ملامح ما يمكن أن تكون عليه الاشتراكية فى أوروبا الغربية وإن غلبت هنا المواقف السياسية الآنية على التحليل النظرى .

ونحن لا نعرف حتى الآن نظرية خالصة للاشتراكية (Pure theory of social-ism)تماثل النظرية الخالصة للرأسمالية كما صاغها ماركس . وفى الحقيقة اهتم المفكرون الماركسيون كثيرًا بتعميق وتحديث التحليل الماركسى للرأسمالية فى ضوء تطورها، وظهرت فى هذا المجال إسهامات كبيرة من مؤلفين سوفيات وأوروبيين وأمريكيين، كذلك كان بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى محل دراسات مستفيضة وموضوعًا لمؤلفات لا تحصى؛ ولكن هذا التركيز على التجربة السوفيتية كثيرًا ما ينصرف إلى الجانب التطبيقى (التخطيط وأساليبه) . كما أن الكتّاب لم يفرقوا فيما كتبوا عن الاتحاد السوفيتى بين ما هو حضارى (أى روسى فى المقام الأول) ، وما هو تاريخى (أثر الظروف التاريخية لثورة تشرين الأول / أكتوبر العظمى ، وتجربة بناء الاشتراكية فى بلد واحد فى ظروف حصار شامل وتهديد مستمر) ، وما هو من جوهر الاشتراكية . وفى حدود معرفتنا تقتصر المحاولات النظرية الخالصة على ما كتبه لانجه وكاليتسكى وإلى حد ما كانتروفيتش ، وإن غاب تلك المحاولات تصديها أساسًا للجانب الاقتصادى . وإذا عدنا إلى القليل الذى كتبه ماركس نفسه عن المجتمع الاشتراكى نجد أنه _ فى

الواقع الغربى الذى كان يدرسه _ كان يتصور أن الرأسمالية ستستقطب المجتمع بين طبقتين : البرجوازية والبروليتاريا عند مستوى من تطور قوى الإنتاج يغلب عليها الطابع الاجتماعى ويعزل الملكية الرأسمالية تماماً عن العمل ، ومن ثم لابد أن تصبح ملكية وسائل الإنتاج اجتماعية كذلك حتى لا تحد من تطور قوى الإنتاج . فالاشتراكية لم تكن عنده مجرد تأميم وتخطيط مركزى . وبفضل التطور الكبير لقوى الإنتاج يكون تطبيق مبدأ لكل بحسب قدرته ولكل بحسب عمله متضمناً توفير إشباع الحاجات الأساسية لكل الناس .

وبعيد عن ذهننا تماماً الادعاء بالقدرة على رسم الملامح النظرية للاشتراكية الخالصة فى صورتها المجردة التى تقبل تطبيقات متعددة وفقاً للواقع المحدد والملموس لكل مجتمع . ولكننا نعتقد أنه لا يمكن الحديث عن مجتمع اشتراكى إلا بعد النجاح فى تحقيق المهام التى تعجز عنها برجوازيات العالم الثالث ، وتحقيق ذلك بمعدلات أسرع وبتوزيع للدخل القومى ينفى الاستغلال ، ونذكر هنا على وجه الخصوص قدرة المجتمع على تجديد نفسه (أى توفير الحاجات الأساسية للناس) وسيطرته على موارده الطبيعية وسيطرته على الفائض الاقتصادى وإعادة تخصيصه على نحو يدعم قوى الإنتاج باطراد ، كما يوفر للمجتمع الازدهار الحضارى والارتقاء بمستوى المعيشة . ومن الجلى أن تلك السيطرة تقتضى تأميم المصالح الاستعمارية وسد الباب أمام رأس المال العالمى سواء أكان قروضاً أم استثماراً مباشراً ، وكذلك التخفيض المستمر فى حجم تبادل السلع والخدمات مع الدول الرأسمالية ، كما أنها تفرض الأخذ بالتخطيط أسلوباً لتخصيص الموارد وتوزيع الدخل القومى .

وواضح أن الانتقال من أوضاع بلدان العالم الثالث الراهنة إلى مجتمعات اشتراكية بذلك المعنى لا يمكن أن يتم بقرار ولا أن ينجز بين يوم وليلة ، بل لابد أن يستغرق أمداً لا يستهان به . والتنمية المستقلة تغطى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية أو لا تكون تنمية مستقلة أصلاً، وخلال مرحلة الانتقال لابد أن تتعايش أنماط إنتاج مختلفة . فأول مهمة يتعين على المجتمع حلها هى تجديد نفسه ، أى توفير الحاجات الأساسية وفى مقدمتها الغذاء والصحة والتعليم ومن غير المقبول أن يعطل المجتمع أية طاقة إنتاجية فى هذه الظروف . فالمشروعات

الرأسمالية المرتبطة بالسوق العالمية لابد أن تؤمم ، ولكن الإنتاج السلعى الصغير يجب أن يشجع ، والمشروعات الرأسمالية الصغيرة التى يبرز دور المالك فى تسييرها الفعلى يجب أن تشجع فى إطار الأهداف العامة للتنمية المستقلة ، وتقنيات الإنتاج القائمة أو التقليدية يجب أن تكون محل مساندة وتطوير إلى أن يصبح المجتمع قادرًا على إحلال تقنيات جديدة محلها .

وفى هذا الإطار يجب التحذير من أخطار التأميم الأحمق وكذلك مخاطر الثقة العمياء بالتخطيط المركزى . فاتساع القطاع العام لا يعنى بالضرورة الاقتراب من الاشتراكية(٧٧). وفى تقديرنا أن التأميم وارد حيثما يبلغ المشروع الحجم الذى يفرض الإدارة المحترفة (Professional management) ويحصل أصحابه ربحًا صافيًا لا علاقة له بأى عمل حتى فى مستوى الإدارة(٧٨). ومن الثابت أن الإدارة الحكومية للمشروعات الصغيرة أقل كفاءة من إدارة أصحابها لها . كما أن ملكية الدولة)على افتراض تمثيلها للمجتمع كله) ليست الشكل الوحيد للملكية الاجتماعية، فهناك الملكية التعاونية لصغار المنتجين ، ويمكن أن تصور أيضًا ملكية الوحدات المحلية للمشروعات التى تخدم الوحدة المحلية المعنية وحدها . وفى جميع الأحوال لابد من تصور الوحدة الإنتاجية أو الخدمية كمجموعة من العاملين (Collective of workers) يملكون وسائل الإنتاج ملكية جماعية ، أو وضعت وحدة محلية صغيرة أو كبيرة أو الدولة تحت تصرفهم تلك الوسائل المملوكة لها، ولا يجوز أن ننظر إلى الوحدة الإنتاجية مثلًا على أنها المبانى والمعدات ، ومن ثم تكون الإدارة الذاتية والإدارة المشتركة على حسب الأحوال المسئولة أمام مجموع العاملين وأمام الجهة صاحبة وسائل الإنتاج ضرورة لا غنى عنها .

وليس فيما نقول قلب للأوضاع التى اتبعها الاتحاد السوفيتى من إعطاء الأولوية فى الاستثمار لقطاع إنتاج السلع الإنتاجية لتحقيق التراكم الضرورة لتنامى قوى الإنتاج، ولكن أول شىء فى قوى الإنتاج هو الناس ، وإذا لم يجد الناس ما يشبع حاجاتهم الأساسية فلن يفيد بناء المشروعات الضخمة فى شىء كثير ، حيث إن الإنتاجية فيها ستكون منحطة وكثيرًا ما تعانى من طاقات عاطلة. فإذا انتقلنا إلى التخطيط وجدنا أن شمول وواقعية خطة التنمية المركزية

مستحيل واقعيًا فى أحوال كثيرة ، فلابد من توافر البيانات الإحصائية الصادقة والشاملة وتدريب المخططين وتعليم الناس أهمية الخطة . وهذا ما يستغرق وقتًا لا يمكن اختزاله فيما دون حدود معينة . ومن ثم لابد من القول فى البداية بتحديد اتجاهات عامة وتوجهات تنفيذية مع التسليم بإمكان وجود حالات إنتاج للاستهلاك المباشر والتراكم المحلى (وهذا أمر مهم للغاية لحل مشكلة الغذاء فى البلدان كثيفة السكان محدودة الموارد)[٧٩] جنبًا إلى جنب مع إنشاء مشروعات جديدة من حجوم مختلفة لها حسابات منتظمة ويتم تخطيط استخدام فائضها بمناقشة بين إدارتها وبين التخطيط الجهوى ثم المركزى ، أو المركزى مباشرة فى حالة المشروعات التى تخدم المجتمع فى مجمله . ومع تدريب الأفراد على الإدارة والمحاسبة وجمع البيانات بانتظام بهدف الارتقاء بإدارة المشروعات التى يديرونها تتكون شيئًا فشيئًا قاعدة البيانات الضرورية للتخطيط الشامل، وتتيح وسائل المعلوماتية الحديثة ولاسيما الكمبيوترات المتراسلة إمداد الوحدات القاعدة بما ينقصها من بيانات عامة تتعلق بنشاطها ، وإمداد التخطيط المركزى بفيض من المعلومات التفصيلية، ويمكن فى إطار تفكير مجدد ابتداع وسائل فنية وتنظيمية كثيرة وصولًا إلى سلامة الحسابات الاقتصادية[٨٠] .

ولاشك أن القضية الحاسمة فى التنمية المستقلة تبقى قضية الطبيعة الطبقية للسلطة الحاكمة وحقيقة توجهها الاشتراكى، ومن العسير هنا أن نعمم القول على كل بلدان العالم الثالث، ولكننا نستطيع أن نؤكد أن السلطة ستكون بالضرورة بيد تحالف طبقى يعكس حقيقة تعدد أنماط التنمية وعلاقات القوى بين الطبقات والفئات التى تتبنى مفهوم التنمية المستقلة، ولاشك أن دور الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمثقفين الثوريين لابد أن يكون بارزًا منذ البداية بروزًا عمليًا يتأكد من خلال الممارسة ، وليس تعبيرًا خطابيًا فحسب، ونضيف أن تجييش القوى الشعبية فى الإنتاج ومشاركتها فى إدارته وفى صنع القرار على مختلف المستويات ضمان أساسى ضد انحرافات السلطة ، كما أن تأكيد الجانب الحضارى الذى أشرنا إليه فى الفقرة السابقة ، ونشر التعليم والثقافة ورفع قيم العمل والإنتاج والانتماء الطبقى والوطنى تعظم بدورها تأثير الجماهير، كذلك

فإن تطور قوى الإنتاج ذاتها يغير بالضرورة من الأوزان النسبية لأطراف التحالف الطبقى لصالح الطبقات الكادحة، ويبقى بعد ذلك أن مرحلة الانتقال بطبيعتها تحتمل الانتكاس والردة ليس بفعل القوى الخارجية والقوى المضادة فى الداخل فقط ، ولكن أيضًا بسبب ما يمكن أن تقع فيه القيادات من أخطاء، ولذلك نكرر مرة أخرى أن التنمية المستقلة معركة تحرير متصلة يشتد أوارها أحيانًا ويهدأ أحيانًا أخرى ، ولكنها لا تتوقف أبدًا حتى ينجح المجتمع فى بناء الاشتراكية .

وختامًا نرى أن تعبير التنمية المستقلة بالمحتوى والحدود والمخاطر التى أشرنا إليها أدق بكثير من تعبير " الطريق اللارأسمالى " . فطرق الشعوب لا تحدد بالسلب ، وإنما تحدد إيجابًا . وحالة منغوليا الخارجية التى استخدم لينين هذا التعبير بشأنها حالة شاذة لمجتمع تمكن من الانتقال من نمط إنتاج سابق للرأسمالية إلى الاشتراكية مباشرة بفضل العلاقة الخاصة بالاتحاد السوفيتى . وقد أوضحنا أن الرأسمالية موجودة بالفعل فى كل بلدان العالم الثالث ولا يمكن إلغاء وجودها بقرار حكومى أو إعلان ثورى . ومعركة التنمية المستقلة تستهدف من بين ما تستهدفه ضرب فئات من تلك الرأسمالية وإلزام فئات أخرى بالعمل فى إطار جهود التنمية المستقلة . كما أن هذا التعبير يضع نهاية لدعاوى الاشتراكية التى يطلقها الحكام على نظم ليست من الاشتراكية فى شىء مهما اتسعت قاعدة التأميم ومهما تعددت خطط التنمية المركزية، وكثير من تلك التجارب قد أساء إلى المثل الأعلى الاشتراكى لدى الجماهير التى عانت أشكالًا متعددة من إهدار حقوق الإنسان باسم الدفاع عن الاشتراكية، وهو أخيرًا تعبير موضوعى عن مرحلة انتقالية بطبيعتها ستناضل خلالها الجماهير وتضحى أكثر مما تكسب ماديًا ، وستتحمل مسئولية المشاركة فى صنع القرارات فى ممارسة إيجابية لمعنى المواطنة بدلًا من أن تتحول إلى رعايا يطالبون الحكومة بتوفير ما لا طاقة للاقتصاد الوطنى به أو ما يعطل التنمية ثمنًا لحرمانهم من المشاركة فى صنع القرار، وعندئذ تدرك الجماهير كل معانى النضال ، لأن الاشتراكية وما تجلبه من رخاء مادى وراحة نفسية مازالت هدفًا تناضل من أجله .

وبعد ، لقد جسرت فطرحت أفكارًا غير مألوفة تمامًا ، وابتعدت كثيرًا عن أرضية علم الاقتصاد ، وحاولت إعمال المنهج الماركسى فى فهم واقع بلدان العالم الثالث، ولا أشك لحظة أن كثيرًا مما كتبت مازال على قدر كبير من الفجاجة ، كما أن أغلب الظن أنه سيثير نقدًا حادًا من اليمين واليسار على السواء ، ولكن أليست تلك هى السبيل الوحيدة لإنضاج الأفكار وجلائها ؟ .

الهوامش

1- Ignacy Sachs, Strategies de l' eco-developpement (Paris: Edition economie et humanisme 1980)

2- Oxford Shorter Dictionary

3- Dictionnaire Le Petit Robert

٤ ـ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى ، الصحاح فى اللغة .

٥ ـ والاقتصاديون الغربيون فى هذا متخلفون عن تطور علم الفيزياء منذ كتابات أينشتاين الأولى . ومن ناحية أخرى ، فإن كسينجر أكثر اتساقاً مع منطق البيولوجى حين قال " إن كل حضارة ميتة (أى محكوم عليها بالموت فى يوم من الأيام) والحضارة الغربية ليست استثناء " . وربما كان لأصله الألمانى أثر فى موقفه . فأول من تحدث فى نهاية الحضارة الغربية كان الفيلسوف الألمانى شوبنهور.

٦ ـ للمزيد من التفصيل فى هذا الموضوع ، انظر بخاصة :

. Maurice Godelier, L(Paris: Fayard, 1984) Ideal et le materiel: Pensee, economie, societes

٧ ـ لم يستخدم ماركس نفسه فى كل ما كتب تعبير " المادية التاريخية " ولا تعبير " المادية الجدلية " . الأول وضعه د. انجلز ، أما الثانى فقد صكه بليخانوف. انظر :

Karl Marx. Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, edited by T.B. Bottomore B
.and M Rubel (London: Penguin Books, 1961) . .

يس هذا الصحيح التاريخى فى سلامة أى من المفهومين .

٨ ـ ويمكن أن نورد هنا اقتباساً مهماً من نص غير مشهور . فقد كتب ماركس (بالفرنسية) رداً على ما زعمه الكاتب الروسى ميخايلوفيسكى من أن روسيا . وفقاً للنسق الفلسفى الماركسى . مجبرة ، شأنها فى ذلك شأن كل الأمم ، على أن تمر بمرحلة الرأسمالية . قال ماركس :

ولقد حول ما كتبته كملامح Sketch لنشأة الرأسمالية فى أوروبا الغربية إلى نظرية تاريخية . فلسفية عن حركة كونية مفروضة بالضرورة على كل الشعوب بغض النظر عن الظروف التاريخية التى تحيط بهم ، تقود فى النهاية إلى نظام اقتصادىً يجعل تطور الإنسان متوافقاً بفضل الزيادة الضخمة فى إنتاجية العمل الاجتماعى ، ولكننى لابد أن أحتج . إنه يضفى علىّ من الشرف أكثر من اللازم وهو فى الوقت ذاته يسىء إلى سمعتى . لننظر معاً فى مثل واحد . فقد أشرت فى عدة مناسبات فى " رأس المال " إلى سوء مصير العامة فى روما القديمة . لقد كانوا فى البداية فلاحين مستقلين يزرعون أرضاً يملكونها . ولكنهم فقدوا فيما بعد ملكيتهم . وقد أدى ذلك التطور الذى فصل بينهم وبين وسائل الإنتاج والمعيشة فى الوقت ذاته إلى تكوين ملكيات عقارية كبيرة ورأسمال كبير . وهكذا جاءت لحظة حرم فيها الرجال الأحرار من كل شىء إلا قدرتهم على العمل من ناحية ، فى حين كان ملاك الثروة المتراكمة فى حاجة لعمل يستغلونه، ولكن ماذا حدث فى الواقع ؟ لم يتحول العامة فى روما إلى عمال أجراء بل أصبحوا طغاماً عاطلين يشبهون " فقراء البيض " فى الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية .. وظهر إلى جانبهم نظام إنتاج لم يكن رأسمالياً بل كان مؤسسا على الرق . وهكذا نرى أن أحداثاً متشابهة . ولكنها حدثت فى أطر تاريخية مختلفة . أدت إلى نتائج مختلفة . ويمكن أن نجد بسهولة مفتاح فهم تلك الظواهر إذا درسنا كل تطور على حدة . ولن ننجح فى فهمها إذا اعتمدنا على عموميات (passe partout) تاريخية . فلسفية أهم ما يميزها كونها فوق التاريخ (Supra-historical) .

جاء هذا الرد فى :

N Danielson, Histoire du developpement economique de la Russie depuis L'affranchisse- . des serfs ment (Poris: (s.m) 1902), p. 509.

ونقله p.37 Marx, Ibid ومنه نقلناه إلى العربية.

٩ ـ البيانات مستمدة من . Latin American Econ- Iglesias, A Preliminary Overview of the
.(April 1984) .omy during 1983, CEPAL Review, no

١٠ ـ انظر : " النموذج البرازيلى " فى : إسماعيل صبرى عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد: دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية ، الإصدارة الثانية للطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) ، ص ١٦٦ وما بعدها .

١١ ـ فى ١٩٣٤ قرر وزير التربية فى فرنسا إصدار موسوعة فرنسية جديدة على طراز الموسوعة الشهيرة التى تولى إصدارها ديدرو وزميله دالامبير فى القرن الثامن عشر. وعهد بهذه المهمة إلى جمعية من المفكرين أسمها " الاتحاد العقلانى الفرنسى". وصدر بالفعل من الموسوعة الجديدة ١٨ جزءًا حتى قامت الحرب العالمية الثانية ، فتوقف المشروع . وقد رتب المؤلفون الموسوعة ترتيباً موضوعياً (غير أبجدى) . وخصصوا الجزء الأول منها للبحث فى " الفكر " . وجاء فى مستهل ذلك الجزء أن الفكر نوعان : الفكر السابق للمنطق وهو الفكر الشرقى ، والفكر المنطقى وهو الفكر الغربى .. ونسى هؤلاء المفكرون الكبار أنهم يكتبون بأرقام عربية ، ويعرضون لعلم مازال يحمل اسمه العربى (الجبر) .. إلخ .

١٢ ـ من الصور القديمة للهجرات الجماعية خروج الناس من المناطق التى تصحرت لتسكن الوديان والسواحل فيما يشكل الآن الوطن العربى. وفى فترة أحدث الهجرات المتوالية من شمال شرقى آسيا إلى أوروبا .

١٣ ـ وهذا بالدقة ما كانت تفيده كلمة الغزو (والغزوة والغزاة) عند العرب فى الجاهلية . ولم تكتسب الكلمة معنى جليلاً نبيلاً إلا فى ظل الإسلام حين قاتل النبى (ﷺ) المشركين لينشر دين التوحيد .

١٤ ـ وهذا ما عناه المؤرخون العرب فى حديثهم عن دولة بنى أمية أو دولة بنى حمدان أو دولة بنى بويه أو دولة المماليك . وبهذا المعنى كان تحليل ابن خلدون الشهير للدولة بأجيالها الأربعة .

١٥ ـ الجزية بالمعنى اللغوى الذى يقابله فى الإنكليزية Tribute وليس بالمعنى الاصطلاحى الفقهى الاسلامى . فالجزية التى يفرضها الإسلام على أهل الذمة ليست إلا ضريبة رءوس متواضعة السعر ، أما الجزية التى كانت تدفعها مصر لروما أو بيزنطة أو للعثمانيين فقدر مفروض على القطر كله يدفعه مجموع سكانه عيناً (القمح المصرى لروما) أو نقداً (الجزية العثمانية) .

١٦ ـ يخطئ بعض المؤرخين حين يكتبون عن مصر القديمة على أنها إمبراطورية . ويستخدم الفرنسيون منهم خاصة ذلك التعبير عند الحديث عن الدول القديمة والوسطى والحديثة وفقاً للتقسيم المستقر للتأريخ للفراعنة . وحقيقة الأمر أن جيوش مصر لم تعبر حدودها إلى فلسطين إلا مطاردة للهكسوس فى بداية الدولة الحديثة . ولم يسيطر المصريون على أقاليم غير قطرهم ، اللهم ما تمثل من اهتمامهم بما يجرى فى فلسطين وعامة الشام حيث علمتهم غزوة الهكسوس أن أمن مصر يتوقف على عدم وقوع تلك الأقطار فى يد عدو .

ومن ناحية أخرى نشأت الإمبراطورية الرومانية فى الأصل على أساس سيادة مواطنى مدينة روما على الشعوب المفتوحة . فالدولة لم تكن قد ارتبطت بعد بمفهوم القومية . والفرق بين أهل روما وآل عثمان ينحصر فى أن هؤلاء كانوا رعاة يعيشون فى إطار قبلى ينتسب بالضرورة إلى أب واحد ، فى حين كان أولئك من الفلاحين المستقرين الذين ينتسبون إلى موطن استقرارهم ويهملون الأصول القبلية . وكان سقوط الجمهورية وظهور لقب الإمبراطور (الذى اشتقت منه كلمة

إمبراطورية مثل اشتقاق المملكة من لقب الملك) تكريساً للتمايز الطبقى داخل مدينة روما بين الأغنياء والفقراء ، ثم جاء عصر كانت الجند تفرض فيه الإمبراطور الذى تريد ولو لم يكن من أبناء روما . ومع ذلك بقى الانتساب التاريخى سنداً للحفاظ على مختلف الأقاليم والشعوب تحت سيطرة واحدة .

١٧ ـ جمع معزل (Reservation) وتعنى الأماكن المخصصة لسكنى من بقى من أهل البلاد الأصليين والتى تكون عادة محدودة الموارد ، ويحرم على السكان الجدد أن يعيشوا فيها ، كما يطارد السكان الأصليون إذا سكنوا خارجها . وأشهرها معازل " الهنود الحمر " فى الولايات المتحدة ، وبقايا القبائل التى عاشت فى أستراليا قبل الاستيطان الأوروبى .

١٨ ـ وفقاً للحسابات التى أجراها بنت هانسن فى الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٥٥ فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى حوالى ١,٧ بالمائة . وكان متوسط معدل زيادة السكان فى الفترة نفسها حوالى ١,٦ بالمائة سنوياً .

١٩ ـ أوضح شارل بتلهيم فى المقدمة التى كتبها لكتاب أ. ايمانويل الشهير عن التبادل غير المتكافئ أن التطور التكنولوجى يزيد إنتاجية العمل إلى حد مستويات تسمح بزيادات كبيرة فى أجور العمال مع ارتفاع معدل الاستغلال (فائض القيمة منسوباً إلى إجمالى القيمة) . انظر :
.A.Emmanuel L'Echange inegal (Paris : Maspero)1969.

٢٠ ـ أفضل هذا التعبير عن " المركز والأطراف " فلفظ المركز له معان متعددة المراد منها هنا هو ما يؤدى لفظ القلب بالعربية ، كما أن " الأطراف " تفيد من البعد ما تخلو منه " التخوم " المألوفة فى صحيح اللغة .

٢١ ـ أعتقد أن " متعدية الجنسيات " (Transnational) أدق من تعبير متعددة الجنسيات (Multi-national) فتلك الشركات لا تعتد بالحدود بين الدول وترسم إستراتيجياتها الخاصة التى لا تتطابق بالضرورة مع إستراتيجية دولة محددة ، وهى قطعا لا تقوم على أساس تمثيل جنسيات أو قوميات متعددة . وقد اعتمدت الأمم منذ تصديها لبحث هذه القضية فى أوائل السبعينيات ـ اسم : .Transnational Corporation (TNC's)

٢٢ ـ انظر :

J.H. Dunwing and J. M. Stopford, Multinational Company Performance and Global Trends, .Impact, no. 46 (1984)

٢٣ ـ أنظر : تقرير الأمم المتحدة رقم E.C. 2/10/1985 (غير منشور) .

٢٤ ـ انظر : John Rutter, Recent Trends in International Direct Investment, Business America (August 1984)

25- U.S .Department of Commerce, "Survey of Current Business," (February 1982) and (May 1984).

٢٦ ـ حصلت الولايات المتحدة الأمريكية فى عام١٩٦٣ على مبلغ ٦,٢ مليار دولار مقابل حقوق ملكية صناعية وعلامات تجارية.

27-. A. G . Frank, Lumpen Bourgeoisie et Lumpen developpement (Paris: Maspero, 1971) .

٢٨ ـ المعلومية (Informatics) ويسميه بعض الكتاب " المعلوماتية " . والأصل أن تلحق ياء النسب بالمفرد وليس بالجمع . ويمكن أن نشير فى هذا المقام إلى ما كتبته سيمون فيل ، رئيسة البرلمان الأوروبى السابقة من أن جذور المعجزة اليابانية هو التعليم .

٢٩ ـ للمزيد من التفصيل ، انظر : " المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية فى الوطن العربى " ، فى : إسماعيل صبرى عبد الله ، فى التنمية العربية (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤).

٣٠ ـ انظر الترجمة الفرنسية المحققة حديثاً لمخطوط : Karl Marx, Grundrisse (Paris: Editions sociales, 1980)

وبصفة خاصة ص ١٨ من الجزء الأول حيث يقول : " الإنسان حيوان سياسى بالمعنى الحرفى للكلمة. ليس فقط بمعنى قدرته على نسج علاقات اجتماعية وإنما بمعنى أنه حيوان لا ينفرد إلا داخل مجتمع. وتصور قيامه بإنتاج خارج المجتمع فرض غبى لا يقل سخفاً عن تصور وجود اللغة وتطورها بدون وجود أفراد يعيشون ويتحادثون معاً " .

٣١ ـ تعنى كلمة man وما يقابلها فى اللغات الأوروبية الرجل ومطلق الإنسان فى الوقت نفسه . واللغة العربية تمتاز بعموم تعبير إنسان فى الوقت نفسه.(الذى لا تلحق به تاء التأنيث) وشموله الرجل والمرأة جميعاً . "ويا أيها الناس " فى القرآن الكريم خطاب لكل البشر ذكوراً وأناثاً .

32 - Marx, Ibid vol.1, p.19

33 - "Dans la production les members de la societe appoprient (elaborent, faconnent) les produits de la nature aux besoins humains," dans: Marx, Grundrisse, vol. 1, p. 23.

٣٤ ـ المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ١٨٧ .

35- Karl Marx Le Capital: Critique de l'economie Politique (paris. Editions sociales, 1963), vol. 1: Le Developpement la production capition capitaliste, pp.185-188. Marx, Selected Writings in Sociology and Social philosophy, p. 102.

٣٦ ـ انظر الهامش رقم (٨) .

٣٧ ـ كانت هذه القضايا محل نقاش طويل بعد موت ماركس ، استمر حتى قيام الثورة فى روسيا . أنظر:

, Marx, Ibid chap.

ومن الأدبيات الحديثة: 'Godelier, L .L'Ided et. materiel Id

٣٨ ـ انظر فى تفنيد الدعاوى تفصيلاً :

Is Abdalla. "Heterogeneity and Differentiation: The End of the Third World." Develop .S.I ment Dialogue, no2. (1978).

٣٩ ـ ونذكر لتقريب هذا المعنى مثلاً ملموساً فى الحياة اليومية . فالملابس " المفصلة " لصاحبها تختلف بعكس الملابس المصنعة "الجاهزة " . ومن ثم كان اعتزاز أصحاب الثروة الطائلة بالنوع الأول عالى الثمن ، فى حين انخرط بقية الناس فى لبس المتشابه . ونجحت الشركات متعدية الجنسية أخيراً فى فرض التباهى بلبس ما يحمل اسم صانع أزياء معين بغض النظر عن واقع أن صاحب الاسم فى باريس ، والقميص مصنوع فى هونغ كونغ ، والمستهلك الذى يتباهى به يعيش فى لوس أنجلوس أو القاهرة .. !.

40- .Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, p42

٤١ ـ تأمل العمارة " الحديثة " أى التى تطورت فى مناطق الغرب ذات المناخ المعتدل واستخدمت الحديد والزجاج والألمنيوم ، وكيف انتشرت فى بلاد حارة تسطع الشمس فيها طوال العام تقريباً ، مما يحمل الناس على استخدام أجهزة التكييف استخداماً كثيفاً مبدداً للطاقة، وقارن ذلك بمدى ملاءمة العمارة العربية لجو تغلب عليه الحرارة وشدة الضوء .

٤٢ ـ انظر عرض هذا التدليل فى : عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد .

٤٣ ـ تلقت الدول النامية فى ١٩٨٣ من القروض ما إجماله ٣٩ مليار دولار ودفعت فى السنة نفسها فوائد قيمتها ٤٤ ملياراً ، أى أن صافى التدفق يساوى ٥ مليارات من العالم الثالث إلى الدول الرأسمالية . أما الاستثمارات الأجنبية فقد بلغت فى السنة نفسها ٨,٥ مليارات فى حين حولت بلدان العالم الثالث أرباح استثمارات تبلغ ١٢ ملياراً ، أى أن صافى ما دفعته للخارج ٣,٥ مليارات تضاف إلى الخمس مليارات السابقة فيصبح صافى تحول رأس المال من العالم الثالث إلى الدول الرأسمالية فى تلك السنة ٨,٥ مليارات . ويقدر بنك التسويات الدولية حجم الاستثمارات الخاصة التى تدفقت من العالم الثالث إلى الدول الرأسمالية بمبلغ ٣٦ ملياراً . انظر :

.UN Secretariat, World Economic Survey (12 April 1985), (Advance Copy)

٤٤ ـ وتقلق هذه القضية المسئولين فى اليابان . فقد وظفت اليابان قيمها الحضارية العريقة فى إقامة آخر مثل للتنمية الرأسمالية الأصلية . ولكن هذا النجاح البارز ساق الأجيال الشابة إلى تبنى سلوكيات مستمدة من الحضارة الغربية مما يهدد فى المدى الطويل الهوية الحضارية اليابانية . وتولى حكومة طوكيو وجامعات اليابان ومراكز البحث فيها أهمية خاصة لقضية العلاقات بين الحضارات وكيف يمكن أن يتم بينها تبادل وتفاعل دون أن تهيمن واحدة منها على الأخرى . وتمول اليابان دراسات كثيرة فى ما يسمى بالإنكليزية (Cross Cultural Relations).

٤٥ ـ يمكن أن نسوق أمثلة من مصر ،فحين يقوم بعض الفلاحين بشق أو تطهير مصرف حقلى (داخل حقولهم بعكس المصارف العامة التى تتولى الحكومة شأنها) يستثمرون عملهم فى تشييد رأس مال

ثابت له عائد يتمثل فى زيادة إنتاجية الأرض. ومع ذلك لا يظهر لذلك أى أثر فى حسابات وزارة التخطيط فى باب الاستثمار أو تكوين رأس مال ثابت . وبالمثل حين ينفق مزارع غنى لتحويل أرضه من الزراعة التقليدية إلى زراعة أشجار الفاكهة لا تعلم وزارة التخطيط شيئاً عن هذا الاستثمار . كذلك لا يدخل فى حساباتها نشاط " القطاع غير المنظم " الذى يتولى صيانة وإصلاح الجرارات ومضخات المياه والشاحنات المملوكة للمزارعين .

٤٦ ـ وهذا هو الأصل التاريخى لتعبير البرجوازية الكومبرادورية الذى استخدمه الحزب الشيوعى الصينى وانتشر بعد ذلك فى بعض الأدبيات الماركسية . فكلمة Comprador كانت تعنى فى الأصل المواطن الذى يعمل فى خدمة أوروبى يقيم فى الشرق الأقصى . ثم أصبحت تطلق على المديرين المحليين للشركات الأوروبية فى الصين. وهى أصلاً كلمة برتغالية، ولذلك فإن ماو وزملاءه حين استخدموها استمدوها من واقع المجتمع الصينى ولم يصكوا كلمة جديدة لتعبر عن مفهوم نظرى مجرد .

47- Raul Prebisch, "The Latin American Periphery in the Global System of Capitalism," CE PAL Review, no13 (April 1981).

48- International Bank for Reconstruction and Development (I.B.R.D) World Development Report, 1984. (Washington, D.C.: Oxford University press for the Bank, 1984), and World Development Indicators, table 21.

٤٩ ـ أنظر على سبيل المثال :

Anibal Pinto, "Metropolization and Tertiarization, Structural Distortion in Latin American Development ," CEPAL Review, no24.

٥٠ ـ ومن المفيد أن نذكّر هنا بعبارة ماركس المعروفة :" تكون البروليتاريا ثورية أو لا تكون بروليتاريا "، وهى فى النص الفرنسى : "Le Pretariatest vevolutionnaire ou n'est pas".

٥١ ـ بدأ اهتمام ماركس بالاشتراكية حين اضطر لمغادرة ألمانيا وعاش فى فرنسا فى فترة تميزت بتصاعد نضال الطبقة العاملة وازدهار الأفكار الاشتراكية ، وحدد لينين روافد الماركسية بأنها الفلسفة الألمانية ، والاشتراكية الفرنسية ، والاقتصاد السياسى الإنجليزى .

٥٢ ـ وقد عكس مع ذلك الواقع المادى نفسه على المستوى الحضارى فى مستوى الأدب والفن وعادات السلوك اليومى لأهل أمريكا اللاتينية . فأنتجت تلك القارة موسيقى متميزة ، وأنجبت أدباء اكتسبوا شهرة عالمية ، لأنهم وإن كتبوا بالإسبانية عبروا عن واقع الصراع ضد التخلف . وقد حصل عدد منهم على جائزة نوبل فى الأدب مثل بابلو نيرودا واستورياس.وأخيراً غارسيا ماركيز .

٥٣ ـ ومن الأمور ذات الدلالة أن أول برنامج عمل لتنمية التعاون بين دول العالم خرج من مؤتمر لحكومات العالم الثالث استضافته فنزويلا فحمل اسم عاصمتها (The Caracas Action Programme 1981)

٥٤ ـ انظر : القسم أولاً : " الطيب والخبيث فن التنمية : التنمية ليست دائماً طيبة ".

٥٥ ـ "حتمية الحل الاشتراكى " فى : عبد الله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد .

56- . Marx, Grundrisse, vol. 1. p.4

57- A.M. Carr Saunders. World Population (New York: Oxford University Press, 1963).

٥٨ ـ انظر :

I.S . Abdalla . "Depaysanisation ou developpement rural Integre? Un Choix lourd de Consequence." IFDA-Dossier, no .5 (mai-juin 1978).

59- E. Iglesias, "A Preliminary Overview of the Latin American Economy during 1983," CEPA Review, no .22 (April 1984).

٦٠ ـ المصدر نفسه .

٦١ ـ وهو ما تسميه أ.ادلمان Agricultural Demand-Led Industrialization و(ADLI) أنظر
Irma Adelman, "Beyond Export - Led Growth," World Development, vo . 12, no .9 (September 1984)

وكذلك تعليقات كل من :. H . Singer, T . Scitovsky and A . Fishlow

٦٢ ـ أنظر عرضا متكاملاً للمخاطر التى تهدد الوجود البشرى على سطح الأرض وبعضاً من الحلول للحد منها فى :

Lester R. Brown, Building a Sustainable Society (New York, London W.W. Norton and Co., 1981)

٦٣ ـ ساعد اتساع الرقعة الزراعية والقلة النسبية لسكان الولايات المتحدة على أن تكون الموطن التاريخى لصناعة الزراعة ، حتى أن ظاهرة القرية قد اختفت تماماً ، وأصغر وحدة إدارية تسمى Township كما اختفى الفلاح Peasant ولم يبق إلا مزارعون Farmers هم رأسماليون يسعون وراء تعظيم الربح (حتى لو كانت ملكيتهم صغيرة نسبياً) وليس لهم ارتباط خاص بالأرض ، بل يمكن إذا انخفضت الأرباح أن ينقلوا نشاطهم إلى قطاعات أخرى . وهذا ما يحمل الحكومة الأمريكية على دعم أسعار معظم الحاصلات الزراعية . وفى إنكلترا هبط عدد المشتغلين بالزراعة إلى ٢,٧ بالمائة فقط مما يسر تكوين المزارع الكبيرة . وفى فرنسا صدر قانون تقدم بمقتضاه الدولة تسهيلات ائتمانية كبيرة لمن يرغبون فى تجميع الملكيات المفتتة وساعد ذلك على هبوط نسبة المشتغلين بالزراعة إلى ٨,٢ بالمائة فقط .

٦٤ ـ أنظر فى تجربة التنمية الريفية فى الصين بين المراجع غير المشحونة بإنحياز ايديولوجى :
Sartaj Aziz, Rural Development: Learning from China (London, New Delhi: Macmillan, 1978), and W.F . Wertheim and M . Stiefel, Production, Equality and Participation in Rural China (Geneva: UNRISD . 1982.

٦٥ ـ يمكن أن نضرب مثلين من مصر لخطورة وقصور النظرة التكنوقراطية للإنتاج الزراعى . فقد ورثت البلاد من عصر الاستعمار الاهتمام الخاص بمحصول القطن الذى كان يمثل حتى ١٩٥٠ أكثر من ٨٠ بالمائة من إجمالى صادرات البلاد . وقد توسعت وزارة الزراعة فى استخدام المبيدات الكيميائية فى مقاومة دودة القطن . وأدى هذا إلى القضاء على الحشرات والطيور التى كانت تقاومها كما عمل الانتخاب الطبيعى على زيادة قوة بعض فصائل الدودة مما دفع إلى استخدام كميات أكبر من المبيدات بنسب أكبر من المواد السامة . وقد أضر هذا بصحة الحيوان والإنسان وتلوث الأرض ومياه النيل .

أما المثل الآخر فهو ما حدث فى استصلاح أراضى الوادى الجديد اعتماداً على المياه الجوفية التى كانت تتدفق تلقائياً فى بعض الواحات . أهمل التكنوقراط إهمالاً تماماً دراسة معجزة بقاء البشر فى الواحات دون أية مساعدة من الدول لمئات السنين اعتقاداً منهم بتخلفهم الشديد . وكان أهل الواحات يعتمدون أساساً على زراعة النخيل والزيتون (وهما من المحصولات الجافة) وبعض القمح والشعير . كما كانوا يصنعون من سعف النخيل وجريده بعض ما يلزمهم من أدوات ويعيشون فى بيوت من حجر تتمتع بعزل حرارى ممتاز يلائم حرارة الصحراء وبردها الشديدين . أهمل التكنوقراط كل ذلك وزرعوا المحصولات المعروفة فى وادى النيل . بل بلغ الحمق حد زراعة الأرز (وهو من محصولات البرك والمستنقعات) فى منطقة يندر فيها الماء ويستحيل الصرف وأقاموا آلات الرفع الحديثة لزيادة السحب من العيون وحفر آبار جديدة دون حساب دقيق لمعدل زيادة الخزان الجوفى ، وبنوا مساكن بالأسمنت المسلح تتعذر الإقامة فيها دون مكيفات للهواء ... الخ .

٦٦ ـ gene وقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة لفظ " مورثة " مقابلا لها منذ ١٩٥٧ ولكن ما نعرفه اليوم عن مكوناتها وخصائصها يجعل ذلك اللفظ قاصراً عن شمول وظائفها . ومن الأولى أن نعربها شكلاً كما فعل السلف فى كثير من الألفاظ الفارسية واليونانية والتركية .

٦٧ ـ وأحدث مثال على ذلك اهتمام الشركات الأمريكية بتطوير التكنولوجيا الحيوية Biotechnology فهدفها هو الحصول على بذور عالية الغلة أو مقاومة للآفات .. الخ ، ثم احتكار بيعها لاسيما لبلدان العالم الثالث التى تعانى المجاعة ونقص الغذاء . وهى تحصل على الجينات اللازمة من نباتات أفريقية وآسيوية بعضها فى طريقه إلى الانقراض . ومن ثم ظهرت الدعوة لتنظيم دولى لحماية الثروة الجينية أنظر : Law of the Seeds, Development Dialogue," "vol.2(1984)

٦٨ ـ أنظر :

Jan Annersted, "Indigenous R & D Capacities and International Diplomacy," published in: OECD, World Researchrand Development survey (1981), and F .Sagasti, "Knowledge is Power," Mazingira, no .8 (1979)

٦٩ ـ أنظر :

Denis Goulet, "The Uncertain Promise: Value Conflict in Technology Transfer," in Overseas Development Council (Washington, D.C., 1977).

٧٠ ـ من أحدث ما ظهر فى مجال النقد الشامل الذى أشرنا إليه المؤلف الجماعى :

J.P .Jacob [et al.].. Grise et chuchottements: Interrogations sur la pertinence d'un concept dominant, Cahiers de l'I.U.E.D .(Paris: Presse Universitaires de France, 1984).

وأنظر فى تحليل مفهوم الحاجات :

I.S .Abdalla, "Needs and Desires : A New Approach to Consumption Analysis," in Peace and Development (Budapest) .(under print).

٧١ ـ وقد مكنت لهفة الناس فى بلدان العالم الثالث على منتجات الغرب الاستهلاكية الشركات متعدية الجنسية والعصابات الدولية من أن تجعل من تلك البلدان مصرفاً لما يرفضه المستهلك الغربى : من الأدوية المحرمة ، إلى المبيدات المحفوفة بالمخاطر ، إلى المعلبات التى تحتوى على كيميائيات مسببة للسرطان ، إلى الأطعمة الفاسدة والملابس المستعملة والسيارات المسروقة والحبوب المخدرة . فقمامة الغرب تجد سوقاً رائجة فى العالم الثالث .

٧٢ ـ بيانات ١٩٨٣ ، انظر : (mars 1985). OECD: L' Observateur de l 'OCDE no 133

73 - Brown, Building a Sustainable Society, p106

٧٤ ـ وقد فضح ماركس هذه السمة الأصلية فى فكر الرأسمالية واسماها " تميمية السلع " . أنظر :
.Marx, Le Capital

٧٥ ـ وهذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه . فالحضارة المصرية قامت ازدهرت وبنت أكبر الأهرام وعاشت قرابة ألفى عام دون أن تغزو جيرانها أو تكون إمبراطورية . ولم تبدأ الجيوش المصرية فى الاتجاه نحو فلسطين والشام إلا بعد أن غزا الهكسوس مصر وأدرك حكامها حقيقة أن الجغرافية السياسية تجعل أمن مصر فى فلسطين . ومن المعروف أن كل من فتح مصر بدأ بالاستقرار فى فلسطين ، وكان الاستثناء الوحيد فى تاريخنا الطويل هو قدوم الفاطميين من الغرب .كذلك كانت الحضارة الأنكا فى الجزء الشمالى من أمريكا الجنوبية تكره الحرب والتعامل بالعنف حتى أن آخر ملوكهم لم يشك فى نوايا الأسبان واستقبلهم كضيوف ، فما كان من هؤلاء " المتحضرين " إلا أن فتكوا بمضيفهم " المتوحش ! ".

٧٦ ـ انظر : إسماعيل صبرى عبد الله ، " العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية ، " المستقبل العربى ، السنة ١ ، العدد ٣
(أيلول / سبتمبر ١٩٧٨) ، ص ١٢ ـ ٣٤ .

77- I.S .Abdalla, "Secteur public et strategegies de developpement," IFDA-Dossier, no7 (September-October 1978)

٧٨ ـ أنظر : إسماعيل صبرى عبد الله ، تنظيم القطاع العام : الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥).

٧٩ـ أنظر فى المشكلة الزراعية فى بلدان العالم الثالث الاشتراكية :

World Development, vol ١٣بم .no ١ .(January 1985). (special issue) .In particular:

E.U.K .Fitzgerald, "The Problem of Balance in the Peripheral Socialist Economy: A Conceptual Note."

80- Charles Bettelheim, Calcul conomique et formes de propriete (Paris: Maspero, 1970)

الفصل الرابع
فى مواجهة إسرائيل

(١)

المخطط الصهيونى : أبعاده ووسائله

الاستعمار الاستيطانى

حقاً إن إسرائيل فى الجوهر مشروع استعمار استيطانى أوروبى أقامته الصهيونية العالمية، فالهجرة إلى فلسطين ظلت إلى ما بعد قيام دولة إسرائيل ، أوروبية خالصة، ولم يهاجر يهود الشرق إلى " أرض الميعاد " إلا على أثر المشكلات التى خلقها فى البلاد العربية قيام تلك الدولة وولاء بعضهم لها على حساب الوطن الذى نشئوا فيه ، وسياسة الحكومات العربية الرجعية التى ساعدت على هجرتهم . وهذا أمر مفهوم تماماً . فأوروبا هى موطن اضطهاد اليهود الذى كان " روتينياً " عادياً طوال العصور الوسطى وحتى الثورة الفرنسية ، والذى اشتدت وطأته فى شرق أوروبا حيث يكثر عدد اليهود وحيث تخلفت الثورة البرجوازية . وليس هنا مجال البحث المستفيض حول ظاهرة اللاإسامية فى

أوروبا . ولكن التعصب العنصرى يحكمه ، كما يقول مكسيم رودنسون ، قانون أساسى ، وهو أنه يشتد كلما التقت الفوارق العنصرية - حقيقية كانت أو مدعاة - مع فوارق اقتصادية. وقد احترف اليهود فى العصور الوسطى تجارة المال والإقراض بالفائدة ، كانوا الرأسماليين فى وسط مجتمع إقطاعى ، فحل بهم سخط الاقتطاعيين ورقيق الأرض فى آن واحد ولكن حين نمت الرأسمالية فى أوروبا الغربية على مستوى المجتمع كله اختفت المشكلة اليهودية، لأن أوروبا الغربية غدت - كما قال ماركس - كلها يهودية ، أى رأسمالية .

ومهما يكن من أمر ، فإن ما يستحق الاهتمام هو أن اليهود المضطهدين ، كانوا يهاجرون قبل قيام الحركة الصهيونية ، كغيرهم ممن تضيق بهم أساليب الحياة فى أوروبا فى القرن التاسع عشر ، ضمن تيارات الهجرة الأوروبية الأساسية : إلى العالم الجديد ثم إلى أستراليا ونيوزيلاندا[1] ... إلخ . ولكن الصهيونية حاولت منذ البداية تغيير هذا الاتجاه . وينبغى أن ننبه هنا إلى أن الصهيونية فى البداية لم تكن تصر على فلسطين بالذات ، وإنما كانت تحاول إقامة دولتها أيضاً فى سوريا . بل إن هرتزل زار مصر سنة ١٩٠٤ ليفاوض الإنجليز والخديو فى تنفيذ المشروع فى شبه جزيرة سيناء، ومن ثم يتضح أن القضية لم تكن فى المحل الأول " إيماناً بالوعد الإلهى فى أرض كنعان " ، وإنما كانت رغبة من الصهيونية كقوة متميزة فى المشاركة فى اقتسام تركة " الرجل المريض " كما كانت تسمى الإمبراطورية العثمانية فى ذلك الوقت، لقد نجح كبار الرأسماليين اليهود فى أوروبا فى احتلال مكانة مرموقة فى المجتمع الرأسمالى وتمتعوا بكل ما تضفيه الثروة من مزايا فى ذلك المجتمع ، وتولوا مناصب الحكم وحصلوا على ألقاب الشرف، ولكن ذكريات الازدراء فى الماضى ، ومظاهر الاضطهاد فى شرق أوروبا كانت تحملهم على التفكير فى إقامة دولة تكون خالصة لهم وركيزة لإمبراطورية واسعة .

وهكذا شجع عدد كبير منهم الصهيونية التى جندت جماهيرها بين يهود شرقى أوروبا بعزلهم عن الحركة الاشتراكية وصرفهم عن النضال من أجل تحرير الأوطان التى ولدوا فيها، وهكذا كانت الصهيونية تحاول وسط السباق الإمبريالى

المحموم حول أشلاء إمبراطورية آل عثمان السابق أن تقتطع لنفسها نصيباً فى وقت بلغ فيه الاستعمار القديم ذروته، ولكن قادة الصهيونية لم يكونوا متمردين على أوروبا التى اضطهدت اليهود ونكلت بهم كأفظع ما يكون التنكيل ، بل إنهم كانوا يحسبون ويفكرون كأوروبيين[٢]. والواقع التاريخى يناقض ما تزعمه الصهيونية من أن يهود أوروبا كلهم من أصل عبرانى . فقد تبنى بعض الأوروبيين اليهودية كدين . واختلطت دماؤهم بدماء الشعوب التى عاشوا فيها خلال قرون طويلة ، فليس هناك عنصر بشرى نقى من كل اختلاط . وتكفى نظرة واحدة للفروق الحضارية بل الجسمانية بين الصقالبة (السلافيين) من يهود شرق أوروبا ، وبين يهود فرنسا أو إيطاليا . كما أن يهود غرب أوروبا ، ومنهم كان معظم الرأسماليين ، كانوا قد تمثلوا تماماً الحضارة الغربية وأنبتت كل صلة لهم بماضى العبرانيين السحيق وتقبلتهم مجتمعاتهم مواطنين كاملى الحقوق .

لكل ذلك كانت القيادة الحقيقية للحركة الصهيونية تعتبر نفسها جزءاً من الاستعمار الأوروبى ، ولا تسعى إلا لمجرد التميز فى داخله للاشتراك ، كطرف مستقل ، فى اقتسام الكرة الأرضية . ومن ثم كان الاهتمام بالشرق العربى يرجع فى المقام الأول للأهمية الإستراتيجية البالغة لهذه المنطقة التى جعلت منها المسرح الأول للصراع العنيف بين كل الدول الأوروبية منذ حملة نابليون إلى مصر . فمن يضع قدمه فى هذه المنطقة يمد يداً فى إفريقيا وأخرى فى آسيا ، فى حين يظل على قرب نسبى من أوروبا .

وقد حدد هرتزل الأمور بأوجز عبارة حين كتب فى ١٩٠٨ يقول : " إن دولة يهودية فى فلسطين أو سوريا ستكون امتداداً للحضارة الغربية وحصناً ضد الهمجية الشرقية " . فمؤسس الحركة الصهيونية لم يكن يفكر فى يهود الشرق "المتخلفين " وإنما كان يفكر فى يهود أوروبا ويراهم جزءاً من حضارتها .

إن هرتزل بالرغم من كل نظريته العنصرية فى تميز اليهود يؤمن بأنهم فى النهاية أوروبيون، وإذا قدر للصهيونية بعد ذلك أن تهتم بيهود البلاد العربية ، فإنما ذلك يماثل محاولة الاستعمار الغربى اجتذاب " مسيحى الشرق " : اهتمام ظاهرة أن هؤلاء القوم (بحكم دينهم أو عنصرهم) أكثر استعداداً للتحضر ،

وجوهره سياسة فرق تسد ؛ بالإضافة إلى احتياج الصهيونية إلى يهود الشرق لدعم إسرائيل سكانياً بعد انحسار موجة الهجرة الأوروبية، وليس أدل على ذلك من وضع اليهود الشرقيين داخل الدولة الصهيونية كمواطنين من الدرجة الثانية .

ويقول بعض المثقفين الغربيين الذين ينتسبون إلى اليسار إن إسرائيل ليست استعماراً استيطانيًا، لأن الاستعمار الاستيطانى فى نظرهم يقوم على فكرة استغلال قوة عمل أهل البلاد الأصليين ، وسياسة إسرائيل كانت الحلول محل أهل فلسطين[٣] . وهذا النظر يعمم بعض تجارب الاستعمار الاستيطانى ولا سيما فى الجزائر وجنوب إفريقيا . فى حين أنه يغفل أن أكبر تجارب الاستيطان تمت على أساس إبادة أهل البلاد الأصليين . وأعظم شاهد على ذلك مصير الهنود الحمر فى الولايات المتحدة الأمريكية، لقد حرص الأوروبيون هناك على التخلص من أهل البلاد ، لدرجة أنهم حين لمسوا الحاجة إلى توفير يد عاملة بأبخس الأثمان لجئوا إلى استيراد الرقيق من إفريقيا، ونظموا النخاسة على أوسع نطاق عرفه التاريخ ، وكشفوا عن مدى إيمان الرأسماليين بالحرية والمساواة والإخاء التى جعلت منها الرأسمالية الغربية شعارات لثوراتها ضد الإقطاع، ومن ناحية أخرى لم يكن بوسع الصهيونية أن تدعى استعمار منطقة الشرق العربى كلها كما فعل الإنجليز بأستراليا مثلاً، ومن ثم كان عليها أن تركز جهودها فى جزء محدود ثم تسعى للتوسع والسيطرة .

التوسع الإقليمى

ومن يتأمل التطور التاريخى لتنفيذ المخطط الصهيونى يرى بوضوح منهج الصهيونية فى التوسع، فقد بدأت الحركة الصهيونية بالدعوة بين اليهود فى أوروبا الشرقية ، وبالذات فى روسيا القيصرية ، للهجرة إلى فلسطين، وبدأت بالفعل وفود من المهاجرين تفد إلى الأرض المقدسة دون أى سند ، اللهم إلا نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان سائداً فى الإمبراطورية العثمانية والذى كان يبيح للدول الأجنبية التدخل باسم " حماية رعاياها " لتوفر لهم فى ممتلكات " الدولة العليا " وضعاً يفضل وضع المواطن الأصلى فى كثير من الأمور، وكانت الهجرة فى البداية محدودة للغاية لعدة أسباب، فالدعوة الصهيونية كانت حركة فى بدايتها .

واليهود الذين كانوا يرغبون فى الهجرة كانوا يفضلون العالم الجديد وأستراليا ونيوزيلاندا لاحتمالات النجاح والثراء الواسعة التى كانت معقودة على تلك البلاد الجديدة الغنية، والمهاجر اليهودى إلى فلسطين لم يكن له وضع متميز ، بل كان عليه أن يستمد الحماية من جنسية الدولة التى هاجر منها . ولكن كان لابد من بداية . ونشطت الوكالة اليهودية منذ إنشائها فى جميع الأموال من أغنياء اليهود لتمكن لفقرائهم المهاجرين إلى فلسطين أسباب الاستقرار، واستفاد الصهاينة من الأوضاع الإقطاعية السائدة آنذاك فى فلسطين وفى وجود عدد من كبار الملاك غير العرب أو غير الفلسطينيين ، فاستخدموا الوسائل الاقتصادية للحصول على الأرض بصورة " قانونية "عن طريق الإقراض ثم نزع الملكية لعدم السداد أو عن طريق الشراء، وهكذا نشأت المزارع الأولى " الكيبوتز " ، وظلت أرضها ملكاً للوكالة اليهودية ضمانا لاستمرارها حتى ولو عاد المهاجر فغادر فلسطين إلى أوروبا أو أمريكا . وكان التبرير الدينى لهذا الوضع هو أن الأرض " ملك للشعب اليهودى كله " . وكان المهاجرون يتقبلونه ، إما لأنه لم يكن لديهم خيار ، وإما لتعلقهم بفكرة الملكية الجماعية وعدم تحمسهم للملكية الفردية الرأسمالية .

وكانت الخطوة التالية الحصول من المستعمر البريطانى على ترخيص بإنشاء " وطن قومى " فى فلسطين ، ثم تأكيد هذا الترخيص بقرار من عصبة الأمم التى كانت تسيطر عليها الدول الاستعمارية الأوروبية سيطرة كاملة، وكانت أهم دلالة عملية لوعد بلفور المشئوم هى الترخيص لأعداد معينة من اليهود بالهجرة إلى الأراضى المقدسة بصفتهم يهوداً ينتمون إلى المنظمة الصهيونية العالمية وتمثلهم لدى سلطة الانتداب الوكالة اليهودية، لم يعد اليهود يهاجرون محتفظين بجنسياتهم الأصلية ليعيشوا كأجانب ، وإنما أصبحت الهجرة تعنى التخلى عن الجنسية الأصلية واكتساب " الرعوية البريطانية " بصفة مواطن فى فلسطين، لقد وفد المهاجرون أولا كأجانب ، ثم أصبحوا يفدون ليكتسبوا صفة المواطن بمجرد حلولهم بأرض فلسطين .

وكانت الخطوة اللاحقة هى أن يطرد المواطن الجديد المفروض بقوة الجيش ـ البريطانى ، المواطن الأصيل من أرض آبائه وأجداده، ولم يكن من

المتصور أن تطرد الصهيونية الفلسطينيين من أرضهم كلها دفعة واحدة ، ولذلك كان من الطبيعى أن ترفع شعار التقسيم . وكان الهدف هنا واضحاً وهو الحصول على إقليم غالبية سكانه من اليهود ليكون له وضع الدولة المستقلة - يشكل نقطة الارتكاز لكل توسع مقبل، ومن هنا كان إصرار الصهيونية الرهيبة على تخريب أى حل لمشكلة فلسطين يقوم على تعايش سكانها من العرب واليهود فى ظل دولة واحدة أو حتى دولة اتحادية على النمط السويسرى . كما اقترح آنذاك . ومن هنا كانت أعمال الإرهاب الوحشية مثل مذبحة دير ياسين التى استهدفت خلق جو من الرعب يحمل العرب على ترك أراضيهم ليكون لليهود الأغلبية فى حدود التقسيم .

ولكن قرار التقسيم الذى أصدرته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وقبلته الصهيونية ، لم يكن فى نظر قادتها إلا الخطوة الأولى ، ولذلك فإنهم لم ينفذوا منه إلا ما كان فى صالحهم ، وهو الإقرار بمبدأ دولة مستقلة لهم ، أما وجود دولة أخرى عربية ، ووجود شكل من الوحدة الاقتصادية بين الدولتين ، وقيام لجنة وصاية من الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ القرار وصيانة حقوق كل الأطراف المعنية ، فقد ضربت القيادات الصهيونية عرض الحائط وجعلت منه نصاً ميتاً سرعان ما انسحب عليه ظل النسيان، بل لقد ذهب الصهاينة إلى أبعد من هذا فى الاستهتار بقرار الهيئة الدولية الذى يتمسكون به شكلاً كسند شرعى لوجود دولتهم . لقد احتلت قوات الهاجاناه يافا وعكا مثلا قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ . والمدينتان واردتان فى قرار ٢٩ نوفمبر ضمن حدود الدولة العربية . واحتلالهما سابق لتاريخ انسحاب القوات البريطانية ، وبالتالى سابق لتدخل الدول العربية[٤] الذى اتخذته إسرائيل ذريعة لضم أجزاء أخرى واسعة من إقليم الدولة العربية . كما تعمدت إسرائيل تأخير توقيع اتفاقية الهدنة مع شرق الأردن حتى يتم لقواتها احتلال إيلات والحصول على منفذ على خليج العقبة .

وحين تم توقيع اتفاقيات الهدنة سنة ١٩٤٩ كان الرأى السائد فى الدوائر الصهيونية هو أن من مصلحة إسرائيل ألا تتقرر لها حدود دولية معترف بها ، لأن

حدودها التى انتهت إليها حرب ١٩٤٨ ، فى نظرهم حدود مؤقتة، وتوالت تصريحات بهذا المعنى ليس من ـ" المتطرفين " من أمثال مناحم بجين الذى أكد باستمرار أن إسرائيل يجب أن تضم بقية أرض فلسطين والضفة الشرقية للأردن ، وإنما كذلك من قائد إسرائيل الأول بن جوريون . بل إن ضابطاً برتبة كولونيل فى الجيش الإسرائيلى قال سنة ١٩٤٩ بصراحة : "لا نريد حدوداً نهائية الآن" . وهذا الضابط هو موشى ديان . وما إن استقرت أوضاع إسرائيل نسبياً حتى عملت على تلمس الذرائع لعدوان جديد يتيح لها فرصة التوسع الإقليمى . وكان من الضرورى لذلك أن تخلق حالة من التوتر المستمر على الحدود ترهب بها الفلسطينيين الذين لجئوا إلى الأقطار العربية المجاورة وتستفز القوات المسلحة لتلك الأقطار؛ ولهذا بادرت باحتلال المناطق المنزوعة السلاح وفقًا لاتفاقيات الهدنة والتى كانت تفصل بينها وبين الدول العربية، فخلقت بذلك حالة مواجهة مستمرة على المستوى العسكرى . وتعللت فى عام ١٩٥٦ وفى عام ١٩٦٧ بأعمال المقاومة الفلسطينية مدعية أنها من صنع الدول العربية لتحاول تبرير العدوان والتوسع، وفى هذا كله ما يلقى الضوء على ما تدعيه إسرائيل من الرغبة فى " حدود آمنة معترف بها " . فقد رفض الصهاينة فكرة الحدود النهائية كما رأينا ، كما أنهم عملوا بتصفيتهم لوضع المناطق منزوعة السلاح على خلق التوتر على الحدود واستمراره .

وفى منطلق الدعوى الصهيونية يبدو التوسع الإقليمى حتمية ملازمة للوجود الإسرائيلى، فالهدف المعلن لإسرائيل وللصهيونية هو تجميع اليهود كلهم أو معظمهم فى إسرائيل . ولا يتصور أن تستوعب تلك الدولة الصغيرة عشرة ملايين مثلا إلا إذا امتدت حدودها إلى آفاق بعيدة . ويمكن للمقارنة أن نذكر أن مجموع سكان سوريا ولبنان والأردن وعرب فلسطين يكاد لا يتجاوز سبعة ملايين.

ونحن لا نسوق رقم العشرة ملايين اعتباطاً . فقد دعا ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيل السابق رسمياً عقب حرب يونية إلى إنشاء " إسرائيل الكبرى " بضم أجزاء من الأراضى التى احتلها الجيش الإسرائيلى بحيث يصبح سكان الدولة الصهيونية عشرة ملايين . وكثيرا ما يقول بعض المثقفين الغربيين إنه ليس

من المنتظر أن تستمر الهجرة إلى إسرائيل بمعدلات مرتفعة . وإن وصول عدد سكانها إلى أضعاف الرقم الحالى حلم لن يتحقق، وحجتهم فى ذلك هى أن الغالبية العظمى من يهود " الدياسبورا " موزعة حالياً بين الاتحاد السوفييتى (حوالى ثلاثة ملايين) والولايات المتحدة (أكثر من خمسة ملايين ونصف المليون) . ويهود هاتين الدولتين لن يهاجروا إلى إسرائيل ، وإن اختلفت الأسباب فى ذلك . ويمكن الرد على هذا القول بأن مستقبل القضية العربية لا يتصور أن يترك معلقاً على تطورات السياسة الداخلية فى دول أخرى، فليس من المستحيل مثلا أن تتغلب على السياسة الداخلية فى الولايات المتحدة الأمريكية عناصر فاشية متطرفة تضيق على اليهود، إلا أن الأمر الأهم من احتمالات المستقبل هو حقائق واقع اليوم . وهذا الواقع هو أن إسرائيل بعدد سكانها الحالى كانت مدفوعة بالفعل نحو التوسع ، وذلك لأن الإقليم الذى أقيمت عليه الدولة الصهيونية يستحيل أن يأوى أكثر من مليونين من المهاجرين وأن يوفر لهم فى نفس الوقت مستوى المعيشة السائد فى أوروبا، إن أعظم تناقض وقعت فيه التجربة الصهيونية هو أن البقعة التى كانت فى نظرها تفى بالغرض من الناحية الأيديولوجية باعتبارها "أرض الميعاد " كانت من الناحية الاقتصادية عاجزة عن استيعاب الهجرة المطلوبة، وإن بعض البيانات الاقتصادية الأساسية لتكفى لإظهار هذه الحقيقة بشكل لا يدع مجالا للشك .

فمساحة إسرائيل فى حدود هدنة عام ١٩٤٩ لا تزيد على ٢١,٠٠٠ كيلو متر مربع، وبالنظر لعدد السكان الذى بلغ فى أوائل سنة ١٩٦٧ قرابة المليونين ونصف المليون تكون كثافة السكان كبيرة نسبيا، ولكن الأدهى من ذلك هو أن ثلثى المساحة المذكورة مناطق صحراوية . وقد ترتب على ذلك أن ٦٠٪ من سكان إسرائيل يحتشدون فى مثلث الرملة - تل أبيب - حيفا ، بل إن ٣٠٪ منهم يقطنون العاصمة تل أبيب . ولإعطاء فكرة عن هذا الوضع الشاذ ، نسوق على سبيل المثال وضع إقليم " القاهرة الكبرى " الذى يشمل محافظة القاهرة وجزءاً كبيراً من محافظة الجيزة وأجزاء من محافظة القليوبية . فسكان هذا الإقليم يمثلون ١٢٪ من سكان الجمهورية العربية المتحدة . ويرى الخبراء أن هذا الإقليم مزدحم أكثر

مما ينبغى ، وأنه لابد من تخطيط إقليمى على مستوى الجمهورية للحد من الهجرة إلى العاصمة .

ومن ناحية أخرى تتميز أراضى إسرائيل فى المناطق القابلة للزراعة بالفقر الشديد . فليس بها دلتا خصبة ولا تربة غنية . والموارد المائية محدودة للغاية . ومشروعات الرى التى قامت بها الحكومة الصهيونية باهظة التكاليف ولم تسمح باستصلاح مساحات واسعة . لقد ارتفع نصيب الزراعة فى الاستثمارات الإجمالية من ١٦,٥٪ سنة ١٩٤٩ إلى أكثر من ٢٥٪ سنة ١٩٦٠ ، ومع ذلك لم يزد نصيب الإنتاج الزراعى فى الدخل القومى إلا بنسبة تافهة : من ٩,٥٪ سنة ١٩٤٩ إلى ١٢,٥٪ سنة ١٩٦٠ . وبالرغم من الجهد الدعائى الضخم حول " تحويل صحراء النقب إلى جنات " لم تجرؤ حكومة تل أبيب على أن تنشر أى أرقام عن الاستثمارات التى تمت فى النقب ، والنتائج التى أدت إليها . والواقع أن المزارع التى أنشئت فى النقب تخدم فى الأساس أغراضاً عسكرية؛ ولذلك فهى لا تخضع لأى تقويم اقتصادى . فهى مواقع أمامية محصنة ، سكانها مدربون عسكرياً ، وهى تابعة لوزارة الدفاع .

ولا يقف فقر الموارد الطبيعية عند هذا الحد . فجوف الأرض لا يحتوى إلا على بعض المعادن قليلة القيمة مثل الفوسفات . أما البترول والغاز الطبيعى فلم يتجاوز الإنتاج منهما ٢٠٪ من احتياجات البلد، كذلك لا توجد موارد كهربائية مائية ؛ ولذلك فإن التيار الكهربائى يخرج من محطات حرارية تعتمد على منتجات بترولية مستوردة مما يجعل سعره مرتفعاً . وفى مثل هذه الظروف يتعذر قيام صناعة قوية ونشيطة نظراً لافتقاد الطاقة المحركة والمواد الأولية الزراعية والمعدنية . حقاً لقد نجحت إسرائيل فى إنشاء بعض الصناعات . وأبرزها وأهمها هى بلا شك صناعة الماس . وهى نموذج بليغ للصناعة التى تدين بوجودها للاعتبارات السياسية والارتباطات المالية ولا تستند إلى أى أساس من الموارد الطبيعية للبلاد أو موقعها الجغرافى . فالماس " الخام " تستورده إسرائيل من جنوب إفريقيا . والماس المصنع تشتريه احتكارات الماس العالمية التى تنشط أساسا فى أمستردام . وكل ما تملكه إسرائيل فى هذا المجال هو خبرة صانعى

الماس من اليهود الهولنديين الذين نجحت فى تهجيرهم إلى الأراضى المقدسة . ويمثل الماس المصنع ٣٥٪ من صادرات إسرائيل . وهذا فى ذاته دليل ساطع على مدى خضوع الصناعة الإسرائيلية للمصالح الاستعمارية . فاستمرار صناعة الماس يتوقف من ناحية على رضا النظام العنصرى الرجعى فى جنوب إفريقيا ، ومن ناحية أخرى على تشجيع الاحتكارات العالمية ذات الجنسية الهولندية . وبالإضافة إلى ذلك حاولت إسرائيل تنمية بعض الصناعات الخفيفة مثل الدواء والمنسوجات والمعدات الكهربائية والإلكترونية . ولكن نموها يصطدم بضيق السوق المحلية . والمقاطعة الاقتصادية العربية لا تترك أمام إسرائيل سبيلا لتصريف إنتاجها الصناعة إلا فى أسواق بلاد أكثر منها تقدماً _(الدول الأوروبية) أو بلاد تنافسها فيها منتجات أمريكا واليابان وفرنسا وألمانيا الغربية.. إلخ .

الموارد الأجنبية والتوسع الإقليمى

ومع ذلك ، وبالرغم من كل تلك الظروف غير المواتية ، نجحت إسرائيل خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٥ فى تحقيق معدل نمو اقتصادى يلى مباشرة ما حققته اليابان ، ويدور حول ١١٪ سنوياً . وهكذا يتحدث الصهاينة عن المعجزة التى صنعتها إسرائيل . وينطلقون فى جو عنصرى كامل يمجدون مزايا " شعب الله المختار " وعبقريته . ولكن الاقتصاد لا يعرف المعجزات . وكل ظاهرة اقتصادية تجد تفسيرها فى الواقع الاقتصادى ذاته، والمعجزة الإسرائيلية تجد تفسيرها فى الموارد المالية الهائلة التى حصلت عليها الدولة الصهيونية ، وهى موارد لم يسبق لها مثيل ولم تحظ بمثلها أية دولة . ويجب أن نقف قليلا عند هذه الموارد ونحاول تصنيفها :

١ـ لقد بدأت إسرائيل حياتها بعملية نهب استعمارى تقليدى ، تمثلت فى الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين الذين طردتهم من أراضيهم . فقد قررت غداة الهدنة فرض الحراسة على أموال الغائبين . ثم تعللت بعدم عودتهم ـ وهى التى تحظر تلك العودة ـ لتبرير المصادرة النهائية . وهذا هو الأسلوب الذى استخدمه الاستعمار الاستيطانى فى كل أرض حل بها . لقد كانت الإدارة

الفرنسية فى القرن الماضى تتذرع بأتفه الحجج لتصادر أرض الجزائريين وتعطيها للمستوطنين . وكذلك كانت سيرة الإنجليز فى كينيا .. إلخ . ويقدر الاقتصادى المعروف يوسف صايغ قيمة الممتلكات التى نهبتها إسرائيل على هذا النحو بحوالى سبعمائة مليون جنيه إسترلينى ، أى قرابة ١,٥٠٠ مليون دولار . ويكفى تدليلا على أهميتها أن ٢٥٠,٠٠٠ إسرائيلى كانوا ، فى سنة ١٩٥٤ ، يعيشون على العقارات التى " تركها " العرب (أى حوالى ثلث السكان اليهود فى ذلك الوقت) . وقد ساهمت بريطانيا فى تيسير عملية النهب ، فأفرجت لحساب إسرائيل عن أرصدة فلسطين الإسترلينية المجمدة فى سنة ١٩٤٨ دفعة واحدة .

٢ـ وتلقت إسرائيل مبالغ طائلة تحت أسماء مختلفة دون أى التزام بردها كلياً أو جزئيا . ويقدر ما حصلت عليه فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٤ (أى بعد سنتين من قيام الدولة الصهيونية وما صحب إنشاءها من تبرعات ضخمة) بمبلغ ٣٠٠٠ مليون دولار موزعة على النحو التالى بترتيب أهمية المصدر :

(أ) التعويضات الألمانية : ١,٦١١ مليون دولار . وتلك التعويضات فضيحة فى تاريخ العلاقات الدولية . فألمانيا الغربية قد دفعت ٨٤٧ مليون دولار تعويضاً لمواطنين إسرائيليين عن أضرار لحقت بهم أو بأفراد من أسرهم فى ظل النازية . ولا شك أن مبدأ التعويض عن جرائم النازيين مبدأ سليم . ولكن المريب فى الأمر هو أن ألمانيا الغربية لم تدفع تعويضاً لأحد خارج إسرائيل . فلم تعوض مثلا البولنديين أو التشيك أو اليوغسلافيين أو الفرنسيين أو السوفييت .. إلخ . بل إن اليهود الذين يحملون جنسية غير الجنسية الإسرائيلية لم يحصلوا حيث يقيمون على أى تعويضات ألمانية . ولكن الدلالة العظمى لموقف ألمانيا تتضح فى دفعها مبلغ ٧٦٤ مليون دولار للحكومة الإسرائيلية مباشرة كتعويض عما لحق اليهود بصفة عامة ، حيث تعذر تحديد ضرر حل بشخص أو بأسرة على وجه التحديد . فكأن حكومة بون تعترف بإسرائيل ممثلا لليهود فى كل أرجاء العالم وأيًا كانت جنسيتهم .

وهى تعويض إسرائيل مثلا عما لحق بيهود بولندا أو أكرانيا .. ! وعبثا يبرر ساسة بون هذا الموقف بعقدة الذنب . لأننا نتساءل عندئذ هل أذنبت النازية فى

حق اليهود وحدهم . ألم يقتل النازيون مئات الألوف من كل شعوب أوروبا فى غير ميادين القتال ؟ ألم يهلك فى معسكرات الاعتقال إلى جانب اليهود عشرات الألوف من معارضى النازية والمتمردين ضد القهر والاحتلال الألمانى ؟ كذلك لا يمكن تفسير موقف حكومة بون بالضغط الأمريكى . فألمانيا الغربية اليوم قوة اقتصادية من الطراز الأول بوسعها أن تضغط على أمريكا ، ومن باب أولى من السهل عليها أن ترفض لها طلباً . والدليل على ذلك أنها رفضت حتى الآن توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية رغم حرص الولايات المتحدة على تلك المعاهدة، وإذا كانت هناك مساومة مع أمريكا بشأن مساندة إسرائيل فإن موضوعها ليس مبدأ المساندة ولا حتى حجمها ، وإنما ضمان تأييد الولايات المتحدة لمواقف بون العدوانية المتطرفة إزاء ألمانيا الديمقراطية وبولندا .

إن واقع الأمر أكثر تعقيداً من ذلك . إن تحالف الصهيونية والرجعية الألمانية ظاهرة قديمة، لقد رحب النازيون بفكرة الوطن القومى لليهود فى فلسطين لأنها تتفق مع فكرهم العنصرى ومع رغبتهم فى التخلص من يهود ألمانيا . وكانت حكومة هتلر حتى سنة ١٩٣٧ تسمح لليهود الذين يغادرون ألمانيا إلى فلسطين بتحويل جزء كبير من أموالهم بشرط أن يتخذ شكل سلع ألمانية ، ونشطت الحركة الصهيونية فى تصريف تلك السلع فى منطقة الشرق الأوسط كلها . واليوم نجد فى ألمانيا الغربية المقر الرئيسى لنشاط شبكات التجسس الإسرائيلى على البلاد العربية . ويكفى دليلا على ذلك حالة " لودز " ذلك الضابط السابق فى الجيش الهتلرى الذى كان يتجسس لإسرائيل فى القاهرة والذى طالبت إسرائيل بتسليمه إليها ضمن أسرى الحرب . وبالإضافة إلى هذا الالتقاء " الأيديولوجى " ، تنظر ألمانيا الغربية إلى إسرائيل باعتبارها منفذاً لها فى الشرق فى حلمها الاستعمارى القديم "الزحف نحو الشرق " . وهى تشترك فى عدد من الصناعات الإسرائيلية وفى مقدمتها الأبحاث الذرية[٥]. وتكتمل عناصر الفضيحة حين يقبل حكام إسرائيل الذين يتشدقون دائماً بما عاناه اليهود من الاضطهاد تعويضاً عن ملايين القتلى من اليهود سلاحاً يستخدمونه فى قتل العرب . إن العقلية العنصرية النازية أو الصهيونية لا تقيم وزناً لأى اعتبار أخلاقى ، وتؤمن بالقوة والسيطرة والقهر ، وتتلمس لها كل الوسائل والسبل بغض النظر عن المبادئ .

(ب) **التبرعات اليهودية :** وتبلغ فى نفس الفترة ١,٥٣٥ مليون دولار . فالحركة الصهيونية تستنزف اليهود فى كل بلاد العالم لصالح إسرائيل . وقد قدمت المنظمات اليهودية فى مختلف بلاد العالم إلى إسرائيل تبرعات تبلغ ١٠٣٥ مليون دولار . أما الباقى وقدره ٥٠٠ مليون دولار فهو عبارة عن تحويلات من يهود فى الخارج إلى يهود فى إسرائيل . وسنعود إلى الحديث عن الوسائل التى تلجأ إليها الصهيونية العالمية لابتزاز الأموال لصالح إسرائيل . ونريد أن نشير هنا إلى حقيقة أن أكثر من ثلثى هذا المبلغ قد جاء من اليهود الأمريكيين . ولا يفسر هذا فقط عدد اليهود فى الولايات المتحدة وثراؤهم . وإنما يفسره أيضاً تأييد حكومة واشنطون لحركة التبرع لإسرائيل . ويكفى للتدليل على ذلك أن هذه التبرعات تخصم من الدخل الخاضع للضريبة الأمريكية أياً كانت قيمتها .

(جـ) **هبات من الحكومة الأمريكية :** وقد بلغت فى نفس الفترة ٢٩٤ مليون دولار. وهكذا لا تقتنع الحكومة الأمريكية بتشجيع اليهود الأمريكيين على التبرع لإسرائيل ، بل تمنح من أموال دافع الضريبة الأمريكى هبات مباشرة للدولة الصهيونية .

٣. والمورد المالى الثالث الذى اغترفت منه إسرائيل هو القروض والاستثمارات . وفى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٤ بلغ إجمالى القروض التى حصلت عليها إسرائيل ١٢٢٦ مليون دولار ، وهى كلها قروض طويلة الأجل لأننا نحينا جانباً، القروض قصيرة الأجل لضعف دلالتها فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى . ومن هذا المبلغ ٣٨٠ مليون دولار قدمتها الحكومة الأمريكية مباشرة أو عن طريق بنك "الاستيراد والتصدير " المملوك لها . ومنها ٤٥٠ مليون دولار جاءت فى شكل اكتتاب فى سندات تصدرها دولة إسرائيل . وقد تمت تغطية هذه السندات كلها تقريباً فى الولايات المتحدة . وإذا كان من المعقول أن نفترض أن اليهود الأمريكيين قد اكتتبوا فى جزء مهم منها ، فإنه من المعروف أيضاً أن كثيراً من الشركات الاحتكارية الأمريكية ، بغض النظر عن دور اليهود فيها ، تكتتب فى تلك السندات .

أما الاستثمارات ، ومقدارها ٧٧٩ مليون دولار ، فقد قامت بها أساساً احتكارات أمريكية كبرى مثل : فورد - وكيزر - فريزر ، وكوكاكولا .. إلخ ، وبعض الاحتكارات الألمانية والفرنسية .

وخلاصة ذلك أنه إذا تركنا جانباً كل ما أنفق قبل قيام دولة إسرائيل وأثناء حرب ١٩٤٨ وما تلاها مباشرة ، نجد أن الدولة الصهيونية قد حصلت من الغرب على سبعة آلاف مليون دولار فى أربعة عشر عاماً . أى ما يساوى ثلاثة آلاف دولار لكل إسرائيلى ، وهو مبلغ يعادل ثلاثة أضعاف متوسط دخل الفرد فى إسرائيل فى سنة ١٩٦٤ .. وقد حصلت إسرائيل على نصف هذا المبلغ تقريبا دون أى مقابل ودون التزام بالسداد أو دفع فوائد : هبة خالصة لطفل الاستعمار المدلل - ولو حصلت الجمهورية العربية المتحدة على مثل هذا العون بنسبة عدد سكانها لأتيحت لنا موارد تعادل تكاليف بناء السد العالى أكثر من أربعين مرة..!.

بهذه الموارد الضخمة وجدها أمكن لإسرائيل أن تحقق معدل نمو مذهل طوال الفترة المذكورة ، وأن تستوعب موجات متتالية للهجرة ، وتحافظ بعد تلك الموجات على معدل زيادة سكان لا يقل عن ٤٪ ، وتحقق مع ذلك ارتفاعاً منتظماً فى مستوى دخل الفرد، وهكذا كان من الممكن أن تعيش الدولة الصهيونية مؤقتاً دون توسع إقليمى . ولكن الأمور بدأت تتغير منذ ١٩٦٤ . فقد استنفدت إسرائيل التعويضات الألمانية . وبدأت أقساط القروض الخارجية تلقى عبئاً إضافياً على ميزان المدفوعات كما أن جمع التبرعات كان من المستحيل أن يستمر إلى الأبد على نفس المعدلات . وبالفعل هبطت نسبة رأس المال الوافد من الخارج إلى الدخل القومى الصافى من ٣٤,٣٪ سنة ١٩٥٢ إلى ٢٤,٣٪ سنة ١٩٦٤، وتوالى الهبوط بعد ذلك . فقد انخفض إجمالى رأس المال الوافد من ٦٢٩ مليون دولار سنة ١٩٦٤ إلى ٥٠٥ ملايين دولار سنة ١٩٦٦ . وكان التقدير السائد أن الانخفاض سيستمر حتى يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار فقط سنة ١٩٦٨ .

وانعكس هذا الوضع فوراً على كل المؤشرات الاقتصادية، فقد انحدر معدل النمو إلى ٧٪ سنة ١٩٦٥ ثم إلى ١,٥٪ سنة ١٩٦٦ ، ولأول مرة منذ نشأة إسرائيل

انخفض مستوى متوسط دخل الفرد ، لأن عدد السكان زاد فى نفس السنة بنسبة ٢,٥٪ . وارتفعت نسبة البطالة من ٣,٣٪ فى سنة ١٩٦٤ إلى ٦,٦٪ فى سنة ١٩٦٦ ثم إلى ١٠,٥٪ فى ربيع سنة ١٩٦٧ . ولكن أخطر ما فى الأمر فى نظر قادة الصهيونية كان ازدياد عدد المهاجرين من إسرائيل بحيث تجاوز عام ١٩٦٦ عدد المهاجرين إليها، وفى هذه الظاهرة ضربة قوية لكل الأيديولوجية الصهيونية : فاليهود يغادرون بملء إرادتهم أرض الميعاد . ولم يتخيل قادة إسرائيل للأزمة مخرجاً إلا الحرب بهدف التوسع الإقليمى .

السيطرة الاقتصادية

إن إسرائيل ليس أمامها من خيار إلا التوسع أو الانهيار الاقتصادى والبشرى . فأمام البطالة وانخفاض مستوى المعيشة لابد أن يهاجر من إسرائيل كل أولئك الذين يرفضون أن يعيشوا فى مستوى أقل من الذى عرفوه فى أوروبا . وسيكون أول المهاجرين بالطبع من الفنيين والعلماء والخبراء الذين ترحب بهم أوروبا وأمريكا . أى أن الهجرة لن تكون تكذيباً فقط لدعوى العودة ، وإنما إضعافاً لإسرائيل فى أهم قواها الحيوية .

على أن التوسع الإقليمى له حدود ودونه مصاعب، فإسرائيل لا تتوسع فى خلاء ، وإنما فى أرض تعيش عليها أمة ذات حضارة عريقة ، قد خسرت فى تاريخها الطويل معارك كثيرة ، ولكنها كانت تنتصر فى النهاية وتحافظ على وجودها وشخصيتها القومية، ومن ثم فإن إسرائيل تسعى فى الوقت نفسه إلى السيطرة الاقتصادية على الشرق العربى، فليس من الضرورى . ولا الممكن . أن تمتد بالفعل دولة إسرائيل سيادياً من النيل إلى الفرات لتستكمل عناصر الاستعمار الاستيطانى بتوفير اتساع الرقعة واليد العاملة الرخيصة، وإنما يمكن أن تكون إسرائيل فى " حدود إقليمية معقولة " قاعدة صناعية تسيطر اقتصادياً على المنطقة المحيطة بها دون حاجة إلى احتلالها عسكرياً . فالحلم الذى يردده حتى بعض أولئك الذين يتكلمون فى إسرائيل عن السلام مع الغرب هو تحقيق " التكامل الاقتصادى " للشرق الأوسط على أساس أن تكون إسرائيل قاعدته الصناعية وتكون الأقطار العربية مورد المواد الأولية وسوق تصريف المنتجات الصناعية .

فالصناعة فى إسرائيل فى أمس الحاجة إلى المواد الأولية التى تنتجها البلاد العربية تستثمر فيها خبراتها الفنية ورءوس الأموال الاستعمارية الضخمة التى تستطيع تعبئتها، وسوق إسرائيل الداخلية كما قلنا ضيقة لا تستوعب إنتاجاً يذكر، والمنافسة فى الأسواق الأو .بية عسيرة ، ومن ثم كان أمل إسرائيل هو أن تستوعب البلاد العربية إنتاجها ا سناعى، وليس هذا مجرد استنتاج أو استقراء للنوايا . فالاقتصادى الإسرائيلى شارل مزراحى يكتب بصريح العبارة فى مجلة " اسبرى " الفرنسية (سبتمبر ١٩٦٦) " إن البلاد العربية تنتج البترول والقطن وغيرهما من المواد الأولية التى تحتاج إليها الصناعة الإسرائيلية ، ونحن نملك من أسباب التقدم التكنولوجى ما يسمح لنا بتصنيع تلك المواد وتزويد الأسواق العربية بما تحتاج إليه من منتجات صناعية " . وفى ذهن قادة الاقتصاد الإسرائيلى ذكريات فترة الحرب العالمية حين نشأت الصناعات " اليهودية " الأولى فى فلسطين ، وأهمها الأدوية ، وكان إنتاجها يباع فى الأسواق العربية بفضل قرارات " مركز تموين الشرق الأوسط " البريطانى .

بل أكثر من ذلك يمكن أن تصبح إسرائيل بمثابة " كنتوار " للاحتكارات العالمية تقيم فيها مصانع للتجميع والتركيب والتجهيز للكثير من منتجاتها التى تبيعها بالفعل فى الأسواق العربية . فمثلا حين أقامت شركة فورد مصنعاً للتجميع فى إسرائيل فإن لنا أن نتساءل كم سيارة فورد يمكن أن يستوعبها الاقتصاد الإسرائيلى سنوياً ؟ وعندئذ نجد المشروع غير معقول . ولابد أن يكون قد روعى فى تنفيذه البيع لتركيا واليونان وقبرص .. إلخ . أو تزويد الجيش الإسرائيلى بالمركبات، ولكن فى حالة وجود علاقات اقتصادية عادية مع الدول العربية يمكن أن يزود المصنع المذكور كل السوق العربية، بهذه النظرة تهدف إسرائيل إلى ضرب الاقتصاد اللبنانى القائم على تجارة الترانزيت وتصفية وضع بيروت ، وأن تكون تل أبيب هى نافذة المنطقة على الحياة الغربية حتى فى عبثها.

ولاشك أن للبترول مكانة خاصة فى خطط إسرائيل، فالصهيونية العالمية تريد أن تكون شريكاً فى استغلال البترول العربى ، وأن تكون إسرائيل قاعدة لتصديرها ومركزاً لتصنيعه تستقر فيه صناعة بتروكيميائية ضخمة تغطى

احتياجات المنطقة كلها . إن للعناصر الصهيونية مصالحها فى احتكارات البترول التى تعمل فى الأرض العربية، وهى ترغب ولا شك فى أن تستفيد إسرائيل من البترول وأن تدب الحياة فى خطوط الأنابيب وتتضاعف طاقة مصفاة حيفا ، وأن تنتقل من مجرد التكرير إلى تصنيع البترول والبتروكيميائيات، بل إن المطامع يمكن أن تصل إلى حد حصول شركات إسرائيلية على امتيازات بترولية فى البلاد العربية .

وبعبارة أخرى تعرض علينا إسرائيل كأساس للسلام والوئام " الميثاق الاستعمارى " Pacte colonial الذى فرضه الاستعمار على كل المستعمرات . والخلاف فى إسرائيل بين _" المتطرفين " و " المعتدلين " ليس خلافاً حول الهدف، وإنما حول الوسائل . فالمتطرفون يريدون فرض الميثاق الاستعمارى بالقوة ، بأساليب الاستعمار القديم . أما المعتدلون فيرون أن هذا الأسلوب يجافى روح العصر ، ومن ثم لابد من الاعتماد على أساليب الاستعمار الجديد . ومن المعروف أن هذه الأخيرة تقوم على الروابط الاقتصادية التى تفرضها الدولة الاستعمارية عن طريق التسلل إلى اقتصاد البلاد وتنمية فئات اجتماعية موالية لها وبث الفرقة والشقاق على أسس قومية أو إقليمية أو قبلية .. إلخ، ولهذا فإن المقاطعة العربية لإسرائيل ، ورفض الاعتراف بها والإصرار على عدم التسليم بالأمر الواقع ليست مجرد موقف غضب للكرامة المهدرة والحق السليب فحسب ، ولكنها وسائل فعالة فى مواجهة المخطط _الصهيونى . بل إنها كانت أنجح ما استخدم العرب من وسائل حتى الآن .

وليس خطر السيطرة الاقتصادية مقصوراً على الشرق العربى ، بل إنه يمتد كذلك إلى المغرب . فبين الإسرائيليين عشرات الألوف قدموا من الشمال الإفريقى وعاشوا على فتات الاستعمار إبان سيطرته هناك ، ومازالت تراودهم أحلام الرخاء السابق . وثروات دول المغرب العربى ، من ليبيا إلى مراكش ، البترولية والمعدنية ، يسيل لها اللعاب . وإنتاج تونس والجزائر ومراكش من الموالح منافس قوى للإنتاج الإسرائيلى .. إلخ .

(٢)

دور إسرائيل فى خطط الاستعمار

قامت إسرائيل فى قلب الوطن العربى كخنجر غرسته يد الصهيونية والاستعمار، وحرصت الصهيونية ، بطبيعتها وبمصلحتها ، على أن تؤكد دائماً أن إسرائيل رأس جسر للغرب ، وأنها جزء منه فيما وراء البحر الأبيض المتوسط . فمنذ البداية قال هرتزل : " إن دولة اليهود ستكون حصناً أمامياً للحضارة الأوروبية ضد الهمجية الشرقية " . ومنذ نشأة الدولة الصهيونية وحكامها يقدمون الدليل تلو الدليل على ولائهم لسياسة مؤسسى الحركة الصهيونية ولكن ما هو موقف الإمبريالية العالمية من إسرائيل ؟ إنه من نافلة القول ذكر ما قدمته الدول الإمبريالية لإسرائيل من مساعدات . ولكن السؤال الذى نثيره : هل كانت تلك المساعدات ظاهرة عارضة أو سلسلة من الظواهر العارضة ، أملتها فى كل مرة ظروف محددة ، واعتبارات تكتيكية ؟ أم أنه على العكس ، تشكل تلك المساندة جزءاً جوهرياً من إستراتيجية الاستعمار فى الوطن العربى ؟ .

الواقع أن المخطط الاستعماري يلتقي في خطوطه الرئيسية مع المخطط الصهيوني ، بحيث إنهما يتحركان جوهرياً في نفس الاتجاه وبغض النظر عن الخلافات الجزئية . وإدراك هذه الحقيقة إدراكاً عميقاً أمر حيوي لوضع إستراتيجية سليمة في النضال ضد إسرائيل . إن موقف الاستعمار من إسرائيل ليس مجرد مصادفة ، ولا هو نابع من العطف على اليهود بعد طول اضطهاد . فالسياسة الدولية لا تحكمها العواطف ولا تسيرها مصادفات . وإنما هي في التحليل الأخير تعبير عن مصالح محددة . وإنه لمن السذاجة بمكان أن نتوهم أن هذا الموقف من صنع الأقليات اليهودية في الدول الاستعمارية . إننا تكلمنا طويلا عن أهمية دور " الدياسبورا " في دعم إسرائيل . ولكن نفوذ اليهود لا يكفي لتفسير سياسة الدول الكبرى . لقد قال ماكجورج باندي مستشار كيندي السابق ، ورئيس المكتب الذي شكله جونسون في يونية ١٩٦٧ لمتابعة أحداث الشرق الأوسط ، بالحرف الواحد : " إن سياستنا في تأييد إسرائيل تنبع من مصالحنا القومية ، وليست وليدة تأثير الأمريكيين ذوي الأصول اليهودية " . إن مبدأ مساندة إسرائيل إذاً مؤسس على مصالح الاستعمار ذاتها . أما نفوذ اليهود فإنه يلعب دوره في حجم المساندة وأشكالها وفي تكييف الرأي العام عن طريق أجهزة الإعلام والنشر وفي تنظيم المساعدات غير الحكومية .. إلخ .

وإن نظرة لصلة الاستعمار بالوطن العربي لتبرز على الفور الدور الذي تلعبه إسرائيل في مخططاته .

إسرائيل تجسيد للوجود الاستعماري

ويل للأمم التي لا تستفيد دروساً من تاريخها ! وإن لنا تاريخاً مع الاستعمار يجب أن نعرفه لا على مستوى الوقائع المتتابعة والأحداث المتعاقبة فحسب ، وإنما على مستوى المغزى العميق والدلالة البعيدة، ولنترك جانباً أول محاولة لأوروبا الغربية للاستيلاء على الشرق العربي ، وهي الحروب الصليبية ، حتى لا نغوص في تاريخ بعيد نسبياً . ولنقصر الكلام على ما اصطلح على تسميته " التاريخ الحديث" . لقد حاولت أوروبا غداة الثورة الفرنسية الكبرى الاستيلاء على الشرق العربي من جديد، وجاء نابليون إلى القاهرة ، ثم حاول احتلال فلسطين .

واصطدمت المحاولة بمقاومة عنيفة من الشعب المصرى جعلت بقاء قوات الحملة الفرنسية فى مصر جحيما متصلاً، ثم اصطدمت بالصراع مع بريطانيا التى اتخذت عندئذ موقف مساندة السلطان العثمانى .

وكانت الحملة الفرنسية حدثاً فريداً فى تاريخ الاستعمار، لقد فتحت أعين المصريين على التقدم الأوروبى وقدمت لهم صوراً منه ، ولكنها لم تنجح فى إرساء حكم استعمارى يعطل أخذ المصريين بسبيل التقدم، ولهذا هب الشعب المصرى بقيادة محمد على فقضى على الإقطاع المملوكى وطور الزراعة وأنشأ الصناعات الحديثة ، وانفتح ثقافياً على أوروبا عن طريق الخبراء والبعثات . وحين حاولت بريطانيا أن تحل محل فرنسا متعللة بتأييد بعض المماليك ضد محمد على ، هزمت حملتها فى رشيد هزيمة قضت على المحاولة فى مهدها .

وكان يمكن لمصر أن تعرف تطوراً كالذى عرفته اليابان . ولكن الاستعمار الأوروبى كان بالمرصاد . فتكاتفت دول أوروبا ، على ما بينها من خلافات ، لتضرب الجيش المصرى . ونجحت بالفعل فى وقف التقدم، ولما تبين للشعب المصرى أن خلفاء محمد على لم يكونوا فى مستوى المسئولية ثار بقيادة واحد من أبنائه ، أحمد عرابى ، ليؤكد وضع مصر الخاص فى ظل الخلافة ، ويؤكد الديمقراطية والتطور، وكان أن تدخل الإنجليز واحتلوا مصر بحجة مساندة عرش الخديو . ولكنهم لم يجرؤا على تحويلها إلى مستعمرة أو حتى فرض الحماية عليها ، وإنما أكدوا أن احتلالهم مؤقت هدفه تثبيت العرش وحماية مصالح الأجانب . وظلت بقية بلاد الشرق العربى بعيدة عن الاستعمار فيما عدا عدن وساحل الخليج العربى .

وكان على الاستعمار الأوروبى أن يحسم خلافاته بصورة أو بأخرى ، وأن يصفى إمبراطورية آل عثمان لكى يحتل الشرق العربى . وقد تم ذلك فى إطار الحرب العالمية الأولى حين نجح التحالف البريطانى الفرنسى فى هزيمة ألمانيا والقضاء على " الدولة العلية " . ولكن احتلال الشرق العربى لم يكن قضية سهلة . فالثورة العربية تأججت خلال الحرب تحت شعار إنشاء دولة عربية مستقلة . ومصر لم تقبل الحماية البريطانية التى فرضت عليها سنة ١٩١٤ وكانت تنتظر

نهاية الحرب لتطالب باستقلالها كاملاً فى وحدة مع السودان . كما أن الثورة الروسية اندلعت قبل نهاية الحرب ، وظهرت فى عالم الوجود أول دولة اشتراكية تعلن حق الشعوب فى الحرية وتفضح المعاهدات السرية وتتنازل عما كانت تلك المعاهدات فى خصتها به من أسلاب، ولذلك عملت بريطانيا على الالتفاف حول القيادة الإقطاعية للثورة العربية والتظاهر بمساندتها، وفى الوقت الذى كان فيه ممثلها ماكماهون يبذل الوعود للشريف حسين وأولاده ،كانت حكومة لندن توقع مع فرنسا معاهدة سايكس ـ بيكو لاقتسام أرض الشام .

وليس من قبيل المصادفة أن يعاصر صدور وعد بلفور المعاهدة المذكورة من ناحية والوعود المبذولة للشريف حسين من ناحية أخرى، إن الاستعمار البريطانى بالذات كان يدرك صعوبة الاستقرار فى الأرض العربية ، ويخشى الثورات المتصلة بها ، ولذلك تبنى المشروع الاستيطانى الصهيونى فى أرض فلسطين ليخلق كيانا أوروبياً فى قلب الوطن العربى يكون وجوده فى الأجل القصير ركيزة تبرر البقاء البريطانى بحجة الصراع بين عرب فلسطين واليهود ، بعد أن أخفق الاستعمار فى الاستناد إلى العرب المسيحيين فى دعوى ـ" حماية الأقليات " . إن بريطانيا منحت نفسها بوعد من أحد وزرائها لحاييم وايزمان حجة لاحتلال فلسطين تستخدم على حسب الأحوال ضد العرب الذين يريدون دولة عربية واحدة ، وضد الفرنسيين الطامعين فى أرض الشام .

وبالفعل آلت فلسطين لبريطانيا ، فى حين نالت فرنسا سورية ولبنان، وتضمن صك الانتداب الذى أصدرته عصبة الأمم لبريطانيا على فلسطين تكليفها بتنفيذ وعد بلفور، وبذلك أصبح بقاء الإنجليز ليس متوقفاً فقط على وصول الفلسطينيين إلى مستوى الاستقلال ، وإنما كذلك بتحقيق الوطن القومى لليهود . أما فى الأمد الطويل فإن تطور الوجود الصهيونى يلقى عبئاً ضخماً على حركة التحرر العربية ويضمن بقاء الغرب الأوروبى فى صورة رأس ـ جسر ، حتى ولو أرغم البريطانيون على الانسحاب ، وأيدت أحداث ما بعد الحرب هذا ـ الاتجاه . فبريطانيا وفرنسا لم تنجحا فى تحويل الشرق العربى إلى مستعمرات وكان أقصى ما حصلتا عليه هو " انتداب " من عصبة الأمم ، من الفئة الأولى ،

يلزمهما بمساعدة تلك الشعوب على حكم نفسها بنفسها حتى تصل إلى الاستقلال .

ومع ذلك فقد اندلعت الثورة فى مصر وسورية وفلسطين والعراق، بل امتدت إلى المغرب العربى، وبخليط من إجراءات القمع والتنازلات نجحت الدولتان الاستعماريتان فى تثبيت سيطرتهما، ولكن الثلاثينات عرفت الهبات الوطنية من جديد فى العراق ومصر وسورية وفلسطين حيث وصلت الأمور إلى مستوى الكفاح المسلح ، وهكذا كان طبيعيا أن تعمل بريطانيا ، وتؤيدها فرنسا ، وتباركها عصبة الأمم ، على تيسير هجرة اليهود إلى فلسطين ، وتعترف بالوكالة اليهودية ممثلا لهم وتترك لهم فى مستعمراتهم وفى مدنهم سلطات واسعة لم يكن لها مثيل فى المدن والقرى العربية الخالصة . وتستر الحكم البريطانى على التدريب العسكرى فى المستعمرات اليهودية ، وعلى تكوين تشكيلات عسكرية باسم وحدات الدفاع الذاتى . وفى سنوات الحرب العالمية الثانية تجمع مزيد من اليهود فى المنطقة . وكان قادة الصهيونية كثيراً ما يقيمون فى القاهرة حيث عمل أبا إيبان كضابط بالمخابرات البريطانية تحت اسم " الماجور إيفانز " . وأصبح لفلسطين وضع خاص فى الخطط البريطانية ، وليهودها دور مهم فى اقتصاديات المنطقة ، وانضم عدد كبير من شباب اليهود إلى الجيش الثامن البريطانى ، ثم تشكلت منهم وحدات متميزة كانت نواة " الهاجاناه " .

وكانت هزيمة الفاشية العالمية فى الحرب العالمية الثانية نذيراً للاستعمار بتفجير حركة التحرر الوطنى فى مختلف أنحاء ما يسمى اليوم العالم الثالث ، وعلى مستوى لم يسبق له مثيل . وكان أن اشتعلت الثورة فى أرض العرب التى لم تخمد نيرانها فيها تماماً طوال فترة ما بين الحربين، وبالفعل اندلعت الثورة فى الجزائر سنة ١٩٤٥ حيث قوبلت بقمع دموى رهيب، ثم التهب الموقف فى سورية ولبنان واضطرت فرنسا للانسحاب واكتسب البلدان استقلالهما كاملاً . وشهد عام ١٩٤٦ مداً ثورياً عارماً على ضفاف النيل . ورفض الشعب المصرى محاولة التفاهم مع بريطانيا التى تمثلت فى مشروع معاهدة صدقى - بيفن . وفى العراق أسقط الشعب مشروع معاهدة مماثل عرف باسم بيفن - جبر. بدا الوطن العربى

وبصفة خاصة الشرق العربى ، كالبركان لا تهدأ ناره فى موقع حتى تتوهج فى موقع آخر . وأدرك الاستعمار أن قبضته المباشرة لابد أن تنفك ، وأن قواته المحتلة محكوم عليها بالرحيل فى أجل غير بعيد .

وفى هذه الظروف تبنى الاستعمار مشروع تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية على أرض العرب، وكان هذا الموقف جديداً ، يخالف كل وعود الدول الغربية . فبريطانيا نصت صراحة فى وعد بلفور على " ألا يمس إنشاء الوطن القومى اليهود" بحقوق عرب فلسطين ، وكانت تحاول عقب الحرب مباشرة كبح جماح المطامع الصهيونية المغالية وترفض أى تفكير عن التقسيم لاستحالته عملياً نظراً لتداخل المناطق ذات الأغلبية اليهودية فى المناطق ذات الأغلبية العربية . ثم فجأة تحولت إلى تأييد التقسيم . والولايات المتحدة كانت قد قطعت عهداً على لسان روزفلت أثناء وجوده بالقاهرة بألا توافق على أى حل فيه إهدار لحقوق عرب فلسطين . ومع ذلك تبنت مشروع التقسيم، ولا يمكن فصل هذا الموقف الجديد عن تطور حركة التحرر العربى وما كانت تبشر به من انتصارات .

لقد بدا مشروع الدولة الصهيونية التجسيد الحى للوجود الغربى الاستعمارى فى وسط منطقة تعج بالثورة الوطنية . ومن ثم كان حرص الغرب الاستعمارى على قيام إسرائيل ثم دعمها، ولم تقنع الدول الاستعمارية بالتصويت على قرار الأمم المتحدة ، بل أصدرت سنة ١٩٥٠ التصريح الثلاثى الذى أعلنت به أنها تضمن سلامة إسرائيل، ولكن المشكلة أصبحت فيما بعد ، أن إسرائيل هى التى اعتدت ، بحيث أصبح من المتعذر الاستناد إلى التصريح الثلاثى وتعين البحث عن صيغ أخرى لمساندة إسرائيل .

وكان مجرى الأحداث فى ربع القرن الذى انقضى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فى اتجاه المزيد من الانتصارات لحركة التحرر العربى ، والمزيد من التصفية لقواعد الاستعمار فى مصر والعراق والأردن والجزائر واليمن الجنوبى . وظهرت فى الوطن العربى دول متحررة ترفض الأحلاف الاستعمارية وكل أشكال الارتباط بالاستعمار وترفع راية الحياد الإيجابى، ثم أخذت الثورة الوطنية فى عدد من البلاد تكتسب آفاقا اجتماعية وتستهدف التحول الاشتراكى، وكان رد

الاستعمار المزيد من الدعم لإسرائيل . وتعاونت بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بكل ما تحتاج إليه فى سخاء لا يكفى لتفسيره نفوذ الصهيونية فى تلك البلاد ، وإنما يفسره أساساً إحساس الدول الاستعمارية بأنها تدافع عن قضية تمسها بشكل مباشر ، وبأنها تصون مصالح للاستعمار الغربى أو " للعالم الحر " كما يقولون .

الانكشارية الجديدة

ولكن الوجود الإسرائيلى قد أثبت أنه قادر على أداء خدمات جليلة للاستعمار تفوق مجرد السيطرة على جزء من الوطن العربى ، تعزل مصر عن أقطار الشام والعراق ، وتقطع الطريق البرى إلى شبه الجزيرة العربية . فالكفاءة العسكرية الإسرائيلية أضفت بعداً جديداً على دورها فى المنطقة ، بعداً يستحق من الاستعمار كل تقدير وتحصل فى مقابلة الدولة الصهيونية على المزيد من المساندة الاستعمارية . لقد رشحتها تلك الكفاءة لأن تكون كلب الحراسة الشرس الذى يحمى مصالح الاستعمار . ففى كل فترة مد لحركة الثورة العربية ، كانت إسرائيل تتحرك لتضرب جاراتها العربية محاولة تعطيل التقدم .

فالحرب التى ولدت منها إسرائيل ، والتى أخذت الصهيونية المبادرة فى إشعالها ـ باحتلالها يافا وعكا وغيرها من المناطق التى كانت فى قرار التقسيم جزءاً من الدولة العربية الفلسطينية ـ قبل ١٥ مايو ، الموعد المحدد لتنفيذ القرار المذكور ، لم تكن تعنى بالنسبة للعرب فقدان المزيد من أرض فلسطين فحسب ، بل إنها كانت فرصة ذهبية للاستعمار والرجعية العربية لضرب الحركة الوطنية واعتقال وقتل العناصر الثورية ، وإشاعة الإرهاب البوليسى لشل الحركة الوطنية بغية فرض شكل جديد من أشكال الارتباط بالاستعمار، لقد كانت تلك الحرب نكسة كبرى للعمل الوطنى ، كسرت موجة الثورة العارمة التى هزت أرجاء الوطن العربى من قسطنطينية إلى بغداد ، نكسة لم تخرج منها إلا بعد سنوات عندما انتصرت فى مصر ثورة يولية ١٩٥٢ .

وفى مستهل عام ١٩٥٥ ، حين رفضت حكومة مصر مشروع حلف بغداد ، وخرجت تقاومه على المستوى العربى وتطرح فى مواجهة الحلف الاستعمارى

فكرة الحلف العربى الخالص ، تقدم الجيش الإسرائيلى لاحتلال المنطقة المنزوعة السلاح على طول الحدود المصرية الإسرائيلية واعتدى على تلك الحدود . وحين أردات القاهرة أن تدعم قدراتها الدفاعية ضد العدوان الإسرائيلى بشراء السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية (وهى لم تكن عضوا فى حلف بغداد) ماطلت واشنطون ثم رفضت مؤكدة أن الوسيلة الوحيدة للحصول على السلاح الأمريكى هى الانضمام إلى حلف بغداد . ولكن هذا الرفض لم يزد مصر إلا إصراراً على موقفها الاستقلالى . واشترك جمال عبد الناصر بدور بارز فى مؤتمر باندونج الذى كان نقطة البداية فى تصفية الاستعمار القديم . ثم أقدم على خطوة جريئة فى تحرير سياسة مصر الخارجية ، فاشترى السلاح من الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا . وما كاد خبر هذه الصفقة يعرف فى خريف عام ١٩٥٥ ، حتى قامت إسرائيل بعدوان جديد على الحدود المصرية فى نوفمبر من نفس السنة . بل لقد بلغ التبجح بالصهاينة حداً بعيداً . فحين هب الشعب الأردنى ليحبط محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد ، وبدا العرش الهاشمى _مهدداً ، أعلنت جولدا مائير - وهى آنذاك وزيرة الخارجية فى تل أبيب - إن إسرائيل تعتبر أى تغيير سياسى فى الأردن سبباً يبرر الحرب ! .

وفى سنة ١٩٥٦ ثبتت الثورة الجزائرية أقدامها ، وبدأ الكفاح المسلح يأخذ طابع الحرب الشعبية الشاملة بمساندة من الدول العربية وفى مقدمتها مصر . وأصبح الاعتقاد السائد لدى بعض الدوائر الفرنسية أن إسقاط النظام الحاكم فى مصر يمكن أن يكون ضربة قاضية للثورة الجزائرية . وفى الوقت نفسه لجأت أمريكا وبريطانيا للضغط الاقتصادى على مصر بسحب عرض تمويل السد العالى ، وبإلزام البنك الدولى بالرجوع عن اتفاقه مع القاهرة على الإسهام فى هذا المشروع الكبير . ومرة أخرى لم ينحن عبد الناصر ، بل بدأ إجراءات التحرر الاقتصادى بتأميم شركة قناة السويس . وثارت ثائرة الاستعمار الأوروبى . فهذه شركة احتكارية عالمية تؤمم ، ويخلق تأميمها سابقة خطيرة . ومصر تجد فى موقفها تأييداً شاملا على مستوى الوطن العربى كله ، وكسب معركة التأميم يشكل دفعة جبارة لحركة التحرر العربى . ومن ثم كانت المؤامرة التعيسة . لقد

تقدمت حكومة بن جوريون تعرض خدماتها . والتقى رؤساء وزارات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل كالمتآمرين فى ظل سرية مطلقة ليعدوا حملة عسكرية ضد مصر وشعبها المناضل . وبدأت خيوط المؤامرة بعدوان إسرائيل . فاقتحمت القوات الإسرائيلية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ حدود مصر بحجة وجود نشاط للمقاومة الفلسطينية ، وتقدمت صوب قناة السويس تحميها طائرات فرنسية وإنجليزية . وفى اليوم التالى تعللت بريطانيا وفرنسا بأن الخرب تهدد الملاحة فى قناة السويس لتوجه إنذاراً لمصر بالانسحاب غربى القناة وترك شاطئيها لتحتلهما قوات فرنسية إنجليزية . ولم تكن مصر تملك إلا رفض الإنذار ، فتم الغزو التعيس فى بور سعيد .

وفى سنة ١٩٦٧ جاء العدوان الإسرائيلى بعد أن افتضحت مؤامرة الإخوان المسلمين فى القاهرة ، وصمدت الجمهورية العربية المتحدة أمام الضغوط الأمريكية التى تمثلت بنوع خاص فى رفض بيع القمح الأمريكى وفقاً لشروط قانون فائض المحصولات الزراعية الأمريكى (والمعروف بالقانون رقم ٤٨٠) ، وبعد أن خاض الحكم التقدمى فى سورية معركة مهمة ضد الاحتكارات البترولية لاسترداد حقوق الشعب السورى فى الرسوم المفروضة على خطوط أنابيب البترول ، كما نجح فى مقاومة تحركات الرجعية محاولة الانقلاب الخطيرة التى افتضحت فى سبتمبر عام ١٩٦٦ . وبدت الثورة اليمنية قادرة على الصمود ، فى حين انتصرت الثورة المسلحة فى اليمن الجنوبى بآفاقها التقدمية الواضحة . وهكذا اقتربت حركة الثورة العربية من منطقة الخليج أغنى مستودع عالمى للبترول . وبدا التقارب واضحاً بين الدول العربية التقدمية . وعندئذ كان لابد من عدوان خارجى . ولم يكن من السهل أن تتصدى أمريكا بنفسها لهذه العملية نظراً لتورطها فى فيتنام ولعلاقات القوى على الصعيد العالمى . وتقدمت إسرائيل لتتولى المهمة القذرة . حقاً إن إسرائيل كان لديها ، كما أوضحنا ، الأسباب الخاصة التى تحملها على العدوان . وقد قال أبا إيبان فى محاضرة له فى أمريكا فى يوليه ١٩٦٥ بالحرف الواحد : " إنه ليس من المستبعد أن نرى الدول العربية غداً تطالب بالعودة إلى حدود١٩٦٦ ، أو١٩٦٧ كما تطالب اليوم بالعودة إلى حدود

١٩٤٧ " . ولكن التوقيت للعدوان جعل منه فى الوقت نفسه خدمة كبرى للاستعمار العالمى ، وبصفة خاصة للاستعمار الأمريكى .

وهذا الدور الذى تلعبه إسرائيل فى الشرق الأوسط يكسبها أهمية خاصة فى نظر واشنطون . فأمريكا التى تريد أن تقوم على نطاق العالم كله بدور الشرطى فى حماية مصالح الاستعمار وضرب حركات التحرر تحلم بوجود عدد من الدول تعتمد على مساعدات أمريكا الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتتولى عنها عبء الصدام مع قوى التحرر . تلك الفكرة التى عبر عنها الجنرال ماك أرثر سنة١٩٥٠ بصيغة "لنجعل الآسيويين يقاتلون الآسيويين" . ولكن هذه الفكرة لم تنجح إلا فى إسرائيل . ففى فيتنام لم تقف الحكومات العميلة على قدميها واضطر الجيش الأمريكى للتدخل على نطاق واسع . وفى سان دومينجو تدخلت مشاة البحرية الأمريكية . وفى كوبا آلت عملية " خليج الخنازير "التى كانت تعتمد على الكوبيين فى المنفى إلى إخفاق ذريع . وفى كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية وغيرهما من الدول الخاضعة للنفوذ الأمريكى سخط عظيم على واشنطون وسياستها وعلى الحكومات العميلة التى تقيمها .

أما إسرائيل فهى الدولة الوحيدة التى ترحب بالمساعدات الأمريكية ويغمرها العرفان بالجميل الأمريكى . وبها نظام حكم قوى ومستقر . ولها جيش ضخم يستحق وقفة قصيرة . لقد كتب معلق فرنسى من إذاعة " أوروبا رقم ١ " أن الجيش الإسرائيلى أكثر جيوش العالم ديمقراطية لأن كل الشعب الإسرائيلى فى الجيش . والواقع عكس ذلك تماماً ، وهو أن الجيش يسيطر على كل شىء فى حياة البلاد . إن إسرائيل بأكملها معسكر حربى كبير . ويبدأ تدريب الإسرائيليين من الجنسين على السلاح منذ الطفولة . وينشأ الشباب على العدوان وتمجيد العنف والتعلق بالسلاح . وكل من هم فى سن التجنيد جنود فى الجيش العامل يرتدون ثياب الميدان بصفة دورية ويعيشون على صلة دائمة بالسلاح ، مما يخلق جواً عسكرياً عاماً تمحى فيه الفروق بين العسكريين والمدنيين وتسود روح القتال وحب السلاح الشعب بأكمله . ووزارة الدفاع الإسرائيلية تسيطر مباشرة على عدد كبير من الأجهزة والهيئات التى تبدو لأول وهلة وكأنها لا شأن لها بالجيش

مثل مزارع النقب ومزارع الحدود بصفة عامة ، وشركة طيران " العال " .. إلخ . والمؤسسة العسكرية تهيمن فى الواقع على الحياة السياسية فى البلاد . وتلك المؤسسة يسعدها أن تلعب دور " الإنكشارية " فى خدمة الاستعمار . وواشنطون من ناحيتها مستعدة لأن تدفع الثمن لمن يكفل لها حماية مصالحها فى البلاد العربية وفى مقدمتها البترول ، ويعفيها من التورط المباشر بما يسببه لها من تعقيدات دولية تنشأ عن المساس بتوازن قوى عالمى غاية فى الدقة ، ومن مشكلات داخلية تتولد عن مقتل المجندين الأمريكيين فى حروب استعمارية .

الهدف الاستراتيجى للغرب الاستعمارى

وفيما وراء المصالح المادية الملموسة لهذه الدولة الاستعمارية أو تلك ، يلوح الهدف الإستراتيجى للغرب الاستعمارى ، ألا وهو الحيلولة دون الثورة العربية ودون تحقيق وحدة الأمة العربية فى دولة متحررة ، ديمقراطية وتقدمية . إن الغرب يرى فى إسرائيل جزءاً منه زرعه زرعاً فى قلب الوطن العربى ليقسم الأرض العربية ، ويكون ركيزة أمامية تحد من انطلاق الثورة العربية وتستنزف الكثير من مواردها . إن الجو الذى صاحب العدوان الإسرائيلى فى الغرب كان جو " حرب صليبية " يعيد إلى الأذهان أيام برباروسة وقلب الأسد ولويس التاسع . إننا كثيراً ما ننسى حقيقة الصدام الحضارى بين الغرب والوطن العربى . إن دعاة الحضارة الغربية يرون أنها الحضارة الأسمى (أو الحضارة الوحيدة الجديرة بهذا الاسم) ، ولدت فى اليونان ، وانتصرت وانتشرت على يد الرومان ، ثم تفجرت ينابيعها من جديد بعد ظلمات العصور الوسطى فى أوروبا الغربية ، ثم بلغت أوجها اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن بلادنا هى التكذيب الصارخ لهذا التبسيط العنصرى لتاريخ الحضارة البشرية . لقد كان فى وسع الغرب أن يتجاهل الصين والهند . على عراقة الحضارة فيهما . نظراً لبعدهما ولتأثيرهما المحدود فى تطور بقية البشرية . أما بلادنا فهى على الساحل المقابل من البحر المتوسط . وفيها ولدت أقدم الحضارات على ضفاف النيل والفرات وفى شمالى سورية وجنوبى جزيرة العرب .

وحين سيطرت أوروبا الرومانية على هذه المنطقة لم تستطع أن تغير من وجهها ، ولا أن تطمس حضارتها أو تصبغها بصبغة الرومان . بل إن المسيحية التى ظهرت فى أرض فلسطين هى التى غزت الإمبراطورية وقوضت دعائم حضارتها القائمة على الرق، وحين صادرت الدولة الرومانية دين الناصرة وبيت لحم لحسابها ، وحاولت استغلاله فى دعم سيطرتها ، قاومها مسيحيو الشرق ، وفى مقدمتهم أقباط مصر .

ثم ظهر الإسلام نوراً وقوة . فتحررت الأرض ، وقامت دولة كبرى ذات حضارة زاهرة ، رفضت التعصب العنصرى والدينى ، وعرفت من التسامح ما لم يسبقها إليه أحد . تمثلت ما سبقها من حضارات ، وأخرجت للبشرية أعلاماً فى الفكر والفلسفة والعلوم . وحين أخذ التفكك يدب فى الدول العربية الإسلامية ، سارعت أوروبا لغزو الشرق العربى متسترة وراء الصليب . وغلب العرب فى مواقع كثيرة ، ولكنهم نجحوا فى النهاية فى رد الصليبيين على أعقابهم مدحورين . وانهارت مملكة أورشليم التى أقامها الصليبيون بعد أن عاشت قرابة المائة العام ، ولحقت بها إمارة إنطاكية ، وتطهرت أرض العرب من الغزاة الأجانب . وتعاون المسيحيون العرب مع المسلمين فى النضال من أجل هذا التحرر .

ولم تنس أوروبا الهزيمة ولا فقدت الطمع . وحين دخل المارشال أللنبى القدس فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت أول كلماته : " الآن قد وضعنا حداً للحرب الصليبية ". ولكن بلادنا كانت فى العصر الحديث آخر بلاد وقعت فى قبضة الاستعمار الغربى ، وكانت أول بلاد تمردت عليه وتخلصت منه . وهى من البلاد النادرة التى لم يستطع أن يغير من شخصيتها القومية ، أو يقتلع لغتها ، أو يضيع معالم حضارتها . إن مئات الألوف من الفرنسيين يؤيدون إسرائيل ، لا حباً فى اليهود ، ولكن لأنهم لا يغتفرون للعرب تأميم قناة السويس أو تحرر الجزائر . والبريطانيون يعادون العرب لأنهم طردوا من الشرق العربى _كله . وكل الأمريكيين الذين تشبعوا بفلسفة تفوق أسلوب الحياة الأمريكى ورسالة الولايات المتحدة فى حماية " العالم الحر " وحضارته يرون فى حركة التحرر العربى عملا

شيطانياً ، مثل وجود المعسكر الاشتراكى ، يهدد حضارة الرجل الأبيض وسيادته ويحمل فى طياته احتمالات تأميم البترول .

إن نجاح الثورة العربية يعنى قيام دولة كبرى ، لها من عدد السكان واتساع الرقعة والموقع الجغرافى وغنى الموارد والتراث الحضارى ما يجعلها قادرة ، برغم ما تعانى من تخلف فى الحاضر ، على أن تتبوأ فى السياسة العالمية مركزا مرموقاً، وأن تقطع فى طريق التقدم شوطا بعيداً فى زمن قصير . وتجربة الصين الشعبية ، التى دخلت عصر الذرة بعد أقل من عشرين عاماً من انتصار ثورتها ، دليل ساطع على القدرات الكامنة لدى الشعوب الكثيرة العدد العريقة الحضارة . والغرب الاستعمارى يدرك هذا كله، ولذلك فهو لا يألو جهداً فى التربص بحركة التحرر العربى ، ويستخدم كل ما تحتويه ترسانته من أسلحة الاستعمار قديمة وجديده ، لينال منها داخلياً وخارجياً : يستنزف قواها ومواردها ، ويفرق صفوفها ، ويحاول النيل من عزيمتها . وإسرائيل هى القطعة المختارة فى لعبة الاستعمار الآثمة .

(٢)
إستراتيجية للنضال العربى - سراب الواقعية

سراب الواقعية

لقد كشفت الصفحات السابقة (من هذا الفصل) عن حقيقة التحدى المروع الذى تواجهه الأمة العربية، فإسرائيل عدوان مستمر على شعب فلسطين ، تحرمه أرضه ووجوده الوطنى المستقل . وهى حالياً قد اعتدت على الدول العربية الثلاث : مصر وسوريا والأردن ، واحتلت أجزاء مهمة من أراضيها ، ترفض الانسحاب منها، ولا تتراجع أمام المطالبة الصريحة بضمها نهائياً وقيام دولة " إسرائيل الكبرى " كما قال ليفى أشكول . وهى مستقبلاً خطر توسعى يهدد كل الشعوب العربية بالعدوان أو بالسيطرة الاقتصادية سواء فى ذلك عرب الشرق وعرب الغرب . وكل تلك المخططات الصهيونية تندرج فى التحليل الأخير فى إطار مخططات الإمبريالية العالمية ضد الوطن العربى ، وتشكل داخلها جزءاً متميزاً بأطماعه الخاصة وقدراته الذاتية .

وفى ضوء هذا الفهم لأبعاد التحدى الصهيونى الإمبريالى ينكشف سراب الواقعية ، أياً كان اللون الذى تظهر به . لقد وجد بين ظهرانينا من توهموا أن الاستعمار يحاربنا لأننا نقف موقف الحياد الإيجابى ولأننا قررنا هجر طريق الرأسمالية وتبنينا الاشتراكية هدفا لمجتمعنا . ولكن العدوان الإسرائيلى على مطار بيروت وضع حداً ، أو ينبغى أن يضع حداً ، لكل تفكير " واقعى " من هذا النوع . فلبنان بلد رأسمالى بعيد كل البعد عن أى اتجاه نحو تدخل الدولة . وعلاقة لبنان بالدول الغربية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، علاقات طيبة للغاية . وبيروت هى المقر الرئيسى للمصالح الأمريكية فى المنطقة . ومع ذلك فإن هذا كله لم يحل دون العدوان الإسرائيلى . ولم تفد العلاقات الطيبة بالدول الغربية لبنان شيئاً . ولم يحصل القطر الشقيق إلا على قرار من مجلس الأمن بإدانة العدوان . أما تحرك فرنسا الذى تمثل فى حظر تصدير الأسلحة وقطع الغيار العسكرية إلى إسرائيل ، فليس مرجعه الوحيد ما تحرص عليه باريس تقليدياً من علاقة خاصة بلبنان ، وإنما هو فى المقام الأول امتداد للسياسة التى اختطتها حكومة ديجول منذ يونية ١٩٦٧ إزاء النزاع العربى الإسرائيلى .

والدول العربية المنتجة للبترول تقع فى وهم خطير إذا ظنت أن مصالح الاستعمار البترولية تقيها ضد مطامع إسرائيل . فالبترول نفسه هدف يسيل له لعاب الصهيونية ، والاحتكارات البترولية مفتوحة للنفوذ الصهيونى . شأنها فى ذلك شأن كل الاحتكارات العالمية . ومن السذاجة بمكان أن نكتفى بقبول الشركات العاملة فى أرضنا مبدأ عدم إرسال موظفين يهود للعمل فى بلادنا ، ونعتقد أننا بذلك نضع حداً للنفوذ الصهيونى فيها . فكلنا نعرف مدى القوة المالية لكبار الرأسماليين اليهود فى الولايات المتحدة ودورهم الكبير فى الاحتكارات الكبرى . فكيف يتأتى بعد ذلك الاعتقاد بأن احتكارات البترول بمنأى عن ذلك ؟ إن الاحتكارات البترولية الأمريكية بالذات يسعدها أن تشارك إسرائيل ، وأن تعتمد على الخبرات الفنية التى توجد بها فى أعمال التنقيب والاستخراج . كما أنه يكون من المريح لها أن تركز عمليات تكرير البترول وتصنيعه فى حيفا وغيرها من موانئ إسرائيل لتصدر لأوروبا منتجات بترولية بدل تصدير البترول

الخام . فزيادة نسبة التصنيع تعنى زيادة الأرباح ، ونقل المنتجات البترولية أقل تكلفة من نقل البترول الخام .

ومن بين المثقفين من يتأثر بحديث فريق من مثقفى اليسار الأوروبى فتراهم يسلمون بأن سياسة العداء لإسرائيل تمهد الطريق لوثوب العسكريين إلى السلطة فى البلاد العربية ، وتهدد الحريات الديمقراطية ، وتحمل الاقتصاد القومى أعباء تسليح جسيمة تقتطع من _الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية . ويسوقهم هذا التفكير إلى توهم أن نظرة واقعية للأمور يمكن أن تحد من الخسائر. وأن التسليم بفقدان جزء من الوطن العربى والانصراف إلى تطوير أوضاع البلاد العربية الأخرى يكون أجدى للشعوب العربية .

وموطن الزلل فى هذا الاستدلال هو افتراض أن إسرائيل يمكن أن تقنع بالوضع الذى كان قائما قبل حرب يونية ، مع أننا قد أوضحنا فيما سبق كيف أن إسرائيل محكوم عليها بالتوسع والسعى للسيطرة الاقتصادية . إن مثل هذا النوع من الواقعية لا يعنى فقط التخلى عن شعب فلسطين الشقيق ، ولكنه فوق ذلك يفقدنا اليقظة ضد مخططات العدوان الصهيونى الإمبريالى . إننا لا نملك أن نسالم إسرائيل ، لأن السلام الذى تريده إسرائيل ، كالسلام الاستعمارى ، لا معنى له إلا السيطرة من جانبها والخضوع المتزايد من جانبنا . إننا لم نناضل منذ عشرات السنين ضد الاستعمار الأوروبى لنترك استقلالنا السياسى والاقتصادى لقمة سائغة لحفنة من الصهاينة وسادتهم المستعمرين .

وعبثاً يقال إن السياسة العربية تستعدى إسرائيل وتحملها على العدوان حملاً بتهديدها المستمر للوجود الإسرائيلى . فعوامل العدوان والتوسع كامنة فى طبيعة إسرائيل . ونقد السياسة العربية السليم يتمثل فى أنها تفيد الدعاية الصهيونية وتمكنها من قلب الأوضاع فى نظر الرأى العام العالمى ، فيبدو المعتدى الحقيقى فى ثوب الحمل الوديع المهدد بالإبادة ، فى حين يظهر المعتدى عليهم فى صورة الجبار الأثيم الذى يبيد الحرث والنسل ويقتل النساء والأطفال، إن إسرائيل يصدّق عليها المثل الصينى : "إنك لا تستفز النمر ، لأنه مستفز بطبعه" . ولا ينبغى أن ينال منا ما يقال لنا عن سياسة التعايش السلمى . لأنه لا تعايش سلمى

بين المعتدى والمعتدى عليه ، أو بين الاستعمار والشعب الذى يثور ضده . وإنما التعايش السلمى والمنافسة السلمية تكون بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى المستقر كل منهما فى عدد من الدول المستقلة ذات السيادة .

كذلك يحلو لبعض المثقفين الأوروبيين أن يلعبوا دور " حمامة السلام " على الأقل فى أوساط المثقفين . ويطيلون الحديث عن أهمية تسوية الخلافات بالطرق السلمية ، ويذكرون ـ" روح طشقند " التى حالت دون الصدام المسلح بين الهند وباكستان . والقياس هنا مع الفارق الكبير . فالمشكلة فى الشرق الأوسط ليست صراعا محلياً على الحدود بين دولتين مستقلتين ، وإنما هى مشكلة انتزاع أرض من أهلها وحرمانهم الوجود الوطنى ليقوم محله وجود استعمارى غريب يهدد أمن البلاد العربية واستقلالها .

ولنا أن نتساءل : فيم هذا الكلام الكبير عن التسليح وأضراره بالتنمية الاقتصادية ؟ ولماذا لا يستغرب أحد أن تنفق بلاد محايدة لم يمس حيادها أحد منذ عشرات السنين ، مثل سويسرا أو السويد ، اعتمادات طائلة على التسليح ، ونجد من ينكر على بلد مثل مصر تعرض للعدوان ثلاث مرات خلال عشرين عاماً أن يعد لنفسه أسباب القوة ؟ إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تطرد وتؤتى ثمارها إلا فى ظل الاستقلال الكامل، ولذلك فإن نفقات صيانة هذا الاستقلال هى ، من الناحية الاقتصادية ، من النفقات العامة الضرورية التى ـلابد منها لإجراء التنمية، شأنها شأن وجود جهاز الدولة ، وتوفير الأمن الداخلى أو نشر الثقافة ...إلخ . والمشكلة الوحيدة التى تثور بصدد التسليح هى مدى فاعلية الإنفاق عليه ، أو بعبارة أخرى هى مشكلة الحصول على أعظم النتائج الممكنة من إنفاق معين . وهى القاعدة التى تحكم كل الاستثمارات غير الإنتاجية مثل التعليم والإسكان والصحة .. إلخ .

تحديد الهدف

إن صراعنا ضد المخطط الصهيونى الإمبريالى لا فكاك منه، إنه قدرنا المحتوم . فالإنسان لا يملك الاختيار بين الحرية والاسترقاق ، لأنه إذا تخلى عن

الأولى فإنما يتخلى عن طبيعته كإنسان . والشعوب العربية تدرك تلك الحقيقة إدراكاً عميقاً . لا ينال منه تردد بعض الأوساط الحاكمة أو البلبلة الفكرية عند بعض المثقفين . لقد نجحت الدعاية الصهيونية فى إيهام قطاعات واسعة من الرأى العام العالمى بأن " العداء لإسرائيل " شعور يؤججه بعض الحكام العرب بطريقة مفتعلة ليصرفوا شعوبهم عن قضاياها الداخلية . ولكن هبة الشعب العربى فى مصر ، وفى كل البلاد العربية . غداة هزيمة يونيو ١٩٦٧ رافعاً شعار الاستمرار فى النضال كان ينبغى أن يضع حداً لتلك الأوهام . إن العداء للصهيونية والاستعمار فى نظر شعوبنا هو المحك الأول الذى يقوِّم به الحكام والحكومات . وإن أعظم رصيد لأى زعيم عربى هو بالدقة نضاله الثابت ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية، بل إن إسرائيل بتجسيدها للعدوان فى أبشع صوره وأكثرها فجاجة تحقق فى الصف العربى إجماعاً ضدها لا يجرؤ أحد على الخروج عليه . وتلك حقيقة جوهرية من حقائق ما يسمى " أزمة الشرق الأوسط " يتعين على كل من يعنيهم الأمر أن يأخذوها فى الحسبان .

وعلينا أن نقر بأنه بينما أخذت الشعوب العربية زمام المبادرة فى النضال ضد أشكال الاستعمار القديم حتى كادت تقضى عليه تماماً من ربوع الوطن العربى، وتنبهت لأساليب الاستعمار الجديد فشنت ضدها نضالاً لا يلين ، كانت المبادرة فى الصدام مع إسرائيل بيد الصهيونية بصورة تكاد تكون دائمة . لقد تساءلنا كثيراً فى أعقاب النكسة الكبرى عن أخطاء السياسة العربية إزاء إسرائيل . وفى تقديرى أن الخطيئة الأولى فى هذا المجال كانت بالذات عدم وجود سياسة عربية أصلا . لقد تمسكنا بموقف مبدئى هو رفض التسليم بالأمر الواقع الذى صنعته الصهيونية بمساندة الاستعمار . وكان الإصرار على هذا الرفض برغم الهزائم والنكبات والضغوط العنيفة موقفاً رائعاً ونبيلاً . ولكنه لم يكن كافياً بحال أمام الزحف الصهيونى .

إن الصدام بين حركة التحرر العربى وبين مخطط الصهيونية والاستعمار ، أياً كانت الأشكال التى يتخذها ، هو من طبيعة الحرب؛ ولذلك فلا يمكن أن نقنع فيه بصفة دائمة بموقف الدفاع تاركين المبادرة بيد العدو، بل لابد أن تكون لنا

خطة للهجوم . ولا يمكن أن تكون لنا مثل هذه الخطة إلا إذا تحددت أمامنا أهداف واضحة نناضل من أجلها وتحكم حركتنا كلها . وتلك الأهداف لا يمكن أن تكون مجرد " إعادة الأحوال إلى ما كانت عليه قبل عشرين أو خمسين عاماً " . فالتاريخ لا يرجع القهقرى ، وإنما يسير إلى الأمام . وتصورنا لأهداف نضالنا يجب أن يدخله البعد التاريخى ، فيكون تصوراً للمستقبل ، آخذاً فى الحسبان وقائع الحاضر المادية ، واحتمالات الغد فى حياتنا وحياة أعدائنا وحياة العالم المحيط بنا وبهم .

نعم ، لقد اتسمت تصرفاتنا خلال العشرين عاماً الماضية بطابع " رد الفعل" إزاء حركة الصهيونية . كان صوتنا عالياً وتهديداتنا صارخة ومواقفنا عصبية ومتفرقة . ولكى ـ " نفعل " لابد أن يكون محتوى الفعل واضحاً لا يشوبه لبس ، وإلا غدا قعقعة لا تغنى أو ارتد إلى صدورنا سهاماً قاتلة . ولكى نتحرك ، لابد أن يكون لمسيرتنا غاية تهدف إليها ونهتدى بها ، وإلا غدا السير تيهاً فى الصحراء يمكن أن يدور فى حلقة مفرغة . وبشىء من ضبط النفس وهدوء التفكير ، وقدر معقول من الواقعية الثورية ، يمكن أن نحدد هدفنا بشكل حاسم بأنه" **تصفية وضع إسرائيل كقاعدة صهيونية استعمارية فى قلب الوطن العربى"**

وبهذا التحديد يتبين فوراً أننا لا نستهدف بأية حال من الأحوال إبادة اليهود المقيمين فى فلسطين ، أو إلقاءهم إلى البحر ، أو طردهم بالقوة . فمثل تلك الأغراض غريبة تماماً عن تقاليدنا الحضارية، ففى تاريخنا الطويل كانت رسالة العرب حضارة وسلاماً ولم تكن هدماً ولا تخريباً ولا إبادة . كما أن المشكلة فى مستوى الصراع الحالى ليست مشكلة " ثأر " ، لسنا بصدد تطبيق قانون التوراة " العين بالعين والسن بالسن " وأن نفعل باليهود فى إسرائيل ما فعله الصهاينة بالعرب، إن نسبة غير صغيرة من الإسرائيليين كانوا يعيشون فى البلاد العربية قبل الهجرة التى جرفتهم إليها أمواج الدعاية الصهيونية وأموال الوكالة اليهودية . وهم أقرب إلينا حضارياً منهم إلى اليهود الغربيين . والحق أن المشكلة تكمن لدى اليهود فى إسرائيل أكثر مما هى فى يد العرب . إن ما يعنينا فى الجوهر أمور ثلاثة :

١. حق الشعب الفلسطينى فى أرضه ووطنه واستقلاله .

٢. ألا يعنى وجود يهود فى فلسطين الادعاء بوجود وطن بها لكل يهود العالم.

٣. ألا يكون هذا الوجود تجسيداً لارتباط بالغرب الاستعمارى .

وعلى ذلك فإن مستقبل الطائفة اليهودية فى فلسطين يتوقف على تسليمها بحقوق شعب فلسطين ، وفصمها لعرى الصهيونية العالمية ، وبتقبلها أن تصبح جزءًا من المنطقة التى تعيش فيها وليس رأس جسر أجنبى ضد آمالها وأمانيها . إن الأمة العربية حين تناضل فى سبيل وحدة أراضيها وحين تضع صيغة اتحادية تجمع شملها ، تدرك حقيقة أن هذه الأرض تضم فى أجزاء منها أقليات قومية . والشعار الثورى الوحيد هو التمسك بوحدة التراب _العربى ، مع احترام حقوق الأقليات القومية . إننا نؤمن بفكرة أن شعباً يقهر شعباً آخر لا يمكن أن يكون هو نفسه شعباً كامل الحرية والثورة العربية بأبعادها التحررية والاجتماعية تلفظ القهر القومى والتعصب العنصرى فى كل الصور . إننا لا يمكن أن نقبل بقاء قاعدة استعمارية عدوانية على أرضنا ، ولا يمكن أن يستهدف نضالنا هدفاً غير تصفية تلك القاعدة، ولكننا لا نضمر عداء عنصرياً لليهود كأفراد . ولا نقول هذا بقصد التأثير فى الرأى العام العالمى . فنحن نعلم أننا لا يمكن فى قضايانا الأساسية أن نتكلم لغتين ، فنقول كلاماً للاستهلاك الخارجى ، وآخر للجماهير فى الداخل . بل نعلن هدفنا واضحاً فى الداخل والخارج معاً . وسنده فى المجالين هو تاريخنا ذاته بشقيه : رفض السيطرة الأجنبية ، ورفض التعصب العنصرى .

صراع طويل ومرير

وبتحديد الهدف على هذا النحو يتبين لنا أنه يعنى نضالا طويلا وشاقاً ، متشعباً فى مجالاته ، متنوعاً فى أساليبه ، مريراً فيما يستوجب من تضحيات . فتصفية القاعدة الصهيونية الاستعمارية لا يمكن أن تتم بين يوم وليلة . ويجب ألا نخدع أنفسنا عن هذا الواقع المرير . يجب أن ندرك تماماً أنه فى حدود علاقات

القوى الحالية فى المنطقة لا يستطيع العرب سحق العسكرية الإسرائيلية حتى بدون تدخل مباشر من القوات الاستعمارية . وعبثاً نحاول أن ندور حول هذه الحقيقة برفع شعار الحرب الشعبية . ذلك أن الحرب الشعبية فى جوهرها حرب ثورية يخوضها شعب ضد جيش احتلال أجنبى أو جيش رجعى محلى ، وهدفها فى الحالة الأولى إقناع المحتل باستحالة الاستمرار فى الاحتلال لأن تكلفته باهظة تفوق بكثير كل المزايا التى يحصل عليها المستعمر منه . وهذا بالدقة ما حدث فى الجزائر فحمل حكومة ديجول على المفاوضة ثم الانسحاب . وهذا ما يحدث اليوم فى فيتنام . فالنضال البطولى للشعب الفيتنامى لم يقذف بالأمريكيين فى المحيط، ولكنه أثبت لهم استحالة استمرار العدوان وتحقيق أهدافه . أما فى الحرب الأهلية ، فإن الحرب الشعبية إما أن تفضى إلى انهيار النظام الرجعى من الداخل ، وإما أن تتحول إلى حرب نظامية . وجيوش " ماو " التى وجهت الضربة القاضية إلى تشانج كاى تشيك واحتلت بكين وكانتون وشنغهاى كانت جيوشاً نظامية .

أما إسرائيل فإنها تمركز قوتها الضاربة داخل حدود دولية معترف بها وفى إطار سيطرتها العددية، وحتى إذا تخيلنا جدلا مواجهة عامة للاستعمار وإسرائيل بحرب شعبية على نطاق الشرق العربى كله ، فإن الإعداد لها وتوفير ظروفها داخل الدول العربية أمر يستغرق عدة سنوات ، كما أن الحرب الشعبية نفسها ليست حرباً خاطفة وإنما هى سنوات قتال طويلة، ولكل ذلك فلابد أن نتخلى عن نفاد الصبر وقصر النفس ، وبدل أن نعلل أنفسنا بعمل خارق علينا أن نهيئها لنضال طويل ومرير، ولنا أن نتمثل تجربة العدو الصهيونى الذى رسم إستراتيجيته على مدى قرن ، فقد مرت أكثر من عشرين سنة بين تحديد الصهيونية لهدف إقامة دولة فى إسرائيل وبين الحصول على وعد بلفور ، ومرت ثلاثون سنة بين الوعد المشئوم وإقامة الدولة بالفعل . ولم يكن كل ذلك إلا خطوة أولى .

وليكن واضحاً تماماً ما نريد أن نقول، إنه بعيد تماماً عن فكرنا أن نهوّن من دور المقاومة الفلسطينية ، بل على العكس سنعود لنؤكد أنه حجر الزاوية فى

كل خطة من أجل فلسطين . كما أننا لا نعارض الكفاح المسلح ، بل نرى من الضرورى أن تتخذ المقاومة فى كل أرض محتلة فى مرحلة ما من مراحل تطورها شكل الكفاح المسلح، وأخيراً نحن لا نستبعد أصلا فكرة الحرب الشعبية ، فقد نواجه أوضاعاً تكون فيها تلك الحرب أنسب أشكال القتال من أجل أهدافنا . وإنما كل ما نريد إبرازه هو الخطر الداهم الذى يتمثل فى توهم أن ثمة شيئاً معينا بذاته يمكن أن نفعله فنتخلص فوراً من القاعدة الصهيونية الاستعمارية . ففى مواجهة قوتها العسكرية لابد من أن ننمى جنباً إلى جنب المقاومة بكل صورها (وفى مقدمتها الكفاح المسلح) والقوة العسكرية النظامية للدولة العربية، ولكننا لا نواجه إسرائيل وحدها ، وإنما نواجه القوى الاستعمارية التى تساندها . ومن ثم يكون من الخطأ الجسيم أن نركز كل جهودنا ضد إسرائيل ، ونهمل المعركة ضد الاستعمار : أن نستعد مثلا لقتال المعتدى الإسرائيلى وننسى قواعد عسكرية للاستعمار يمكن من داخل الوطن العربى أن تهب لمساندة العدو .

ومن ناحية أخرى الحرب فى عالم اليوم ليست ظاهرة عسكرية خالصة . بل إن القوة العسكرية هى التعبير الأخير عن تقدم اقتصادى وتكنولوجى وطاقات بشرية أخذت بأسباب الحياة الحديثة . ومن ثم فإن تطوير اقتصادنا القومى ، وتصنيع بلادنا ، وتحرير الإنسان العربى من القهر والاستغلال ، وإتاحة أحدث المعارف البشرية له جزء أساسى من عدتنا فى النضال .

وعلاقات القوى الدولية ، وموقف الرأى العام العالمى ، بل حالة الرأى العام داخل إسرائيل نفسها ... كلها عوامل لها تأثيرها المهم فى مجرى الصراع ويجب أن تحظى بجانب كبير من عناية العرب .

وخلاصة ذلك كله أننا بصدد صراع طويل ومرير، ولابد إذاً من تخطيط طويل الأمد لهذا الصراع . أو بعبارة أخرى ، لابد من تحديد إستراتيجية للصراع العربى الإسرائيلى . فالإستراتيجية فى لغة العسكريين هى خطة كسب الحرب ، فى حين أن التكتيك هو خطة كسب معركة معينة . ومن المسلم به أن الإستراتيجية تحكم التكتيك ، بمعنى أن المعارك المتوالية يجب أن تسير فى خط متسق بحيث تفضى فى النهاية إلى كسب الحرب . ولما كانت الحرب ليست إلا

استمراراً للسياسة بوسائل عنيفة، فإن الصراع السياسى نفسه يخضع لقاعدة التمييز بين الإستراتيجية والتكتيك . والصراع الذى نخوضه ضد الصهيونية والاستعمار صراع شامل تدخل فى إطاره السياسة والحرب جميعاً . ومن ثم فلابد أن تكون لنا إستراتيجية واضحة المعالم تندرج فى إطارها كل مواقفنا التكتيكية أيا كانت طبيعتها : عسكرية أو سياسية أو دعائية . فليست هناك معركة واحدة حاسمة فى مثل هذا الصراع . وإنما النصر فيه تتويج لكثرة من المعارك السياسية والعسكرية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية يتكامل مفعولها بحيث تفضى فى النهاية إلى تصفية قاعدة العدوان .

عناصر لإستراتيجية عربية

وتخطيط إستراتيجية للنضال العربى ضد مخططات الصهيونية والاستعمار ليس أمراً سهلا . لقد عرضنا فى الصفحات السابقة لأهم الأوضاع البالغة التعقيد التى تحيط بالظاهرة الإسرائيلية . كما أن أوضاع الوطن العربى وما نعرفه من مشكلات وخلافات ليس من شأنها تيسير الرؤية الصادقة والتقدير الموضوعى . ومن ناحية ثالثة ليست الخطة الاستراتيجية مجموعة من " الوصفات " تلتقط هنا وهناك من بين صفحات الكتب أو من واقع تجارب الشعوب المعاصرة بطريقة انتقائية ، وبغض النظر عن كل ضرورات الاتساق الداخلى والمطابقة لواقع النضال فى البلاد العربية . وأخيراً ، وليس هذا بأقل الأمور أهمية ، استراتيجية النضال لا يمكن أن تكون عملية حسابية معقدة يعد عناصرها " خبراء " وتعطى حلها الحاسبات الإلكترونية ، فليس هناك حلول " تكنولوجية " لقضايا الشعوب التى تكافح من أجل الحرية .

وفى تقديرنا أن تحديد إستراتيجية النضال العربى ضد الظاهرة الصهيونية والاستعمارية يجب أن يكون الواجب الأول للقوى الثورية العربية . لقد اختلفت تلك القوى فيما بينها خلال السنوات العشر التى سبقت العدوان كأشد ما يكون الخلاف، وتصارعت حتى بلغ الصراع حد الصدام الدموى . ولكن ذلك كله يدور حول قضايا السلطة ، وأشكال الحكم ، وطرق التطور الاجتماعى ، وسبل التوحيد القومى ، واختلطت الأمور خلال هذا كله اختلاطاً شديداً .

واستنزف الصراع الداخلى بين القوى الثورية طاقات ثورية هائلة ، وحرم النضال العربى من كثير من المناضلين ذوى الخبرة والصلابة ، وأشاع البلبلة فى صفوف الجماهير ، وعاق تحقيق مكاسب وطنية وقومية واجتماعية كانت ممكنة التحقيق.

ولكن أخطر ما أسفر عنه هذا الصراع ، هو أن بعض القوى الثورية العربية لم تضع النضال ضد الاستعمار والصهيونية موضعه الصحيح : فى رأس قائمة المهام الثورية، حقاً إن الجميع كانوا يندِّدون بالاستعمار وبإسرائيل ويحذرون من الإمبريالية ومؤامراتها . ولكن الأمور كثيرا ما كانت تقف عند هذا الحد من التأكيد المجرد الذى لا يصاحبه تخطيط للأهداف الوسيطة وتحديد للوسائل . وأحيانا كانت الأمور تتدهور فتطرح قضية فلسطين لتكون عنصر مزايدة . لقد كان من الميسور دائما أن يقول هذا السياسى أو ذاك أعنف الكلام ضد إسرائيل؛ لأنه فى واقع الحال سيظل كلاماً . وإذا سئل قائله لماذا لم ينفذه ، احتج بأن تقاعس حكومات عربية أخرى منعه من تنفيذه . هذا ، فى حين أن الوعود فى قضايا داخلية حين تصدر ممن هم فى السلطة تحسبها الجماهير وتحاسب على عدم تنفيذها، وليس أسوأ من جو المزايدة حين يتعين التفكير الهادئ والمسئول .

إن الشعوب العربية تطالب بعد نكسة ١٩٦٧ قادة الاتجاهات الثورية بالجدية والشعور بالمسئولية . إنها كانت تتطلع لأن تكشف النكسة بأبعادها الرهيبة الغطاء عن كل عين ، فتتداعى القوى الثورية والوطنية لتقف كتفاً إلى كتف فى معركة المصير . ولكننا نرى والأسف ملء القلوب . أنه بالرغم من بعض المظاهر الصحية التى بدت فى الجو العربى بصفة عامة ، مازال التفرق هو الطابع المميز للقوى الثورية . وبدل أن يكون ظهور قوى ثورية جديدة عنصر دعم وتعزيز ، أصبح مظهراً جديداً للفرقة والحركة غير المتسقة . ومازالت المزايدات لغة شائعة ، وما زال شعب فلسطين موضوعها المفضل .

ان تآلف القوى الثورية لا يمكن أن يكون ثورياً إذا أخذ شكل مصالحة غير مبدئية أو مهادنة وقتية . فوحدة الثوار لا تتم إلا باتفاقهم على خط ثورى . ولا يعنى الالتقاء حول خط ثورة أساسى تلاشى كل الخلافات ، وإلا تحولت تلك

القوى جميعاً إلى قوة واحدة . وإنما معنى وحدة القوى الثورية الواقعى هو الالتقاء حول خط أساسى فيما يتعلق بالمعركة الرئيسية مع الاحتفاظ بوجهات النظر المختلفة فى قضايا أخرى كثيرة . لقد انتشرت فى صيف سنة ١٩٦٧ فكرة " مؤتمر للقوى الشعبية على مستوى الوطن العربى " . وحاول بعد ذلك بعض الذين حضروا " ندوة الاشتراكيين العرب " فى الجزائر ، تحريك منظميها لعقد دورة أخرى ، أوسع نطاقاً وأكثر التحاماً بقضايانا الراهنة . ويبدو أن البعض مازالوا مترددين خشية أن يسفر أى اجتماع بين القوى الثورية عن مزيد من الفرقة ، أو على الأقل عن مزيد من الإعلان عن الخلافات . وفى تقديرى أنه من الضرورى أن ينعقد مثل هذا المؤتمر ليناقش موضوعاً وحيداً هو " إستراتيجية العمل العربى ضد الصهيونية والاستعمار " ، على أن يعد له إعداد طيب وتقدم له وثائق مدروسة . وإذا لم يفض المؤتمر إلى إجماع ، فإنه سيكون خطوة فى سبيل الإجماع لأنه سيحدد على الأقل مشروعاً للإستراتيجية يتبناه عدد من القوى الثورية . وعندئذ يطرح هذا المشروع بين جماهيرنا العريضة للبحث والمناقشة بغية التطوير والتعديل ، وبعدها يمكن فى اجتماعات لاحقة تحقيق قدر أكبر من التقريب بين وجهات النظر . إنه طريق يبدو طويلا ووعراً . ولكن ليس ثمة طريق آخر . فإستراتيجية العمل العربى هنا لا يمكن أن ينفرد بها حزب أو اتجاه أو بلد عربى ، لأنها تحيط بالوطن العربى كله بالضرورة . ومن ثم لابد من إشراك كل القوى الثورية فى إعدادها ، بل من إشراك الجماهير نفسها . وليتم كل ذلك على المستوى الشعبى لكى تبقى للحكومات حرية حركتها كاملة فى الظروف الحرجة التى تمر بها البلاد .

وإذا كان ذلك رأينا فى كيف توضع إستراتيجية للعمل العربى ضد الصهيونية والاستعمار ، فإنه من غير المتصور أن يدعى كاتب أو مفكر أو سياسى أن بوسعه أن يضع وحده ولو الخطوط العريضة لتلك الإستراتيجية . وكل ما يستطيع المرء أن يقدمه فى هذا المجال هو أن يؤكد على أمور يرى أنها عناصر أساسية فى أية إستراتيجية جادة لمواجهة هذا الصراع المصيرى . وفى تقدير كاتب هذه السطور أن من أبرز تلك العناصر ما يلى :

١ ـ ودور الشعب الفلسطينى ، فهو الضحية الأولى ، وصاحب الحق المهضوم ونضاله من أجل وطنه قضية واضحة لا يمكن طمسها بحال .

٢ ـ محاصرة إسرائيل ، وما يعنيه ذلك من عدم الاعتراف بها وعدم المفاوضة معها .

٣ ـ تشديد النضال ضد الاستعمار .

٤ ـ بناء الوطن العربى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وعسكرياً .

٥ ـ اليقظة والقدرة على الردع .

٦ـ عرض قضيتنا على الرأى العام العالمى .

٧ ـ فضح الصهيونية وحكام إسرائيل أمام الجماهير الإسرائيلية وأمام اليهود بصفة عامة .

الهوامش

١ ـ والدليل على ذلك هو عدد اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية (٥,٥ ملايين وقت كتابة هذا الفصل فى ١٩٦٩) وهو يقارب نصف عدد اليهود فى العالم كله . وحتى سنة ١٩٢٤ بلغ عدد اليهود المهاجرين من شرق أوروبا أكثر من مليونين ونصف المليون . وقبلهم كانت الهجرة أساساً من ألمانيا حتى ١٨٧٠ حين سوى القانون الألمانى بين اليهود وغيرهم من المواطنين .

٢ ـ ولكن بعض يهود شرق أوروبا من صغار الحرفيين والعمال الذين هاجروا من المستعمرات الأولى (الرواد ـ كما يسمونهم فى إسرائيل) كانوا رافضين لحضارة أوروبا الرأسمالية ، متأثرين بالمثل العليا الاشتراكية ، وكانت فكرة " العودة إلى الأرض المقدسة " عندهم مقترنة ببعض تصورات عن نوع من " الاشتراكية العبرانية " . وهذا هو جذر ما يسمى الاتجاه الاشتراكى القديم فى إسرائيل .

٣ ـ أفاض جان بول سارتر فى عرض وجهة النظر هذه خلال مناقشة أدراها بالقاهرة مع مجلة " الطليعة " .

٤ ـ ومع ذلك فقد نجحت الدعاية الصهيونية فى إيهام الرأى العام العالمى بأن العرب هم الذين بدءوا حرب سنة ١٩٤٨ . بل إن كثيراً من العرب تسرب إليهم هذا الاقتناع نتيجة لجعجعة الحكومات العربية آنذاك .

٥ - بل إن تأثير ألمانيا الغربية لعب دوراً فى تحديد موقف رومانيا من إسرائيل بعد عدوان يونية ١٩٦٧ . فمن المعروف أن هناك مشروعات مشتركة بين الدول الثلاث تقدم فيها بون التمويل ، وتوفر إسرائيل الخبرة الفنية . وعقب اعتراف بوخارست بحكومة ألمانيا الغربية ، عقدت مع إسرائيل معاهدة تعاون اقتصادى .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

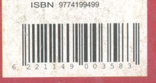
WWW. maktabetelosra. org. eg

E --mail : info @egyptianbook.org. eg



مازلت أحلم بكتاب لكل مواطن، ومكتبة فى كل بيت، لأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر وإعلاء المثل العليا، وقيم العمل، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، وتكوين ثقافة المجتمع يبدأ بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، وستظل وسيلة المعرفة الخالدة هى الكتاب الذي يساهم فى إرساء دعائم التنمية وتحقيق التقدم العلمى المنشود.





٢ جنيه